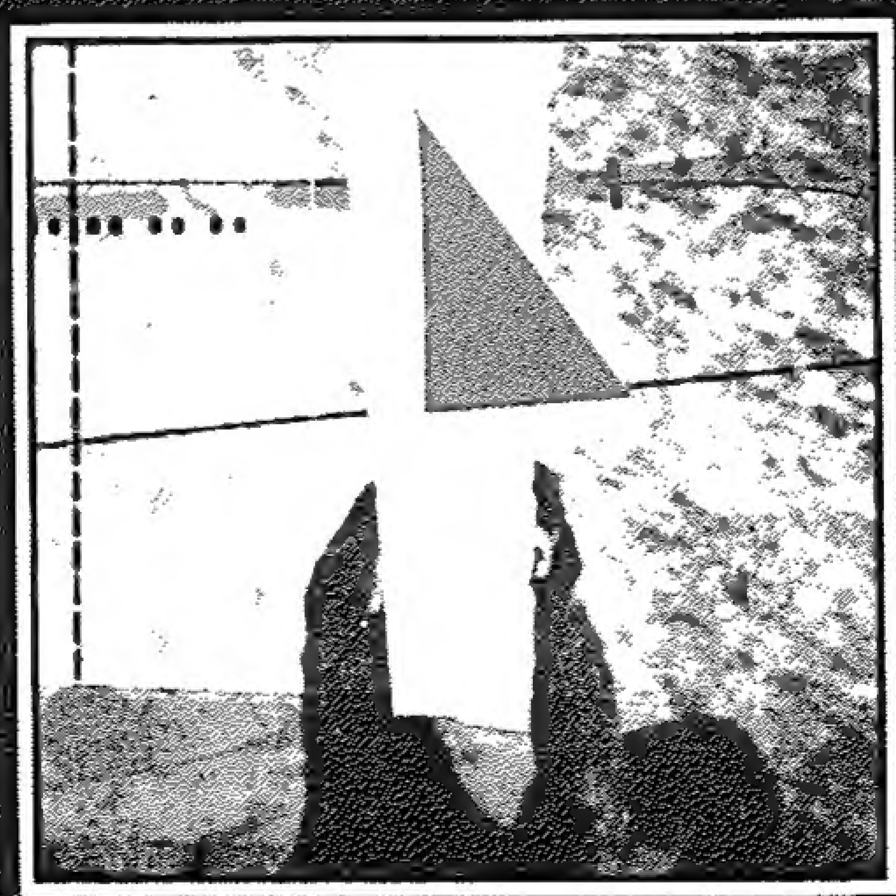
الثورة الديموقراطية

النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي

إعداد

لاري دايموند





دار الساقي

الثورة الديموقراطية

الثورة الديموقراطية

النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي

إعداد

لاري دايموند

ترجمة

سمية فلوعبود



دار الساقي

Larry Diamond (ed.), *The Democratic Revolution*,
Freedom House

الطبعة الأولى ١٩٩٥

ISBN 1 85516 543 0

دار الساقي

بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان

هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٦٠٢٣١٥ (٠١)

DAR AL SAQI

London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH

Tel: 0171-221 9347, Fax: 0171-229 7492

حول المحرّر

لاري دايموند باحث كبير في مؤسسة هوڤر، ونائب رئيس تحرير «Journal of Democracy» وهو نائب رئيس تحرير الكتاب الدوري «Democracy in Developing Countries».

توطئة

بقلم: كارل غيرشمان

تشكّل مجموعة المقالات التي جمعها لاري دايموند في «الثورة الديموقراطية» العرض الأول المنظّم لروايات مشاركين بارزين في النضال من أجل الديموقراطية الذي يدور حالياً في كافة أنحاء العالم النامي. خلال العقد الماضي ظهرت في أميركا اللاّتينية وآسيا وأفريقيا حركات مؤيدة للديموقراطية وهي جزء من ظاهرة أكثر شمولية تتضّمن أيضاً انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والأزمة العامة في الجبارين الشيوعيين، الصين والإتحاد السوڤياتي. يحيط كتاب «الثورة الديموقراطية» بهذه الظاهرة الشاملة، ولهذا التعبير معنى خاص فيما يتعلّق بالعالم الذي مازال يُشار إليه على أنه «عالم ثالث» وفي هذه التسمية بعض المفارقة التاريخية.

منذ فترة غير طويلة، كانت الديموقراطية تعتبر نظاماً غير ملائم للدول خارج كتلة الدول الصناعية الغربية. مع انهيار العديد من الديموقراطيات الجديدة في المرحلة التي تلت التخلّص من الإستعمار، وبروز خط كاسترو والسلطة العسكرية في أميركا اللاّتينية، وتبنّي اشتراكية الدولة في عدد من الدول الأخرى، لم ترتفع أصوات كثيرة تتحدّى الإعتقاد بأن مجالات الإختيار أمام العالم الثالث كانت محصورة في إطار النُسخ المختلفة في أنظمة الحكم المتسلّط، يميناً ويساراً. وحتى حركة حقوق الإنسان التي ظهرت في السبعينات كردّ فعل على نشوء أنظمة الحكم المتسلّط، لم ترفع شعار الديموقراطية، لأنها لو فعلت ذلك كانت ستُعتبر أنها تحاول فرض نظام سياسي «غربي» على ثقافات غير ـ غربية.

أثبتت الثورة الديموقراطية في العالم الثالث أن التوق إلى الديموقراطية عامّ، وأنه من الممكن أن يترسّخ نظام ديموقراطي في دول وثقافات لا تصنّف عادة على أنها جزء من الغرب. إن جميع الكتّاب الذين شاركوا في وضع هذا المؤلّف هم من المطّلعين عن كثب على أوضاع

الولايات المتحدة الأميركية وسائر الديموقراطيات الغربية، ويُعدّون ممثلين أصليين لدولهم، والحركات الديموقراطية التي ينطقون بلسانها هي حركات ذات منشأ محلي تماماً. يفتخر فيليكس بوتيستا بأن جذور الديموقراطية الفيليبينية تعود إلى فترة ما قبل النفوذ الأسباني ـ وليس فقط إلى ما قبل النفوذ الأميركي.

عند قراءة هذا الكتاب، تستوقفنا روحية الإخلاص والإلتزام والتضحية والنضال التي تتسم بها كافة المقالات. ولا نجد أياً من المساهمين في هذا الكتاب يدّعي أن الديموقراطية أمر يتم إحرازه بسهولة أو يفترض أنها حتمية. بعضهم تعرّض للخطر، كالصحافيين: ماريا جيمينا دوزان من كولومبيا (كانت لها أخت صحافية أيضاً قُتلت على أيدي تجار المخدرات)؛ وراي إيكپو من نيجيريا؛ وبونا مالوال وهو سوداني يعيش في المنفى حالياً؛ والناشط في حركة حقوق الإنسان النيجيرية كليمنت نوانكوو؛ وشاي ـ أنان ساموداڤانيجا الذي كان مهدّداً بالاعتقال بعد الانقلاب الأخير في تايلاند. هؤلاء جميعاً يتفقون على أن الديموقراطية ليست نظاماً سياسياً فحسب، بل هي أيضاً فكرة موحّدة تستمدُّ قوّتها، كما تقول مونيكا جيمنيز من «القوّة الشاملة» للقيم التي تمثلها: «احترام الإنسانية والصدق والعدالة والحرية والسلام».

يبدو هذا الكلام بالنسبة لوجهة النظر الأميركية في أواخر القرن العشرين، مبسّطاً للغاية. لقد نسينا أن ديموقراطيتنا نشأت على نحو مماثل من المثالية والتضحية والرؤية التي يتمسك بها هؤلاء «الديموقراطيون من العالم الثالث»، وأن تعزيزها (إذا أردنا أن نستخدم هذه العبارة الرائجة اليوم) تمّ بإراقة الدم إلى حدّ نعتبره اليوم محرّماً. لقد تذكرنا ذلك الثمن الذي دفعناه، وإلى أي مدى كانت ديموقراطيتنا هشّة، وذلك من خلال الفيلم الوثائقي الذي بثه التلفزيون مؤخراً حول «الحرب الأهلية». وسوف نفهم أكثر هؤلاء المؤيدين الحديثين للديموقراطية عندما نتذكر تلك المرحلة من تاريخنا عندما كان ما أعلنه لينكولن في غتيسبورغ عرضة للإنتهاك: «إنّ الناس جميعاً خلقوا متساوين».

إنّ اللافت حقاً في هذه المقالات، ليس فقط ما تحمله من روحية التضحية والإخلاص، ولكن أيضاً ما تبيّنه من تفهُّم عميق لمتطلبات الديموقراطية، وأهمها ضرورة وجود مواطنين مثقفين ويقظين.

ماريا روزا دومارتيني، مؤسّسة منظمة «Conciencia» في الأرجنتين، تتحدث عن العمل الهائل الذي أنجزته المنظمة في غضون ثماني سنوات: مئات المؤتمرات والمحاضرات ولقاءات الطاولة المستديرة والحلقات، بالإضافة إلى الرسائل حول الديموقراطية التي كانت تُنشر عبر وسائل الإعلام المختلفة، وقد شارك في هذه النشاطات المتنوعة أكثر من خمسة

ملايين من السكان، لكن الأكثر إثارة للإعجاب في منظمة «Conciencia» لا ينبع من كمية النشاط الذي قامت به فحسب، بل من الوضوح والحنكة والتماسك في هدف المنظمة، وهو تطوير الوعي الديموقراطي عند الأرجنتينيين. كان تأثير الحلقات، كما تقول، أكثر من مجرّد توصيل المعلومات حول المؤسسات الديموقراطية:

> خلال عملية التثقيف الذاتي والتفاعل المتبادل، اكتشف المشاركون شكلاً جديداً من الاحترام الإجتماعي. تعلّم الناس كيف يعبّرون عن أفكارهم بدون خوف، وكيف يقدّرون آراء الآخرين إلى جانب آرائهم، والتوصّل إلى توافق حول القضايا التي تعنيهم. كانت اللقاءات وسيلة عملية أكّدت على أن الديموقراطية ليست الانتخاب فقط. كما أنهم اقتنعوا بأن المشاركة تعني التوصّل إلى آراء ناضجة بدلاً من قبول آراء الجماعة أو الدولة بدون تفكير، وأن الديموقراطية تتطلّب فتح قنوات لتبادل الآراء بين المواطنين وحكومتهم.

تبرز في هذه المقالات وجهة نظر رئيسية تعتبر أنّ الديموقراطية ليست مجرّد نظام سياسي أو عملية اختيار قادة من خلال منافسة سياسية حرّة، بل هي طريقة عيش، وثقافة، ومجموعة قِيَم ترتكز إلى مفهوم الكرامة الإنسانية. بالنسبة إلى كزافييه زافالا، مؤسس صحيفة «Libro Libre» في أميركا الوسطى، لا يكفي أن نفهم الديموقراطية ونؤمن بها فكرياً: «الديموقراطي يتعوّد التصرّف وفقاً لأفكار ومعتقدات وقيم الديموقراطية».

ديت باسكوال يرى الديموقراطية حياة اجتماعية تخضع لروحية «bayanihan» وهذا تعبير فيليبيني قديم يعني التعاون بين أبناء الشعب والمشاركة المدنية والمسؤولية الإجتماعية حيال العائلة والجيران والجماعة عموماً. وتستشهد ماريا روزا دومارتيني بما يقوله توماس جيفرسون حول قوة الديموقراطية من أنها تكمن في «فسيفساء لا تُصدّق من... الاتحادات الحرة». الديموقراطية في تنظيمها الداخلي، والمستقلة عن سيطرة الدولة، والتي تتألف من مواطنين عاديين ـ أي المجتمع المدني.

يشعر المرء بالرغبة في أن يطلق على هؤلاء وغيرهم من الناشطين (ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أن معظمهم من النساء) لقب أبطال الديموقراطية الحقيقيين، كما سمّاهم أ.م. روزنثال في «نيويورك تايمز». لكنهم سيكونون أول مَن يرفض لقباً كهذا، لا بدافع التواضع بقدر ما هو بدافع قناعتهم التي توضحها ماريا روزا دومارتيني، بأنها تقوم على أساس أن

الديموقراطية لا تتخذ شكلاً مؤسساتياً إلاّ من خلال التعليم والحث على المشاركة المدنية، وليس بالإعتماد على الزعماء السياسيين.

من هذا المنطلق يصبح هؤلاء الكتّاب والناشطون أبطالاً ديموقراطيين لأن هدفهم بالتحديد ليس السلطة الشخصية بل نظام حكم ذاتي يترسّخ في المواطنين العاديين والمؤسسات الحرة والتطبيقات القانونية والقيم الديموقراطية. ومع أنهم أحرزوا تقدماً في السعي لإنجاز ذلك الهدف خلال العقد الأخير، فهم يبدون الحماس في التعبير عن روعة التحدي الذي يظهر فيما بعد.

تتضمن هذه المقالات حول الديموقراطية وجهة نظر بديلة، تصفها ماريا جيمينا دوزان بأنها «دولة ـ داخل الدولة»، (هي) الفقر المتأصّل في أحياء يعمد سكانها إلى «القتل في الصباح كي يضعوا الخبز على موائدهم في المساء»، والأطفال يقعون في مصيدة تجّار المخدرات الذين يجعلون الصِبية مجرمين متمرسين قبل سن الخامسة عشرة.

هذه المشكلة لا تخصّ كولومبيا أو البيرو فقط، بوجود منظمة «الدرب المضيء» فيها؛ إنها مشكلة موجودة، بشكل أو بآخر، في كل الدول التي تسعى في سبيل التطور والحداثة والإندماج داخل عالم من الديموقراطيات المتقدمة. لكي تنجح الديموقراطية في العالم النامي، يجب أن تجد سبيلاً لضمّ الهامشيين والمنبوذين إلى العملية الإقتصادية والسياسية. إن مهمة طرح هذا التحدّي تتجاوز نطاق الكتاب الحالي، إلا فيما يختصّ بأن أي إنجاز له أهميته لن يتحقّق إذا لم يكن هناك أشخاص يتمتعون بالإصرار والبراعة والتفهم والإرادة لتشكيل القيادة وضبط المسار. إن كتّاب هذا المؤلف يتحلّون بهذه الصفات، لكن حتى هذا لن يكون كافياً إذا لم يحصلوا على الدعم المعنوي والمادي من الديموقراطيات المتقدمة، الدعم الذي يحتاجون إليه ويستحقّونه. سوف يساعد هذا المؤلف على تحريك دعم مماثل بإلقاء الضوء على نضالات بعض الأشخاص المميّزين، الذين يؤكد عملهم وسلوكهم الأخلاقي على شمولية فكرة الديموقراطية.

مقدمة

المجتمع المدني والنضال من أجل الديموقراطية

لاري دايموند

في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٨٦، لقي أحد الصحافيين النيجيريين، الأكثر حيوية وجرأة وأهمية، حتفه في انفجار طرد ملغوم؛ كان في التاسعة والثلاثين ويشغل منصب محرّر يشن الهجمات المعارضة في المجلة الأسبوعية الأولى في نيجيريا والأفضل بين سائر المجلات الإخبارية. كان ديلي جيوا يؤمن أن مهمة الصحافة أن تخدم الحقيقة وتجدها، مهما يكن الأمر، وذلك من أجل بناء مجتمع ديموقراطي ومنفتح. كان يعلم أن هذا، في بلدٍ نامٍ مثل نيجيريا، يتطلب معايير جديدة للصراحة والمبادرة والشجاعة والاحتراف في مجال العمل الصحافي. من أجل هذه الغاية بادر إلى تطوير الصحافة المحقّقة في نيجيريا. وعندما لم يعد إحساسه بالإلتزام يتناسب مع مصالح الناشر المليونير الذي كان ديلي جيوا يحرر له صحيفته، قام بخطوة شجاعة مع ثلاثة من زملائه المتوافقين معه لكي يصدروا المجلة الأسبوعية «News Watch». في هذا الكتاب يعرض راي إيكپو القصة الرائعة لهذه المجلة، وقد كان أحد مؤسسيها ثم تولّى بعد ذلك منصب رئيس تحريرها. وجّهت المجلة انتقادات قاسية للعيوب في البلاد، وكشفت مواضع الفساد وسوء استخدام السلطة، وبأسلوبها المبتكر والمتحدّي والمحترف في الوقت نفسه غيّرت وجه الكتابة الصحافية النيجيرية وحافظت على الطموحات والقيم الديموقراطية خلال فترة صعبة من الحكم المطلق. ولكنّ ذلك جعل من جيوا ومجلته معرّضين باستمرار لمشكلات مع السلطات.

قبل اغتياله بفترة قصيرة كان جيوا معتقلاً من قِبَل جهاز أمن الدولة، وقد وُجّهت إليه اتهامات جائرة من أنه يتآمر على السلطة ويحرّض على القيام بثورة اجتماعية في البلاد ويسعى لاستيراد الأسلحة لهذا الغرض. قبل أقلّ من أربع وعشرين ساعة من موعد توصيل

الطّرد الملغوم إلى منزل جيوا، اتصل رئيس المخابرات العسكرية بالمنزل يطلب الارشادات للوصول إلى هناك بحجة أن هناك شيئاً يجب إرساله إلى جيوا. لا تزال حتى اليوم جريمة اغتيال جيوا مسجلة ضد مجهول، والعديد من النيجيريين مقتنعون بأن حكومتهم هي المسؤولة عنها.

ومما يبعث على المزيد من الأسى أنّ ديلي جيوا هو واحد من بين عدد كبير من الصحافيين الذين قتلوا أثناء متابعتهم للأخبار ومحاولتهم الوصول إلى حقيقتها، والتزامهم الصدق في كتابة ذلك دون خوف. في آخر تقرير سنوي لها حول حرية الصحافة في العالم، أوردت دار «Freedom House» أنّ ٤٣ صحافياً من ١٩ دولة قتلوا أثناء قيامهم بعملهم في عام ١٩٩٠. هذا العدد يشكل انخفاضاً عن عدد الذين قتلوا عام ١٩٨٩، والذي وصل إلى ٧٣ صحافياً، لكنه مع ذلك لا يزال عدداً مرتفعاً ومخيفاً. ولا يكتفي التقرير بذلك بل يورد أيضاً أن ١٦ صحافياً خطفوا أو «اختفوا» في ١٩٩٠؛ و١٤٥ في ٤٥ دولة تمّ اعتقالهم أو احتجازهم لأسباب تتعلّق بعملهم؛ ٤١ اصيبوا بجراح مختلفة، و١٦ ضُربوا، و٨٢ تعرّضوا لاعتداءات، و٥٠ تلقّوا تهديدات بالموت، و١٧٠ تعرّضوا لمضايقات مستمرة، و٣١ طردوا. في عام ١٩٩٠ أوقفت الحكومات خمسين صحيفة ومحطة إذاعية، ١٢ منها نسفت أو أُحرقت، و٣٠ تمّ احتلالها؛ إضافة إلى ذلك حُظّرت ٣٧ من البرامج الإذاعية والمنشورات. وبصورة عامة أحصى تقرير «فريدوم هاوس» ٨٣٤ اعتداء على الصحافة في ٩١ دولة عام ١٩٩٠، وهذا أقل من الإعتداءات التي عرفها عام ١٩٨٩، والتي بلغت ١١٦٤ اعتداء، لكن مع ذلك يظل تقريباً ضعف ما شهده العام ١٩٨٧ أو ١٩٨٨. وهذه الأرقام بالطبع لا تشير تماماً إلى عدد الاعتداءات على الصحافة، ولا إلى عدد الأفراد الذين تأثروا بها، لأن معظم الحالات لا يبلّغ عنها وحالات أخرى قد تطاول مجموعات من الصحافيين دفعة واحدة[1].

من بين المظاهر الأكثر إثارة للقلق في هذه الإحصائيات أن معظم هذه الجرائم تجري في دول تصف نفسها بأنها ديموقراطية. في عام ١٩٩٠ سُجّلت في الفيليبين سبع جرائم من هذا النوع، وثلاث في البيرو، وأربع في كل من الباكستان والمكسيك، وست في كولومبيا (وكان عدد الجرائم قد وصل إلى ٢٠ في عام ١٩٨٩، وهذا الإنخفاض ناجم عن وقف جزئي لاطلاق النار، وهو عابر كما يبدو).

منذ بضع سنوات تخضع ممارسة العمل الصحافي لحالة حصار في كولومبيا، لأن الصحافة الجريئة هناك حاولت أن تفضح وتكشف تجار الكوكايين والإرهابيين الذين يعبثون بحكم القانون في تلك البلاد. في المقابل عملت تلك الفئات القوية على شنّ حرب على

حرية الصحافة في كولومبيا. ومن ضحايا تلك الحرب سيلڤيا مارغريتا دوزان، وهي أخت ماريا جيمينا دوزان التي ساهمت في تأليف هذا الكتاب، والتي كانت، هي نفسها، مستهدفة من قِبَل تجّار المخدرات. كانت صحيفة «El Espectador»، حيث تعمل ماريا جيمينا، رائدة في مجال الكشف عن هويات ونشاطات التجار، والمطالبة بتسليمهم للسلطة. وفي حملتها هذه خسرت ناشرها غيليرمو كانو، الذي اغتالته عصابات المخدرات في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٨٦، وقامت المافيا بنسف مكاتب الصحيفة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. لكنها، مع ذلك، واصلت مسيرتها بالرغم من عدد الذين سقطوا من أفرادها، وبرغم التهديدات بالقتل التي لا حصر لها، وماريا جيمينا تلقّت تهديدات مماثلة وقد اضطرت مراراً إلى مغادرة البلاد.

في ٢٦ شباط/فبراير عام ١٩٩٠، لاقت سيلڤيا دوزان حتفها مع ثلاثة من قادة اتحاد للفلاّحين تمّ إنشاؤه حديثاً. كان الاتحاد يحاول أن يجد صيغة سلمية في منطقة المرتفعات المضطربة حيث تُنتج المخدرات، والتي كانت ميداناً للصراع بين رجال العصابات اليساريين وفرق القتل التي كان تجار المخدرات والملاّكين الأثرياء يموّلونها. كانت الصحافية المستقلة سيلڤيا دوزان تعمل في حينه على إعداد فيلم وثائقي للتلفزيون البريطاني حول جهود قادة الإتحاد للتخفيف من وطأة نزاع الفئتين المسلحتين على فلاحي تلك المنطقة والذي يجري بعيداً عن تدخُّل السلطة. كانت سيلڤيا واحدة من بين أربعين صحافياً كولومبياً قتلوا منذ نشبت الحرب ضد الصحافة بشكل جدي في بداية الثمانينات[٢].

ليس الصحافيون وحدهم الذين يواجهون المخاطر. إن كافة المناضلين من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية والإنفتاح وتحمُّل المسؤولية في الحكم، يشكلون تهديداً لمصالح ذوي النفوذ، وهم عرضة للإعتقال أو الإعتداء أو التعذيب أو الإغتيال أو حتى «الإخفاء». إن ملفّات لجنة العفو الدولية (Amnesty International) وسائر فروع لجنة حقوق الإنسان (Human Right's Watch) مليئة بالأخبار المريعة حول أشخاص رفيعي المستوى أو عاديين كانوا عرضة للقتل أو للإعتداءات الأثيمة في هذا السياق.

كان ايڤيليو ب. جاڤيير ببساطة أحد هؤلاء. قُتل جافيير في ١١ شباط/فبراير عام ١٩٨٦ لدفاعه عن حرمة الانتخابات التي جرت قبل أربعة أيام حين دعا فرديناند ماركوس إلى إجراء «انتخابات رئاسية سريعة»، وحاول بعد ذلك أن يتلاعب من أجل استعادة شرعيته المنهارة. كان جاڤيير الحاكم المنتخب لمقاطعة «أنتيك»، وهو في الثامنة والعشرين (أصغر الحكام سناً في تاريخ الفيليبين)، وعُرف بمواقفه ضد الفساد السياسي ومبادرته في طرح

خطط عامة تنموية جديدة، وببراعته في التمكن من المحافظة على نمط ديموقراطي في الحكم في مقاطعته، وذلك خلال السنوات الثماني الأولى من حكم ماركوس العسكري (١٩٧٢ـ ١٩٨٠). كان قبل اغتياله رئيساً إقليمياً لحركة المعارضة التي قادتها كورازون أكينو، وبسبب موهبته السياسية وجرأته وصواب رؤيته، كان الكثيرون بدأوا يتحدثون عنه كزعيم بلغ مستوى عظمة الرئيس ماغساي ساي أو بنيغنو أكينو. كان يراقب صناديق الإقتراع في ساحة بلدة سان جوز، في «آنتيك»، عندما هاجمه مسلحون أفرغوا في جسده أربعاً وعشرين رصاصة.

على الرغم من أن القَتَلَة لم يمثلوا أمام القضاء، كانت جريمة اغتيال إيڤيليو جاڤيير واحدة من صرخات الاحتجاج التي حرّكت المعارضة الشعبية الهائلة، ودفعتها للإطاحة بديكتاتورية ماركوس بعد ذلك بأسبوعين. إلى جانب ذلك قامت مجموعة من الفيليبيين البارزين الذين تأثروا بمبادىء جاڤيير وبطريقة موته المبكّر، بإنشاء مؤسسة تحمل اسمه وتسعى إلى تحقيق حلمه في إعداد جيل جديد من الموظفين المدنيين ينذر نفسه لخدمة الناس بنزاهة. مؤسسة إيڤيليوب. جاڤيير ـ مديرها التنفيذي السابق ديت باسكوال هو أحد المساهمين في هذا الكتاب ـ تعمل حالياً على تدريب القادة السياسيين المحلّيين، وبشكل خاص المرشحين لرئاسة البلديات والذين يشغلون المناصب في المجالس البلدية المحلية ورؤساء البلديات في المدن، على أخلاقية ومهارات الحكم الديموقراطي. وتحاول أيضاً كسب التأييد لتوفير موارد أفضل للحكم المحلي، ومزيد من الإستقلال الذاتي، وتدرب الشباب للوصول إلى مراكز قيادية في الحُكم المحلي في المستقبل. وهي بذلك تشبه منظمة أخرى تشير إليها ديت باسكوال في هذا الكتاب، وهي «الحركة النسائية من أجل تعزيز الديموقراطية» (KABATID)، وحركات أخرى عديدة في الفيليبين وسائر دول العالم النامي، وذلك في وقوفها في الصفوف الأمامية للنضال الطويل والبطيء والشاق والبارع في سبيل تنشئة ديموقراطية للمواطنين، ونظام قيَم يكون قادراً على دعم الحكم الديموقراطي، ويساعد على تكريسه كي يعمل على تحسين أوضاع الناس المعيشية.

شهداء الديموقراطية وأبطالها

هذا الكتاب مُهدىً إلى ديلي جيوا وسيلڤيا دوزان وإيڤيليو جاڤيير، ومقدمته تبدأ بالحديث عنهم، ليس لأنهم فريدون بين الشهداء العديدين في قضية الديموقراطية في العالم بأسره، بل لأن الثورة الديموقراطية ـ مثل كافة النضالات العظيمة من أجل التغيير في تاريخ الإنسانية ـ لها شهداؤها، وهم يستحقون أن نقدرهم ونذكرهم للتضحيات التي بذلوها. لقد

اخترت هؤلاء الثلاثة لما لهم من موقع خاص عند ثلاثة من المساهمين في تأليف هذا الكتاب، ولأشكال النضال التي يكتبون عنها. بالإضافة إلى ذلك، ديلي جيوا له تقدير خاص عندي بوصفه صديقاً شخصياً ومصدر إلهام، ولأنه أحد الذين وقفوا بإصرار في مواجهة الجشع والتشاؤم اللذين كانا موصوفين في بلاده. كان يقدم لها بعض الأمل بمستقبل ديموقراطي، وأنا أذكر هنا ما قاله جستيس إيزاغاني كروز عن إيفيليو جاڤيير «إنه لا يعرف الخوف. لا يغريه المال، لا تؤثر فيه التهديدات، لا ترهبه السلطة. كان هاجسه الوحيد الصارم: عودة الحرية إلى بلاده».

في أيامنا هذه لا تتحقق الديموقراطية عادة من خلال ثورة دموية كالتي عرفتها الولايات المتحدة الأميركية، لكن التغيرات التي تساهم في ولادتها تصل غالباً إلى مستوى الثورة، ونادراً ما يتم ذلك دون أن يخاطر عدد كبير من الناس براحتهم وأمنهم وثرواتهم وأسباب معيشتهم وحياتهم أيضاً. لم أكن أقصد من مقدمة الكتاب هذه تقديم الثناء فقط، بل كنت أهدف أيضاً إلى التركيز على هذه النقطة الهامة. لا تتحقق الديموقراطية فقط من خلال المسار الخفيّ للتطور الإجتماعي ـ الاقتصادي الذي يصل بالبلاد إلى مرحلة تتوفر فيها «المتطلبات» الضرورية لأجلها. وهي ليست ببساطة أيضاً نتيجة الإنقسامات والاستراتيجيات والتكتيكات والمباحثات والتسويات بين أفراد النخبة المتنازعة. إن علماء السياسة الذين يرون التغيرات الديموقراطية بهذا الأسلوب البسيط يفوتهم عنصر في غاية الأهمية. هذا العنصر هو النضال، والمجازفة الشخصية، والتحرك والتنظيم المدعوم والبارع الذي يضم فئة عريضة من المواطنين. قد يكون بعض هؤلاء من «النخبة» بمعنى أنهم يتمتعون بالثراء، وبمواقع اجتماعية مميّزة، وحق المشاركة في السلطة في معظم الحالات. وهم في تحديهم لواقع فاسد واستبدادي يتحملون القسط الأوفر من المخاطرة، لأنه يفترض فيهم أن يشكلوا جزءاً من هذا الواقع. إنهم غالباً ما يخسرون مناصبهم وحتى حريتهم الشخصية، إذا لم تشمل الخسارة حياتهم.

من بين المساهمين في هذا الكتاب مَن واجه المخاطر من أجل رفع شعار الديموقراطية. أنتوني هيرد خسر منصبه كرئيس تحرير. بونا مالوال سجن لمدة سنة وخسر صحيفته وواجه خطر الموت أكثر من مرة. كليمنت نوانكوو اعتقله رجال أمن الدولة ونجا من محاولة جدية للقضاء عليه. ماريا دوزان عاشت حوالى عشر سنوات تحت وطأة تهديدات مستمرة بالقتل كانت تتلقّاها من تجار الكوكايين. هؤلاء الذين ذكرنا ومعهم الزملاء الآخرون المساهمون في هذا الكتاب قدموا تضحيات عديدة ولم يبخلوا بوقتهم ومالهم وطاقتهم. إنّ مشاركتهم في هذا الكتاب ليست فقط للإطلاع على رواياتهم الهامة والتي تُعد استثنائية، ولكن أيضاً

لأن حياتهم نموذجية، هؤلاء ليسوا مواطنين ديموقراطيين فحسب، بل لقد نذروا حياتهم من أجل المواطنية الديموقراطية.

غير أنّ الثورة الديموقراطية ليست عملاً ينجزه أبطال منعزلون. إنها إنجاز يساهم فيه العشرات والمئات والألوف، وأحياناً الملايين من المواطنين الذين يشاركون بنشاط في الحركات الإجتماعية ووسائل الإعلام المستقلّة. كان هدف المساهمين في هذا الكتاب، بطريقة أو بأخرى، الحث على مثل هذه المشاركة والدعوة إليها. من هذا المنطلق كان في عملهم إلغاء للذات، لأن الديموقراطية، وربما تكون في ذلك الوحيدة بين أشكال الحكم، لا تتحقق على أساس قيادة وعمل بطوليين. إنها تحتاج إلى قاعدة جماهيرية مثقفة وناشطة، تنتبه لمخاطر الوقوع في عبادة الأبطال، وتدرك أن هناك حاجة مستمرة لأن يُعاد ملء مناصب الزعماء السياسيين، وتكون مستعدة لأن تعيد إلى صفوف المواطنين العاديين أي زعيم يسيء استخدام سلطته أو يبالغ في فرض نفوذه السياسي وشهرته. هذه هي المواطنية الديموقراطية التي يناضل من أجلها كافة الصحافيين والناشطين في هذا الكتاب.

كيف يساهم المجتمع المدني في الديموقراطية

مع أن بعض المساهمين في هذا الكتاب كانوا يشغلون لفترات قصيرة مناصب سياسية، لكنهم يتميزون جميعاً بعدم اكتراثهم لتوفير سلطة سياسية خاصة بهم. لقد اختاروا، كميدان لنشاطهم، المجتمع المدني لا المجال السياسي أو الدولة، ذلك المجتمع الذي يشكل إطاراً معقداً في الحياة الجماعية التي تقع ما بين العائلة الفردية من ناحية، وميداني الدولة والتنافس الانتخابي من أجل السيطرة على الدولة من ناحية أخرى. يعرّف ستيبان «المجتمع المدني» بقوله:

> «إنه الميدان حيث تعمل الحركات الإجتماعية المتعدِّدة (كالروابط بين الجيران والجمعيات النسائية والجماعات الدينية والتيارات الثقافية) والمنظمات المدنية في كافة الطبقات (كالمحامين والصحافيين ونقابات العمال والمقاولين) على محاولة أن تتشكّل بموجب مجموعة من التدابير كي تتمكن من التعبير عن نفسها وتقوية نفوذها»[٣].

في مجتمع مدني كهذا تشكل وسائل الإعلام المستقلة والحياة الثقافية بُعداً آخر هاماً في النفوذ والتعبير. مثل هذه الحركات والمنظمات والمؤسسات قد تعلن عن نفسها في مواجهة ذوي النفوذ وتعبِّر عمّا لديها من أولويات في إطار سلطة الدولة، لكنها لا تسعى إلى السيطرة المباشرة عليها. على عكس ما يشكل نطاق «المجتمع السياسي» حيث يعمل رجال السياسة

والمؤسسات ـ وفي النظام الديموقراطي الأحزاب والزمر والسياسيون والتحالفات والحملات الإنتخابية ومنظمات إعادة تنظيم الناخبين وغيرها ـ وتسود المنافسة من أجل السيطرة على الدولة، في كافة المجالات الإدارية والبيروقراطية والقضائية والتشريعية والقمعية، وفي كافة مستويات السلطة.

يجب أن يكون من بين الأهداف الرئيسية للنضال من أجل الديموقراطية هدف إعداد مجتمع ديموقراطي سياسي قابل للإستمرار، من الأحزاب السياسية الديموقراطية وأجهزة الحملات الإنتخابية التي تتنافس على السلطة عبر انتخابات دورية وحرّة وعادلة وسلمية[٤]. حتى الآن يبدو هذا واضحاً بالنسبة للمراقب العادي. لكنّ الديموقراطية تحتاج أيضاً إلى بناء مجتمع مدني تعدُّدي ينبض بالنشاط والحيوية. من دون مجتمع مدني كهذا لا تستطيع الديموقراطية أن تتطور وتتحصّن.

إن مجتمعاً مدنياً قوياً لقادر على المساهمة في تعزيز الديموقراطية بوسائل عديدة. وربما يكون الأكثر أهمية كونه يمثّل خزاناً للموارد ـ السياسية والإقتصادية والثقافية والأخلاقية ـ وذلك من أجل ضبط سلطة الدولة وتعديلها. تشكّل مجموعة قوية من الاتحادات المستقلة ـ ووسائل الإعلام «القاعدة لتحديد سلطة الدولة، ومن ثمّ للسيطرة على الدولة من قِبَل المجتمع، ومن ثم للمؤسسات السياسية الديموقراطية بوصفها الوسائل الأكثر فاعلية لممارسة مثل هذه السيطرة»[٥]. حين تسيطر الدولة على وسائل الإعلام، لا يعود هناك مجال للكشف عن مساوئها والفساد فيها. وحتى حين تكون وسائل الإعلام، ببساطة، ضعيفة ومتخلفة من الناحية المهنية، دون أن تكون عرضة للخطر القانوني والمضايقات المستمرة، فإن الديموقراطية ستتعرض للإختلال. كما أنّ وجود مجموعة كبيرة من الفئات التي تضجّ في إصرارها على حقوقها والبارعة في وسائلها لفرض مصالحها، يمنع السلطة من الوقوع تحت سيطرة مصلحة فئة واحدة ويجبر الدولة على الرضوخ لمحاسبة مواطنيها، وعلى التجاوب مع مطالبهم واهتماماتهم.

فيما يتعلّق بهذه الحالة الأخيرة، ليس المهم فقط قوة المجتمع المدني، بل تنوّعه وتعدّده أيضاً. عندما يصار إلى التنسيق بين مجموعة عريضة من المصالح، يجعلها هذا تشكل قاعدة هامة (أبعد من الأحزاب السياسية وتعمل من خلالها في الوقت نفسه) من أجل المنافسة الديموقراطية. المجموعات الفاعلة ـ منظمات رجال الأعمال والمنتجين، اتحادات العمال، النقابات المهنية، أحلاف الفلاحين، إتحادات الطلاب ـ تستطيع أن تمارس الضغوط في سبيل مصالحها المختلفة؛ والحركات التي تتبنّى قضية محدّدة ـ حماية البيئة، حقوق النساء والأقليات، تطوير الجماعة، الحريات المدنية ـ تطالب أيضاً بمصالحها؛ وكذلك المنظمات

العرقية والثقافية والدينية. لن تتوافر لهذه المجموعات على نحو متساوٍ مجالات الوصول للسلطة بما يتناسب مع أعداد أفرادها، لكن وجود المصالح المتنافسة والضغوطات والتجاذبات يميل إلى حفظ الدولة في نظام ديموقراطي من الوقوع في يد فئة أو مصلحة واحدة، وسوف يؤدي إلى فرض نوع من التسوية بين المصالح المتشعبة. علاوة على ذلك، فإن الحرية في تنظيم وتحريك القوة السياسية الكامنة في أعداد أفرادها، وإفساح المجال للمجموعات الفقيرة والمحرومة، في ظل حكم ديموقراطي، كي تحظى بتصيب أفضل ـ كل ذلك قد يتم على نحو تدريجي ربما يكون أبطأ مما يحدث في ظل ثورة اشتراكية، لكنه على المدى الطويل يصبح أكثر ثباتاً وإنسانية.

ثالثاً، إن العلاقات الإتحادية الغنيّة تكمل دور الأحزاب السياسية في تحفيز المشاركة السياسية ورفع مستوى الفاعلية السياسية والمهارة عند المواطنين الديموقراطيين، وتعزّز تقدير أهمية الواجبات وكذلك الحقوق في المواطنية الديموقراطية.

أليكسيس دو توكڤيل في ملاحظاته الأولى حول الديموقراطية في أميركا، كان على الأرجح أول من أشار إلى العلاقة التكافلية والتقوية المتبادلة بين المشاركة في المجتمع المدنيّ والمشاركة في الحياة السياسية:

> الاتحادات المدنية تسهلّ إذاً الترابط السياسي، والترابط السياسي، من ناحية أخرى، يعمل، على نحو استثنائي على تقوية وتحسين الاتحادات من أجل الأهداف المدنية.. الحياة السياسية تجعل حبّ الترابط وممارسته أكثر عمومية(٦).

في تحليله «للاتحادات السياسية» وجعلها تشمل على نحو أكثر توسّعاً أنماط الإتحادات المدنية المذكورة في هذا الكتاب، يشير دو توكڤيل إلى أن الناس غالباً ما ينفرون في البداية من التجمّع في «شركات مدنية» (الشركات التجارية أو الجماعات ذات المصالح الإقتصادية) لأنهم يجازفون بموارد مالية في هذه العملية:

> لكنهم يبدون نفوراً أقل حيال الإنضمام إلى اتحادات سياسية، وهذه تبدو لهم أقل خطورة لأنهم لا يجازفون فيها بالمال. لكنهم لا يستطيعون الإنضمام إلى هذه الإتحادات لفترة من الزمن دون أن يلمسوا كيف يتم تنظيم عدد كبير من الناس، وما هي الوسيلة التي تحثهم للتقدم بانسجام، وبشكل نظامي، نحو الهدف نفسه... لذلك

يمكن اعتبار الاتحادات السياسية مدارس حرة ضخمة، يدخلها كافة أفراد المجتمع كي يتعلموا النظرية العامة للإتحاد.

في اتحاداتهم السياسية يكتسب الأميركيون من كافة الفئات، والتوجهات والأعمار، يومياً الحسّ العام للترابط ويزداد تعوّدهم عليه. يتلاقون بأعداد كبيرة، ويتناقشون ويسمعون آراء بعضهم بعضاً، ويثارون بشكل متبادل لكافة أنواع الضمانات. وهم، فيما بعد، ينقلون الى الحياة المدنية الأفكار التي اكتسبوها، وينتفعون بها في مجالات لا تحصى[٧].

بعض الإتحادات المدنية الديموقراطية التي يشار إليها في هذا الكتاب، وكثير من جهود الترابط المماثلة التي تقوم بها جماعات أخرى، كبيرة وصغيرة، في كافة أنحاء العالم النامي، تتقصّد إلى حد ما الوصول إلى صورة توكفيل حول الاتحاد بوصفه «مدرسة حرّة ضخمة» يقصدها أبناء المجتمع ليتعلموا الفن العام للاتحاد. إن المنظمة النسائية الأرجنتينية، «Conciencia» التي امتدت لتشمل أربع عشرة دولة أخرى في السنوات القليلة الماضية، لم تكن تسعى فقط إلى تعليم المواطنين العناصر المحدّدة للنظامين التشريعي والإنتخابي، بل كانت تهدف أيضاً إلى تطوير مقوّمات أكثر شمولية ودقّة للمشاركة الديموقراطية وللاتحاد: الحاجة للتسامح ولاحترام آراء الآخرين، وسائل التوصّل إلى توافق داخل الفئة، مجالات التعاون بين الناس من أجل حلّ مشكلات مجتمعاتهم. وضعت منظمة «Conciencia» برنامجاً للدخول إلى المدارس، وتطوير مجالات الإتحاد هذه بين الشباب، وبرنامجاً آخر لتسهيل جهود تحسين أوضاع الجماعة التي تبذلها لجان الجيران والمقاطعات. وقد أخذت على عاتقها مؤخراً تنشئة وتدريب قادة الإتحادات في كافة أنحاء البلاد، واعتبرت ذلك إحدى مهامها الأساسية، حتى يتمكن هؤلاء، كما تقول ماريا روزا دو مارتيني «من تشكيل العمود الفقري لمجتمع ديموقراطي». ومنظمتا «KABATID» في الفيليبين و«Participa» في تشيلي، وضعتا بدورهما برامج تهدف إلى توسيع وتعزيز الحياة التنظيمية المستقلة في هاتين الدولتين.

إن ما تقوم به هذه المجموعات يحمل الكثير من روحية توكفيل. وتُستشف هذه الروحية من الجهود الواعية لتحسين مهارات المواطنية الفاعلة والإندماج التنظيمي، ومن الاقتناع بأن المنظمات المدنية عندما تبدأ تترسخ بنجاح «تميل بشكل مدهش إلى التكاثر»، بحسب تعبير توكفيل. كما أنّ إسهام المجموعات يتم في إطار وظيفة رابعة تحظى بتقدير توكفيل، لكن غالباً ما يُتغاضى عنها في عصر لا يزال فيه علماء الاجتماع يعبّرون عن قلقهم حيال

المجتمعات التي تضم الكثير من المجموعات ذات المصالح القوية والحركات التي تتطالب بالكثير، لأن هذه المجتمعات قد تصبح «غير قابلة لأن تُحكم». تأمّل توكفيل هذا وقال: «إن حرية الإتحاد بعد إثارتها للمجتمع لفترة... قد تؤدي إلى تقوية الدولة في النهاية[8]». عندما يُفسَح في المجال أمام الناس ليأخذوا حصة أكبر في النظام الإجتماعي، قد يتمكن المجتمع الغني بالمشاركة والتنظيم، من توفير الاستقرار للدولة. عندما يُصار إلى تجميع الناس من اتحادات لا حصر لها من أجل تحقيق أهداف في غاية التشعّب، قد لا تؤدي الحياة الإتحادية الغنية فقط إلى مضاعفة المطالب الموجهة للدولة، ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى مضاعفة قدرات المجموعات لتحسين أوضاعها المعيشية الذاتية بمعزل عن الدولة، على الصعيد المحلّي خصوصاً.

الوظيفة الخامسة للمجتمع الديموقراطي المدني هي اختيار وتدريب زعماء سياسيين جدد. وعلى نحو نموذجي أيضاً، تبدو هذه الوظيفة كمحصّلة لا تخضع لتخطيط مسبق، ذات صلة بالإتحادات وما تسعى إليه. عندما يصل هؤلاء الأفراد إلى مواقع القيادة داخل المجموعات المدنية ذات المصالح المشتركة، والحركات الإجتماعة، وكافة أشكال التحالف التي تتم بين الجماعات، قد يتمكنون من اكتساب التأييد كي يصبحوا في المستقبل قادة جدداً في المجال السياسي أيضاً. حيث تكون عملية اختيار القيادة في إطار الأحزاب السياسية الرّاسخة ووحدات العمل، محدودة ومفتقرة إلى صفتها التمثيلية أو أنها دخلت في طور الجمود، يبدو استقدام قادة في قطاعات أخرى في المجتمع ذا أهمية وظيفية خاصة بالنسبة للديموقراطية.

إن معظم التدريب يتم أثناء العمل، ويُكتسب بالممارسة. فالمواطنة التي تتوصل إلى اكتشاف طريقة تنظيم جيرانها أو زملائها من العمال بطريقة فعّالة، وإلى كيفية التوسّط في حلٍّ نزاعاتهم واتخاذ خطوات نحو التوافق بينهم، وإلى كيفية تحمل مسؤولية الشؤون المالية لهذه الجماعات، تتعلّم أيضاً، بطريقة غير مقصودة غالباً، المهارة ونفاذ البصيرة الضروريين لإدارة شؤون الدولة على نحو فاعل ومسؤول. وفي إطار أقلّ منهجية، من خلال قيادة تسعى لتحقيق مصالح جماعية، أو تعمل لصالح التماسك الديموقراطي ـ أو من خلال انعكاس نظرة بديلة واضحة لأساليب سياسية على الصعيد المدنيّ ـ تظهر في المجال المدني شخصيات جديدة يمكن اختيارها لملء المراكز السياسية.

في هذا الكتاب أيضاً، يُشار إلى مجموعات مدنية ديموقراطية تلعب هذا الدور بشكل واعٍ وفاعل. لقد ذكرنا أن منظمة « Conciencia» أعدّت حلقات دراسية لتدريب القياديين، وهذه الحلقات شارك فيها أعضاء ناشطون في منظمات طوعيّة، واتحادات

اجتماعية، ونقابات العمال، وإلى جانب هؤلاء رجال السياسة المحليون أيضاً. كما أنّ الهدف الرئيسي لمؤسسة إيڤيليو ب. جاڤيير في الفيليبين، كما تصفه ديت باسكوال في مقالتها، هو تدريب قياديين فاعلين ونزيهين على الصعيدين المحلي والإقليمي، من الموظفين الرسميين المنتخبين وكذلك من المرشحين من الأحزاب كافة.

هناك وظيفة ديموقراطية سادسة للمجتمع المدني، وهي غالباً ما تتصدّر جميع الوظائف الأخرى لفترة مؤقتة: مقاومة سيطرة النظام المتسلط وتسريع التخلص منه. يتميّز الحكم الكلياني في أنه يلغي المجتمع المدني، ويخضع كافة أشكال التعبير والتنظيم إلى سيطرة الدولة وسيطرة الحزب المحرّك الذي يدير شؤون الدولة. في أنظمة الحكم هذه، عندما تبدأ بوادر التعبير غير الرسمي والتنظيم المستقل بشكل سري، يظهر أول تصدّع فعلي في درع السيادة الكليانية. إن انتقال نظام حكم من الكليانية إلى «مجرد» التسلط، له علاقة وثيقة بعملية نشوء المجتمع المدني المستقل عن السلطة. ظهرت الحركات من أجل الديموقراطية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوڤياتي والصين ــ وهي اليوم بدأت تغزو المحيط الخارجي للعالم الشيوعي الذي يضم دولاً مثل ڤيتنام وكوبا ــ هذه الحركات نشأت واستمدت القدرة على الاستمرار من نمو حياة مستقلّة، منظمة، ثقافية، فكرية[٩]. وكما يقول ڤيلم بريكان: كانت الخطوة الأولى لتحوّل اوروبا الشرقية من النظام الكلياني نحو الديموقراطية «رعاية المواطنية، وتحقّق مبدأ الحياة في الحقيقة، ونشوء ثقافة مستقلّة». فلما كانت هذه «الثورة الأخلاقية» تُحكم سيطرتها، انتشر التنظيم المستقل (الذي كان يُعطي الأولوية في البداية للمطالبة باحترام حقوق الإنسان) وتآكلت السيطرة الشيوعية وسقطت، إلى أن «دخل المجتمع المدني الميدان السياسي كقوة مستقلة واثقة من ذاتها»[١٠].

حيث يكون الإنتقال من الحكم المتسلّط والمجتمع المدني مسحوقاً وخائفاً، يشكل خروجه من الخوف إلى النشاط العام نقطة تحوّل في الصراع من أجل الديموقراطية. ومن المؤكّد أن أحد أسباب ظهور أو استمرارية الحكم المتسلط يعود إلى أن العناصر القوية في المجتمع، في الحالات النموذجية ملاكو الأراضي وأصحاب المصارف والصناعيون... الخ. تقبل بنظام الحكم هذا أو أنها تتعاون معه بالفعل. عندما تنقلب هذه الفئات على النظام، يسقط عنصر أساسي من عناصر دعمه، وتكون نهايته قريبة عادة. ولكن قبل حدوث ذلك بفترة طويلة (وهذا دافع أساسي من دوافع حدوثه) تتآكل سيطرة الحكم المتسلّط من خلال «انبعاث المجتمع المدني» بحسب تعبير أودونيل وشميتر. نحن نعدّل قليلاً هذا الوصف لنشير إلى أن عوامل هامة للمجتمع المدني بدأت بالظهور مؤخراً فقط في بعض الدول النامية. هذه الظاهرة تتضمن انفجاراً فعلياً للوعي والنشاط المدنيين:

الظهور المفاجيء لكتبٍ ومجلاتٍ تطرح قضايا كانت الرقابة تمنعها لفترة طويلة؛ تحوّل المؤسسات القديمة، كنقابات العمال، والاتحادات المهنية والجامعات، من وسائل لفرض السيطرة الحكومية إلى أدوات للتعبير عن المصالح والمثل والغضب من النظام؛ ظهور تنظيمات ريفية تطرح مطالب ظل الحكم المتسلط يقمعها لفترة طويلة أو أنه كان يتجاهلها؛ تعبير فئات دينية وروحية عن اهتمامات أخلاقية، وكانت معروفة في السابق بتكيّفها الحكيم مع السلطات...[11].

معظم المساهمين في هذا الكتاب وصلوا إلى الحدِّ الفاصل لهذا التدفّق للنشاط المدني الذي قوّض أسس الحكم المتسلط. مونيكا جيمنيز دو باروس لعبت دوراً قيادياً في تنظيم حملة المشاركة التي حثّت المواطنين التشيليين على تسجيل أسمائهم والإدلاء بأصواتهم في الإستفتاء العام في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والتي أدت إلى إفشال محاولة الجنرال پينوشيه تمديد حكمه الديكتاتوري في ظل غطاء من الدعم الشعبي. ديت باسكوال كانت مسؤولة في «NAMFREL»، الحركة الوطنية من أجل انتخابات حرة، التي حالت دون تمكن فرديناند ماركوس من إلغاء فوز كوري أكينو في الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٨٦. فيليكس بوتيستا كان رئيس تحرير «Veritas»، النشرة الوحيدة التي تجرأت على فضح أكاذيب وسيئات نظام ماركوس، والدعوة للتخلص منه بواسطة الإنتخابات. راي إيكپو من نيجيريا، وبونا مالوال من السودان، وأنتوني هيرد من جنوب أفريقيا، اجتازوا الحدود بكتاباتهم الجريئة ونشاطهم كمحررين لتوفير الدعم المطلوب من أجل مجابهة النظام المتسلط. وهذا ما قامت به أيضاً «منظمة الحريات المدنية»، وكليمنت نوانكوو ـ الذي شارك في تأسيسها ـ عندما لفتت الإنتباه، على الصعيدين الوطني والدولي، إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها نظام الحكم العسكري في نيجيريا الذي يجاهر بليبراليته ـ وكذلك صحيفة «Libro libre» التي كان كزافييه زاڤالا يصدرها في المنفى في كوستاريكا، ساعدت على تعزيز الأفكار والقيم الديموقراطية في نيكاراغوا حتى أعطي الناس أخيراً الفرصة للإقتراع وطرد «الساندينيين» من السلطة.

لا يذكر هذا الكتاب للأسف العديد من المجموعات التي كانت ذات فائدة في النزاعات، وهي بالفعل كثيرة جداً ولا مجال لحصرها، نشير في هذا الإطار إلى الدور الهام الذي لعبته المؤسسات الدينية. الكنيسة الكاثوليكية، على سبيل المثال، أسهمت في رعاية حملة تحريك الناخبين في تشيلي وساعدت على حمايتها من المضايقات المستمرة، ومجلة «Veritas» الأسبوعية في الفيليبين، (وبشكل أساسي «Miracle at Edsa» التي أدت إلى

سقوط ماركوس هناك) إلى جانب العديد من الحركات من أجل الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان التي انتشرت في كافة أنحاء أميركا اللاتينية. ولا ننسى أيضاً جهود المحامين، على الرغم من المخاطر الجسيمة التي واجهوها غالباً، ومقاومتهم للحكم المتسلط من خلال اتحاداتهم (كما حدث في نيجيريا والبرازيل)، ومن خلال جمعيات حقوق الإنسان التي ساعدوا في تشكيلها. وقف المحامون مؤخراً في الصفوف الأمامية لمواجهة النظام القمعيّ للرئيس دانيال آراپ موي في كينيا، وإثنان من المسؤولين في هذا التحرك، غيسبون كاماو كوريا وجيتوبو إمانيارا، كانا عرضة للإعتقال والنفي؛ كما صدر أمر رسمي بتوقيف مجلة إمانيارا «Nairubi Law Journal»[١٢]. قادة نقابات العمال مثل فريدريك شيلوبا من مؤتمر زامبيا لنقابات العمال، وقادة الإتحادات الطالبية والفكرية، كانوا أيضاً في طليعة حملة الحث على تحريك الضغوط الجماهيرية لإقامة الديموقراطية في الصين وبورما وبنغلادش، وعبر القارة الأفريقية مؤخراً، من الجزائر حتى جنوب أفريقيا.

من خلال نشاطاتهم وتصريحاتهم التي يُقتدى بها، ومن خلال أعمالهم اليومية الهادئة أيضاً، قام هؤلاء الأشخاص بتحريك مقاومة شعبية فاعلة ضد الحكم المتسلط، وساهموا في تسريع التحوّل إلى الديموقراطية. بعضهم، مثل ديت باسكوال ومونيكا جيمنيز دو باروس ،قاموا لاحقاً بتأسيس منظمات جديدة لدعم وتعزيز الديموقراطية بعد التحوّل. وآخرون، أمثال ماريا روزا دو مارتيني وزميلاتها في « Conciencia» وشاي ـ أنان سامو داڤانيجا ونشاطه في مجال التثقيف المدني في تايلاند، أخذوا على عاتقهم تعميق وتكريس الديموقراطية الناشئة، واعتبروا ذلك نقطة الإنطلاق في عملهم التنظيمي. ومجموعة أخرى أيضاً، أمثال كليمنت نوانكوو الناشط في مجال حقوق الإنسان. وكزاڤييه زاڤالا في جهوده لنشر القيم والأفكار الديموقراطية، تواصل عملها وتسعى إلى التكيف مع المتغيرات السياسية التي ترافق تحوّل نظام الحكم من التسلط إلى الديموقراطية.

هذه الأنماط من التنظيمات تُسهم، انطلاقاً من طبيعتها الخاصة ومن أهدافها، في توطيد الديموقراطية بأساليب متعددة، من خلال دعوتها الصريحة لتعزيز الديموقراطية وفي الوقت نفسه من خلال ما تلجأ إليه من إجراءات ديموقراطية لتبادل الآراء والمشاركة على الصعيد الجماهيري والتي توظفها ضمنياً لتحقيق تلك الغاية. ولكن يجب ألا نعتبر أن أية منظمة تسهم في تكريس الديموقراطية لأنها مستقلة فقط. لا تزال هناك في العديد من الدول حيث يتم التقدم بصعوبة نحو الديموقراطية، مثل السلڤادور وبيرو والفيليبين، منظمات عديدة في المجتمع المدني، يميناً ويساراً، لا تهدف إلى الديموقراطية بل إلى صيغة ما مناقضة لها، والتي تحكم تنظيمها الداخلي أساليب التسلّط، أو الأساليب اللينينية الصارمة. وبصرف النظر عن

الإهتمامات أو الأهداف المعلنة، تستطيع الإتحادات المستقلة المساهمة في تكريس الديموقراطية إذا كانت في شؤونها الخاصة تحكم ذاتها بواسطة الإجراءات الديموقراطية، وتحترم وتعزز الأفكار الديموقراطية حول المشاركة والتسامح والتعاون والمحاسبة والإنفتاح والثقة. بإمكان أي اتحاد أن يصبح «مدرسة حرة كبيرة» من أجل الديموقراطية إذا كان يغرس هذه الأفكار. لكن المجتمع المدني الذي يتجاوز هذه الأفكار باستمرار لا يُعدّ حليفاً للديموقراطية، مهما يكن تنظيمه مستقلاً وناشطاً.

الضرورة التنظيمية

تدلّ المشكلات التي تعاني منها معظم أنظمة الحكم الديموقراطية الجديدة والناشئة في العالم أنّ اعتماد الحكم الديموقراطي أمر، ولكنّ الأصعب أحياناً هو العمل على صونه وتكريسه وبث الحياة والمعنى فيه. تنشأ الديموقراطية غالباً وسط نوع من التدفق الثوري للتحرك الشعبي، «انتفاضة شعبية مفاجئة»، كما يسميها أودونيل وشميتر، تتشكل من عناصر مختلفة من المجتمع المدني تتحالف معاً في جبهة كبيرة مشتركة تعرّف عن نفسها بأنها «الشعب» وتقوم بتحريك أعداد كبيرة من الناس للخروج إلى الشوارع. قد يكون مثل هذا التحرك مؤقتاً ومنضبطاً ويحث على التفاوض من أجل التحوّل إلى الديموقراطية، أو أنه قد يكون عارماً ومفاجئاً ويائساً وصارماً، كما كان التدفق «العجائبي» «للطاقة البشرية» حين تصدّى لدبابات ماركوس في إيدسا، أو كما كانت المظاهرات العفوية الهائلة التي أسقطت أنظمة أوروبا الشرقية الشيوعية، الواحد تلو الآخر، في الأشهر الأخيرة المذهلة من عام ١٩٨٩، إلى أن طاولت الستاليني تشاوشيسكو وأسقطته وقضت على حكمه. لكن شميتر وأودونيل شميتر يشيران، بحق إلى أن مثل هذا التحرك لا يستطيع في الحالتين أن يدوم[١٣]. فعاجلاً أم آجلاً، يجب أن يطرح السؤال: ما الذي يأتي بعد الطوفان؟

بصرف النظر عما إذا كانت الإنتفاضة الشعبية تحقّق أم لا هدفها المباشر بالإطاحة بالحكم المتسلّط، فإنها تخلّف وراءها، في آخر الأمر الكثير من الآمال المسحوقة واللاّعبين المحبطين[١٤]. إنّ الآمال التي تظهر وسط الإنفعال الشديد لا يمكن تحقيقها بسرعة. إذ ينتقل التحدي إلى مسألة جعل الديموقراطية فاعلة سياسياً واقتصادياً. وتعود نزاعات قديمة إلى الواجهة، وتنشأ نزاعات جديدة بين الفئات المختلفة في المجتمع المدني التي كانت متحالفة في التزامها بالديموقراطية وليس بينها الكثير من الأمور المشتركة. لا يمكن إرضاء كافة المصالح والتوقعات، وليس بينها على الأرجح ما يمكن تلبيته على نحو تام. يجب وضع المخططات السياسية ببراعة، وإنهاء النزاعات حول النفوذ وتسويتها في الوقت الذي لا تزال المؤسسات

السياسية الجديدة قيد التأسيس والإختبار. إنها فترة دقيقة وعصيبة، مرحلة تحديات كبيرة عديدة إلى جانب آلاف التحديات الصغيرة التي تواجه المخططات السياسية، وفئة قليلة منها تضاهي في حماسها ووضوحها الأخلاقي، الحملة العنيفة لتخليص البلاد من الإستبداد. نموذجياً هذه هي المرحلة التي تخفق فيها الأنظمة الديموقراطية ـ في السنوات الأولى عندما تكون المؤسسات حديثة العهد والمعايير هشّة.

كيف يمكن في ظروف مماثلة تقوية الدفع الأخلاقي والإلتزام بالثورة الديموقراطية؟ من الإجابات الحاسمة، كما يقول المساهمون في هذا الكتاب، أن ذلك يتم بواسطة التنظيم. ومن الواضح أنه يجب تنظيم أحزاب جديدة فاعلة كي تزوِّد المواطنين بالبدائل السياسية الواضحة والإمكانيات العملية لتحريك الدعم لصالحهم. لكن الأحزاب الفاعلة لا تكفي إذ يجب أن ينظم المجتمع المدني أيضاً، وبأساليب مختلفة وجديدة: لا من أجل التحرك الطارىء والمؤقت لمجابهة الديكتاتورية، بل من أجل النضال الأبعد مدى والأكثر تعددية في آفاقه والأقل إثارة، أي النضال من أجل تطبيق الديموقراطية.

هذه المهمة بطيئة ومعقّدة، إنها تحتاج، من بين أمور أخرى، إلى تدريب ومساعدة السياسيين، والموظفين المنتخبين، وأفراد الهيئات التشريعية الذين يجب أن يعملوا على جعل المؤسسات الديموقراطية أكثر فاعلية. هذا النوع من النشاط، الذي تبنّته عملياً مؤسسة الدراسات السياسية العامة في تايلاند، ومؤسسة إيفيليو ب. جاقيير في الفيليبين، له جمهوره المعروف؛ غير أنه جمهور كبير، لأن الديموقراطية كي تكون فاعلة، يتوجّب العمل بها على مستوى القمة كما على مستوى القاعدة أيضاً، أي على مستوى إدارة الحكم الإقليمي والمحلي. ويتطلّب التدريب الفعّال للقياديين العمل المكثّف مع مجموعات صغيرة من الأفراد لفترات طويلة.

يشتمل التعليم المدني الجماهيري أيضاً على الإهتمام البالغ بالمواطنين كأفراد، وبالجوانب العديدة للمواطنية الديموقراطية. لا يكفي أن يتعلّم الناس قيمة الديموقراطية فقط، بل يجب أن يتعلّموا أيضاً «أساليب» الديموقراطية: أهمية الإقتراع وتلقي المعلومات؛ أهمية تلطيف حدّة الولاء الحزبي، وبالتالي، احترام الأحزاب ووجهات النظر المختلفة؛ وسائل عرض الشكاوى والمطالب على المسؤولين المنتخبين بشكل مباشر، ومن خلال وسائل الإعلام؛ الوسائل التقنية التي تستطيع الجماعات من خلالها أن تنظّم نفسها لتحقيق أهداف مشتركة؛ وتفاصيل كيفية اشتغال النظام الانتخابي والتشريعي والبيروقراطي والحكم المحلي والنظام القانوني.

من الممكن إيصال هذا كلّه بواسطة التدريس والحلقات الدراسية والمحاضرات، غير أن

التدريس وحده لا يكفي، ويتم الإستيعاب أيضاً بواسطة التطبيق العملي المتواصل، كما تقول منظمة « Conciencia». يتعلم المواطنون من خلال العمل، من تلمّسهم معاً الحلول في حلقات دراسية مكثفّة، ومن خلال التلاقي تكراراً لمناقشة الشؤون الهامة وسماع رأي الآخرين، وتعليم هذه المبادىء إلى الآخرين، وحضور محاضرات تثقيفية وهامة حول القضايا الأساسية، والحرص على أن يكونوا دائماً مطلعين على ما يدور حولهم، والعمل على تشكيل منظمات جديدة خاصة بهم. من الأسباب التي تجعل عملية تثقيف وتدريب المواطنين الديموقراطيين بطيئة وصعبة، أن التعلّم من خلال العمل يتطلب العمل المكثّف ضمن مجموعات صغيرة: من عشرة أشخاص أو عشرين أو ثلاثين كلّ مرّة، مع ربّات البيوت في غرفة الإستقبال، ومع التلاميذ في الصف، ومع العمال في الورشة، ومع الأجانب حول طاولة للنقاش. يحتاج عدد كبير من المدربين ومن المعلمين إلى التدريب بدورهم. يجب تطوير القوى المحركة الفاعلة لدى الجماعات الصغيرة وتهذيبها وصقلها مراراً وتكراراً.

هذا العمل يستنفد الوقت ويتطلب تكثيف الموارد، وخصوصاً الموارد البشرية، كما أنه يجب أن يصبح أكثر تخصُّصية باستمرار. لا بدّ للتنظيم المدني كي ينجح ويستمر في تلبية مجموعة متزايدة من المهام. بعض الأفراد، أو بالأحرى عدد كبير منهم، يجب تعليمهم كيفية إلقاء المحاضرات وتدريب المواطنين. والبعض الآخر قد يكتسب مهارة أكبر في إعداد ورش عمل للتفاعل الفكري. وآخرون للعمل في المدارس. والبعض الآخر في جمع الأموال وتطويع أعضاء جدد وحثهم على المشاركة، وفي تأليف الكرّاسات، وإطلاق الحملات عبر وسائل الإعلام، والعمل مع رجال الأعمال ونقابات العمال، والعمل المترابط مع تنظيمات ومؤسسات على الصعيدين المحلي والدولي. ويجب أن تظهر لدى فئة قليلة البراعة في إدارة هذه المنظمة المتنامية والمتزايدة والمتنوّعة.

تاريخ «Conciencia» في الأرجنتين وعبر أميركا اللاّتينية بأسرها، و «KABATID» في الفيليبين، و«Participa» في تشيلي، ومجموعات أخرى كثيرة مماثلة في العالم النامي، هو تاريخ تنظيم ديناميكي: العمل، التوسع، التخصّص، التماسك، التوسع أكثر فأكثر في أقاليم وفئات جديدة، والتكيف للتفاعل مع طروحات وقضايا جديدة. إنّ لامركزية السلطة في هذه المنظمات ومرونتها شرطان أساسيان لقيامها بهذه المهام، كما تقول مونيكا جيمنيز دو باروس في ملاحظاتها حول «حملة إشراك المواطنين» في تشيلي:

> إن المرونة المتبعة على كافة المستويات في منظمتنا عزّزت قدرتنا على العمل في حملات متعدّدة في وقت واحد. أدّت المرونة إلى إمكانية المحافظة على الوحدة في الهدف إلى جانب التعدُّدية في

النشاط داخل مجموعاتنا. إذ تمكنا من الوصول إلى الجمع بين استقلالية العمل في المجموعات الإقليمية، ما ساهم في إبراز قدراتها الإبداعية، وبين الوحدة في الغايات والأهداف.

هذه المزايا، من دينامية وانفتاح وبراعة، كانت لها صلة مباشرة بالنجاح الذي حققته المنظمات المدنية المذكورة في هذا الكتاب. وكذلك أيضاً وضوح وعمق التزامها الأخلاقي الموحّد لها بالديموقراطية بوصفها قيمة وأسلوب حياة. والأهم من كل ذلك أن نجاحها ناجم عن رغبتها في تحمل المسؤولية وفي تطويع أكبر عدد ممكن لكي يتولوا، أيضاً، عملية التنظيم الشاقّة والجادّة والعصيبة التي تنشيء قاعدة مدنية متماسكة للديموقراطية.

قوة الكلمات

قد يبدو غريباً تعرُّض عدد كبير من الصحافيين والكتّاب في مختلف البلدان إلى هذا القدر من الضغوط والقمع والتهديد. قد يبدو معبّراً في هذا المجال معاودة صوغ ما قاله مرافق نابليون، بصرف النظر عن أهمية «البابا»، على أية حال كم من الجنود لديها هذه الصحافة؟

في مناسبات معينة تستطيع الصحافة تحريك الناس وإخراجهم إلى الشوارع غاضبين، غير أنّ هذا ليس، بالفعل، وظيفتها الأساسية. إنّ الصحافة الحرّة تشكّل خطراً، أولاً وآخراً، لأنها تحكّم الدولة، أو الفئات الإجتماعية ذات الإمتيازات، وسيطرتها على «الوقائع» و«الحقيقة» والطريقة التي يرى من خلالها المواطنون إلى الواقع. لا يستمر الحكم الإستبدادي إلاّ بالدمج بين القوّة والخداع. وعندما ينكشف أمر الخداع، وتظهر الأكاذيب والتلفيقات التي كانت قناعاً لفساده ولتضخيمه ومبالغته في عرض إنجازاته، لا يبقى لديه سوى القوة، والقوة وحدها لا تكفي، عادة، للمحافظة على نظام حكم لفترة طويلة. لذلك تصبح الحقيقة أمراً خطيراً بالنسبة للديكتاتورية، لأنها تحلّ خيطان شبكة الخداع بأكملها والتي ترتكز إليها شرعيتها الضعيفة.

في عصرنا هذا، الكلمات والصور المرئية في الصحف وفي نشرات الأخبار التلفزيونية، وفي الأفلام الوثائقية، لها قوّتها بالفعل. إن المهمة الأولى للصحافة في مجتمع ديموقراطي، أو في مجتمع يناضل كي يصبح ديموقراطياً، هي نقل الوقائع. ليس من السهل الإقرار بهذه المهمة في مجتمعات تعاني استفحال الظلم والإنقسامات الإستقطابية، كما هي الحال في جنوب أفريقيا أو كولومبيا، حيث يشعر الصحافيون المعنيون بأهمية اتخاذ موقف واستخدام الصحافة كسلاح للتعبير والتحرك. «صحافة الرأي» هذه لها دورها في النضال من أجل الديموقراطية، كما يقول هيرد في مقالته، وتشير إلى ذلك دوزان أيضاً بأسلوبها الخاص. لكن

إذا لم تعمد الصحافة عموماً، إلى الإلتزام أولاً بنقل الوقائع بإخلاص وصدق وأمانة، فإنها تكون قد ضحّت بالمصداقية التي تحتاجها كي تعارض الدولة وتضعها أمام مسؤولياتها، وسوف يفقد المواطنون أفضل أمل لديهم في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها لممارسة حقوقهم بذكاء وفاعلية.

الوقائع تخضع بالطبع للتأويل، وهي في الغالب فارغة بدون رؤية تفهمها، ولا تكون أبداً «قائمة في الخارج» بذاتها كي تراها العين المجرّدة أو الكسولة. هذه التحديات تشير إلى الوظائف الإضافية التي يجب أن تتقنها الصحافة في النضال من أجل إقامة الديموقراطية والإحتفاظ بها وترسيخها. يجب أن تفتش الصحافة الديموقراطية عن الوقائع، وأن تواجه أحياناً المخاطر في نبشها عندما تشكل تهديداً لقوى ذات نفوذ. هذه المجازفة في التحقيقات الصحافية هي التي جعلت من «News watch» علامة جديدة وهامة، وبالتحديد علامة ديموقراطية، في الصحافة النيجيرية. كما أن هذا التفتيش عن الوقائع الخطيرة، ووجهات النظر البديلة، أدّى إلى توقيف صحيفة أنتوني هيرد «The Cape Times» وغيرها من الصحف، ونذكر منها هنا على سبيل المثال: «Rand Daily Mail» التي واجهت مشكلات متواصلة مع السلطات في جنوب أفريقيا في الثمانينات، وصحيفتا بونا مالوال وفيليكس بوتيستا اللتان عانتا أوضاعاً مشابهة في بلديهما. إن التهديد والقمع المتواصلين يعرّضان المحررين لشكل من التعذيب في غاية التعقيد: القلق اليومي أو الأسبوعي لتقرير ما يتوجب نشره، وكيفية الصياغة، وإلى أي مدى يمكنهم الوصول، من دون المجازفة باحتمال صدور قرار بالتوقيف النهائي. جميع المساهمين في هذا الكتاب واجهوا تلك المعضلة. ربما يكون الوضع أكثر صعوبة في ظل نظام نصف متسلط حيث تكون الحدود غير واضحة، ويجد المحرّر الواعي أنه من الضروري جسّ النبض واختبار تلك الحدود، لأنه يريد الإبقاء على صحيفته، على الضدّ من الصحافة السرية أو البديلة، التي تستطيع أن تصب جام غضبها على الديكتاتورية والظلم، هذه المعضلة التي تواجهها الصحافة الديموقراطية الأكثر رسوخاً تتنازع فيها الواجبات الأخلاقية وتغش البصر.

لا تكتفي الصحافة الديموقراطية بالنقل فقط، بل يجب عليها أيضاً أن تضيف التفسير، ومن خلال رسمها حدوداً واضحة تطرح آراءها. هذه التحديات بدورها ترهق أعصاب ومخيلة المحررين الديموقراطيين المتأهبين للمعركة. إذ يجدون أحياناً أنهم مضطرون إلى التعبير عن شجبهم لأمر ما، ولكن بدون صخب، أو إلى التوضيح، ولكن يجب أن يتركوا لقرائهم أيضاً المجال كي يستنتجوا بأنفسهم. وأحياناً أخرى يسعون إلى إيجاد صياغة خاصة، أكثر رمزية، لغة ذات إيحاء شعري للتعبير عن معارضتهم ومقاومتهم. بعض ما حققته «News

Watch» أنها تمكنت ببراعة من سلوك هذا السبيل الضيق في السنوات الأخيرة، وكانت بذلك تسعى لأن تحافظ على استمراريتها بدلاً من أن تتلقى قرار التوقيف ثانية من قِبَل النظام العسكري. إن المجلة الجدية التي تعرض آراءها بكثير من الإيجاز، وما تكتشفه بكثير من التكتم والإنتقاء، قد تُتهم بأن نظام الحكم قد «روّضها»، غير أن قرار كيفية مواجهة خطر الحظر، والسجن، وعدد المرات التي قد يتم فيها ذلك، هو أمر لا يستطيع أحد من الخارج أن يدّعي بأنه يمتلك الحق في الحكم عليه.

هذا يؤكد ضرورة أن يمارس الصحافيون والمحررون مهنتهم بتعقُّل وتوازن وتحفظ ومسؤولية. وكما قال ستانلي ماكيباه، وهو من أبرز المحررين في نيجيريا، في محاضرة له ألقاها أمام مجموعة من زملائه: «ليست الصحافة المهنة المناسبة للمغرورين». قد يرغب الصحافيون في الدول النامية أحياناً بالمجازفة في اكتشاف الحقائق وتحليل الأخبار. لكن لا يجدر بهم من خلال كتابة تعليق متهوِّر، واستخدام لغة مثيرة، أن يجازفوا بشكل مجاني فقط بدافع «التعمُّد في لفت انتباه السلطات» ـ وهذا يصفه ماكيباه بأنه «من أعراض الإستشهاد».

> وفي ظلّ الظروف التي نعيشها، كل صحافي يفترض أنه معرّض في أي وقت للإعتقال من قِبَل السلطات. وليس في هذا ما يُعتبر مثيراً أو دراماتيكياً. لكننا في الوقت نفسه غير مجبرين على أن ندفع بأنفسنا إلى الإعتقال لمجرد أن نصبح مشهورين، أو، بكل بساطة، بسبب غبائنا. حين يدخل أحد المراسلين الصحافيين إلى السجن ونظراؤه يحكمون عليه بأنه بريء من أي جرم، يكون عندئذ رجلاً عظيماً بالفعل. لكن في حال عدم التثبت من براءته يكون قد أوقع نفسه في محنة لا معنى لها، إلى جانب الأذى الذي قد يلحق بمهنة الصحافة من جرّاء ذلك(١٥).

هناك تحدٍّ آخر أيضاً. التفسير الفعلي للتطورات، أو «تحليل الأخبار»؛ التقارير الصحافية الجريئة التي تستند إلى البحث والتقصّي بإحساس بالمسؤولية، حين يكون بالإمكان التثبت من الوقائع وإثباتها ودعمها بالوثائق؛ وحتى التعليقات الإخبارية، العادية والمتنوّعة حول قضايا متعدِّدة ـ كل هذه الأمور تحتاج إلى مصادر تدعمها. هذه المهام تحتاج إلى هيئة متخصِّصة لتقوم بها، قد يحتاج تقرير واحد هامّ، إذا كان تحقيقاً أو تحليلاً لأخبار معيّنة، إلى عمل جدّي لمجموعة من الصحافيين لعدّة أسابيع. وهؤلاء الصحافيون يحتاجون إلى التدريب على استخدام الوسائل الأكثر تطوراً لإنجاز عمل مماثل. إذا كان عملهم في مجال التحليل

يستطيعون الإفادة في العلم المتقدم في الحقل الخاص الذي يريدون، في الإقتصاد أو الديبلوماسية أو علم الجرائم. نسبة ضئيلة في الصحف والمجلات في الدول النامية تملك المال الكافي لتنفقه على هيئة متخصصة، وعلى مكتبة أبحاث، وعلى وسائل إنجاز هذه المهام بالمستوى المطلوب. عدد قليل من الصحافيين تلقّى التدريب الذي يؤهله لتفسير المسائل السياسية المعقّدة لجمهور القرّاء بشكل مفهوم وموثوق. إضافة إلى كل هذا، غالباً ما تكون وسائل الإعلام الملتزمة بالديموقراطية في الدول النامية، هي الوسائل الأقل تمويلاً، وذلك نابع أساساً من تحديها للمصالح الراسخة الذي يؤثر سلباً على المورد الإعلاني.

إن النضال العالمي لتطوير الديموقراطية وترسيخها مؤسساتياً في العقد المقبل، يجب أن يشمل وسائل الإعلام. هناك حاجة إلى تحسين مستوى الأداء والتحصيل عند الملتزمين بالديموقراطية من صحافيين ومحرِّرين وكتّاب؛ وكذلك الأمر المنشورات التي يعملون فيها. كما تحتاج مهنة الصحافة عموماً لأن تحسّن وسائل الرقابة والتثقيف الذاتيين، وأن تتوصّل إلى مستويات عالية من الإندماج وتحمُّل المسؤولية، وأن تدافع عن الصحافيين والمنشورات بشكل قانوني ضد الإعتداءات. ويجب أيضاً توظيف المال لحمل محطات البث الإذاعية والتلفزيونية على إيصال المعلومات بحرية وتفصيل وعرض مختلف وجهات النظر. يقترح أنتوني هيرد في هذا الكتاب إنشاء مؤسسة لحرية التعبير لتأدية هذا النمط من المهام في جنوب أفريقيا. يتوفّر التمويل في جنوب أفريقيا، بعيداً عن الدولة، لتنفيذ هذا العمل المستقلّ الهام، عندما تدرك جماعة رجال الأعمال البيض هناك مصلحتها، على المدى البعيد، في وجود وسائل إعلام حرّة ومتعدِّدة وفاعلة. لكن الموارد الخاصّة في الدول النامية محدودة، ولا تصل بسهولة إلى المستوى الضروري، وحتى في حال توافرها فإنها تكون موزَّعة بين فئة قليلة لا تحبِّذ كثيراً التعبير الحرّ وهي، بالتالي، لن توظف المال في سبيل تعزيزه. في إطار هذه المباراة الديموقراطية يبرز سؤال يطرح نفسه باستمرار: من أين يؤتى بالمال؟

دعم النضال الديموقراطي

يوماً بعد يوم، تتحوّل الثورة الديموقراطية إلى ثورة عالمية شاملة. مع اختصار المسافات بواسطة الطيران، والنشاط التجاري والأقمار الصناعية والفاكس والـ CNN، يصبح العالم قرية جامعة ويصبح التأثير المتبادل بين الدول أكثر كثافة وعمقاً وتعقيداً. الأفكار والأساليب التقنية والمبادىء، الناس والبضائع والخدمات كلّها تتخطّى الحدود بنسب آخذة في التزايد. ماركس وأتباعه هم الذين طرحوا فكرة الثورة الأممية، ولقد شكّل لينين وأعوانه حركة الشيوعية الأمميّة لهذه الغاية. لكن الذين يعلنون الثورة اليوم، على صعيد أممي وبدون عنف،

هم أتباع توماس باين (thomas Paine) وتوماس جفرسون (Thomas Jefferson) وسوزان ب. أنتوني ومارتن لوثر كينغ، وأتباع ماديسون وبوليفار ومونتسكيو ولوك وفولتير وغاندي.

منذ الثورة الأميركية، يعرف الديموقراطيون في الولايات المتحدة الأميركية أن مصير الحرية في دولة ما مرتبط بشكل أساسي بتطور هذه الحرية في سائر دول العالم. وهناك اليوم فرصة لم يسبق لها مثيل في التاريخ العالمي لتعزيز ذلك التطور في عشرات الدول في آن معاً. إن الديموقراطيين في العالم النامي لا يفتقرون إلى الأفكار والتصوُّرات حول كيفية بناء الديموقراطية، كما يتصوّر البعض، لكن، من المؤكد، أن تجاربهم تزداد عمقاً باطلاعهم على تجارب الأنظمة الديموقراطية الراسخة والمستقرّة في أوروبا واليابان وأميركا الشمالية، على سبيل المثال. كما أن الديموقراطيين في العالم الثالث لا يفتقرون إلى الحماسة والإلتزام والبراعة. إنهم في حاجة إلى عنصر أساسي واحد: الموارد. نحن في الغرب نستطيع أن نمدّهم بالمال والخبرات والوسائل التقنية، وبذلك نحدث تغييراً إيجابياً هاماً في النضال الشامل من أجل الديموقراطية.

في سنة ١٩٨٣، أنشىء صندوق الدعم الوطني للديموقراطية، وكان بمثابة نقطة تحوُّل بارزة في تجربة الولايات المتحدة في هذا المجال. تلك كانت المرة الأولى التي يتم فيها تشكيل قوّة، غير حكومية، تحظى بالتأييد الرسمي ولها هدف وحيد وواضح: الدعوة إلى الديموقراطية وتعزيز الحرية والتعدّدية في سائر الدول. لكن كزافييه زافالا يشير في خاتمة مقالته إلى أن هذا العمل بدأ بالقليل بالنسبة للموارد، وعلى الرغم من أن إسهام الكونغرس السنوي لصالح الصندوق (NED) ارتفع من ١٦ إلى ٢٥ مليون دولار في السنة المالية الحالية، مع الإشارة إلى تزايد الدعم في المستقبل، فإن هذا الإسهام يظلّ ضئيلاً بالنسبة لإمكانيات الولايات المتحدة. هناك وكالات رسمية أخرى في الولايات المتحدة، نشير بنحو خاص إلى وكالة الأنباء الأميركية و AID - تسهم بنشر الدعوة إلى تعزيز الديموقراطية، وتنفق حوالى مئة مليون دولار، أو ما يزيد عنها، على نشاطات تساعد على تحقيق هذا الهدف، وقد أعلنت وكالة AID مؤخراً أنها تعتبر دعم تطوير الأنظمة الديموقراطية المستقرة من بين أهدافها الستة الرئيسية في برنامجها لمساندة التطور، لكن الإلتزامات تظلُّ أدنى بكثير مما تستطيع البلاد تقديمه، كما أن الطبيعة الحساسة لمساعدة المجموعات الديموقراطية داخل المجتمع المدني، والتي تتحدى في الوقت نفسه دولة غير ديموقراطية وذوي الامتيازات من خارجها، قد تجعل تلقي الدعم بطريقة رسمية من الحكومة الأميركية أمراً غير ملائم أو مقبول سياسياً.

في الولايات المتحدة وفي سائر الدول الصناعية الغنية، نحتاج إلى زيادة الدعم المالي والفني الذي نقدمه إلى تلك الجهود الجريئة، الناشطة، الآخذة في النمو، والتي تدفع بالمجتمعات النامية نحو اعتماد الديموقراطية ـ بشكل أساسي وثابت ـ في توجهاتها السياسية ومؤسساتها وأساليب عيشها. إن الخبراء في شؤون هذه الديموقراطيات الناشئة، أو الطامحة إلى ذلك، يعرفون أن في هذه المجتمعات المدنية العديد من المؤسسات والمنشورات، الشارعة في النضال أو التي قطعت شوطاً فيه، تموت في المهد أو تشق طريقها بصعوبة وتكون ذات تأثير محدود بسبب النقص في مواردها. وعلى الرغم من المؤسسات التي يشير إليها هذا الكتاب، لا يزال هناك كثير من العمل الجدي الذي يحتاج إليه بناء الديموقراطية، إذا كانت الموارد متوافرة للقيام به. وفي نهاية الأمر، يجب أن تصبح هذه المؤسسات مكتفية ذاتياً، لكن هذا يعتمد، إلى حد ما، على التطور الإقتصادي في الدول النامية. إن سيطرة الإستبداد السياسي وعدم الإستقرار في العديد من تلك الدول، قد شكّلا العائق الأهم أمام تطورها على الصعيد الإقتصادي.

إن احتياجات وسائل الإعلام والمنظمات، كالتي يشير إليها هذا الكتاب، ليست كبيرة بالمقاييس الدولية. غالباً ما يكون مبلغ ثلاثين ألفاً أو خمسين ألفاً أو مئة ألف من الدولارات هو الحدّ الفاصل بين الإخفاق أو الفشل لحركة فكرية أو مجلة أو جمعية لحماية حقوق الإنسان أو اتحاد عمالي، أو اتحاد لشركات صغيرة، وغيرها سواء أكانت جديدة أم في طور التجديد. مثل هذه المبالغ تستطيع مساندة هذه المجموعات، بعد تكوينها، كي تقوم بتنفيذ مهام وبرامج جديدة، أما تمويل تشكيل أحزاب سياسية فاعلة وبنى إدارية وتشريعية فإنه يحتاج إلى مبالغ أكبر.

إن القوى الديموقراطية في العالم النامي لا تتطلع إلى الحكومات الموالية فقط من أجل طلب الدعم. هناك أشكال مهمة من الدعم ـ المعنوي والمعلوماتي والمالي والتقني ـ تأتي من المجتمعات المدنية في الديموقراطيات الأكثر رسوخاً، تقدمها منظمات تطوّعية رأسمالها فردي أو من مجموعة خاصة. سبق لي وأشرت إلى «Amnesty International» و «Human Rights Watch» الرائدتين في هذا المجال. وهناك مجموعة أقل منهما شهرة لكنها أساسية في النضال من أجل الحرية الصحافية في العالم بأسره، إنها لجنة حماية الصحافيين (The Committee to Protect Journalists)، في مدينة نيويورك، وهذه اللجنة تتابع عن كثب الإعتداءات على الصحافيين والمؤسسات الإعلامية في أكثر من مئة دولة، وتنشر هذه الأخبار في نشرتها التي تصدر مرتين كل شهر بعنوان«Update»، وفي نشرتها السنوية « Attacks on the Press»؛ وتوزّع الأخبار على وسائل الإعلام، وتُرسَل

الاحتجاجات إلى الحكومات المسؤولة وتوفد البعثات للتقصّي عن الحقائق في الدول التي تسيء إلى الصحافة. ماريا جيمينا دوزان واحدة من بين الكثيرين من الصحافيين المستهدفين في العالم الذي تلقوا مساعدة اللجنة (CPJ) وقاموا فيما بعد بالتعاون الوثيق معها.

لجنة حماية الصحافيين (CPJ) نموذج لمجموعة متزايدة من المنظمات الطوعية غير الحزبية وغير الطامعة في الربح، التي تلعب دوراً في النضال من أجل الديموقراطية والحرية في العالم.. إنها دوليةٌ في توزع فروعها واهتماماتها، وفي عضويتها واعتماداتها المالية أحياناً، وهي بذلك تشكّل العلامات الأولى لتطور مجتمع مدني منتشر عالمياً يرتكز إلى المبادىء الديموقراطية. هذه البنية التحتية (العالمية) الآخذة في البروز، والتي لا تخضع لسيطرة أية حكومة، سوف تكون أساساً هاماً بالإمكان البناء عليه في العقد القادم. لو أن ديموقراطياً يكتب اليوم بياناً للثورة الشاملة التي بدأت مسارها، فإنه، بدون شك، سوف يرفع صوته، مثل كارل ماركس، وينادي قائلاً: «يا ديموقراطيي العالم، اتحدوا!».

المشاركة المدنية في المسار الديموقراطي في الأرجنتين

ماريا روزا س. دو مارتيني

يعتقد البعض أنه حين يتولّى ممثلو الأغلبية زمام الحكم يصبح تحديد سلطات الدولة أمراً غير ضروري. هذا التصوّر للديموقراطية خاطىء بدون شك: نحن نتفق مع أولئك الذين يؤكدون أن شكل الحكم الذي تقرّر فيه الأغلبية أنّ ما تريده يصبح شأناً عاماً ويخضع لسيطرتها، هو شكل بغيض. من هنا تظهر أهمية حركات مثل «Conciencia»، تدفع النساء إلى الدفاع عن الديموقراطية وعن حرياتها.

(السيدة إستير سيلفا دو غيرسي، رئيسة فرع «Conciencia» في البيرو، في كلمة لها ألقتها في المؤتمر الثاني لـ «Conciencia» في أميركا اللاتينية، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨).

ليست استعادة الديموقراطية في الأرجنتين انتصاراً فحسب، بل تُعدُّ في الوقت نفسه تحدياً. إن شكل الحكم الديموقراطي كمثل الطفل، فهو بحاجة إلى تنشئة وتعليم ورعاية وتقوية.

لا يعني الدفاع عن الديموقراطية الدفاع عن مؤسسة فقط، بل هو دفاع عن نظام بأسره. منذ ١٩٨٣، أصبحت حكومة الأرجنتين ديموقراطية. تمكنت بجهودها الذاتية أن تستعيد نظاماً كان معظم السكان قد نسوه، والبعض لم يعرفه أبداً، وآخرون كانوا غير مقتنعين به.

ليس هدفي الآن الخوض في تحليل نظري حول الديموقراطية. إنني، على الضدِّ من ذلك، أود أن أنقل حكاية تجربة مدنية، ربما تكون بمثابة أعجوبة بالنسبة لنا. في شهر آب/أغسطس عام ١٩٨٢، بعد توجيه الدعوة لاجراء انتخابات عامة، اجتمعت عشرون سيدة وقرّرن

احتياجهنّ لأن يتعلّمن مجدّداً أصول التربية المدنية التي أهملت منذ فترة طويلة، وأن يقمن بتعليم ذلك إلى أكبر عدد ممكن من المواطنات. يصل عدد النساء إلى نسبة ٥١ في المئة من الناخبين في البلاد، لذلك فإن قرار التوجه إلى النساء نابع من أن المرأة تسهم بنقل الثقافة من جيل إلى جيل، وتستطيع رفع مستوى الوعي عند المواطنين، سواء داخل العائلة أو في الوطن بأسره.

كنّا نبحث عن إسم لمنظمتنا، وبدا لنا أن كلمة «Conciencia» التي تعني «الوعي»، لها وقع مناسب. وهكذا أعلنّا إنشاء «Conciencia» كي يتحوّل الإحساس المواطنيّ السلبيّ الذي كان سائداً في ظلّ أنظمة الحكم المتسلطة، إلى إحساس ناضج ومدرك للمبادىء والقيم الديموقراطية من خلال نشر تعاليم تاريخنا ودستورنا الوطني. إلى جانب ذلك، أردنا أن نغرس في الناس الإحساس بالثقة بالنفس، وأن نفسح في المجال أمام طاقاتهم الخلاّقة، لأن الأفراد عندما يعرفون حقوقهم يعرفون أيضاً واجباتهم المدنية وحسنات «المشاركة» الديموقراطية. كنا مقتنعات بأن الديموقراطية في الأرجنتين لن تصمد بدون نمو الوعي بمواطنية مسؤولة.

ترتكز نشاطات «Conciencia» إلى بضع مقدمات منطقية هي:

- الديموقراطية ثمينة ويجب تقويتها وصيانتها.
- لن يدافع الناس عن شيء لا يجلّونه، وهم لا يجلّون شيئاً يجهلونه.
- تلعب المرأة دوراً له أهميته الخاصة في نقل القيم.
- التربية المدنية مسؤولية المجتمع بأسره يجب أن تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً في هذه العملية التربوية.

تمكنت «Conciencia» بوصفها منظمة غير حكومية وغير حزبية من الوصول إلى جمهور متنوّع، وأثبتت مصداقيتها في مجتمع تتملكه رغبة قوية في جعل الديموقراطية ذات فعالية. مضت ثماني سنوات نعتبر أن الهدف الذي نذرنا له أنفسنا تحقّق جزئياً. قطعنا شوطاً كبيراً، لكن تظل هناك مهمات عديدة في المستقبل. يجب أن تستمر التربية الديموقراطية إذا كنا نريد المحافظة على النظام الذي حاربنا بثبات من أجله. وكما شرحت في الكلمة التي وجهتها إلى مؤتمر «Conciencia» الثاني، في أميركا اللاّتينية، تؤكد الأوضاع التي نعيشها اليوم على بداية تدوين فصول جديدة في تاريخ أميركا اللاتينية. العمل على إحداث ثقافة ديموقراطية بتحريك القناعات والقيم والمُثل والمشاعر العميقة عند أبناء شعبنا، يجب أن يكون دائماً في طليعة أولوياتنا.

المشاركة: محور تقوية الديموقراطية

في المجتمعات الديموقراطية المنظّمة جيداً، تلعب المنظمات الوسيطة أدواراً رئيسية في تشكيل وتطوير أوضاع البلاد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. هذه المنظمات، بسبب استقلاليتها وتخصصها، تلعب دور المحاور الدائم للحكام، وتشكل وسيلة التعبير عن احتياجات الناس. ويعتمد استمرارها على مشاركة المواطنين.

في الدول النامية، تعوّد الناس على ضرورة وجود مثل هذه المنظمات دون أن يعرفوا المنافع الفعلية التي يستطيعون الحصول عليها منها. لذلك قد يقتنع الناس بأهمية الجمعيات المستقلّة لانجاز أهداف اجتماعية وسياسية، لكنهم لا يقدِّرون الحاجة إلى الإلتزام الفردي بهذه الأهداف المشتركة. من هذا المنطلق يُعدُّ دور «Conciencia» أساسياً، لأنها تهدف إلى إبراز أهمية مشاركة المواطنين في مجتمع حرّ وديموقراطي.

ما هي أفضل الوسائل لايجاد حلول للمشكلات الجديدة وتحقيق الأهداف المشتركة على الصعيدين السياسي والإجتماعي؟ كيف يمكن دمج المواطنين بشكل فاعل في الحياة المدنية والسياسية؟ منظمة «Conciencia» تعمل باستمرار على محاولة التوصل إلى إجابات على هذه التساؤلات.

التعليم من خلال ورش عمل متفاعلة

انصبّت جهودنا الأولى مباشرة على «المادة التعليمية الأساسية» بالنسبة لمشاركة المواطنين. وتحاول هذه المادة أن تشرح كيفية عمل النظام الديموقراطي في الأرجنتين، والدور الذي يستطيع المواطن العادي أن يلعبه في نظام حكم ديموقراطي.

بدأت الحلقة الدراسية بنقاش حول الخلفية التاريخية للدستور والحجج التي أدّت إلى اعتماد بنية حكم تقوم على أساس توازن القوى؛ ثم توسّعنا في شرح كافة الوسائل التي يستطيع المواطنون من خلالها المشاركة في الحكم وفي الحياة السياسية. شدّدنا على حق المواطن في الأطّلاع على الشؤون العامة، وعلى أنه إذا بذل جهداً للتدخّل، سواء عبر قنوات رسمية أو غير رسمية، فإنه يستطيع أن يقوم بدور فاعل في مجتمعه. لكنّنا في الوقت نفسه نبّهنا المواطنين والموظفين المدنيين على حدّ سواء، إلى ضرورة طبع نشاطاتهم بالتمسك بمبادىء الموضوعية والعدل والتسامح وحبّ الوطن.

تضمّن الجزء الثاني من الحلقة شرحاً لعلاقة المواطنين بمستويات الحكم الثلاثة، وزودنا المشاركات بكتيبات خاصة أُعدّت لهذه الغاية. كنا نحاول الإنتقال من المستوى النظري إلى

التطبيق العملي قدر الإمكان، لذلك أعطينا الدروس التي تتعلّق بالهيئة التشريعية في الكونغرس أو في مجالس الأقاليم، وتحدّثنا عن تطور النشاط التشريعي: كيفية إعداد المشاريع، وعمل اللجان التشريعية، وإقرار القوانين وتقديم المذكّرات والحوار مع النواب وأعضاء مجلس الشيوخ. علّمنا المشاركات كيفية متابعة نشاط الهيئة التشريعية ومحاولة التأثير عليها كي تصبح أكثر تجاوباً مع اهتماماتهنّ. أكّدت الدروس على مقدرة المواطنين المنظمين على التأثير على هذا المستوى من الحكم.

ثم قمنا بتحليل بنية النظام القضائي في الأرجنتين، وشرحنا بعض المبادىء الأساسية في القسم الجنائي، مثل قانون تحديد المهلة القانونية وإطلاق السراح المؤقت وتخفيف العقوبة. شرحنا للمشاركات أنه في حال تعرضت إحداهنّ للإعتقال ولم تكن لديها الإمكانيات لتعيين محامي دفاع يحق لها مطالبة المحكمة بتعيين محامي دفاع عنها مجاناً.

ألقت الحلقة الدراسية أيضاً نظرة شاملة على تنظيم المستوى التنفيذي في الحكم، وتناولت دور البيروقراطية والأنماط المختلفة من الضرائب وسلطات رئيس الجمهورية ومهامه.

ثم تحدثنا عن دار البلدية، التي تشكل قاعدة لمشاركة المواطنين في الحكم. تناولنا الخدمات التي يحقّ للمواطنين انتظارها من المجالس البلدية، وشرحنا كيفية اجراء مقابلة رسمية مع المجلس. كما ناقشنا كيفية الإفادة من تشكيل لجان محلية وتقديم العرائض.

كنا نرغب في تخطي وسائل التعليم السلبية هذه. كيف نستطيع أن نفعل ذلك منذ البداية؟ وجدنا أن الحل في إقامة ورش عمل مدنية، مجموعات صغيرة يديرها منسّقون يقيمون صلة بين موضوعات النقاش المطروحة ومجرى الأحداث في البلاد.

وزعنا برامجنا في ساعات مختلفة، لأن الأماكن المتوافرة لا تسمح باستقبال جميع الراغبات في الإستماع إلى الأساتذة الكبار الذين ألقوا محاضرات حول أصول الدستور، وما فيه من حقوق وضمانات، وميزان القوى في الدولة، والفدرالية والحكم المحلي.

كانت مادة الدروس التي أعطيت في أنحاء مختلفة من البلاد، تدور فقط حول الجوانب الأساسية من الحياة المؤسساتية، لأن معلومات الناس كانت محدودة حول هذه القضايا. والواقع أن الكتاب الذي حقق أكبر نسبة مبيع في الأرجنتين عام ١٩٨٣، كان كتاب الدستور الوطني.

كانت حصيلة هذه الحلقات أكثر من مجرّد تلقّي المعلومات حول مؤسساتنا الديموقراطية. فخلال المشاركة في عملية التثقيف الذاتي والتثقيف المتبادل، اكتشفت

المواطنات شكلاً جديداً من أشكال الاحترام الاجتماعي. تعلمن كيف يعبّرن عن آرائهنّ بدون خوف، وكيف يقدّرن الآراء الأخرى، ويتوصّلن إلى الإتفاق حول قضايا تعنيهنّ. تلك كانت وسيلة عملية لتعليم المرأة أن الديموقراطية تعني أكثر من مجرد الإقتراع. صارت النساء مقتنعات بأن المشاركة تعني تطوير الآراء الناضجة بدلاً في تقبّل آراء الجماعة أو الدولة بدون تفكير، وأن الديموقراطية تتطلب فتح قنوات الاتصال بين المواطنين وحكومتهم.

توسيع النطاق التعليمي

هل تستطيع هذه الدروس أن تصل إلى كافة المستويات والفئات من النساء؟ الإجابة واضحة، إنها تعجز عن ذلك. لذلك احتجنا لوضع استراتيجية جديدة للوصول إلى النساء اللواتي لم يستطعن المجيء إلينا بسبب بُعد المسافة، أو الإلتزام بالعمل أو بحكم عادات معينة، قرّرنا زيارتهن في بيوتهن واتّباع أسلوب البيع ـ المباشر. هل بالإمكان ترويج الأفكار بهذه الطريقة؟

كانت التجربة محفوفة بالشكوك، لكننا باشرنا بها ونجحنا. عقدنا لقاءات مع مجموعات صغيرة يتراوح عدد النساء فيها بين ست وثمان، وذلك في بيت واحد منهنّ تستقبلنا في غرفة الجلوس أو في المطبخ وتقدم لنا القهوة أحياناً. في لقائين متتاليين شرحنا المعلومات الأساسية حول الدستور وحول المواطنية ودور «Conciencia» في نشر هذه المعلومات في البلاد. وكان بعض الرجال في البيوت المختلفة ينضمون إلينا ويستمعون باهتمام!

تواصلت هذه العملية وتوسّع نطاقها مع ازدياد عدد النساء اللواتي أعلنّ عن رغبتهن في دعوة صديقاتهن إلى عقد اجتماعات مماثلة في بيوتهن، حتى صار عدد المشاركات كبيراً جداً. معظم هؤلاء النساء انضممن إلى الـ «Conciencia» كمتطوعات، ومعهن أسهمت نساء عديدات بنشر رسالتنا. ما زلنا نواصل التقدم باستخدام هذه الوسيلة في التعليم، وقد أدخلنا عليها بعض التعديلات، فتوسّعنا في شرح المعلومات وحاولنا حثّ النساء على الإهتمام بالمشاركة المدنية.

خدمة للمجتمع

طالما أننا لا نستطيع توجيه جهودنا إلى النساء فقط، لذلك قررنا طرح القضايا الوطنية الهامة في لقاءات حول طاولة مستديرة، وتنظيم جلسات مناقشة مفتوحة مع المرشحين. كان المشاركون في المناقشات يمثلون وجهات نظر سياسية مختلفة، كي يتمكن المستمعون من تكوين استنتاجاتهم الخاصة حول الموضوع المطروح للبحث.

كما أننا قبل الإنتخابات بفترة قصيرة، كنا نُعدُّ محاضرات لشرح النظام الإنتخابي وكنا نوزِّع كتيبات حوله. كان الكتيب الأول الذي نشرناه بعنوان: «كيف تنتخب مرشحيك؟»، وهو يتناول أهمية الإقتراع، والذي تقرِّره الانتخابات الحالية، وكيفية تحليل برامج وإمكانيات الأحزاب السياسية والمرشحين، ولماذا يجب على المواطن أن يحاول تكوين رأيه عن معرفة قبل الإدلاء بصوته. الكتيِّب الثاني «الانتخاب المباشر وغير المباشر» يشرح النظام الإنتخابي لاختيار رئيس الجمهورية ونائب الرئيس. خلال حملة الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٨٩، وزّعنا مليوني كتيِّب في محطات القطارات والمترو والمطارات والجامعات والمخازن الكبرى والشوارع في مختلف أنحاء البلاد.

في نهاية عام ١٩٨٩، صدر عن الهيئة التشريعية لإقليم بوينس آيريس قانون لإصلاح الدستور الإقليمي ودعت إلى استفتاء شعبي عام للموافقة على الإصلاحات أو رفضها. لم يدرك الناس أو وسائل الإعلام أهمية هذا الأمر، لذلك قررت «Conciencia» تحريك الرأي العام. أعددنا الدراسة الأولى المقارنة حول الدستور والإصلاح المقترح ووزعناها على الصحافيين المعروفين في مختلف وسائل الإعلام. ثم قمنا ببيع الكتاب إلى الأحزاب السياسية والجمعيات والمدارس والناس عموماً. وعقدت حلقات نقاش في مختلف أنحاء الإقليم، كما أجريت لقاءات مصوّرة على شرائط الفيديو مع الناس كشفت الجهل الشعبي العام بما يتعلّق بالإستفتاء وتولّى التلفزيون بثّها. أسهمت المتطوعات معنا في الإدلاء بأحاديث يشرحن فيها الإصلاحات، وقامت محطات الإذاعة والتلفزيون بنشر معلوماتنا وتحليلاتنا.

برنامج المدارس

كان لا يزال هناك نقص في نشاطاتنا ـ كنا بحاجة للإتصال بالشباب و«برنامج المدارس» أُعد لأجلهم.

عند ولادة «Conciencia»، وعدنا أنفسنا بأننا لن نسمح بعد اليوم أن يكون في الأرجنتين شاب في الثامنة عشرة لا يعرف كيف يدلي بصوته، أو ما هي حسنات العيش في ظل حكم ديموقراطي. لكن كيف نستطيع أن نحقق ذلك دون أن يشعر الشباب أننا نحاول فرض أفكارنا عليهم؟ كيف نجعلهم يكتشفون بأنفسهم حسنات المشاركة من أجل تعزيز الديموقراطية؟

قررنا مباشرة العمل في المدارس الثانوية، على أمل أن نتمكن، في المستقبل، من توسيع نشاطنا ليشمل مستويات تعليمية أخرى. كان علينا إقناع الهيئة الإدارية والأساتذة بجدوى

مشروعنا، لأننا نحتاج إلى ساعتين من دوام المدرسة من أجل محاضراتنا. ولقد تمكنا من إقناعهم، واليوم صار الدرب ميسّرا أمامنا بفضل سجلّ نجاحنا.

يحاول «مشروع المدارس» أن يبيّن للشباب أهمية المشاركة في المجتمع بوصفها حقّاً يجب أن نمارسه ونجسّده في طريقة عيشنا. في ورش العمل، كنا نطرح سؤالين: ١) ما هو المجتمع المثالي؟، و٢) كيف يمكن للشباب أن يُسهموا في إيجاد هذا المجتمع؟

قدم المراهقون اقتراحات عديدة، وحلّلوا الأوضاع السائدة من خلال انتقاداتهم. معظمهم اعترف بأنّه يتوق إلى مجتمع بدون تمييز، مجتمع الفرص المتكافئة والحقوق للجميع والرواتب المنصفة وامكانيات العمل والكفاءة والنزاهة عند الموظفين الرسميين. لقد شعروا بالحاجة إلى تعزيز قيم الحرية والعدالة والإحترام. وردّد الكثيرون اهتمامهم بأفكار عامة مثل إعانة العائلات ومساعدة ذوي العاهات وتوفير المساحات الخضراء وحماية الهواء والمياه من التلوث، ومكافحة الفقر ورفض الخدمة العسكرية.

كانت الإجابة عن السؤال الثاني أكثر صعوبة، لأن التعبير عن الرغبات أسهل بكثير في تصوّر الحلول، ومع ذلك قدّموا اقتراحات منها حملات لتوعية الناس حول المخدّرات والأمراض، وجمع التبرّعات للأعمال الخيرية، ووضع مخططات للسياحة ودفع التطور، والعمل من أجل رفاهية البلاد والدراسة والتعاون في الأعمال المنزلية وتعديل النظام التعليميّ.

بعد كلّ تمرين يتم تقديم الاقتراحات وتحدد ورش العمل كيفية تطبيق الأفكار والإقتراحات عملياً. في حوالى تسعين في المئة من الحالات، كان الرأي السائد أنه بالإمكان تحقيق الأهداف من خلال التعليم والمشاركة الفردية في المجتمع. ثم يتناول الشباب تحليل الأدوار الهامة التي يلعبها المتطوعون والاتحادات الطوعية في تولّي هذه المهام، ويكتشفون الشعور بالرضا عن الذات الذي ينمو عند مَن يخدم الآخرين. عند نهاية الدورة التعليمية نوزّع على الشباب كتيباً يُشجعهم على الإنضمام إلى التنظيمات الإجتماعية وإلى التعاون معها من خلال العمل داخل عائلاتهم ومدارسهم ومجتمعهم. ثم يشرح لهم كيف يستطيعون إعداد مشروعات جماعية انطلاقاً من مبادراتهم الذاتية بتحديد المشكلات والأهداف وتشكيل تنظيمات خاصة لمعالجة هذه المشكلات.

بعد دراسة إحصائية توصّلنا إلى أن ٧٠ في المئة من المشاركين شعروا بأن المجتمع يحتاج إليهم، وأن هذه التمارين كانت تشجعهم على أن يصبحوا متطوعين. وفي غضون سنتين قمنا بزيارة سبعين مدرسة، وقد أبدى ٣٣٠٠ طالب اهتمامهم بمشروعنا، وهذا دليلٍ كافٍ على نجاح برنامجنا.

المجتمعات المحلية

في البلدات الصغيرة وفي أحياء المدن الكبرى، بدأ الناس يطلبون من «Conciencia» رأيها في كيفية حل المشكلات الإجتماعية. نتيجة لذلك أدخلنا في برامجنا تقديم الدعم والمساعدة التقنية للمجموعات التي تشكلت من سكان الأحياء والمناطق. قدّمت «Conciencia» المعلومات والتدريب، كي تتمكن المجموعات الحديثة العهد من تولّي رعاية حديقة عامة أو شارع. تتعلم هذه المجموعات كيف تتعاون مع السلطات البلدية وتتمكن من تحقيق نجاح كبير في مجالات كالنظافة والنظام والأمن. في ١٩٨٩ وقّعت «Conciencia» اتفاقاً مع المجلس البلدي في بوينس آيريس لتدريب مجموعات «أصدقاء الحدائق العامة».

التفاعل مع الأزمة

في ١٩٨٩، عندما تفاقمت الحالة الإجتماعية ـ الاقتصادية ووصلت إلى التضخم المفرط، قررت «Conciencia» مجابهة الأزمة بقوة. كانت الخطوة الأولى إعداد حملة إعلامية لمساعدة الناس على التعرّف إلى أفضل الوسائل لتجاوز الأزمة. وشملت حملة توزيع نصف مليون كتيّب، ومحاضرات تتبعها حلقات مناقشة تبحث عن حلول للمشكلات المحلية، وعلى بثّ إعلانات عبر التلفزيون والراديو، وإعداد برنامج تلفزيوني («كيفية العمل داخل المجموعات»)، وعقد لقاءات واستخدام حتى الرسوم الكاريكاتورية. كلّ فرع من فروع «Conciencia» كان يتلقى صندوقاً خاصاً مزوداً بالأدوات اللاّزمة والتعليمات لاستخدامها.

ثم قمنا بحملة لجمع التبرعات عبر وسائل الإعلام، أتاحت لنا تقديم المال إلى أربع عشرة منظمة إعالة كي تخفف من وطأة الجوع والفقر في بعض المناطق. قامت المنظمات بحملة توزيع مواد غذائية شملت حوالى ٣,٥٧٠,٠٠٠ شخص، معظمهم من الأطفال.

التثقيف الاقتصادي

إن الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها الأرجنتين دلالة على تحدّ جديد يواجه الأمة: التمسك بالحرية السياسية فيما يتم تعزيز تطور اقتصادي منافس دولياً. لا يمكن القيام بذلك إذا كان الناس لا يفهمون لغة الإقتصاد ولا كيفية عمل القوى الإقتصادية. من أجل ردم هوة فعلية في معرفتنا الإقتصادية تقدم «Conciencia» اليوم حلقات دراسية في المبادىء الإقتصادية الأساسية. ونتيجة لاتفاقية تعاون مشترك وقّعناها مع وزارة التربية في شباط/فبراير ١٩٩٠، تقوم الوزارة بدراسة إضافة الاقتصاد إلى المنهج التعليمي في المدارس الثانوية.

مناقشات وحلقات دراسية... حول التربية المدنية

هل يستحق تعليم القاعدة الإجتماعية كلّ هذا العناء إذا لم يكن قادة القطاعات المختلفة يدركون أهمية نمو وعي مدني؟

هذا السؤال دفعنا إلى القيام بتجربة جديدة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥. أن نجمع مندوبين بارزين من القطاعات الفاعلة ـ معلمون، سياسيون، مراسلون صحافيون، نقابيون، رجال أعمال ـ من أجل المشاركة في حوار يدور حول: «التربية المدنية في القطاعات المختلفة في المجتمع الوطني». كان هدفنا التعرّف إلى وسائل أكثر فاعلية في تشكيل المجموعات المدنية وحثّ المواطنين على المشاركة. طلبنا من المساهمين في النقاش أن يبحثوا في أربعة أسئلة. أولاً، انطلاقاً من خبرتهم، كيف يمكن استحداث وسائل تقنية أفضل في مجال التربية المدنية والمشاركة من أجل تعزيز النظام الديموقراطي؟ ثانياً، ما هي برأيهم العقبات الرئيسية لوضع اقتراحاتهم موضع التنفيذ؟ ثالثاً، كيف يمكن من خلال الوسائل التي اقترحوها، إحداث مشاركة أكبر؟ رابعاً، ما هي النشاطات التي يستطيعون القيام بها في قطاعاتهم المختلفة من أجل تحسين مستوى التربية المدنية والمشاركة؟.. ثم وزعنا على كل فئة مجموعة من الأسئلة الأكثر تحديداً والتي تعكس اهتماماتها، ومشكلاتها الخاصة.

اعترف مندوبو الأحزاب السياسية بأن مستوى التربية المدنية متدنٍ بين السكان، وأن منظماتهم ليس لديها الاستعداد الكافي أو الجيّد لتحسينه. وأكدوا على اقتناعهم بأن المشاركة الديموقراطية لا تتحقّق إلا من خلال التعلّم، وينبغي للديموقراطية أن تتخذ شكلاً مؤسساتياً في هذا السبيل كي لا يصبح بقاؤها مرتبطاً بوجود بعض الزعماء السياسيين.

رجال الأعمال، على الرغم من أنهم ينتمون إلى منظمة تتلاءم مع دورهم في النظام السياسي للبلاد، استنتجوا أنهم يفتقدون إلى التدريب في إدارة علاقاتهم مع مؤسسات الجمهورية بشكل فاعل، وفي المساهمة بتعليم التربية المدنية للمنتسبين إلى منظمتهم. وأشاروا بوجه خاص إلى غياب القنوات المناسبة للإتصال بين الهيئة التشريعية وما يتعلق بقطاعهم، على عكس التداخل الواضح بين أعمالهم ومنظمات العمال. كما أنهم أيدوا خوض المزيد من رجال الأعمال في مجال السياسة، وأن يستخدم هؤلاء إمكانياتهم كمسؤولين لخدمة الصالح العام.

مندوبو قطاع الاعلام طلبوا اعطاء الأولوية للبحث عن وسائل مناسبة للتوجه إلى الأمة ببرامج مدنية بسيطة ومثيرة لاهتمام المواطنين، وأن هذه البرامج تنال ثقة أكبر من خلال استخدام وسطاء شعبيّين. واقترحوا فتح محطات تلفزيونية تثقيفية تكون مستقلّة عن طغيان

التصنيفات، وسلّطوا الأضواء على أهمية تقيّد وسائل الإعلام بمبدأ النقد الذاتي، وأكدوا على أن تلعب المطبوعات دورها في التكوين الأولي للآراء، وأن وسائل الاعلام عموماً يجب أن تلعب دوراً رئيسياً في التربية المدنية.

موقف مندوبي النقابات كان متأثراً بسنوات طويلة من ركود النشاط النقابي في الأرجنتين. كانت معظم النقابات العمالية منكبّة على مراجعة قوانينها التنظيمية كي يتمكن المنتسبون إليها من الممارسة الديموقراطية داخل مؤسساتهم، ولكي يدركوا حقوقهم وواجباتهم المدنية. شدّدوا على أهمية المشاركة في الحكومة، وفي الوقت نفسه، على أهمية إعادة بناء البنى النقابية المفككة. وكانوا مقتنعين بأن من المستحيل أن نتوقع من الناس سلوكاً مدنياً مشاركاً إذا كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة. لذلك أكدوا على أن البدء بتشكيل حملات لمحو الأمية له أهمية جوهرية.

مندوبو القطاع التعليمي الذي تتوافر له الفرصة الأهم لبلورة القيم المدنية، ركزوا على اختيار الوسائل المناسبة لإحداث تغيُّرات عميقة في المواقف، وذلك باستخدام كافة وجوه عملية التعليم. عدّدوا عقبات تقف في وجه التغيير في النظام التعليمي، منها: صرامة النظام، وعدم وجود تدريب مناسب للمعلمين، والخوف من المشاركة، والنقص في الأموال. اقترحوا إعادة النظر في كيفية تأهيل المعلمين، وأن يصبح النظام التعليمي أكثر اندماجاً في المجتمع ككلّ.

حلقة الحوار هذه حثّت على ابتكار أفكار جديدة، وكانت مثمرة للغاية. كان مثيراً الاستماع إلى مسؤولين من قطاعات مختلفة يتحدثون بصراحة، وينتقدون عدم مقدرتهم على توجيه أتباعهم وتعليمهم كيفية المشاركة السياسية. بعد فترة وجيزة لاحظنا سلوكاً مختلفاً داخل هذه الجماعات، إذ بدأت قطاعات مختلفة تعمل مع بعضها بفاعلية أكبر ومن خلال إدراك أفضل لأهدافها المشتركة.

... حول الإصلاح الدستوري

بعد نجاح حلقة الحوار الأولى قررنا الإعداد لحلقة ثانية، وجهنا دعوات إلى قياديين في أحزاب مختلفة للمشاركة في ورشة عمل لمناقشة مشروع إصلاح دستور الأمة. عبّر أعضاء في الهيئة التشريعية ينتمون إلى أربعة أحزاب سياسية عن وجهات نظر متفاوتة، تراوحت بين القول بأن الهيئة التشريعية بحاجة إلى إصلاح وليس الدستور، وبين التأكيد على الإسراع في إصلاح الدستور كي يعكس آراء مختلف الفئات. قامت «Conciencia» بعد ذلك بالتنسيق بين المجموعات المختلفة لتبادل الأفكار حول الحاجة إلى الإصلاح، وتحديد المجالات

التي يتفق الجميع على ضرورة إحداث تغيير فيها. بعض المشاركين في الحلقة قال بأنها المرة الأولى التي يساهم فيها بنشاط مماثل، وتبادل وجهات النظر مع قطاعات مختلفة.

«الشعب ووسائل الإعلام»

في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، قامت «Conciencia» ومؤسسة روبرتو نوبل برعاية صحيفة «Clarin»، بتشكيل منتدى للمناقشة تحت عنوان: «الشعب ووسائل الإعلام»، عُقدت الاجتماعات في العاصمة الفدرالية، وفي خمس مدن رئيسية أخرى، وكانت النتائج مشجعة للغاية مما دفع «Conciencia» إلى تكرار التجربة في السنة التالية لتشمل كافة الأقاليم وبوينس آيريس.

بدأ المنتدى لقاءاته بعرض نتائج تحقيق حول «حرية الصحافة والرأي العام» بمساعدة الأفلام والصور الفوتوغرافية. (أجرت هذا التحقيق مؤسسة إعلامية بارزة بناء على طلب من مؤسسة نوبل). بعد الإطلاع على التقارير والوثائق شكّل المشاركون مجموعات، وقاموا بالإجابة عن أسئلة استفتاء يستطلع آراءهم حول قضايا معينة، وعقدوا لقاءات متعددة ناقشوا فيها: «حرية الصحافة» و«القراء حيال الأخبار» و«الصحافة الموضوعية والذاتية». وأخيراً قامت كل مجموعة بدراسة قرار كانت الحكومة قد أصدرته حول وسائل الإعلام، وأعطت استنتاجاتها الخاصة بشأنه.

مساعٍ جديدة

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وانطلاقاً من رغبتنا في توسيع مدى نجاح حلقاتنا الدراسية، قمنا بتحضير حلقة دراسية حول «المفاوضات الفاعلة في توكومان» للشبان من معلمين وسياسيين ونقابيين ورجال أعمال. كان الهدف منها تزويد الشبان بالمعلومات والتدريب العملي في مجالات المشاركة والتعاون والتفاوض من أجل إقامة علاقات مستقبلية أفضل بين الزعامات السياسية والعمالية والتجارية.

بالإشتراك مع مجموعات أخرى أعدّت «Conciencia» مؤخراً برنامجاً للنشاط المدني (PROAC) لتدريب وتعليم القيادات في الشؤون المدنية والسياسية. وقد تمكنت حتى اليوم من عقد ثلاث حلقات دراسية في أقاليم مختلفة تناولت موضوع: «المجلس البلدي: مشروع للتفاعل». وتهدف هذه الحلقات إلى حثّ قادة القطاعات المختلفة في المجتمع، من خلال التفاوض واستخدام تقنيات الادارة البارعة، لوضع صيغ لخطط للعمل تتناول كل منها

مشكلة اجتماعية محدّدة. في غضون الأشهر الستة التالية يقوم القادة بتطوير الخطط، ونحن نزوّدهم بنتائج متابعتنا لهذه القضايا بتقويمنا لما يجري.

دور التعليم في عملية المشاركة

في حلقتنا الدراسية حول التربية المدنية أشرنا بوضوح إلى فشل نظامنا التعليمي في مجال التثقيف المدني والسياسي في الأرجنتين. كان الناس متفقين على القيم التي يجب أن يستند إليها التعليم: الحرية والعدالة والمساواة والتضامن والمسؤولية. والمشكلة كانت في عدم وضع هذه المبادىء موضع التنفيذ، وليس سبب ذلك فقط ما تعرّض له المسار الديموقراطي من معوّقات، بل هو ناجم أيضاً عن الإنطلاق من تصوّر عتيق للنظام التعليمي العام.

قامت لجنة البرامج التعليمية في «Conciencia» بإجراء استطلاع للرأي في دول أميركا اللاّتينية (ملخص في الجدولين ١ و٢) وبأبحاث لإعداد المخططات التي تهدف إلى تحسين مستوى التربية المدنية داخل مجتمعنا الديموقراطي المتعدّد.

مؤتمر تربويّ

عام ١٩٨٤، أصدر الكونغرس الأرجنتيني قراراً يدعو الناس إلى اجتماع تعليمي موسّع، إلى «مؤتمر تربوي»، يكون هدفه دراسة مشكلة التعليم والبحث عن حلول.

وما ينتج عن المؤتمر من اقتراحات يساعد الهيئة التشريعية على إعداد قانون تعليمي جديد في الأرجنتين. تلقى الدعوة للمشاركة في هذا الحدث التاريخيّ طلاب وأهالٍ وجمعيات أهلية ونقابيون ومعلمون وخبراء في التعليم وأحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية.

رأت «Conciencia» أنّ لها دوراً بارزاً في إنجاح هذا المسعى، فبادرت إلى تنظيم حملة إعلامية واسعة لحثّ المواطنين، في مختلف أنحاء البلاد، على تلبية الدعوة. وذلك من خلال المحاضرات والكتيّبات التي شرحنا فيها غاية «المؤتمر» والقضايا المقترحة للتداول.

قدّمت «Conciencia» أربعة اقتراحات إلى المؤتمر التربوي. الأول تضمّن تلخيصاً لمشكلات نظامنا التعليمي الحالي وحلولاً مناسبة؛ والثاني حدّد وسائل تنمية حسّ المسؤولية والمشاركة عند المواطنين؛ والثالث دعا إلى تشكيل اتحادات للأهالي وللمعلمين والطلاب؛ والرابع عرض مخططاً للإلتزام بتنشئة مدنية ـ سياسية عامة ومستمرة.

بناء على اقتراحنا عقد لقاءات بين المدارس والفئات الإجتماعية المختلفة نظمنا عدة اجتماعات تحت عنوان: «التعليم، مسؤولية مشتركة». شارك فيها مدراء مدارس ومعلمون

وطلاب وأولياء الأمور، من مدارس القطاعين العام والخاص. في الندوات تم تحديد العقبات التي تحول دون علاقة فاعلة بين المدرسة والمجتمع ونوقشت بعض الحلول المقترحة.

إتحادات وسيطة

قال جفرسون إنَّ قوة مجتمعنا الديموقراطي الأساسية تكمن في الفسيفساء الرائعة التي تشكلها الإتحادات الحرة، وليس في سلطة الحكومة المركزية. هذه الإتحادات ضرورية لبناء الديموقراطية لأنها مستقلّة عن سيطرة الدولة، ولأنها تعتمد الديموقراطية في أنظمتها الداخلية وتضم في صفوفها مواطنين عاديين. وفي البلاد التي تشبه بلادنا، عاشت فترات طويلة من عدم الاستقرار والحكم المتسلّط، من الواجب إعداد وتدريب قادة هذه الإتحادات كي يشكلوا في المستقبل العمود الفقري، للمجتمع الديموقراطي.

انطلاقاً من ادراكنا العميق لأهمية تعزيز الاتحادات الوسيطة في الأرجنتين، قمنا بإعداد برامج تدريبية لقياداتها في مختلف أنحاء البلاد. شارك في هذه الحلقات أعضاء من منظمات تطوعية مختلفة، وسياسيون محليون ونقابيون وأفراد من الشرطة.

كانت أهدافنا محدّدة بتدريب القياديين على ممارسة التربية المدنية وتعليمهم الوسائل التقنية لتطوير النشاطات الإجتماعية على نحو فاعل. شرحنا لهم المبادىء التنظيمية الأساسية كالإنتباه لاحتياجات الأعضاء وأصول العمل والتحرك والقيادة والتخطيط وتبادل الآراء وعقد اللقاءات. وقد أعدت «Conciencia» حلقة دراسية للذين يتولون الشؤون الإدارية ويرغبون في مزيد من الإطلاع، تبحث في التطوير التنظيمي وآلية العمل الجماعي، والتنشئة المدنية السياسية، وجمع التبرعات وأمانة الصندوق، والصحافة وتبادل الآراء، والتحريك وتطويع أعضاء جدد.

في شباط/فبراير ١٩٩٠ شاركت في نسخة معدّلة من هذا البرنامج التدريبي، مجموعة من المعلمين في الأرياف الذين يُعتبرون قادة في مجتمعاتهم الصغيرة. نُفِّذ البرنامج بمساعدة «النشاطات الريفية في الأرجنتين»، وهي منظمة من NGO لدعم المدارس في المناطق الريفية. في أقل من سبعة أشهر كان ٧٠ في المئة من المعلمين الذين تلقوا التدريب بدأوا يعدُّون بعض المشاريع في مجتمعاتهم.

آلية العمل في «Conciencia»: التحريك والتطويع والتدريب

نسبة للتحديات المختلفة التي نواجه، نحتاج إلى عدد يتزايد باستمرار من المتطوعات اللّواتي يؤمنّ برسالتنا. وقد أظهرت خبرتنا في هذا المجال أن أفضل وسيلة لتطويع أعضاء

جدد هي النجاح في إثارة الإعجاب في لقاءات نلقي فيها خُطباً مؤثرة. كنا في البداية نعتمد برنامجاً موسّعاً للتطويع، إذ كانت هناك حاجة فعلية للتدريب من أجل التحضير لانتخابات ١٩٨٣. بعد سنوات من الإنجازات الناجحة، شعرنا أن بعض الأنماط الإجتماعية بدأت تتغيّر، وأننا عاجزون عن إدراك طبيعة هذه التغيرات إدراكاً كاملاً. أجرينا استطلاعاً للرأي بمساعدة مؤسسة خاصة، وبعد الاطلاع على النتائج بحثنا في اعتماد استراتيجيات جديدة للوصول إلى عدد أكبر من المواطنات من خلال طرح قضايا تعنيهنّ بالفعل. وقد أدّى هذا إلى وضع برامج «أصدقاء الحدائق العامة» و«المجالس البلدية»، لأنه تبين لنا أن الناس يهتمون، بشكل أولي بحل مشكلاتهم المباشرة والمحلية.

طالما أن نجاحنا، مثل سائر الاتحادات التطوعية لا يعتمد فقط على التطويع، بل على التدريب الفاعل للمتطوعين أيضاً، قرّرنا اللجوء إلى مستشارين لإعداد برامج تدريبية داخلية للمتطوعات تتلاءم والمهام التي يقمن بها. كل منتسبة تتلقى التدريب تصبح بدورها مدرّبة: وبشكل دوري تخضع هؤلاء المدربات إلى مزيد من التدريب ثم ينتقلن إلى العمل في تنفيذ برنامج تدريب الراشدات في الفروع المختلفة لمنظمتنا.

كما أننا، اضافة الى ذلك، نخطط بعناية لاستراتيجيات جمع التبرعات، لأننا لا نستطيع القيام بأي نشاط بدون الدعم المالي. مساهمات الأعضاء وهبات خاصة ومناسبات لجمع التبرعات والدعم المالي من مؤسسات وشركات خاصة لتنفيذ برامج محدّدة. ونحن نتلقى أيضاً هبات من منظمات دولية تتعاطف معنا، ولها أهداف مماثلة لأهدافنا، نذكر منها على سبيل المثال «صندوق الدعم الوطني للديموقراطية»، وهذه الأموال تساعدنا في تغطية نفقاتنا.

توسيع المنظمة

عندما تبيّن لنا أن برامجنا تحظى بمزيد من الإهتمام، وسّعنا نشاطنا ليشمل أحياء عديدة في بوينس آيريس وضواحيها وعدة مدن في الأقاليم. حالياً تمارس «Conciencia» نشاطها في ستة عشر اقليماً في الجمهورية الأرجنتينية، ولها ثلاثون فرعاً محلياً دائماً. تعقد المنظمات الفرعية اجتماعات في الأقاليم والمقاطعات نستطيع من خلالها تقويم تجربة قطاعات عديدة في الأمة. إضافة إلى ذلك، تقوم هذه المجموعات بتطوير برامج «Conciencia» الوطنية، التي يحددها المندوبون في المؤتمر السنوي العام، كما تعمل هذه المجموعات على البحث في قضايا تتعلّق بالاحتياجات الأساسية في المجتمعات المتفرّقة.

بعد نجاح التجربة التي أثبتت أن وجود منظمة مثل «Conciencia» كان له تأثيره المميّز في الأرجنتين، أجرينا اتصالات مع دول أخرى في أميركا اللاّتينية ودعونا إلى تشكيل

منظمات مماثلة. عرضنا عليهم تجربتنا واقترحنا وضع برامج مشتركة لحث المواطنين على مزيد من المشاركة في العملية الديموقراطية. تشيلي، البرازيل، أوروغواي، پاراغواي، پيرو، إكوادور، كولومبيا، المكسيك، كوستاريكا، بوليڤيا، هندوراس، سلڤادور، جمهورية الدومينكان، هذه الدول جميعها تشارك حالياً في شبكة التعاون التي نظمتها «Conciencia».

بفضل هذا التوسّع، تمكنّا في شهر تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٨٧، من عقد «مؤتمر أميركا اللاتينية الأول» حول «دور المرأة في تعزيز الديموقراطية». كان المؤتمر يهدف إلى تبادل الآراء مع مندوبات من خمس عشرة دولة لدعم وتعزيز القيم والمؤسسات الديموقراطية على صعيد القارة ككلّ، ولتحريك وتدريب النساء كي يأخذن دوراً فاعلاً في عملية التعزيز هذه، والبحث في أهداف واستراتيجيات مشتركة من أجل تقوية أنظمتنا الديموقراطية توصلنا إلى الإتفاق على أهمية سيادة القانون والحرية والعدالة واحترام كرامة الإنسان، والتأكيد على أهمية الدور القيادي للنساء في دعم الديموقراطية وتعزيزها.

طلبت المشاركات في المؤتمر من «Conciencia» تشكيل لجنة «من أجل دعم وتعزيز الديموقراطية في الدول الأميركية». ولجنة الدعم هذه تشبه، منذ ذلك الحين، «دار المقاصة» لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.

في غواتيمالا وكولومبيا وباراغواي عقدت اجتماعات اقليمية قبل المؤتمر العام الثاني في بوينس آيريس، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، والمؤتمر العام الثالث في سانتو دومينغو، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩. وكانت أهداف هذه اللقاءات التي ضمت مندوبات من دول متعدّدة، على النحو التالي:

- تحديد المشكلات المشتركة في أنظمتنا التعليمية.
- وضع استراتيجيات مشتركة للتربية المدنية على المستويات الرسمية وغير الرسمية والجماهيرية.
- وضع استراتيجيات لدعم التطور التنظيمي في المجموعات المشاركة.
- تحديد نموذج تنظيمي على صعيد أميركا اللاّتينية.
- تبادل التجارب العينية.

في المؤتمر الاقليمي في غواتيمالا، على سبيل المثال، (الذي شمل المكسيك وأميركا الوسطى والكاريبي)، تمّ تحديد أوجه عديدة في الأنظمة التعليمية في المنطقة قابلة للإصلاح.

ويشير التقرير الصادر عن المؤتمر إلى وجود عدد ضئيل من البرامج للتنشئة المدنية والسياسية، وان معظم المعلمين لهم نشاط سياسي غير ملائم، وأن النساء يُدفعن إلى العمل بشكل مبكّر، وأن رجال السياسة أنفسهم لم يطلعوا كفاية على أصول التربية المدنية، وأن المواطنين عموماً لا يهتمون كثيراً بالتربية المدنية. وضعت المشاركات في المؤتمر استراتيجيات لمحاربة هذا الجهل والفتور تجاوزت طريقتنا الأساسية التي تقوم على إيصال المعلومات عبر الكتيبات وندوات الحوار؛ وسعياً للوصول إلى قطاعات اجتماعية متعدِّدة، قدّمن اقتراحات كالبدء في تنفيذ برنامج التربية المدنية «في الشوارع» للأولاد، والجمع بين دروس في التربية المدنية والتدريب على بعض الحِرف اليدوية.

شمل هذا المؤتمر أيضاً الدعوة إلى ندوة للحوار حول: «المشروع الإقليمي لتدريب النساء مدنياً وسياسياً»، بمبادرة من فرع غواتيمالا. في هذه الندوة دار النقاش حول الأدوار المختلفة التي تستطيع النساء القيام بها، وإمكانياتهن لتولِّي القيادة المدنية في مجال السياسة والعائلة والمجتمع والتعليم. شدّدت الندوة على الحاجة إلى تطوير الدور القيادي عند النساء من خلال مزيد من التفهم لحقوقهن المدنية ومسؤولياتهن في المجتمع الديموقراطي. ومن أجل تحقيق هذه الغاية أكدت المشاركات على ضرورة تعديل التعليم الرسمي وغير الرسمي حتى يضمّ المزيد من الشؤون المدنية والوسائل الناجحة في تبادل الآراء والأفكار، والقيم الأخلاقية. لأن هذا سيؤدي إلى تقوية الصلات الإجتماعية والعائلية، ويساعد الناس على التمسك أكثر بالشكل الديموقراطي للحكم. وهكذا توصلت الندوة إلى وضع خطة عمل موسّعة تناولت الأولويات محدّدة استراتيجيات التطويع وزيادة عدد المنتسبات والإتصال بوسائل الإعلام والحصول على مزيد من التعاون الدولي، وتشجيع القيام بمجهود أكبر لجمع التبرعات، وتحسين تدريب المتطوعات في كافة فروع «Conciencia». والجدير بالذكر هنا أنه منذ الإنفتاح الذي عرفته الپاراغواي على استخدام الأساليب السياسية الديموقراطية تمكنت منظمة «نساء من أجل الديموقراطية» في الپاراغواي من تطبيق ما تعلمنه من عملنا، ونجحت عدة سيدات بدخول عالم السياسة.

وسائل الإعلام

كيف نستطيع أن نحمل رسالتنا التعليمية إلى السكان كافة، من الأرياف وحتى المسؤولين في القمة؟ كيف نستطيع أن نكسب مصداقيتنا؟ كيف نستطيع استخدام «عوامل التسريع» الفعلية للتعليم، ومنها وسائل الإعلام؟

كنا نعلم أننا إذا أردنا توسيع نطاق نشاطنا وجعله أكثر فاعلية يجب أن نتعلّم كيف

نستخدم وسائل الإعلام. ومنذ البداية لجأنا إلى أهل المهنة للتشاور معهم. تحسنت علاقتنا بوسائل الاعلام تدريجياً إلى أن صارت المطبوعات الأكثر شهرة في البلاد تغطي كافة نشاطاتنا باهتمام بالغ.وفي عام ١٩٨٨ أعدت «Conciencia» مسابقة أسبوعية عبر برنامج تلفزيوني جمع أعلى نسبة من المشاهدين في البلاد. وأعددنا أيضاً برامج إذاعية شعبية لمحطات البث الإذاعي في الأقاليم، وكانت تضم ألعاباً فيها أسئلة وإجابات حول شؤون مدنية. هذا العمل المتواصل في محطات التلفزيون الوطنية والمحلية وفي البرامج الإذاعية شمل توجهاتنا التنظيمية والتربوية وكان بمثابة حملة دعائية واسعة لـ «Conciencia». كان نمو «Conciencia» مستحيلاً بدون استراتيجية الإعلام هذه.

إلى جانب ذلك بدأنا بإصدار نشرة خاصة بنا. منذ عام ١٩٨٣ و«Conciencia en Acction» تطلع المنتسبات على برنامج نشاطاتنا، وعلى القضايا الجديدة المطروحة أمام منظمتنا، وتساهم باستمرار في تطويع المزيد من الراغبات في الإنضمام إلينا. وبعد فترة شعرنا بأننا نحتاج نشرة ثانية بسبب بُعد المسافة بين الفروع المحلية والمركز الرئيسي للمنظمة في بوينس آيريس، وقررنا إصدار «Conciencia Informa». إنها تصدر شهرياً وتحتوي على تفاصيل النشاطات التي تقوم بها مختلف اللجان والمنظمات الفرعية.

إلى جانب هاتين النشرتين، نذكر أيضاً: «Carta Latino America»، وهي نشرة نتجت عن الاتصالات التي أجريناها خلال مؤتمر أميركا اللاّتينية الأول للاتحادات المدنية، إنها نشرة معلومات تلخص نشاطات المجموعات في أميركا اللاّتينية.

نحو تعزيز نظامنا الديموقراطي

خلال السنوات الثماني الأولى من قيام منظمتنا، قمنا بعقد ٥٦٠ مؤتمراً شارك فيها ٤٥٠٠٠ شخص، وأعددنا ٤٨٠ محاضرة حول القضايا الوطنية بلغ عدد الذين استمعوا إليها ٢٥٠٠٠ شخص، ونظمنا ٣٢٠ ندوة للحوار شارك فيها ٣٤٠٠٠ شخص، وقدمنا ١٨٠ حلقة دراسية استفاد منها ١٥٠٠٠ شخص؛ وقمنا بـ ٢٨٠٠ اتصال مباشر بالبيوت، وعقدنا ٢١ لقاء بين مقاطعات مختلفة و٦ لقاءات على المستوى الوطني، و٣ مؤتمرات في أميركا اللاّتينية.

وزّعنا حوالى مليونين ونصف مليون كتيّب حول مختلف الموضوعات المدنية والسياسية. خمس عشرة دولة في أميركا اللاتينية، تبادلت مع «Conciencia»، من خلال منظمات غير حكومية متعدّدة، برامج تعليمية ومعلومات. وكانت «Conciencia» تزودها أحياناً بالدعم التقني. وتلقّت خمسمئة مسؤولة في منظمتنا تدريباً إدارياً، وانضمت عشرون من

ينهن إلى أحزاب سياسية وتم ترشيحهن لمناصب في هيئات منتخبة.

إذا ألقينا نظرة شاملة على كافة نشاطاتنا، تقول إن رسالتنا وصلت بشكل مباشر إلى أكثر من خمسة ملايين شخص ـ أي حوالى ربع سكان الأرجنتين.

يظهر لنا من تاريخ الأرجنتين أننا تعوّدنا على «عدم التورط» وعلى التذمّر واطلاق شكاوى لا نهاية لها دون أي ردّ فعل ايجابي، لكن العاملات في «Conciencia» يعتقدن بأن المشاركة حق يتوجب على المواطنين ممارسته إذا كنا نريد للديموقراطية النضوج والإستمرار كنظام للحكم.

كان شعارنا خلال سنوات طويلة من العمل هو التالي: «تعلّمنَ، الوطن بحاجة إليكنّ». حاولنا أن نفهم الناس بأن العمل الديموقراطي لا ينتهي بالتصويت في الإنتخابات، وأن عليهم أن يعرفوا قوانين دولتهم الديموقراطية ومسؤولياتهم كمواطنين ديموقراطيين. نشعر اليوم بارتياح ونحن نراقب التغيّر في حسّ المواطنية في السنوات القليلة المنصرمة. ونحن نعتقد بأن جزءاً منه كان نتيجة لجهودنا.

نحن نعلم بأن الدفع نحو المشاركة الذي نشأ عن استعادة الديموقراطية عام ١٩٨٣، أخذ اليوم يتناقص تدريجياً لأن الحالة الإقتصادية لم تَعُد بعد إلى وضعها السويّ. لكننا مع ذلك نقول: إن المشكلات الإقتصادية يجب أن لا تؤثر على مشاعر المواطنين لجهة عملية المشاركة. يجب استحداث حوافز محركة جديدة كي يلعب الأفراد دوراً فاعلاً في تقوية نظامنا الديموقراطي.

الأرجنتين اليوم تحاول التعويض عن الوقت الضائع. بعد حوالى خمسين سنة من عدم الإستقرار السياسي، تواجه الديموقراطية في الأرجنتين تحدياً هائلاً. وعلى الرغم من الأوقات العصيبة التي نعيشها لا يزال الخلاص ممكناً من خلال تعزيز المؤسسات الديموقراطية وصون السلام، والدعم الفاعل لتنمية حسّ المواطنية في نظام ديموقراطي، وإعادة إحياء إحساسنا بالعدالة.

لا يقتصر التحدي الماثل أمامنا على وعينا الأزمة فقط، بل يشمل أيضاً وعينا الحلول المناسبة لها. بالنسبة لـ «Conciencia» بدأ هذا التحدي منذ فترة طويلة.

جدول ١

التربية المدنية الرسمية

ـ هل تتضمن مناهج التعليم التربية المدنية؟

البلد	ما قبل المدرسة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	الكلية
ـ كوستاريكا	-	-	أجل	أجل
ـ إكوادور	أجل	أجل	أجل	أجل
ـ كولومبيا١	أجل	أجل	أجل	أجل
ـ هندوراس	أجل	أجل	-	-
ـ سلفادور	أجل	أجل	-	-
ـ جمهورية الدومينكان	أجل	أجل	أجل	أجل
ـ كولومبيا٢	أجل	أجل	أجل	أجل
ـ أوروغواي	-	أجل	أجل	-
ـ المكسيك	-	أجل	أجل	-
ـ بيرو	-	أجل	أجل	-
ـ البرازيل	أجل	أجل	-	-
ـ تشيلي	-	-	أجل	-
ـ الأرجنتين	أجل	أجل	أجل	-
المجموع	١٣/٨	١٣/١١	١٣/١٠	١٣/٥

تابع جدول ـ ١ ـ

ـ هل حضور حصة التربية المدنية إلزامي؟

البلد	ما قبل المدرسة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	الكلية
ـ كوستاريكا	-	-	أجل	-
ـ إكوادور	-	أجل	أجل	-
ـ كولومبيا١	أجل	أجل	أجل	-
ـ هندوراس	أجل	أجل	-	-
ـ سلفادور	أجل	أجل	-	-
ـ جمهورية الدومينكان	أجل	أجل	أجل	أجل
ـ كولومبيا٢	أجل	أجل	أجل	أجل
ـ أوروغواي	-	أجل	أجل	-
ـ المكسيك	-	أجل	أجل	أجل
ـ بيرو	-	أجل	أجل	-
ـ البرازيل	أجل	أجل	-	-
ـ تشيلي	-	-	-	أجل
ـ الأرجنتين	أجل	أجل	أجل	-
المجموع	١٣/٧	١٣/١١	١٣/٩	١٣/٤

جدول ٢

التربية المدنية غير الرسمية

ـ هل تقوم المنظمات بتقديم دروس غير رسمية في التربية المدنية؟ إذا كان ذلك صحيحاً ما هي هذه المنظمات وإلى مَنْ تتوجه بيرامجها التعليمية؟

البلد	المنظمة	الحكومة	البرامج موجهة إلى
ـ كوستاريكا	أجل	-	الراشدين، النساء
ـ اكوادور	أجل	أجل	عامة الناس
ـ كولومبيا١	أجل	أجل	الأولاد، الشبان، الراشدين، النساء
ـ هندوراس	-	أجل	الشبان
ـ سلفادور	أجل	-	الشبان ـ الراشدين،
ـ جمهورية الدومينكان	أجل	-	الراشدين ـ النساء
ـ كولومبيا٢	أجل	أجل	
ـ أوروغواي	أجل	-	الشبان، الراشدين، النساء
ـ المكسيك	أجل	-	عامة الناس
ـ پيرو	أجل	-	الراشدين ـ النساء
ـ البرازيل	أجل	-	الأولاد (من ٤ إلى ٦ سنوات)
ـ الأرجنتين	أجل	أجل	الأولاد، الشبان، الراشدين النساء
المجموع	١٣/١٢	١٣/٥	

I ـ هل يتلقى المعلمون ما يكفي من الدعم والتشجيع في المدرسة؟

II ـ من النظام التعليمي؟

III ـ هل يشارك الطلاب في المجتمع؟

البلد	سؤال (١)	سؤال (٢)	سؤال (٣)			
			ما قبل المدرسة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	الكلية
ـ كوستاريكا		-	-	-	أجل	أجل
ـ اكوادور	محدود	-	-	أجل	أجل	-
ـ كولومبيا١	أجل	أجل	-	-	أجل	أجل
ـ هندوراس		أجل	أجل	أجل	أجل	-
ـ سلفادور	-	-	-	-	-	-
جمهورية الدومينكان	-	-	-	-	-	-
كولومبيا٢	جزئياً	جزئياً	-	-	-	أجل
ـ أورغواي		-	-	-	-	-
ـ المكسيك		-	-	-	-	-
ـ پيرو		-	-	-	-	-
ـ البرازيل	أجل	أجل	-	أجل	-	-
ـ تشيلي		-	-	-	-	أجل
ـ الأرجنتين		-	-	-	أجل	أجل
المجموع	١٣/٤	١٣/٤	١٣/١	١٣/٤	١٣/٦	١٣/٦

نحو بناء ثقافة ديموقراطية في الفيليبين

ديت باسكوال

منذ خمس سنوات استرجعت الفيليبين حريتها بعد ثورة من دون دماء. رجال ونساء وشبان ـ استخدموا أجسادهم الضعيفة كدروع ـ وقفوا بين جيشين وفرضوا إجراء تغيير سلمي في الحكم. كانوا يهتفون في هذه المظاهرة التي برزت فيها «قوة الشعب»: «Tama na, Sobra na! Palitan na!» (كفى، كفى! نريد التغيير!).

ونحن اليوم ندرك أن حبّ الحرية والتمكن من استرجاعها لا يكفيان، المحافظة على الديموقراطية أيضاً تتطلب موقفاً مسؤولاً. يجب أن نكون مسؤولين عمّا أحببنا وحاربنا لأجله. الفيليبينيون الذين تكاتفوا معاً لإسقاط ديكتاتورية ماركوس، ينضمون اليوم إلى مجموعات مدنية صغيرة تعمل على صون وتقوية المسار الديموقراطي في أمتنا.

في ظل النظام الديكتاتوري، كانت هناك فئتان متعارضتان فقط: أنصار ماركوس أو أعداء ماركوس. كان كل مواطن يُعتبر مناصراً وفياً أو ثائراً مخرّباً، لكن الفيليبين اليوم تعرف العديد من المنظمات غير الحكومية ذات الأفق الواسع من الإهتمامات التي تشمل التطور الإقتصادي وحقوق الإنسان والإصلاح الزراعي وحماية البيئة. هذه هي التعدّدية في النظام الديموقراطي.

كنت قد انضممت إلى ثلاث مجموعات مدنية في الفيليبين: «الحركة المدنية الوطنية من أجل انتخابات حرة» (NAMFREL)، و«مؤسسة إيڤيليو ب. جاڤير» (EBJF)، و«الحركة النسائية من أجل رعاية الديموقراطية» (KABATID). هذه المنظمات الثلاث تشكل محور مقالتي هذه، ليس لأنني على صلة وثيقة بها، بل لأنني أرى فيها ارتقاءً طبيعياً، بُنيت فيه الواحدة منها على إنجازات الأخرى. إن تتبع عملية الإرتقاء هذه يساعد على إبراز الدور

الحيوي الذي تلعبه المجموعات المدنية في الإنتقال من النظام المتسلط وفي ترسيخ الديموقراطية على حدّ سواء.

NAMFREL

ولدت NAMFREL خلال الأزمة التي عرفتها البلاد بعد اغتيال زعيم المعارضة بنيغنو أكينو في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٣، عندما اقتاده الجنود من الطائرة التي حملته من المنفى إلى أرض الوطن، تردّدت في شوارع مانيلا صيحات الغضب تطلب «العدل لنينوي!» و«الاستقالة لماركوس». أدّى حزن الناس واستنكارهم هذه الجريمة إلى تحرك شعبي واسع مناهض لسلطة ماركوس، وذلك للمرة الأولى منذ إعلان الأحكام العرفية عام ١٩٧٢. شارك في الموكب الجنائزي للزعيم أكينو أكثر من مليوني شخص. هذا الحشد الذي لم تعرف البلاد له مثيلاً من قبل، تفوّق عليه بعد ثلاث سنوات حشد آخر عندما تجمع أربعة ملايين شخص للاستماع إلى أرملة الزعيم كورازون أكينو وهي تتحدث عن التزوير الذي قام به الرئيس ماركوس في انتخابات ١٩٨٦.

بدأت NAMFREL في أمسية في شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٣، عندما اجتمع عشرون مواطناً على رأسهم جوزيه كونسيبسيون (الابن) في منزل ماريانو كويسادا لمناقشة الأوضاع السياسية الدقيقة في الفيليبين بعد اغتيال أكينو. دار النقاش في تلك الليلة بين حرفيين ورجال أعمال وربات بيوت ورجال دين وطلاب، وتوصّلنا إلى ثلاثة استنتاجات حول المستقبل السياسي لبلادنا. أولاً: لن يستقيل ماركوس أبداً بملء إرادته، لأن تخليه عن حماية قصر مالاكانانغ بمثابة انتحار. ثانياً: لجوء النظام إلى استخدام العنف لمواجهة مظاهر الاحتجاج المتواصلة في الشوارع سوف يدفع بالشعب الذي يتملكه الإحساس بالخيبة لأن يلجأ، في آخر المطاف إلى وسائل عنف خاصة به بغية تغيير الحكم بالقوة. أخيراً: اللجوء إلى أسلوب العنف سوف يُرغم الفيليبينيين على الاختيار ما بين العيش في ظل نظام يتفاقم القمع الذي يمارسه أو الهروب إلى التلال والإنضمام إلى حركة التمرد اليسارية، «جيش الشعب الجديد».

منذ البداية كان هدف NAMFREL تجديد الثقة الشعبية بالعملية الإنتخابية، على الرغم من حال التذمّر التي ضجّت بها الشوارع مطالبة بإجراء أكثر عنفاً. في هذا الإجتماع الأول قررنا ممارسة الضغوط لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وكان ذلك كفيلاً بتوجيه الطاقة الشعبية نحو ممارسة ديموقراطية لتغيير قادة البلاد. الانتخابات النزيهة تعيد الثقة بالعملية الإنتخابية بوصفها وسيلة سلمية للتغيير. لكن جوزيه كونسيبسيون حذّر من أن تزييف

الإنتخابات هذه المرة، سيدفع الفيليبينين على الأرجح إلى تبنّي أسلوب العنف السياسي ـ وعندئذٍ لن يكون هناك مجال للتراجع.

في تلك الليلة قررنا تشكيل حركة مدنية تطالب بانتخابات حرة ونزيهة بوصفها الأسلوب السلمي الوحيد من أجل التغيير. كانت المهمة الأساسية لهذه الحركة التثبّت من سلامة الإنتخابات كي تحظى إرادة الشعب بالإحترام الذي تستحق.

الصّدى: ولادة «القوة الشعبية»

من المعروف أن أية حركة تبغي النجاح سيتوجب عليها أن تترك صدى في عقول الناس وقلوبهم. إنها بذلك تشبه الجرس، يرنّ عندما يقرع، ويتردّد صداه ويرتج بسبب ما يدور في داخله. فكرة NAMFREL، تردّد صداها وتحرّك في أعماقنا. كانت قابلة لأن يتماثل الفيليبينيون معها. إنها تتطلّب الصبر، وتسعى إلى توعية الناس كي يعرفوا حقوقهم كمواطنين يحق لهم اختيار حكومتهم، وتحترم رغبة الفيليبينيين بحلّ النزاع دون عنف؛ تحمل الأمل في أن يكون نظام ماركوس راغباً في مواجهة اختبار انتخابات شعبية، وتدعو إلى الثقة في أن يكون الشعب راغباً في المخاطرة في سبيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

لبّى المواطنون الدعوة. في الفترة القصيرة التي فصلت بين تأسيس NAMFREL والانتخابات البرلمانية في أيار/مايو ١٩٨٤، تطوع ٢٠٠,٠٠٠ فيليبينيّ ليتدربوا كمراقبين في الإنتخابات. بفضل الجهود التي بذلتها المنظمة لمنع تزييف العملية الإنتخابية، فازت القوى المعارضة بثلاثين في المئة في عدد المقاعد في البرلمان، ولم تحرز تلك القوى من قبل نصراً مماثلاً خلال حكم ماركوس. بعد ذلك بأقل من سنتين دعا ماركوس إلى إجراء «انتخابات رئاسية مفاجئة» محاولاً استعادة الثقة الدولية بحكمه، كانت NAMFREL قادرة على تجنيد نصف مليون متطوع في مختلف أنحاء الفيليبين. وكانت فكرة التغيير السلمي بخوض العملية الإنتخابية الديموقراطية بدأت تحظى بتأييد الناس.

لا شكّ أن أولئك الذين كانوا يتابعون أخبار الإنتخابات الرئاسية في الفيليبين عام ١٩٨٦ التي بثّها التلفزيون الأميركي، يذكرون الطلاب والمعلمين والتلاميذ وربات البيوت وهم يقفون متكاتفي الأيدي لحماية صناديق الإقتراع. ومن الكتابات المثيرة التي قرأتها حول تلك المرحلة، مقالة لـ «توم آشبروك» في «Boston Globe»، ورد في نهايتها أنها كتبت في مانيلا، ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦، وأذكر منها ما يلي:

من الواضح أن شيئاً غير اعتيادي يجري في الفيليبين اليوم. شيئاً

نادراً ما يحصل في آسيا. شيئاً نادراً ما يحصل في العالم.

في بلد سكنته أشباح الخوف وأعقاب البنادق والرشاوى، تحاول الديموقراطية أن تكسر قيودها.. وقلوب الناس يملؤها.. الأمل والرجاء. كانوا يعلمون. يعرفون القصّة ـ أنّ أعقاب البنادق في يوم الانتخابات قد تحطّم العظام لكنها تعجز عن تحطيم النفوس. قد تؤذي الفلاحين الفقراء الذين تجمعوا معاً يتحدّون السفّاحين وأعقاب بنادق الـ م١٦، كي يحموا صناديق الإقتراع ويوصلوها بأمان إلى البلدة التي تبعد أميالاً عن قراهم، والراهبات اللواتي جلسن على الصناديق إلى أن وصل بعض المسلمين ورموا بهنّ أرضاً، والناس الذين ألقوا صناديقهم في البالوعة فأعادوا انتشالها على ضوء المصابيح، والمراقب الذي قتله الرصاص لأنه يدافع عن قصاصات من الورق جسّدت حلماً رائعاً.

كانت NAMFREL الشرارة الأولى من ثورة «القوة الشعبية» التي واكبت كورازون أكينو إلى منصب الرئاسة. يقظة NAMFREL نبّهت الأمة والعالم بأسره إلى محاولات التزوير التي كان يقوم بها ماركوس وأعوانه، أثبتت نتيجة الإنتخابات التي أحصتها NAMFREL فوْز كورازون أكينو بمنصب الرئاسة فيما كان الديكتاتور يطلق الإدعاءات الكاذبة بأن اختيار الشعب وقع عليه. فشلت كافة المحاولات التي بذلتها السلطة لتشويه خبر انتصار أكينو أو لحظر نشره، وذلك بفضل الجهود الشجاعة «للصحافة البديلة»، ولأن كثيرين من الفيليبينيين كانوا شهوداً على ما حدث في مراكز الإقتراع. أجل، هذه المرة، كان الناس يعلمون.

إن التصوّر الديموقراطي والحسّ الإجتماعي اللذين أحدثتهما NAMFREL، ولّدا قوة شاملة ـ قوة الشعب. لذلك عندما بث راديو «فريتاس» النداء فجر ذلك اليوم من شهر شباط/فبراير ١٩٨٦، كان الناس مستعدين. كانت NAMFREL تشكل، في زاوية معينة، مجالاً للتدريب على مواجهة ما هو أكثر خطورة، مواجهة الجنود والدبّابات لإسقاط الديكتاتور.

مؤسسة إيفيليو ب. جافيير

بعد فترة الارتياح التي أعقبت هروب ماركوس، وانتصار ثورة شباط/فبراير، التفت الفيليبينيون إلى مهمة إعادة بناء الأمة. خلال ست عشرة سنة من الحكم الديكتاتوري كانوا

محرومين إلى درجة كبيرة من حق اختيار قادتهم. إن الحكم المتسلّط الذي يسود فيه نفوذ رجل واحد، لا يوفّر الظروف الملائمة لظهور قيادة سياسية مستقلّة. ففي ظلّ هذا النظام يظهر سياسيون متملقون لا يخدمون سوى أنفسهم، والحالات الإستثنائية قليلة جداً.

وهكذا لم تكن مهمة إعادة بناء الأمة تتطلب تحديد القيم الديموقراطية فقط، بل تتطلب أيضاً اختيار موظفين رسميين فاعلين في كافة مستويات الحكم. إنّ الديموقراطية تعني وجوب ضمان نزاهة الإنتخابات، ولكن من المهم أيضاً وجود مرشحين جيدين كي يختار الناس من بينهم. فيما كانت NAMFREL تتولّى مهمة نشر الدعوة للحرص على سلامة الإنتخابات، شكلت جهود مؤسسة إيڤيليو ب. جاڤيير لتشجيع ترشيح الممثلين المناسبين الخطوة المنطقية التالية في عملية ترسيخ الديموقراطية التي استرجعتها الفيليبين حديثاً.

إيڤيليو جاڤيير، الحاكم السابق لاقليم «أنتيك» وشهيد الحركة الديموقراطية في الفيليبين، طرح سؤالين: «لماذا يكون العمل السياسي قذراً؟ لماذا يكون السياسيون فاسدين وسيئين ومهووسين بالتشبث بالنفوذ إلى الأبد؟» وأجاب عن سؤاليه على النحو التالي: «لأن المواطنين، الصالحين واللائقين اختاروا الابتعاد عن عالم السياسة تخلّوا عن شؤون الدولة وتركوها لجشع الفاسدين والسيئين»[1]. كان جاڤيير متمسكاً بقناعاته، وقد كرّس نشاطه لمعارضة حكم ماركوس، ورشّح نفسه في دورة الإنتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤. وعلى الرغم من أنه هُزم بالتزوير في هذه الدورة، وفاز بالمقعد النيابي مرشح من أنصار ماركوس، استمر في نضاله السياسي وكان من المؤيدين الناشطين لكورازون أكينو في الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٨٦.

قُتل جاڤيير قبل أسابيع قليلة من استعادة بلاده حرّيتها. ستة رجال مقنّعون طاردوه وأطلقوا عليه رصاص بنادقهم فيما مكث أهل البلدة عاجزين عن مساعدته. لم يكشف النقاب عن هوية القتلة، ولا تزال القضية مسجلة ضدّ مجهولين.

إستشهاد إيڤيليو جاڤيير فتح أعين الناس على الأهداف التي مات لأجلها، والأهم من ذلك، أنها أهداف عاش لأجلها. كان جاڤيير مثالاً للإستقامة في حياته السياسية، نذر نفسه لخدمة المجموع، واعتبر أن «مَنْ يرشح نفسه لمنصب عام يجب أن يكون صادقاً في توليه المسؤولية فيخدم مصالح الناس قبل مصالحه الخاصة»[2].

مهمة مؤسسة EBJF

مؤسسة إيڤيليوب. جاڤيير تتبنّى روحية نشاط جاڤيير. مهمتها تعزيز الديموقراطية في

الأرياف من خلال وضع برامج تعليمية لتدريب قياديين يتمتعون بالكفاءة والأمانة. وهي تركز نشاطها بشكل خاص على المسؤولين المحليين، انطلاقاً من قناعتها بأنهم يلعبون دوراً رئيسياً في تشجيع المواطنين العاديين على المشاركة في العملية الديموقراطية.

كانت المرحلة الأولى من برنامج المؤسسة تهدف إلى التمسك بالقيم التي تنبع في الخدمة الصادقة للناس، وإلى تعليم الجوانب التقنية والإدارية في المجالس البلدية. قبل الانتخابات المحلية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، نظّمت المؤسسة حلقات دراسية لمرشحين لمنصب حاكم أو رئيس بلدية أو سائر المناصب المحلية. كان المجال مفتوحاً أمام جميع المرشحين السياسيين، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، كي يستفيدوا من هذا البرنامج غير الحزبيّ. وعلى الرغم من مواردها المحدودة تمكنت المؤسسة من عقد خمس وثلاثين حلقة دراسية في ثلاثين اقليماً في البلاد. تسعة أحزاب سياسية كانت ممثلة في هذه الحلقات التي أهّلت ٤١٨ مرشحاً للمناصب العامة.

المرحلة الثانية من البرنامج تنطلق من مبدأ التخلّي عن الأنانية في مجال الخدمة العامة وتقدّم للموظفين المنتخبين فرصة تعلّم أساليب قيادية جديدة. وتدور حلقات المؤسسة الموجهة إلى المسؤولين في الإطار التنفيذي المحلي، حول «الخدمة في الحكم»، ويستطيع المشاركة فيها الحكام ورؤساء البلديات والموظفون في الـ baran gays (الوحدة الأساسية للحكم في الفيليبين).

إنّ تمسك المؤسسة بالقيم الأخلاقية والمسؤولية أمام الناس، يتناسب ودعوة إدارة أكينو إلى «الشفافية» في الخدمة العامة. عام ١٩٨٨، دعت «إدارة الحكم المحلي» المؤسسة لتقديم حلقتين دراسيتين حول القيم و«الشفافية» يحضرهما الحكام المنتخبون حديثاً ورؤساء المجالس البلدية في المدن. وتقوم المؤسسة حالياً بتقديم حلقات دراسية إلى رؤساء البلديات الأصغر حجماً وإلى مستشاريهم، وإلى المسؤولين في وحدات الـ baran gays. وهذا عمل ضخم لأنه يشمل ١٤٠٨ مجالس بلدية و٤٢٠٠ بارانغاي و٢٩٤٠٠٠ مسؤول في هذه الوحدات. ولحسن الحظ يبدو ان «إدارة الحكم المحلي» مقتنعة بأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة، لذلك فهي تعدّ لإنشاء أكاديمية للحكم المحلّي، وقد وجهت الدعوة إلى المؤسسة لتأهيل أعضاء الهيئة المسؤولة عنها، نحن نأمل أن يستمر التعاون بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي، كي نتمكن، في آخر الأمر، من الوصول إلى كافة المسؤولين في المجالس البلدية والوحدات الصغيرة. هذا الجهد يعد بتحسين نوعي في تولّي المسؤولية في الأرياف، وبالتالي، يعزز ثقة الناس بحكومتهم.

KABATID (الحركة النسائية من أجل رعاية الديموقراطية)

فيما تركّز مؤسسة EBJF جهودها لتأهيل المرشحين والمسؤولين المنتخبين، تتوجه «الحركة النسائية من أجل رعاية الديموقراطية» إلى المواطنين العاديين وما يستطيعون القيام به للتأثير على حكومتهم. هذه الحركة غير الحزبية تهدف إلى نشر التربية المدنية التي توسّع إدراك المواطنين للفرص المتاحة، وللمسؤوليات في المجتمع الديموقراطي.

عدد كبير من النساء اللواتي انضممن إلى حركة (KABATID) كنّ أعضاء في NAMFREL، وقد اقتنعن بضرورة التوصل إلى أشكال جديدة من النشاط المدني من أجل تعزيز الديموقراطية التي استعادتها بلادنا منذ فترة قصيرة.. الفيليبين، كسائر الدول النامية، لها مشاكلها الآخذة في التفاقم. لا يزال التمدّد اليساري المسلّح يشكل تهديداً في الأرياف، والقوى اليمينية تبذل جهودها للقيام بانقلاب للإستيلاء على السلطة. لذلك يجب أن لا نكتفي بوضع البنى المؤسساتية الديموقراطية في مكانها. إن الديموقراطية في الفيليبين تشبه طفلاً يترعرع في بيئة خطرة، لذلك فهي تحتاج إلى العناية والرعاية ـ وهذه مهمة تناسب النساء الفيليبينيات بشكل خاص .

تعود KABATID في بدايتها، مثل NAMFREL، إلى موجة الغضب العارمة التي اجتاحت البلاد بعد اغتيال الزعيم أكينو. بعد الحادثة ببضعة أسابيع، طلب ماركوس من رئيس المحكمة العليا، إنريك فرناندو، أن يتولّى التحقيق الرسمي. اعتبر الناس فرناندو أداة في يد ماركوس وتوقّعوا أن يكون التحقيق شكلياً. بدأ طلاب في جامعة أتينيو يرابطون أمام بيت فرناندو، فيما كان للصحافة البديلة عدة تعليقات هادفة حول الوضع.

كنا ثلاث نساء التقينا لنتحدث عن اغتيال أكينو. كنا جميعاً تحت تأثير الصدمة، ونريد المطالبة بالعدالة لنينوي. تبيّن لنا أثناء الحديث أنه لا بدّ من حمل فرناندو على الإنتباه إلى مشاعر الناس. كتبنا رسالة إلى الرئيس فرناندو نذكّره فيها بواجبه كمسؤول يتولّى خدمة بلاده وحماية العدالة. «أبناء وطننا يضعون أملهم في مقدرتك وجرأتك على قول الحق ـ مهما كان الثمن»، هذا ما ورد في رسالتنا التي وقّعناها على النحو التالي: «شيتا ألماريو، أم لثمانية أولاد؛ صوني سيسون، أم لثمانية أولاد؛ ديت پاسكوال، أم لسبعة أولاد». ربما كنا خائفات من تهوّرنا لذلك لجأنا إلى الإحتماء بأمومتنا. كانت تلك الأوقات عصيبة، وماركوس في قمة نفوذه الديكتاتوري، استمرينا في توجيه الرسائل إلى فرناندو ـ نمتدحه حين يحسن التصرّف ونقترح عليه بعض البدائل حين نشعر بأنه أخطأ ـ إلى أن قدم استقالته

وتم تعيين مسؤول آخر مكانه. لم نبدأ بتشكيل حركتنا النسائية في تلك الفترة، لكننا بدأنا نفكر في ذلك.

حركة KABATID في المجتمع

منذ أن تأسست رسمياً عام ١٩٨٨ وحركة KABATID تقوم بنشاطات متعدّدة. إنها تشكل «مدرسة لتعلّم الديموقراطية» بالنسبة للمنتسبات إليها، فهي تفسح لهن مجال المناقشة الحرة وتعلمهن الأخذ بمبدأ التكيف واحترام القوانين الإجرائية، وهما أمران جوهريان في السياسة الديموقراطية. وتقوم المنتسبات بدورهنّ بنقل ما تعلّمنه إلى الآخرين من خلال النشاطات التي تقوم بها الحركة.

جهودنا موجهة إلى المواطنين العاديين وإلى الموظفين الرسميين في الوقت نفسه. وتشمل برامجنا العامة ندوات تثقيفية حول قضايا مختلفة، وحلقات دراسية حول مبادىء القيادة والقيم الديموقراطية، ومكتب للقيادات النسائية يبذل الجهود والضغوطات ويقوم بحملات إعلامية، وإصدار نشرة شهرية. نشرتنا هذه تشكل محور نظامنا الإعلامي. نناقش فيها نشاطات الفروع المحلية للحركة، ونذكر فيها ما لدينا من معلومات حول النشاطات الحكومية، ونفسح في المجال أمام إبداء الآراء حول القضايا المختلفة في زوايا مخصّصة لذلك، أو من خلال باب الرسائل، ونكرّم النساء النشيطات اللواتي يعملن بإخلاص في مجتمعنا.

وانطلاقاً من اقتناعنا بأهمية المحاسبة في الحكم، نراقب بعناية الأداء الحكومي في الكونغرس ومجلس الوزراء وسائر مستويات الحكم، ثم لا نكتفي بالإشارة إلى النواحي التي تبدو لنا في حاجة إلى تحسين، بل نثني على جهود السياسيين حين تستحق الثناء. وأذكر في هذا السياق ما قاله جون كالفر: «يجب علينا أن نثني على الذين يثبتون كفاءتهم في الإمتحان ولا نكتفي بتوجيه انتقاداتنا للذين أخفقوا. إذا كنا لا نعرف سوى الحطّ من شأن رجال السياسة في بلادنا، فإننا بذلك ندفع الشبان إلى عدم الإكتراث بالعمل السياسي، وتخييب توقعاتنا في المسؤولين المنتخبين».

أحكامنا كناية عن «ورود وأشواك». في كل شهر نكافىء بعض السياسيين «بالورود» لحسن تصرّفهم في خدمة الأمة، ونقدم للبعض الآخر «أشواكاً» لقيامهم بنشاطات تثير الشكوك. نذكر هنا على سبيل المثال، ميريام ديفنسور سانتياغو، مفوّض شؤون الهجرة، التي تلقت «وروداً» من KABATID، للإشادة بشجاعتها في فضح احتيال بعض النقابات على الرغم من التهديدات التي تلقتها. ومن ناحية ثانية كانت «الأشواك» من نصيب مسؤولين في

المجلس التشريعي يودون تحويل المجلس إلى مقر أكثر فخامة. قُدِّرت تكاليف هذه العملية بحوالى ٤,٣ بليون بيزوس[٣]، وأثارت موجة من الإحتجاج دفعتهم إلى إعادة النظر في المشروع. وكذلك تلقّى نائب الرئيس سلفادور لوريل «الأشواك» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، لأنه صرّح أثناء المحاولة الانقلابية باستعداده للتعاون مع حكومة عسكرية. ومع أنه حاول المراوغة بشأن هذا التصريح لاحقاً، لكنّ المهم أنه كان يتولّى منصب نائب الرئيس، ولم يقف بوضوح ضد الذين أرادوا إسقاط الحكم الذي أقسم على خدمته.

إلى جانب ذلك تقوم بعض المنتسبات بالإتصال بعدد من المسؤولين للإطلاع على آرائهم وتبادل الرسائل معهم. وقد لا تكون الرسائل كلها موقّعة أو مدوّنة بالطريقة المعهودة، هناك سيدة ترفق رسالتها برسومات لأطفالها، وأخرى تختار بعض القصاصات في الصحف، أو ترسل للمسؤول مختارات شعرية أو صلوات. هذا الأسلوب يجعل المسؤول يطلع على آراء بعض المواطنات بشأن ما يقوم به، ويشجع في الوقت نفسه السيدات المنتسبات إلى الحركة على التدخل في ما يدور حولهن. تبيّن لنا أن هذا البرنامج ناجح جداً في إقامة حوار بنّاء بين الحكومة والمواطنين. تيتا هونتيڤوراس، منسّقة «KABATID - Panay»، تروي ما جرى عندما كانت تشارك في اجتماع عام لمناقشة مذكّرة قدمها السيناتور جوڤيتو سالونجا، انتبه سالونجا لبطاقة KABATID التي تعلقها وقال: «KABATID! هنا أيضاً!» قالت تيتا: «بالطبع، لماذا يا سيدي، هل تتلقى رسائل من KABATID؟» أجاب سالونجا: «أجل، وهذا ما يشغل بالي»! مسؤول آخر كنّا نتراسل معه أيضاً، هو أمين سرّ مصلحة المواصلات والاتصالات، رينيريو ريس، قال لنا خلال مأدبة غداء أقمناها تكريماً له في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩:

> أنا سعيد جداً لثقتكن بي.. إنها تؤكد لي أننا نشترك معاً بالنهوض بمهام بناء وتطوير القيادة في الخط الأمامي حيث يجب أن يتم الأداء الحكومي بأسلوب أكثر شفافية وأمانة. دعونا نستمر في العمل المشترك من أجل تعزيز ديموقراطية فاعلة في أمتنا.

من خلال التشجيع الإيجابي والتركيز على أهمية نوعية الأداء، ساهمت KABATID بإعداد قادة يتمتعون بإحساس عالٍ بالقيم. يجب أن يدرك المسؤولون أن قوتهم مصدرها الشعب، ولا تصدر عن آلية سياسية غامضة. نحن لا نشكل سوى مجموعة قليلة من النساء، ولا نتمتع بنفوذ سياسي رسمي، لكننا مع ذلك يجب أن لا نقلّل من أهمية المراقبة المستمرة والواعية للمسؤولين ولشؤون مجتمعنا.

كما أننا نثبت حضورنا باستمرار من خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية التي نشرف عليها. في شهر آب/أغسطس عام ١٩٨٨، عقدت حركة KABATID، على سبيل المثال، مؤتمراً جمع بين النشاطات العملية والنقاشات بين المجموعات، وأعلنت المشاركات فيه تجديد تمسكهن بأهداف الحركة. في الأمسية الثانية للمؤتمر أجرت الإذاعة لقاء مع مندوبات عن الحركة، وقررت الدعوة إلى حضور ندوة عامة مباشرة بعد المؤتمر حول «النساء والدستور». ان روحية التفاؤل التي أحدثها المؤتمر غرست في النفوس عزيمة جديدة. قالت إحدى النساء بعد ذلك اللقاء: «إنني أشعر بالسعادة، لقد اكتسبت المعرفة والحماسة لأفعل ما بوسعي، وأنا اليوم قادرة على رؤية السبيل الذي يجب عليّ أن أسلكه إذا أردت المساهمة في عملية التغيير». وامرأة أخرى قالت: «بدأت أستجمع نفسي بعد تجربتي المريرة بفقدان زوجي الحبيب الذي قضى في سبيل الأيديولوجية الشيوعية.. وهذا يدفعني إلى الإعتقاد بأن الديموقراطية لها فعالية عجائبية، بالنسبة للنساء على الأقل».

وقد عشنا تجربة مماثلة في مؤتمر القياديين الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٩. كنا نناقش نشاطات وأهداف السنة السابقة، عندما اكتشفنا أننا نعيش بالفعل حلم حركة KABATID. كانت مجموعة «كورديلّيرا» تراقب طريقة توزيع الأموال واستخدام موارد الدولة، وتمكّنت من اكتشاف طرق ومراكز عمل لا وجود فعلياً لها. أثيرت هذه الأخطاء أمام المسؤولين وأمام عامة الناس، وقامت مندوباتنا بعد ذلك بتنظيم مجموعة من المواطنات المهتمات لاجراء تحقيقات عينية حول المشاريع المستقبلية للحكومة. في «سوريغاو» قام فرع الحركة بإعداد حلقة تدريبية لتأهيل ٢٥٠ موظفة حكومية. وكانت مجموعتنا في «آنتيك» تضغط لاستبدال القاضي المتحيّز الذي تولّى التحقيق في قضية اغتيال إيڤيليو جاڤيير التي مضى عليها ثلاث سنوات ولم يتم الكشف عن ملابساتها. مجموعة «ڤيزاياس» حاولت تحريك الرأي العام للمطالبة بإجراء استفتاء شعبي يعطي فيه المواطنون رأيهم بوجود القواعد العسكرية الأميركية. فرع «مانيلا» ركز جهوده على المشاريع المعلّقة في الكونغرس، وأرسل مجموعة لاعداد تقرير حول القواعد العسكرية، وساهم أيضاً في إلغاء مهرجان للجمال في مدينة كيرون، ونشاطات أخرى مماثلة. كنا نعمل على البحث في مشكلات، في كافة القطاعات الحكومية والإجتماعية، تؤثر على مختلف الفئات في الفيليبين. وكنا نناقش السُبُل لتوسيع وتحسين برامجنا، وفي نهاية اجتماعاتنا نشعر بالثقة والعزم على تنفيذ المهام الموكلة إلينا. تعلمت النساء في حركة KABATID أن كل انسان له الحق في أن يحلم، وأننا نشكل معاً قوة فاعلة تخوّلنا تحويل أحلامنا إلى وقائع.

حركة KABATID اليوم

بعد تجربة فقدان الثقة والخوف التي عاشها أهل الفيليبين خلال سنوات حكم ماركوس، أدرك هؤلاء أنهم كانوا واقعين تحت تأثير الألاعيب المخادعة التي تمارسها الحكومة. لذلك فإن المجموعات المدنية، لا الحكومة نفسها، هي الأكثر فاعلية في مناقشة المواقف العامة من الحكومة والديموقراطية. إن الموقف غير الحزبي لمجموعات مثل KABATID يجعلها مفيدة لجسّ النبض العام وللتوصل إلى تسوية بين وجهات النظر المختلفة في الشؤون الوطنية.

كان النشاط العام الأول للحركة نابعاً من إلحاح المواطنين على مطالبة موظفي القطاع العام بتحمل مسؤولياتهم، وضمان نزاهة الإنتخابات. بادرنا إلى عقد ندوة عامة للمرشحين في جولة انتخابات محلية ارتفعت فيها حدة التنافس، وبذلك أتحنا لهم فرصة تبادل الآراء فيما بينهم ومناقشة شؤون معينة بدلاً من تبادل التعليقات وما فيها من عبارات الازدراء والتحقير. هذه الندوة ساهمت في رفع مستوى التنافس الانتخابي.

منذ ذلك الحين والحركة تتلقى دعوات لتنظيم نشاطات عديدة والمشاركة فيها على صعيد الوطن ككل. البرنامج الإذاعي «إسأل الرئيس» (Magtanong sa pangulo)غالباً ما يستضيف إحدى مندوباتنا، كما أن KABATID كانت ممثلة في جلسات الحوار التي عقدتها لجنة مجلس الشيوخ للبحث في مسألة الحكم الذاتي المحلي، والتي طلبت فيها من المجموعات المدنية التجاوب مع اقتراحات المسؤولين المحليين الهادفة إلى اعتماد اللاّمركزية في بنية النفوذ السياسي في الأمة.

«لجنة السلام في مندانو» طلبت من حركة KABATID المساهمة في لقاء التحاور الذي دعت إليه «اللجنة الاستشارية الاقليمية في مندانو» (RCC)، وعقد ما بين ٤ و٨ نيسان/ابريل ١٩٨٨. كانت مهمة اللجنة تنظيم المقاطعة الأولى التي تتمتع بالحكم الذاتي في الفيليبين، والذين يعرفون تاريخ الفيليبين يدركون أهمية ذلك. المسلمون في مندانو يشعرون منذ فترة طويلة بأن الحكومة الوطنية تستغلهم وتهمل مطالبهم، والمتطرفون يضايقون سكان تلك المنطقة باستمرار. إن تشكيل هذه اللجنة (RCC) يساهم في تغيير موقف الناس من الحكومة، ويعتبر بمثابة خطوة أولى نحو الإستقرار والأمن في هذا الإقليم. تابعنا العمل في هذا المجال وعقدنا مؤخراً لقائين لمناقشة «القرار الدستوري»، وذلك في تشرين الأول والثاني/اكتوبر ونوفمبر ١٩٨٩. كان «القرار الدستوري» يحدد الظروف التي دفعت الحكومة إلى اعتماد الحكم الذاتي عند مسلمي مندانو، ويدعو إلى استفتاء عام يحدد فيه المواطنون رأيهم بـ «نعم» أو «لا». النساء المسلمات والمسيحيات اللواتي شاركن في هذين اللقائين اتفقن على أهمية

التوصّل إلى تقويم متوازن ومنطقي لمخططات الحكومة في تطبيق الحكم الذاتي في هذا الإقليم، وذلك بغية أن يكون القرار مستجيباً لمطالب الناس. في لقاء تشرين الأول/اكتوبر طلبنا من وكيل وزارة الاعلام ج. نويل تولنتينو أن يوضّح لنا بعض المسائل التي تتعلق بالإستفتاء. ناقشت المجتمعات في اللقائين تلك المسائل من كافة جوانبها، وعلى الرغم من الاختلاف في المواقف شعرت كل واحدة في النهاية أنها صارت متفهمة أكثر لما سيتأتّى عن تصويتها بـ «نعم» أو «لا»: صارت كل امرأة تدرك معنى الصوت الذي ستدلي به، وهذا هو هدف KABATID.

ما زالت الحركة تعمل على تعزيز قاعدتها التنظيمية وعلى بناء شبكة الاتصالات ما بين فروعها، وهذان أمران حيويان بالنسبة لمجموعة تعمل في بلاد تتألف من جزر عديدة. لا نريد أن نوسّع نشاطاتنا كي لا يضعفنا ذلك فيما تزداد المطالبة بتدخلنا في الشؤون الحكومية. لكن هناك قضايا كالتعليم وإغلاق القواعد العسكرية الأميركية، لا يمكن تأجيلها. وسط الخطابات المتناقضة في اليمين واليسار، يجب أن يزوّد الناس بتصوّرات متوازنة كي يتمكنوا من بحث هذه المسائل بموضوعية.

منذ تأسست رسمياً في شباط/فبراير ١٩٨٨، رفعت الحركة مطلب المواطنين في الفيليبين بتحسين مستوى الأداء في القطاع العام، شعار KABATID يقول: «نحصل على الحكومة التي نطالب بها ونستحقّها». وتستفيد من برامجنا المنتسبات إلى الحركة، ومجموعات من المواطنين أيضاً، النساء اللواتي ينضممن إلى الحركة يتمكنّ من تطوير مهاراتهن القيادية، ومن الحصول على الدعم المتواصل من شبكة من النساء الناشطات سياسياً، ويجدن مجالاً فعلياً لتحقيق رغباتهن في تحسين مجتمعاتهن، وتعزيز الديموقراطية في البلاد. والوطن بدوره يستفيد من هذه الثروة الإجتماعية التي ظلت فترة طويلة غير مستغلّة في الفيليبين. توجّه KABATID طاقة الناس نحو تعزيز الديموقراطية على مستوى القاعدة، بدلاً من وضع هذه المهمة بين أيدي سياسيين لا يخدمون سوى طموحاتهم الذاتية، أو جعل الأحزاب السياسية تهيمن عليها.

أعتقد أن هذا الأمر يجد شرحه الأوضح في قول پاز فرنانديز، وهي عضو في KABATID - Cebu:

كانت الحلقة الدراسية التي نظمتها حركة KABATID نقطة تحول في حياتي، عندما نبهتني إلى أننا جميعاً نستطيع أن نحدث بعض

التغيير، لا على الصعيد الفردي، بل على صعيد البلاد ككلّ، بصرف النظر عن حجم هذا التغيير أو ضآلته برأينا..

من السهل جداً أن نشعر بالخيبة واليأس إذا ألقينا نظرة على ما يدور حولنا.. لكن وسط هذا الظلام المهيمن لاحت بارقة أمل مع تشكيل حركة KABATID. مع تجمّع الفيليبيين المحبّين للسلام بدأنا نرى شعاعاً من الضوء. إذا تكاتفنا وعملنا معاً من أجل السلام، سوف نصبح كسلسلة قوية قادرة على وقف هذه الحرب المحيطة بنا. لا تنتهي الحرب إلا عندما تنتهي في قلوب الذين يشاركون فيها.

التأثير الإجمالي للمجموعات المدنية

ما هو الدور الذي لعبته المجموعات المدنية في التحوّل من الديكتاتورية إلى الديموقراطية في الفيليبين؟ كيف تتطور هذه المجموعات لكي تصبح جزءاً من الثقافة الديموقراطية في البلاد؟ كيف تستطيع المجموعات المدنية أن تكون ذات تأثير مستمر في عملية نموّ وتطور الثقافة الديموقراطية، وما هو دورها في هذه العملية؟ من أجل تكوين وجهة نظر شاملة حول تأثير المجموعات المدنية عموماً، سوف أتطرق إلى المساهمات التي قامت بها NAMFREL وEBJF وKABATID، في مجال الثقافة الديموقراطية.

تأثير على السلوك في انتخابات مستقبلية

من خلال حملة التحرك الواسعة والجهود التنظيمية الفاعلة التي قامت بها NAMFREL، تعلّم الناس كيف يراقبون الانتخابات. لذلك، خلال الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، سأل الناس سكرتير المنظمة عما إذا كانت هناك ضرورة كي يتحركوا. لم تكن المنظمة قد اتخذت قراراً بإجراء مراقبة صارمة لمراكز الإقتراع المحلية، لكنها شجعت المنظمات الفرعية على القيام بتلك المهمة إذا رأت ضرورة لذلك.

في أنحاء عديدة من البلاد، كان بعض المواطنين يراقبون مراكز الإقتراع بدافع الحرص على حسن سير العملية الإنتخابية. توزع متطوعون في NAMFREL على مناطق عدة ونقلوا بواسطة محطة الإذاعة الوطنية (Radio ng Bayan) الأجواء السائدة ووجهوا أسئلتهم إلى مسؤولين حكوميين، ودعوا أعضاء في اللجنة الحكومية للإنتخابات إلى إلقاء المحاضرات في لقاءات عامة. في بعض المراكز الساخنة حيث كان التنافس السياسي شديداً، عمدت المجموعات المدنية إلى تدريب الطلاب وعناصر الكشافة على مراقبة المراكز. كان شعارنا «! Makialam» (مسؤوليتك أن تعرف!).

رفع مستوى الوعي السياسي

يتجاوب الناس اليوم بسرعة أكبر مع الدعوات للمشاركة في النشاط المدني. عندما أرادت على سبيل المثال، الحكومة الجديدة لرئيسة الجمهورية كورازون أكينو إشراك الناس في إعداد دستور جديد، كانت المجموعات ذات المصالح والمجموعات المدنية مستعدة لتقديم المساعدة في نشر المعلومات حول الفقرات الموجودة في الدستور.

كان جزء من فريقنا يحضّر مؤتمر الأساقفة ورجال الأعمال (مجموعة مشتركة من رجال الدين وأصحاب الأعمال الخاصة تشكلت عام ١٩٧١)، قررت مع صديقتي سينثيا دومينڤيز التوجّه إلى أغوسان (إقليم بعيد في جنوب الفيليبين)، وعندما وصلنا عرفنا أن أحداً لم يكن ينتظر مجيئنا. وقررنا، على الرغم من ذلك، محاولة عقد لقاء عام. وفيما كنا نتجول في البلدة رأينا رجلاً يصلح إطار عجلة وكان يرتدي قميصاً عليه اسم NAMFREL. شجعنا القميص على الإقتراب من الرجل وعرّفت كل واحدة منا عن نفسها. تبين أن الرجل قسّ، ويدعى الأب سيزار غوتلو، وبعد انتهائه من إصلاح إطار العجلة رافقنا بحماسة من بيت لآخر كي ندعو الناس إلى حضور اللقاء.

كنا غريبتين في تلك البلدة في التاسعة والنصف صباحاً، وبعد ثلاث ساعات فقط تمكنا من أن نجمع حشداً من المواطنين ـ حرفيون وسائقو شاحنات صغيرة وبائعون ومتطوعون في منظمتنا وموظفون محليون ونساء من «جند مريم»، إلى جانب آخرين ـ اجتمعنا لمناقشة المواقف من الدستور الجديد. اعتبر المواطنون الاجتماع «مفاجئاً»، لكننا اعتبرناه مهماً، لأنه أفسح في المجال أمام المواطنين العاديين للتعبير عن وجهات نظرهم حول الفقرات المختلفة في الدستور المقترح، وبشكل خاص مسألة الحكم الذاتي في مينداناو. هذا النوع من التجاوب السريع مع فكرة المشاركة يعتبر تراثاً في الحركات المدنية. يختلف الوضع اليوم عمّا كان عليه في الماضي، إذ صار من السهل تجميع الناس كي يلتقوا ويناقشوا بعض الأفكار، ويعبروا عن آرائهم حول القضايا السياسية. نحن اليوم أفضل اطّلاعاً على تطبيق الديموقراطية من خلال العمل للتوصّل إلى توافق حول مسألة ما.

هذه النقطة توضحها على نحو أفضل مقالة افتتاحية نشرت في صحيفة «ڤيليبين ستار» في ٨ تموز/يوليو ١٩٨٨، ومما ورد فيها:

> إن فشل اضراب وسائل النقل في الشهر الماضي في تحريك معظم السائقين العموميين في ميترو مانيلا، قد سلّط الضوء على تغيير أساسي في مواقف المواطنين ـ من تفضيل اللجوء إلى برلمان الشوارع والحلول

الراديكالية إلى اختيار اللجوء إلى الأجهزة المؤسساتية التي تقدم فيها الشكاوى..

وعلى نحو مماثل، يبدو أن معظم المواطنين يميلون إلى المواقف المسالمة والأقلّ عدوانية عند رغبتهم في توجيه الاهتمام إلى بعض المشكلات أو الشكاوى، وعند التعبير عن وجهات نظرهم في قضايا حيويّة.

وهذا ناجم عن إدراك المواطنين بأن البلاد استعادت الممارسات الديموقراطية من أجل معالجة المشكلات. إن تجاوب المسؤولين في الحكومة ورغبتهم في المساعدة على إيجاد الحلول لبعض المشكلات المستوطنة في بلادنا، إضافة إلى ما يبذله القطاع الخاص من جهود صامتة في هذا المجال، سواء كان هذان الموقفان الإيجابيان ناجمين عن تخطيط أو كانا ارتجاليين، فقد أسهما بشكل فاعل في تخفيف حدّة الانتقادات اللاّذعة.

تقدير وطني

تعكس فقرتان من الدستور الجديد مدى التأثير الذي أحدثته المجموعات المدنية في الفيليبين:

المادة XIII؛ البند ١٥: تحترم الدولة دور المنظمات الشعبية المستقلّة كي تسمح للناس، في اطار الممارسة الديموقراطية، بمواصلة وحماية طموحاتهم ومصالحهم الشرعية والمشتركة من خلال أساليب سلمية وقانونية(٤).

المادة XIII؛ البند ١٦: للناس ولمنظماتهم حقّ المشاركة الفاعلة والمعقولة في كافة مراكز النفوذ الإجتماعية والسياسية والإقتصادية. تسعى الدولة من خلال القانون إلى تسهيل إقامة أجهزة استشارية مناسبة.

ويذهب الدستور الجديد إلى أبعد من ذلك إذ يرد في المادة VI، البند ٥، الفقرة ٢:

لثلاث دورات متتالية، بعد إقرار هذا الدستور، يُملأ نصف المقاعد المخصصة لممثلي الأحزاب، كما ينصّ القانون، بالإختيار أو بالإقتراع، بمندوبين من العمال والفلاحين وفقراء المدن والمجموعات الأهلية الثقافية، نساء وشباناً، وقطاعات أخرى ينصّ عليها القانون، باستثناء القطاع الديني.

من خلال تشكيلهم بنى مساندة للأجهزة الحكومية، صار للناس دورهم الفاعل في المشاريع الحكومية. لهم ممثلوهم في «مجلس الإقتصاد الأهلي»[٥]، وفي مصلحة التجارة والصناعة، وفي «مجلس الأمن والنظام» في مصلحة الحكم المحلي، وفي «هاريبون» مجموعة من المهتمين بشؤون البيئة تعمل مع مصلحة الموارد الطبيعية، إلى جانب تمثيلهم في مصالح أخرى. وليست هذه سوى بداية المسار الطويل لترسيخ سلطة الشعب في الحكم. وكما قال عضو الكونغرس فلورنسيو أباد، وهو يدعو، عام ١٩٨٨، إلى إقرار قانون يحث على إشراك المنظمات المدنية في الحكم:

> بات ملحاً أن نعمد إلى دمج قوة الناس بشكل مؤسساتي في الحكم، خصوصاً على المستوى الوطني. بهذه الطريقة نتمكن من توجيه عمل وموهبة مواطنينا بشكل إيجابي وخلاّق. ونكون أيضاً قادرين على إشراكهم في اتخاذ القرارات والتثبت من أن ميولنا وبرامجنا تعبّر عن طموحاتهم.

كلما أسرعنا في إيجاد الشكل المؤسساتي لسُبُل المشاركة هذه، نزيد حكومتنا قوة، ونصبح مستعدين بنحو أفضل لمقاومة أية جهود تستهدف النيل من استقرارنا وتسعى إلى تعطيل المسار الديموقراطي الذي حاربنا طويلاً وبعنف لأجله[٦].

صعوبات تواجه المجموعات المدنية

لا يكتمل تقرير حول المجموعات المدنية بدون الإشارة إلى المشكلات التي ستواجهها. لقد عاشت بلادنا مرحلة تسارعت فيها الأحداث بفعل عوامل محفزة، ولم يتوافر للفئات المختلفة الوقت الكافي للتعلّم من ثورة EDSA. كلّ من كان له دوره في تلك التجربة ـ المجموعات المدنية والدينية، والعسكر، وأنصار ماركوس، واليساريون، وغيرهم ـ له قصة يرويها. يجب على الحكومة اليوم أن تتوصل إلى ابتكار استجابات سريعة على التساؤلات والمطالب التي تراكمت خلال العشرين سنة الأخيرة. بأية سرعة نستطيع أن نستوعب ونروّض أنفسنا؟

أعضاء الكونغرس المحافظون قالوا إن الحثّ على إشراك المنظمات المدنية في الحكم إجراء «شيوعي»، وأبدوا تخوفهم من أنه ربما يؤدي إلى إيجاد «حكومة ثانية خارج حكومة أكينو»[٧]. ووصل الأمر بأحدهم إلى نعت هذا الإجراء بأنه «من صنع لينين». قالوا إنه لا داعي لوجود هؤلاء المندوبين طالما أن أعضاء الكونغرس يتحدثون أساساً باسم الشعب. وقال عضو الكونغرس، إلفرين سارت، بأن تكاثر الميول الحزبية لدى أعضاء الهيئة التشريعية لن

يؤدي سوى إلى «إحداث تشرذم خطير في بنية الهيئة» لأن كل مجموعة من الأعضاء ستكون في حالة خصام مع الفئات الأخرى حول القضايا الهامة.

انطلاقاً من هذه المخاوف، علّق المجلس تعيين أربعة مندوبين كانوا قد أدوا القسم القانوني أمام الرئيسة أكينو، ودعا أيضاً إلى شطب الفقرات التي وردت في الدستور، والتي تسمح للمجموعات المدنية بالمشاركة الفعلية في الشؤون الحكومية. كان وجود امرأة بين المندوبين دافعاً لتحرك مجموعات نسائية، فقامت حركة KABATID بتوجيه الرسائل إلى المسؤولين والمشاركة في لقاءات إذاعية. قلنا إن هذه القضية ليست قضية نسائية فقط، إنها تثير أهمية التقيّد بما ورد في الدستور ومحاولة تنفيذه.

أشار عضو الكونغرس فلورنسيو أباد إلى أن مخاوف الأعضاء لا تستند، في معظمها، إلى أيّ أساس، وأكد أن المجلس سوف يكسب مصداقية أكبر عندما يسمح بوصول الناس إلى مركز القرار السياسي والإقتصادي. واتهم الأعضاء بالأنانية ومقاومة التغييرات التي تؤدي إلى تحسين النظام السياسي الحالي، وإلى دفع المسار الديموقراطي فيه.

روحيّة «بايانيهانية»

بدأت المجموعات المدنية في الفيليبين برفع حاجز عدم الثقة والخوف الذي فرّق بين المواطنين وحكومتهم منذ بداية حكم ماركوس. وهي بذلك أحيت روحية اجتماعية قديمة في الفيليبين ـ الروحية «البايانيهانية». وهذه الكلمة تعني «الناس الذين يحملون بيتاً»، وهي ترمز إلى التقيد بالتعاون الإجتماعي في المناطق الريفية، حيث يتم تشييد معظم البيوت بمواد خفيفة الوزن مثل الخيزران، إذا أرادت إحدى العائلات نقل مكان إقامتها تدعو الأصدقاء والجيران للإحتفال بهذه المناسبة، وبعد الاستمتاع بالإحتفال ينهض المدعوون ويرفعون بيت تلك العائلة ويحملونه إلى الموقع الجديد.

اليوم نستخدم عبارة «بايانيهي» لوصف أي عمل يستدعي مشاركة من المجموع. إنها تعني وجود إحساس بالمسؤولية حيال العائلة والجيران والمجتمع عموماً. «البايانيهية» تعبّر عن تقدير أهلي للديموقراطية بوصفها تقليداً عرفته الفيليبين منذ وصول الملايّين الأوائل إلى شواطئها.

ست عشرة سنة من القمع في ظل ديكتاتورية ماركوس كانت اختباراً للروحية «البايانيهية» ومجالاً لإثبات صلابتها وتمسكنا العميق بالديموقراطية. على الرغم من الأزمات الإقتصادية والظلم والنزاع السياسي المرير، لم يتخلّ الفيليبينيون عن الأمل بأنهم سيتمكنون

ذات يوم من اختيار الحكومة التي يريدون. واليوم، يجب أن نثبت بأننا قادرون على العمل معاً للمحافظة على وطن ديموقراطي مستقر.

خلال الحملة الإنتخابية التي تنافس فيها ماركوس وكوري أكينو، قال مساعد وزير الخارجية الأميركية پول ولفرويتز إن الرئيس الجديد يحتاج إلى «الإعتماد على الناس الذين يثقون بالمؤسسات الديموقراطية، وبالتالي، يثقون بأنفسهم، إذا كانوا يريدون أن يوجهوا بنجاح البرنامج الوطني الملحّ. سوف يحتاجون إلى البراعة والإصرار والشجاعة». القوة الشعبية انتصرت عام ١٩٨٦، ويجب علينا أن نستمر في رعايتها اليوم. إن الجهود التي تبذلها المنظمات المدنية تدلّ على وجود البراعة والإصرار والشجاعة. في قوة هذه الفضائل تكمن الأسس لبناء ديموقراطية قابلة للإستمرار في الفيليبين. Mabuhay!.

التعبئة من أجل الديموقراطية في تشيلي: حملة حض المواطنين على المشاركة وأكثر من ذلك

مونيكا جيمنيز دو باروس

في آذار/مارس ١٩٨٨، بدأت حملة إشراك المواطنين، وفي هذا الشهر أيضا، منذ خمس عشرة سنة خضعت تشيلي لنظام حكم عسكري متسلّط. منذ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، وحتى ١١ آذار/مارس ١٩٨١، كانت السلطة السياسية بين أيدي العسكريين، الذين حكموا البلاد بدون اللجوء إلى نظام قانوني سليم، وفي ظلّ حالات طوارىء تتجاوز الأحكام الدستورية. في تلك الفترة أعدت الحكومة العسكرية دستوراً جديداً تمّ اقراره في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، في استفتاء مُريب بدون إتخاذ إجراءات انتخابية ملائمة أو نشر المعلومات الانتخابية كي يطلع الناس عليها. يتضمّن هذا الدستور تدابير إنتقالية، ويجيز بقاء القيادة العسكرية في الحكم حتى آذار/مارس ١٩٩٠ إذا خسرت في استفتاء شعبي عام، وحتى ١٩٩٧ في حال فوزها. وهو يحافظ على سلطة تنفيذية قوية وينصّ على تشكيل مجلس نواب، ويمنح قائد القوات المسلحة حق «النقض» فيما يختص بالسياسة العامة.

وضع النظام العسكري السلطة التنفيدية بين يدي قائد الجيش، الجنرال أوغيستو پينوشيه أوغارت. وعيّن مجلساً عسكرياً مؤلفاً من أربعة جنرالات (قائد سلاح البحرية، وقائد سلاح الطيران، والجنرال المسؤول عن فرقة القناصة، وجنرال آخر من القوات البريّة يختاره المسؤول عن السلطة التنفيذية) لتولّي السلطات القضائية والتشريعية.

هذا الأسلوب الغريب في توزيع السلطة أثبت غياب سيادة القانون في تشيلي. إضافة إلى ذلك، نصّ الدستور على حالتين استثنائيتين هما: إعلان حالة الطوارىء، وتعكير صفو الأمن في الدولة، وفي هاتين الحالتين كانت السلطة العسكرية تمارس صلاحيات مطلقة منذ أكثر من خمس عشرة سنة. في أية حالة منهما كان يحقّ لرئيس السلطة التنفيذية أن يتجاهل

حقوق الناس، أو يضع لها حدوداً، كحقوق التجمع وحرية الرأي والتنظيم والإتحاد، كما أنه كان يصدر الأوامر بإعتقال الناس بدون مبرّر، ويبقيهم في الحجز خمسة أيام، ويمنع الدخول إلى تشيلي، ويطرد أي شخص يعتبر خطراً على أمن الدولة، ويفرض المنفى الداخلي «لأسباب أمنية»، ولا يتم الرجوع إلى القضاء في إتخاذ أي تدبير من هذه، في حال كان يتطابق مع ما يرد في البند ٢٤ من الدستور الإنتقالي.

وفي هذا السياق أودّ أن ألفت الانتباه إلى القمع الذي تعرّضت له وسائل الاعلام ـ الإذاعة والصحافة والتلفزيون بنحو خاص. كان التحكم الصارم في ادارة العديد من وسائل الاعلام، كمحطة التلفزيون الوطني، يفرض التحيز في نقل الأخبار لصالح الحكم، وقد أدّى هذا إلى إرباك الناس وتضليلهم. وكانت الحكومة باستمرار تعمد إلى مضايقة الصحافيين القلائل الذين ظلّوا يعملون في الصحافة المستقلّة. كانت تستدعيهم للمثول أمام المحكمة العسكرية موجهة إليهم شتى التهم كالإساءة إلى العسكريين. هذه التدابير كانت تستند إلى أحكام المجلس العسكري وتؤدّي الى تقييد حرية الصحافة.

في آذار/مارس ١٩٨٨، وعلى الرغم من قرب موعد الإستفتاء والانتخابات المحتملة، لم يكن هناك سوى خمسة أحزاب سياسية مسجلة رسمياً. ثلاثة منها كانت تساند الحكومة. سبعة أحزاب أخرى كانت قد باشرت عملية التسجيل الرسمي، بما في ذلك أحزاب المعارضة الرئيسية. معظم هذا النفور من الأحزاب ناجم عن حملة التضليل التي بدأتها السلطة العسكرية منذ خمس عشرة سنة. وكانت تهدف إلى إفقاد الأحزاب السياسية شرعيتها، مما جعل معظم المواطنين ينظرون إلى الظهور المفاجىء للأحزاب السياسية بمنظار الريبة والخوف.

كانت الفئات الأكثر فقراً في المجتمع(الفلاحون وسكان المدن الهامشيون) تعيش في حالة ذعر من الشرطة والسلطات العسكرية التي كانت تلجأ غالباً إلى وسائل قمع جماعية ضدها. وفئة أخرى من السكان، عددها غير قليل، تتمتع بمستوى أعلى من الوعي السياسي، كانت تتمسك بريبتها العميقة حول إمكانية إجراء استفتاء حرّ بحدّ أدنى من الضمانات الديموقراطية، طالما أن العسكرية المتسلطة لا تزال مهيمنة. قال بعض هؤلاء: «التاريخ يبيّن لنا أن الديكتاتوريات لا تجري استفتاءات عامة إلاّ لكي تفوز فيها، وتستخدم كافة أشغال الضغوط من أجل الوصول إلى هذه الغاية». وفي الجهة المقابلة، كانت الفئات التي تساند الحكم قلقة بدورها. فهي تتخوف من احتمال عودة المواقف الصدامية التي عرفتها البلاد في ظلّ حكومة سلفادور أللندي (التي أطاح بها الجنرال بينوشيه عام ١٩٧٣)، أو في حصول تراجع اقتصادي في التشيلي نتيجة استمرار حالة الفوضى المؤسساتية.

هناك مؤسسة واحدة ذات مستوى عال من المصداقية في التشيلي - إنها الكنيسة الكاثوليكية. كان الأساقفة يوجهون من خلال المؤتمرات التي يعقدونها، الدعوات المستمرة لحثّ الناس على التفاهم وعدم اللجوء إلى العنف. في آب/أغسطس ١٩٨٧، صدر عن الكنيسة إعلان «في خدمة السلام» تضمّن الشروط التي تمنح الإستفتاء شرعية معنوية في حال توافرها. ونصّت الشروط على توسيع نطاق التسجيل والمشاركة، وعلى إجراء انتخابات سلمية، وتقيّد الحكم بالسلوك القانوني. لكنّ عدداً قليلاً من الناس كان يتوقّع تنفيذ ذلك.

على هذا النحو كان الجو الإجتماعي السياسي السائد في آذار/مارس ١٩٨٨. فقد اتّصف بسيطرة الخوف العميق على قطاعات كبيرة من السكان، وبالريبة وعدم الاقتناع بإمكانية إجراء استفتاء عام يتوافر فيه الحدّ الأدنى من الضمانات الديموقراطية في ظل هيمنة احساس عام بالخيبة والارتباك والجمود. في هذه الفترة بدأت «حملة إشراك المواطنين» تطرح نفسها في الحياة العامة.

مهمة الحملة

أنا سيدة متزوجة وعندي خمسة أولاد، أعمل في الحقل الاجتماعي وأحمل شهادة الماجيستير من الجامعة الكاثوليكية في أميركا. كرّست حياتي لأسرتي وللجامعة والكنيسة الكاثوليكية. رسّخ فيّ أهلي النشاط الكشفيّ، الإيمان بأهمية العمل الاجتماعي والاهتمام بالسياسة، فيما منحتني عائلتي دعماً كبيراً ودفعاً مستمراً في التزامي بالخدمة العامة. من خلال عملي في الحقل الاجتماعي ، وفي الجامعة الكاثوليكية (التي أشغل فيها اليوم منصب أستاذة وعضو في المجلس الأعلى فيها)، تعمّق إلتزامي واكتسبت المقدرة على التدريس بشكل رسمي أو غير رسمي، وأنا اليوم أُدرّس طلاب المعاهد والمجموعات التي تشترك في الحلقات الدراسية. الكنيسة الكاثوليكية أمدّتني بالقيم والمبادىء الأخلاقية الواضحة. توليت الإشراف على «لجنة العدالة والسلام» المنبثقة من الهيئة الأسقفية الوطنية لأكثر من عشر سنوات، وعملت في اللجنة الأسقفية للعدالة والسلام مدّة خمس سنوات.

من خلال هذه النشاطات أدركت إلى أي مدى كانت حقوق الانسان عرضة للانتهاك في التشيلي، وفي أميركا اللاتينية، وفي سائر أنحاء العالم. أدركت أن هناك ضرورة ملحّة للعمل من أجل السلام والحقيقة والعدالة - هذه القيم التي تشكل جزءاً أساسياً من نظام ديموقراطي يستند إلى احترام كرامة الانسان والحرية والمساواة، ومبدأ صون حقوق الانسان

والتمسك بها والدفاع عنها، وسيادة الشعب التي تعبر عن نفسها من خلال الانتخابات الحرة وحق المنافسة.

وبسبب انهماكي في نشاطات على صعيد العائلة والجامعة والكنيسة تلقيت الدعوة مع ثلاثة عشر شخصاً آخر لتشكيل لجنة الانتخابات الحرة (CEL). بدأت اللجنة نشاطها في الميدان السياسي في التشيلي في آذار/مارس ١٩٨٨، وكان هدفها إجراء انتخابات رئاسية ونيابية حرّة. في تلك الفترة لم يكن صدر قانون لتنظيم عملية الاقتراع العام، ولم يكن قد حُدّد موعد إجراء الاستفتاء. بهذه الطريقة تمكنت الحكومة من المحافظة على حالة الارتباك السياسي وذلك برفعها درجة الارتياب عند السياسيين والمواطنين على حدّ سواء.

كان قانون التسجيل في سجلات الناخبين ساري المفعول منذ شباط/فبراير ١٩٨٧، لكن عدد المواطنين الذين سجلوا أسماءهم لم يتجاوز الأربعة ملايين ونصف المليون، في الوقت الذي يتجاوز عدد الناخبين الثمانية ملايين وكان من الضروري أن يبادر مليونا ناخب على الأقل إلى تسجيل أسمائهم ـ قبل موعد الاستفتاء كي يصبح عدد الناخبين ستة ملايين، وهذا العدد اعتبرته المعارضة السياسية كافياً لكي يكون الاستفتاء شرعياً.

بدأ الأعضاء الأربعة عشر في لجنة CEL بجولة في كافة أنحاء التشيلي. كنّا ندرك أننا نحتاج إلى القيام بحملة تعبئة شاملة كي نسجلّ الناخبين ونعلّمهم حقوقهم السياسية. كنا نأمل في أن تؤدي نشاطاتنا إلى توثيق الصلات بين الناس، وتحريرهم من الخوف كي يتمكنوا من المشاركة في الممارسات السياسية الجديدة بدون اللجوء إلى العنف.

اختارتني اللجنة لإعداد برنامج التغيير الاجتماعي السياسي. وافقت بصعوبة، وبشيء من الخوف، لأنني شعرت بأن هذه المهمة تفوق إمكانياتي. أثناء إعدادي للمخطط طلبت العون من أشخاص مرّوا بتجارب مماثلة، في التشيلي والأرجنتين والولايات المتحدة. مؤسسة حقوق الانسان (IIDH) (The Interamerican Institute of Human Rights) ومركز التوجيه والترويج الانتخابيين: (The Interamerican Center For Electoral Advice and Promotion) (CAPEL) بمركزيهما في سان جوزيه وكوستاريكا، كان مفيدين للغاية. كما استعنت بتجربة «تحالف النساء الناخبات» (League for Women Voters) في الولايات المتحدة، وببرامج جامعية وكنسية ونقابية تهدف إلى تعزيز المشاركة المدنية. هؤلاء جميعاً أرشدوني في عملي وما زلت استمد منهم أفكاراً جديدة.

حملة إشراك المواطنين (الاسم الذي عرفت به حملة التربية المدنية) تمثّل جهداً مشتركاً قام به العديد من الرجال والنساء من أبناء التشيلي، والأصدقاء من أميركا الشمالية والجنوبية،

ومن الجمعيات المتعاونة. وقصتها تتداخل مع قصة حياتي الشخصية، وتوجهها يتطابق مع ما رسّخته فيّ عائلتي للعمل إنطلاقاً من منظور غير حزبي لتعليم كافة المواطنين.

لا أقصد أن أنسب إلى نفسي مزايا تلك الحملة؛ بل أودّ أن أشير، على الضدّ من ذلك، إلى أنَّ أهمية الحملة لم تكن نابعة من جهد شخص واحد، بل من انضمام المئات إليها؛ أناس لم يجدوا في تلك الفترة وسائل أخرى للمساهمة في تطوير الديموقراطية التشيلية. اليوم، صار وضع التشيلي مختلفاً، فيها رئيس منتخب و٤٧ سناتوراً و١٢٠ عضواً في الكونغرس الوطني، ومجال النشاط السياسي فيها مفتوح أمام الطامحين.

عندما شرعنا في الحملة لم يكن واضحاً ما يجب علينا القيام به. لذا قررنا القبول بالاستفتاء الذي يفترض به أن يكون خياراً ديموقراطياً حراً. وهذا يعني الموافقة على مرسوم ينصّ على الأخذ بالرأي العام ولا يقدّم الحدّ الأدنى من الضمانات التي تمنحه شرعيته الديموقراطية، ونكون بذلك قد وافقنا على استمرار وجود الحكم المتسلّط حتى عام ١٩٩٧. في تلك الفترة كانت هناك أحزاب سياسية تدعو الناس إلى الامتناع عن قيد أسمائهم في سجلات الناخبين. لكننا مع ذلك قررنا المجازفة ومواجهة التحدي الديموقراطي.

كانت الدعوة التي أطلقناها علانية، ولذلك من المفروض أن تكون واضحة في حياديتها. لم يكن هدفنا تأييد التصويت «بنعم» أو «بلا» (أي دعم مرشح الحكم أو معارضته). ففي ظل الظروف السائدة كنا مقتنعين بالأهداف التالية لحملة «توعية الناخبين»:

ـ التثبّت من أن كل التشيليين الذين تزيد أعمارهم عن الثمانية عشرة قد سجلوا أسماءهم للمشاركة في الانتخابات.

ـ تعبئة الناس كي يُقدم الذين وردت أسماؤهم في سجلات الناخبين على الادلاء بأصواتهم، والتثبت من أنهم يقدمون على هذا العمل عن حسن إدارك واطّلاع.

ـ حثّ المواطنين في مراقبة العملية الانتخابية للتثبّت من نزاهتها وشفافيتها.

نظراً للسرعة التي توجّب فيها إعداد برنامج تثقيفي للناخبين، شعرنا بأننا نحتاج إلى مساعدة مؤسسة موجودة، لها وضعها القانوني. وطالما أن الوقت لم يكن ليتيح لنا تشكيل منظمة خاصة بنا، وجدنا أن الأجدر بنا قبول المساعدة من «CIVITAS»، وهي مؤسسة اجتماعية تابعة للكنيسة أبدت استعدادها لرعاية «حملة إشراك المواطنين».

وقمنا أيضاً بعرض برنامج عملنا على مؤسسة IIDH ومركز CAPEL، وقد وافقا على تولّي الاشراف على تنفيذه. بفضل هذا التوجه صار في حوزتنا مجموعة من الاقتراحات

التقنية والادارية والمنهجية، حسّنت برنامجنا وجعلت تنفيذه ممكناً في تلك الظروف الصعبة. و«الحملة» بدورها أفسحت المجال أمام IIDH وCAPEL لتوسيع خبرتهما وامكانياتهما التقنية بالدعوة إلى صوغ برامج عمل ومشاريع مماثلة في دول أخرى في أميركا اللاتينية.

تشكلت البنية التنظيمية التنفيذية من: مجلس إدارة البرنامج، واللجنة التنفيذية، ومجلس الادارة التنفيذي، والمندوب المشرف من CAPEL. ولجأنا بعد ذلك إلى تشكيل ثلاث دوائر أدنى من المستوى التنفيذي للاضطلاع بالنشاطات الإقليمية : دائرة العمليات، ودائرة الإتصالات والعلاقات العامة، ودائرة الشؤون الإدارية والمالية.

من أجل تغطية البلاد بأسرها، وانطلاقاً من تميّز المعالم الجغرافية في تشيلي، عمدت دائرة العمليات إلى تشكيل مجموعة من المشرفين الإقليميين؛ وقام هؤلاء بدورهم بتنظيم مجموعات من المتطوعين من مختلف «الكوميونات» (Comunas) في البلاد [الكوميونة هي أصغر وحدة جغرافية عملت فيها «الحملة»، وهذه الوحدة هي أدنى درجة في التقسيم السياسي ـ الاداري]. تمكنا من العمل في ١٠٥ «كوميونة»، وكان عدد الناخبين يتجاوز ٤٥٠٠٠ ناخب في كل وحدة منها.

كانت المهمة الأولى تتمثل بتطويع منسّقين يتم تدريبهم في دورات تعليمية مدتها ثلاثة أيام. كان هدفنا الأساسي تطويع ٣١٥ مُنسقاً في «المستوى الأول». قمنا بتأهيل أكثر من ٦٠٠ شخص من خلال تلك الدورات، وكان من المثير والمفرح أن ٥٠٠ منهم صاروا متطوعين ناشطين.

كنا في هذه الدورات نسعى إلى «تدريب مدرّبين». نزوّد الذين نأمل تطويعهم بمعلومات مكثّفة حول الديموقراطية والاستفتاء العام، ونطلعهم على أساليب التعليم المتبادل، كي يقوم المدّربون الجدد بتعليم آخرين. بهذه الطريقة بات من السهل الوصول إلى نسبة كبيرة من الناخبين في فترة زمنية قصيرة. تستند دوراتنا إلى مبدأ المشاركة، تُطرح فيها النشاطات الجماعية للبحث والمناقشة وإتخاذ القرارات، ويفتح بذلك مجال ابتكار آراء جديدة. كان المشاركون في دوراتنا الأساسية يعيشون معاً طوال مدة الدورة، وقد أسهم هذا في إحداث تماسك بينهم. لم تكن الدورات تقتصر على النشاط التعليمي فقط (المناقشات والعمل الجماعي) بل تشمل إحياء لقاءات رمزية في الأمسيات كحفلة التجّمع والمشعلة والعروض المسرحية التثقيفية. كنا نرمي من وراء ذلك إلى إحداث رابط جماعي، ينمّي الاحساس بالاندماج والترابط ويعزّز ثقة المشاركين بأنفسهم كي يتسنّى لهم مزاولة مهمتهم.

هذا الفريق من المتطوعين، الذي تم اختياره من مختلف أنحاء البلاد، صار بمثابة العمود

الفقري لنشاط الحملة. وتعهّد الجميع بالدعوة إلى السلام والمشاركة والتسامح، ونذروا أنفسهم للعمل السياسي ـ الإجتماعي غير الحزبي.

لم يكن تعليم أو توجيه هؤلاء المتطوعين الأوائل عملاً سهلاً. كنا مضطرين لأن نطلعهم بالتفصيل على أسباب تشكيل «الحملة»، وما تصبو إليه. عدد كبير من ذوي الميول السياسية لم يبدوا استعدادهم للقيام بنشاط موضوعي وحيادي، وفضلوا، لأسباب وجيهة، العملَ لصالح التصويت بنعم أو بلا. وهذا كان السبب الرئيسي الذي حال دون تطوّع جميع الذين شاركوا في الدورات للعمل من أجل إنجاح الحملة.

إضافة إلى ذلك، نذكر عامل الخوف. كان مجرد اعتبار أنّ كِلا الخيارين جائز يقُابل بالسخط من قبل المسؤولين، لأن الحكومة كانت تحث الناس وتدفعهم للتصويت بنعم؛ وحملتها الضاغطة هذه بدأت قبل فترة طويلة من تعيين المجلس العسكري للجنرال پينوشيه كمرشح له.

بدأ الفريق الأول من المتطوعين مهمة تشكيل مجموعات جديدة في «الكوميونات»، ليعمل بدوره على تأهيل متطوعين «للمستوى الثاني». كان إثنان أو ثلاثة من المنسّقين بين الوحدات يعدّون حلقات دراسية في «كوميوناتهم» مستخدمين ما تعلموه في حلقات «المستوى الأول»، وفي الوقت الذي تقوم بإعداد المجموعتين الثالثة والرابعة في حلقات «المستوى الأول»، يكون المنسّقون المدرَّبون في المجموعتين الأولى والثانية قد توصلوا إلى الإشراف على حلقات «المستوى الثاني».

حلقات «المستوى الثاني» تستمر يوماً واحداً فقط، لكن مضمونها يشبه مضمون حلقات «المستوى الأول»، وكانت تُختتم بتعهّد المشتركين الجدد القيام بعمل تطوعي غير حزبي من أجل رفع مستوى التربية المدنية عند التشيليين. قمنا بإعداد ٥١٧ حلقة دراسية من «المستوى الثاني»، أعلن بعدها ٧٣٥٢ شخصاً عن رغبتهم في التطوع في «الحملة» (وهذا العدد فاق العدد الذي كنا نهدف إليه وهو ٧٢٠٠ متطوع. هذا الفريق من المتطوعين إلى جانب المنسقين بين الوحدات، شكّل ١٥٠ «فرقة كوميونية».

لم يكن تشكيل وتوجيه هذه الفرق الكوميونية عملاً بسيطاً؛ إذ كان علينا تخطّي عقبات مختلفة. في بعض «الكوميونات» لم نستطع الإتكال على مساعدة الكنيسة، وفي «كوميونات» أخرى، كانت السلطات تعمد إلى مضايقتنا، وتحاول عرقلة عملنا فلا تصرّح لنا بعقد اللقاءات، أو تعمد إلى توقيف المتطوعين، أو تقوم بتوجيه التهديدات. إلاّ أن هذه الصعوبات وغيرها، كانت، بكل بساطة، تساند في إغناء تجاربنا التعليمية. كانت الفرق

الكوميونية مضطرة إلى البحث عن حلول لمشكلاتها في الوقت الذي تقوم بخدمة مجتمعاتها؛ وهذا ما جعلها أكثر تماسكاً وزاد من فاعلية نشاطها. في النهاية، لم يعد نشاط الفرق يقتصر على «كوميوناتها» فقط، كما كنا قد خططنا في بداية «الحملة»، بل صارت قادرة على مساعدة «كوميونات» أخرى لم تتشكل فيها فرق عاملة، أو أن هذه الفرق ليست قوية كما يجب. بسبب هذا التوسّع تمكنا من الوصول إلى ٢١١ كوميونة.

مع بداية اتصال الفرق الكوميونية بالمواطنين صارت هناك حاجة ملحّة إلى الحصول على توجيه متخصّص في الجوانب القانونية للاستفتاء. نتيجة لذلك شكلنا فريقاً من ستين مستشاراً قانونياً (من طلاب كلية الحقوق المتقدمين في الدراسة)، وهؤلاء تطّوعوا للعمل مع «الحملة» في سنتياغو وكونسيپسيون وڤالباريسو.

إلاّ أن المشكلة الأهم التي واجهتنا في حملتنا التعليمية كانت الإسراع في نشر مبادىء التربية المدنية والمحافظة في الوقت نفسه، على مستوى تعليمي جيد. كانت الموضوعات التي يحتاج التشيليون إلى تعلمّها ـ والتي لم تكن ذات صلة بحياتنا اليومية لخمس عشرة سنة ـ تشمل معرفة كيف يسود حكم القانون، وأسس الحكم الديموقراطي وحقوق الانسان (الحقوق المدنية والسياسية بنحوٍ خاص)، ومواصفات الانتخابات الديموقراطية. هذه الموضوعات كانت غريبة، خصوصاً لأولئك الذين لم يبلغوا الثلاثين. هذا الاستفتاء فرصة تسمح لأربعين في المئة من السكان الادلاء بأصواتهم للمرة الأولى.

إن استراتيجية التعليم الجماهيري كانت مسؤولية القسم التربوي في الحملة (تابع لدائرة العمليات). للقسم التربوي مهمات رئيسية تشمل اصدار منشورات (كالكتيبات والنشرات الاعلانية) والإشراف على إعداد حلقات دراسية. وفي المنشورات العديدة التي أصدرها: «مفكرة المتطوع»، وهو أول كتيّب، وربما يكون الأكثر أهمية، يتألف من ثلاث وثلاثين صفحة ويحتوي على المعلومات الأساسية عن القيد في سجلات الناخبين، والأنظمة السياسية، والنتائج القانونية والسياسية للإستفتاء العام، وقد وزع من هذا الكتيب ٢٢٠,٠٠٠ نسخة. ثم أصدرنا كتاباً من ١٦٥ صفحة، عنوانه: «الأسس المدنيّة للانتخاب»، كتبه الدستوري همبرتو نوغيرا ألكال، وضمّنه كافة المعلومات القانونية والانتخابية الضرورية من أجل فهم الاستفتاء وإدارك معناه، وقد أعدّه خصيصاً «للحملة»؛ ووزعنا منه ١٥٠٠٠ نسخة وكان مرجعاً مهماً للمتطوعين.

كتبنا ونشرنا بضعة آلاف من الكتيبات التي تتناول مبادىء التربية المدنية، وهي موجهة للمتطوعين معنا وللمواطنين العاديين أيضاً. من عناوين هذه الكتيبات: حملة إشراك

المواطنين؛ المتطوعون في الحملة؛ في خدمة السلام: شروط إجراء الإستفتاء؛ الأنظمة السياسية المعاصرة؛ الخيارات القانونية والسياسية في الاستفتاء؛ منظمتنا في الكوميونات؛ تخطيط العمل في الكوميونات؛ تخطيط التدقيق في الانتخابات؛ القيد من أجل الانتخاب.

إلى جانب هذه المواد قمنا بطباعة ملايين النشرات الدعائية التي تدعو إلى قيد الأسماء، وتطلع الناس على الاستفتاء وأهميته، وتطلب التزام السلوك السلمي يوم الانتخاب.

كنا ندرك أننا إذا أردنا الوصول إلى بضعة ملايين من الأشخاص، واكتساب مصداقية واسعة النطاق، لن نحقق هدفنا بواسطة المتطوعين وتوزيع المنشورات فقط، إذ يجب ان تغطي وسائل الاعلام نشاط «حملتنا». وانطلاقاً من هذه القناعة بدأت دائرة الاتصالات بوضع استراتيجية تسعى، من خلال وسائل الاعلام، إلى التركيز على أهمية قيد الأسماء، وتعبئة المواطنين لممارسة الرقابة على مراكز الانتخاب، وحثّ الناس على الرغبة في المزيد من الاطلاع والادارك.

اطلعنا على العروض التي تقدمها وكالات العلاقات العامة. والوكالة التي وقع عليها اختيارنا اقترحت برنامجاً إعلامياً تلفزيونياً بالدرجة الأولى. قمنا بشراء عدة فترات بيث تلفزيونية، بشكل خاص في شهر أيلول/ سبتمبر، لتقدم المعلومات حول عملية الإقتراع. لكن محطات تلفزيونية عديدة طلبت أسعاراً باهظة، ومحطة الدولة لم تقبل بث برامج «الحملة» على الاطلاق. محطة الجامعة الكاثوليكية حذفت جزءاً من فترتنا الاعلانية الأولى التي كانت تحث الناخبين على قيد أسمائهم في سجلات الإقتراع.

أعدنا النظر في استراتيجية تحركنا، وأعطينا الإذاعة الأولوية. أذاعت ستون محطة اذاعية AM وFM تغطي مختلف أنحاء البلاد، أخبار نشاطاتنا. وقمنا إلى جانب ذلك، بإعداد برنامج مدته خمس دقائق تحت عنوان: «متحدون من الشمال إلى الجنوب»، كي تبثه «شيلينا» و«كوبراتيڤا»، الإذاعتان الأكثر شهرة. هذه البرامج الصغيرة كانت تتيح لنا الاتصال بأعضاء «الحملة» والإعلان، في الوقت نفسه، عن نشاطاتنا لعموم الناس. في هذه الأثناء فتحت هذه الإعلانات المدفوعة المجال أمام المحطات الاذاعية كي تبث برامج من إعدادها حول «الحملة».

لم تهمل «الحملة» الصحافة. فقد نشرنا في عدة صحف إعلانات حول الاستفتاء، وصار نشاطنا تدريجياً جزءاً من الحدث اليومي، وأخذت الصحف توليه مزيداً من الأهمية. لم تكن كافة التقارير إيجابية بالطبع. في البداية كانت «الحملة» موضع انتقاد عنيف من قبل الصحافة الرسمية («إل - مركوريو، ولاناسيون»)، موجّه ضد النشرات الإعلانية الأولى.

وحاولت تقارير تلك الصحف إبراز «الحملة» وكأنها تدعو إلى التصويت «بلا» في الاستفتاء. حملة التضليل هذه كانت بإشراف الادارة الوطنية للاعلام الإجتماعي (DINACOS). لكننا في النهاية تمكنّا من تجاوز هذه الصعوبة وصارت لنا، شيئاً فشيئاً، مكانتنا في الأخبار الوطنية.

كما أن «الحملة» واجهت مشكلة أخرى ـ تدل على موقف بعض القطاعات السياسية العدائيّ منّا ـ وذلك عندما وزّعت في ڤالباريسو وتالكا وكونسيبسيون آلاف المنشورات التي لا تحمل تواقيع. هذه المنشورات المريبة قلّدت أسلوب نشراتنا، لكنها دعت إلى التصويت بـ«نعم»، أي «نعم» لبقاء پينوشيه في السلطة. قمنا بتنظيم عدة لقاءات من أجل فضح عملية التزوير هذه.

النشاط في المجتمع

أثناء العمل على تشكيل الفرق الكوميونية، كنا نبادر إلى القيام بمختلف أنواع النشاطات الكوميونية والإقليمية. كانت هذه جميعها تهدف إلى تشجيع المواطنين على قيد أسمائهم في السجلات، ونشر المعلومات حول الاستفتاء، والدعوة إلى المشاركة الفاعلة في الانتخابات.

قام متطوعون بزيارة البيوت وتوزيع النشرات حول القيد والإستفتاء، كما وزعوا النشرات في أماكن تجمع الناس كالمخازن الكبرى والكنائس. من خلال هذا العمل وصلنا إلى آلاف المواطنين. كما أجرينا انتخابات «تجريبية» في كافة الكوميونات. وشارك فيها آلاف المواطنين. قام الناس بالتصويت بأوراق مطابقة لأوراق الإقتراع واطلعوا على التدابير التي ستتخذ يوم الإستفتاء. إلى جانب ذلك قدمنا عروضاً بواسطة الڤيديو، وعقدنا ندوات للحوار، ونظمنا نشاطات ثقافية في الكوميونات التي كان المتطوعون فيها أفضل تنظيماً ويتمتعون بإمكانيات أكثر شمولية.

لكي نبرهن للمواطنين إمكانية إقامة حوار سياسي بنّاء، دعونا عدة زعماء سياسيين إلى لقاءات للتحاور معهم. تعلّم الناس كيف يناقشون بدون عنف، وفي الوقت نفسه كيف يوضحون للآخرين مظاهر الخلاف في قضايا معينة. عقدنا اللقاءات في الجامعات، وفي النقابات، وفي الضواحي الفقيرة، وذلك بشكل خاص في الأيام الستة التي سبقت يوم الإستفتاء في ٥ تشرين الأول/اكتوبر.

لكن هذه الوسائل لم تنجح مع ذلك في الوصول إلى الشبان (من الثامنة عشرة إلى الثلاثين)، وهم يشكلون القطاع الأكثر ممانعة للمشاركة في العملية الانتخابية. نظمنا

مجموعة حفلات موسيقية يحييها فنانون معروفون، وفرضنا على الذين يرغبون في الحضور قيدَ أسمائهم في سجلات الناخبين. أعلنّا عن الحفلات وعن شرط الحضور بواسطة الإذاعة قبل المواعيد المحددة بفترة معقولة، وقدم الإعلانات إذاعيون معروفون ولهم مكانتهم. أثناء الحفلات طلبنا من الحضور أن ينتخبوا بعد تفكير، وأن يحصلوا على المعلومات حول الإستفتاء وحاولنا تبديد بعض المخاوف والشكوك. نظمّنا الحفلات في سبع عشرة مدينة، وحضرها ستون ألفاً من الشباب.

في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٨٨، مع اقتراب موعد الإستفتاء، ساد في البلاد جو من التوتر والعنف. كان ذلك مفهوماً نظراً للطابع التصادميّ الذي تحمله التوصية بالانتخاب، إمّا بـ«نعم» أو «لا». شنّت منظمتنا حملة تدعو إلى التمسك بسلمية الإنتخاب، وترفع شعار «دعونا نعمل بسلام من أجل السلام»، وذلك إلى جانب الدعوات التي أطلقتها الكنيسة الكاثوليكية.

في إطار هذه الحملة، قامت الفرق الكوميونية بتنظيم نشاطات مختلفة. وكان في ذورتها مشروع طَمُوح، وهو تطويق سانتياغو بسلسلة بشرية هائلة من أجل السلام. وقمنا أيضاً بتنفيذ هذا المشروع في ست مدن تشيلية أخرى. في ٢٥ أيلول /سبتمبر، وبحضور حشد من الصحافيين وذوي النفوذ والشهرة، نزل آلاف التشيليين إلى الشوارع للإعلان عن تمسكهم بالسلام. في سانتياغو وحدها انتشر مئة ألف من المتظاهرين على طريق دائرية طولها ٦٨ كيلومتراً، وشكلوا طوقاً يلتف حول المدينة في حدث لم تعرف البلاد مثيلاً له من قبل.

ومن خلال حملة السلام هذه، ساهمت المنظمة في إيجاد مناخ مسالم لإجراء الإستفتاء، وتشجيع السلوك العام الذي يتمسك بقيم السلام والديموقراطية. ومن المذهل أن نسبة الممتنعين عن المشاركة في الإستفتاء لم تتجاوز ٢،٤ في المئة، وهي الأدنى في تاريخ التشيلي. اعترف القادة السياسيون من مختلف الأحزاب بتأثير «الحملة»، وفي السرّ كان بعض أعوان پينوشيه يعترفون بذلك بدورهم. سياسيون ومواطنون وصحافيون ورجال دين، كلهم أشاروا إلى أهمية وحيوية الدور الذي لعبته «الحملة» في الإستفتاء العام في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.

سبيلنا إلى النجاح

من العوامل التي تساعد على تفسير نجاحنا ، عامل يكمن في القوة الشمولية للقيم التي تدعو «الحملة» إلى التمسك بها: إحترام الانسانية، والصدق والعدالة والحرية والسلام. كنا،

باختصار، نريد استرجاع الكرامة التشيلية التي سحقتها الحكومات المتسلطة خلال خمس عشرة سنة.

هذه القيم واضحة في المواد الإعلانية والتعليمية، وفي شهادة المتطوعين، وفي حملاتنا ومقابلاتنا. أدخلناها شيئاً فشيئاً إلى عالم الصحافة والأحاديث بين مختلف الفئات، وداخل المؤسسات. تغلغلت هذه القيم، تدريجياً، في حياة الناس لتحل محلّ مشاعر الريبة والخوف الواسعة الانتشار. وقد أدىّ ما قمنا به إلى طرح هذه القيم والدعوة إلى التمسك بها، وإلى تعميق التزام المواطنين بها. من هنا نستطيع أن نفسّر السلوك الديموقراطي النموذجي من جانب التشيليين يوم الاستفتاء.

هذه القيم الديموقراطية سمحت بظهور عامل آخر يفسر أيضاً نجاح الحملة: الإتحاد في ظلّ التنوّع. كانت المعالم الجغرافية للكوميونات متغايرة إلى حدّ بعيد، والمنطلقات الإجتماعية الاقتصادية والايديولوجية والمعتقدات الدينية للمنسقين المتطوعين كانت متغايرة أيضاً، والناس الذين توجهنا إليهم كانوا ينتمون إلى فئات مختلفة. في تجاوز التشيليين للمشكلات المحتملة لهذا التغاير، توصلوا معاً إلى تنمية لحمتهم المشتركة والتزامهم الفاعل بهذه القيم.

كانت المرونة التي تمثلت في كافة مستويات منظمتنا تساهم في تعزيز قدرتنا على العمل في حملات متعددة في وقت واحد. بواسطة المرونة كان من الممكن المحافظة على وحدة الهدف وعلى الإختلاف في النشاط داخل الفرق الكوميونية. توصلنا إلى الجمع ما بين إستقلالية العمل عند المجموعات الإقليمية، التي كانت تشجع المبادرات المبتكرة، وبين الوحدة في الغايات والأهداف. حين أدركنا أننا نحتاج إلى جعل نشاطاتنا تتلاءم والاحتياجات المميزة لكلّ «كوميونة» اتضح لنا أن المرونة ضرورة. كنا مُلزمين بإبتكار عدة نشاطات متميزة وجديدة، كالتصويت التجريبي، وعقد ندوات عامة للنقاش، واللجوء إلى الإستشارة القانونية، وتنظيم مناسبات خاصة كالحفلات الموسيقية والدعوة للمشاركة في نشاطات جماهيرية رمزية كسلسلة السلام البشرية.

كانت تجربة العمل في «الحملة» بالنسبة لكافة المشاركين فيها، تجربة إنسانية غنية لا تُنسى. وروحية تلك التجربة تتجسد اليوم في شعار «پارتيسيپا» المؤسسة التي أتولىّ الإشراف عليها، والتي تواصل مهمة التوعية الديموقراطية: «الديموقراطية مسؤولية كل فرد». كل فرد ـ الرجال والنساء، المدنيون والجنود، الحزبيون وغير الحزبيين ـ كل فرد يجب أن يكون مسؤولاً عن المستقبل الديموقراطي في التشيلي. هذا يعني اللجوء إلى تشكيل اتحادات وعقد اتفاقات واجراء مناقشات وإدارك أهمية التحاور.

پارتيســپا (Participa)

الإستفتاء الشعبي في ٥ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٨، الذي رفض فيه الشعب التشيلي التمديد لحكم الجنرال پينوشيه لفترة ثماني سنوات إضافية، كان نقطة تحول في تاريخ البلاد. في هذه الفترة تشكلت «پارتيسيپا» كثمرة نتجت عن «حملة إشراك المواطنين». قمت بتأسيس پارتيسيپا عام ١٩٨٩، كمنظمة شعبية تهدف إلى مناقشة الشؤون السياسية في التشيلي، وتدعو إلى المشاركة المدنية في كافة مستويات العمل السياسي في البلاد. منذ البداية تبنينا خمسة برامج رئيسية تستند إلى الأفكار التي أمدتنا بها تجربتنا في «الحملة». انها تشتمل على توعية الناخبين، وتدريب مراقبين للانتخابات، ودعوة الصحافيين إلى حلقات دارسية لتحثهم على الكتابة الصحافية غير الحزبية، وعقد ندوات لمرشحين من كافة المستويات، وندوات حول العائلة والديموقراطية في الجامعة الكاثولكية في تشيلي. تلقينا الدعم المالي من «وكالة التنمية الدولية» و«صندوق الدعم الوطني للديموقراطية» في الولايات المتحدة الأميركية كي نبدأ بتنفيذ هذه البرامج.

أول لقاء عقدناه كان حول المرأة والديموقراطية. اكثر من ثلاثمئة امرأة حضرت الندوة، توزعن في مجموعات من عشر نساء حول ثلاثين طاولة، ومع كل مجموعة ممثلة عن مؤسسة كارلوس كازانوڤا. بين النساء مرشحات وزوجات مرشحين، وعاملات في الحقل الحكومي أو في الاعلام او مع المعارضة، ومتطوعات في «پارتيسيپا». في القسم الأول من اللقاء اشتركت النساء في لعبة تدعى «التعرف إلى النساء التشيليات»، وفي القسم الثاني، أجرينا مناقشة عامة مع عدد من المرشحات. قام «راديو جيغانت» بنقل اللقاء بكافة فقراته.

بعد هذا البرنامج الناجح، أعدت «پارتيسيپا» تسع محاضرات لمرشحين لمجلس الشيوخ. وكان يتولى الإشراف على هذه النشاطات متطوعون شبان كانت تلك تجربتهم الأولى في هذا المجال، وقد أصبحوا فيما بعد فريق عمل تعتمد عليه «پارتيسيپا». شارك في المحاضرات حوالى أربعين مرشحاً يمثلون كافة الاتجاهات السياسية. وتجاوز عدد الحضور سبعة آلاف شخص، وهذه ظاهرة لم تعرفها سانتياغو من قبل؛ إذا أخذنا بعين الإعتبار التغطية الاذاعية للمحاضرات، فتقديرنا أن أكثر من نصف مليون شخص استمعوا بشكل جزئي إلى هذه المحاضرات. وقد قوّم المحاضرون والجمهور هذه المحاضرات على نحو ايجابيّ، وأكدوا على حسن تنظيمها وعلى تعبير المرشحين عن آرائهم بوضوح كليّ.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ نظمنا حلقة حوار فوق مرج «سان جواكين» داخل حرم الجامعة الكاثولكية في تشيلي، تدور حول: «المواطنون، العائلة، دورهم في بناء الديموقراطية».

وقد شارك فيها حوالى ثمانين شخصاً. طرحنا موضوعات: الصحة العامة والإسكان والتوظيف والأمن الإجتماعي؛ وغطى التلفزيون هذا النشاط وتحدثت عنه النشرات الإخبارية. كان كل موضوع يعكس وجهات نظر مختلفة ويدفع إلى المزيد من المناقشة. نعتبر أننا حققنا أهدافنا بتشكيل مجموعات محاورة تمثل وجهات نظر سياسية مختلفة، وتبحث في الأدوار الاجتماعية والسياسية للعائلة، وتروّج لنشاط معهد العمل الاجتماعي وتكتسب الخبرة بإشرافها على اعداد حلقات دراسية.

لعبت «پارتيسيپا» دوراً فاعلاً في فتح الحوار خلال حملات انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب، وتركت أثراً عميقاً في المجتمع التشيلي. انطلقنا من تجربة «حملة إشراك المواطنين» وتمكنا من تطويع ٩٠٠ شخص من كافة المقاطعات، وهناك خمسة عشر منسّقاً في مركز سانتياغو يتنقلون في البلاد لتوجيه وتوعية المتطوعين. صار أسلوب عمل «پارتيسپا» و«الحملة» نموذجاً تحتذيه مجموعات أخرى تودّ الإنخراط في المسار السياسي، وذلك لأننا نستمد قوّتنا من أفكارنا، ومن مقدرتنا التنظيمية على تطبيق هذه الأفكار بفاعلية.

التحدّي الماثل أمامنا

كانت الانتخابات الحرة في تشيلي خطوة على الطريق إلى الديموقراطية. والسنوات القليلة المقبلة لها أهمية خاصة بالنسبة لمستقبلنا. خلال هذه الفترة يجب أن نوسّع القاعدة الديموقراطية في مجتمعنا ونعزّزها. هذا هو الهدف الأبرز في المرحلة الإنتقالية، في مواجهة حالة الغليان التي تعيشها أميركا اللاتينية، والعالم الجديد الذي عرف تغيرات كبيرة في المجال التقني والمواصلات والاقتصاد والبيئة: ولم تعد الإجابات الإيديولوجية التقليدية تتناسب معه. أصبح من الضروري تجديد سياستنا، ومن أجل ذلك نحتاج إلى تنمية حسّ المواطنية المنفتح والتسامح والمستعد للتحاور مع الآخرين وتفهّم مواقفهم. هذا أمر صعب التحقيق في تشيلي، لكنني على ثقة من أن شعبنا سوف يدرك أهمية المجتمع الديموقراطي التعدّدي. واليوم بعد الانجاز البسيط الذي توصلنا إليه، لا يجدر بنا التراجع أبداً.

[نقلت المقالة إلى اللغة الانكليزية مازريتا غرزيغورزيك وداين جونسون]

تعزيز الثقافة الديموقراطية في أميركا الوسطى
(تجربة «ليبرو ليبري»)

كزافييه زافالا كوادرا

إن أميركا الوسطى منطقة التناقضات السياسية. كوستاريكا، أقدم ديموقراطية في أميركا اللاتينية، كانت محاطة، إلى وقت قريب، بديكتاتورية الساندينيين الكليّانية في الشمال، والديكتاتورية العسكرية لتجار المخدارت بزعامة الجنرال نورييغا في الجنوب.

إختار الشعب البانامي سلطات جديدة في انتخابات جرت تحت إشراف دولي، لكنّ الجنرال نورييغا ألغى تلك الإنتخابات. حاولت «منظمة الولايات الأميركية» إيجاد حلّ لهذه المشكلة، لكن دون جدوى. غزت القوات الأميركية بناما وخلعت الديكتاتور. والذين فازوا في الإنتخابات السابقة تقلّدوا مناصبهم. لكنّ الخطوة التالية كانت إعادة بناء الدولة: إذ يتوجب إصدار قوانين جديدة، وإجراء حملة تطهير في صفوف الجيش وقوّات الشرطة واعادة تنظيمها، وانشاء مؤسسات جديدة. وكما قال نائب الرئيس ريكاردو آرياس مؤخراً، هذه الحكومة هي «حكومة الانتقال» إلى الديموقراطية.

في نيكاراغوا أسقط الشعب حكم الساندينيين في الإنتخابات، لكنّ الساندينيين لا يعتبرون أن الانتخابات تمنح الشرعية أو تحجبها، لذلك فانهم يبذلون ما بوسعهم للبقاء في السلطة من خلال اتفاق مريب ومشبوه مع الحكومة الجديدة. عملية انتقال السلطة بشكل كليّ وفعلي لم تتمّ بعد. ربما يحصل ذلك لاحقاً. انني أشير هنا إلى الطابع الشخصي في عملية انتقال السلطة: الاعتراف الواضح بأن شخصاً آخر منحه الشعب السلطة ليحكم.

في غواتيمالا وسلفادور وهندوراس، حلّ رؤساء جمهورية نالوا ثقة الناس في انتخابات حرة ونزيهة مكان رؤساء آخرين منتخبين أيضاً في نهاية مدة ولايتهم الدستورية. لكنّ هذه

الدول الثلاث ما زالت تعاني من العصابات المسلحة الماركسية اللينينية التي تقتل وتدمر الاقتصاد، وتشارك في الوقت نفسه في جولات لا تنتهي من المحادثات مع ممثلي الحكومات في عواصم مختلفة من العالم، وتحاول ان تقدّم أفرادها في صورة المواطنين الواعين والمحبين للسلام. كان هؤلاء يعرفون أنهم لن يصلوا إلى السلطة في بلادهم من خلال العمليات الإنتخابية لذلك لجأوا إلى العنف. وبعد فشلهم في إحراز انتصار عسكري، يسلكون اليوم سبيل المفاوضات التي تحظى برعاية دولية، ويحاولون ممارسة الضغوط من خلال التلويح بقدرتهم على الاستمرار في زعزعة إستقرار بلادهم. ربما لم تعد الحكومة بأكملها هدفاً قابلاً للتحقيق، لكن جزءاً منها يعتبر بداية مقبولة. غير أن العصابات المسلحة ليست المشكلة الوحيدة. العيوب السياسية القديمة تعاود الظهور باستمرار. في غواتيمالا وسلفادور، على سبيل المثال، فاز الحزبان الديموقراطيان المسيحيّان في الإنتخابات في أواسط الثمانينات لأنهما تقدما إلى الناخبين بوصفهما جيلاً جديداً واعداً من السياسيين، لكن سرعان ما زالت الأوهام عن أعين الناس مع تزايد التذرّع بالفساد وانتهاكات حقوق الانسان التي تنسب عادة إلى العسكرين، وعدم التوصل إلى حلول عملية للمشكلات الاقتصادية. وخسر الديموقراطيون المسيحيون الانتخابات التالية.

باختصار، وباستثناء كوستاريكا، لدينا في أميركا الوسطى ديموقراطيات تجريبية تستند إلى ثقافة ديموقراطية ضعيفة ومتصدعة . سوف أتناول موضوع هذه الثقافة السياسية التقليدية لاحقاً في هذه المقالة، لأنني أريد أولاً التركيز على حالة الحصار التي تحملتها في السنوات الماضية. إن انهيار الإيديولوجية الشيوعية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي كفيل بإضعاف هذا الهجوم، أو حتى بوضع حدّ له في المستقبل، لكنّ الوقت ما زال مبكراً كي ننسى. إضافة إلى ذلك، قد يكون الجهد المتواصل الذي بذله الماركسيون اللينينيون لتغيير الثقافة السياسية في المنطقة، بمثابة نموذج يجب على الديموقراطيين الذين يستخفون بعالم الأفكار والمعتقدات والقيم الاطلاع عليه.

الهجوم الثقافي الماركسي ــ اللينيني

معظم الناس يعرفون نشاط رجال العصابات الماركسية اللينينية في أميركا الوسطى، لكنهم لا يعلمون، على الأرجح أن حرب العصابات ليست سوى تكتيك سياسي واحد من بين تكتيكات عديدة تستخدمها القوى الماركسية اللينينية. هذه القوى لجأت إلى العنف المسلّح بعد تهيئة المناخ المناسب من خلال إحداث تغييرات في القيم السياسية عند العديد من الطلاب، ومجموعة لا بأس بها من المواطنين. هذه المعالجة السياسية سبقت الهجمات

المسلحة بفترة طويلة وكانت بالتالي الأداة الاجتماعية الأكثر خطورة التي استخدمتها القوى المناصرة للشيوعية ضد الماركسية.

هذا لا يعني أننا نغفل أهمية العنف الذي يُمارس ضد الديموقراطية في أميركا الوسطى. لا يزال النزاع المسلح مستمراً، ويجب مواجهته بواقعية وشجاعة. لكن المجموعات الماركسية اللينينية المسلّحة تخدع الآخرين بالتعابير الديموقراطية الزائفة، وتستند الى شبكة قوية تشن حملات دعائية في الولايات المتحدة وأوروبا وأميركا اللاتينية لتلمّع صورتها وتبرّر وجودها وتروّج لقضيتها.

إن التدمير الثقافي البارع للديموقراطية يشكل خطراً أكبر من التهديد المسلّح، لأنه بالتحديد يستمر في إطار من التجاهل أو الاستخفاف. يبدو أن الأذى الذي قد يتسبب به على المدى الطويل لا يستحق إثارة اهتمامنا الآن. وأن نظرية القيمة الحالية لا تتعلق بالاقتصاد فحسب بل لها وقعها في السياسة أيضاً، والكتاب الماركسي يثير اهتماماً أقل من مظاهرة في الشارع أو من اعتداء ارهابي. ومما يبعث على السخرية أن التدمير الثقافي للديموقراطية يستغلّ المبدأ الديموقراطي باحترام حرية الرأي ويبدو مقبولاً تماماً. في كافة أنحاء أميركا الوسطى أنتج هذا الهجوم الصامت أفكاراً وقيماً معادية للديموقراطية وموالية للشيوعية.

كانت هذه الاستراتيجية تهدف بشكل تدريجي إلى قولبة نظام جديد من المعتقدات والقيم في أميركا الوسطى. نذكر من تعاليمهم، على سبيل المثال، أن الأفراد لا يتساوون في حق التوجيه السياسي وقيادة البلاد؛ وأن المواطنين يجب أن يتبعوا مجموعة طليعية من المتنوّرين الجدد. الاعتقاد بأن المستقبل يعتمد على الاختيار الحرّ تفكير بورجوازي عتيق؛ التفكير العقلاني والعلمي يقرّ بقضاء التاريخ ويقبل به؛ الرأسمالية تستغلّ جهود الناس ومواردهم؛ الإقتصاد الذي تديره الدولة يحقق العدالة والمساواة؛ مشكلات العالم الثالث وأميركا الوسطى ناتجة عن الامبريالية في أميركا الشمالية؛ ومن السذاجة أن نظن أننا قادرون على حل المشكلات دون القضاء على تلك الامبريالية؛ الاشتراكية سوف تحلّ كافة مشكلاتنا.

هذه الحرب، التي لا تثير ضجّة ولا تتصدّر الأخبار، استهدفت أولاً المؤسسات التعليمية، كالجامعات ودور المعلمين ومعاهد الإعلام. وهكذا وقع الاختيار على الذين سيكونون في المستقبل من ذوي الاختصاص، أو معلمين، أو موجّهين للرأي العام.

أودّ هنا أن أتوسّع قليلاً في موضوع الجامعات. منذ ثلاثين سنة كانت الجامعات في أميركا الوسطى وطنية ومستقلّة، والحكومات مجبرة على إمدادها بالأموال العامة. غير أن

الجامعات مع ذلك ظّلت بعيدة عن تدخل الحكومات في شؤونها الإدارية والأكاديمية. كان هذا يعني من الناحية العملية ان الدولة تضمن حرية الجامعة إدارياً وتعليمياً، وتتكفّل أيضاً بحمايتها مالياً. لقد أفاد الشيوعيون من هذا الوضع وخططوا ونفذوا هجوماً قوياً ضدّ الديموقراطية. ومما ساهم في تسهيل مهمتهم، إدخال برامج الثقافة العامة في الجامعات في أواخر الخمسينات.

وُضعت هذه البرامج كي تزوّد الطالب الجامعي بثقافة إنسانية متكاملة ومتوازنة. وهي تنطلق من انه لا يجوز إعداد طالب الحقوق لممارسة مهنة حقوقية في المستقبل فقط، أو أن يدرس طالب الهندسة المواد المتعلقة بتخصّصه فقط. صارت الجامعات تفرض على الطلاب سنتين من الدراسة الانسانية قبل أن يتمكنوا من متابعة دراستهم التخصّصية.

لكن بعض الأساتذة تمكّن من تحويل البرنامج من الدراسة الانسانية إلى التلقين الموجّه. صارت المواد الجديدة: الفلسفة والتاريخ والثقافة والدارسات الإجتماعية، وسائل لتحويل الطلاب الجامعيين عن المسار الديموقراطي وتقريبهم من النموذج السوڤياتي للحكم. نذكر هنا على سبيل المثال، أن إحدى الجامعات الوطنية، في كوستاريكا الديموقراطية، حدّدت الهدف من بعض المواد في الثقافة العامة، بأن الطالب يجب «أن يدرك معنى التبعيّة الاقتصادية والثقافية... ويرى في الثورة الكوبية وسيلة للقضاء على التخلّف والتبعية».

كانت الأسلحة المهمة في حرب الأفكار والقيم هذه، الكتب والنصوص المطلوبة للمطالعة. بدأت دور النشر تعمل على تأمين المراجع الضرورية. ومن بين الكتب المعروضة في مكتبة الجامعة الوطنية في بناما في نيسان/ ابريل ١٩٨٧، كانت أكثر من ٨٠ في المئة من الكتب في العلوم السياسية، وأكثر من ٥٠ في المئة من كتب التاريخ، و٣٩ في المئة من كتب الاقتصاد، صادرة عن دور للنشر موالية للإتحاد السوڤياتي.

باختصار، كانت القوى الموالية للشيوعية في أميركا الوسطى تخطط للهيمنة على مراكزنا التعليمية منذ سنوات عديدة. ونتيجة لذلك، ظل جزء كبير من شبابنا، لأكثر من ثلاثين سنة، يمر، دون أن يدرك ذلك، عبر ميدان تخاض فيه معركة ضد الديموقراطية، حيث كان الرصاص هو الأفكار والقيم، والأسلحة المستخدمة هي الأساتذة والبرامج التعليمية والكتب.

من القرارت الأول التي أصدرها الساندينيون عند توليهم السلطة في نيكاراغوا، قرار إلغاء إستقلالية الجامعات: لأن الإجراء، الذي يُفترض فيه حماية التعليم العالي من التدخل الحكومي المغرض، يصبح في غير محله عندما تكون الحكومة هي الطليعة المتنوّرة بالنسبة

للناس. لكن بعد هزيمتهم في انتخابات شباط/فبراير ١٩٩٠، أعاد الساندينيون مباشرة للجامعات استقلاليتها كي يتمكنوا من ترسيخ وجودهم فيها.

ثقافة ديموقراطية تقليدية متصدّعة

هذا الإعتداء الثقافي المزمن والمخطّط له بعناية، ليس المشكلة الوحيدة التي تواجه الديموقراطية في مجال الثقافة السياسية في أميركا الوسطى. إذا استثنينا حالة كوستاريكا، نجد أن الرجال والنساء الذين يؤيدون الديموقراطية وربما يناضلون لأجلها، لهم مواقف معادية للديموقراطية موروثة من ثقافتنا السياسية التقليدية.

قبل الخوض في هذه العوامل المضادة، أودّ التأكيد على أن ثقافتنا السياسية التقليدية موالية للديموقراطية في جوهرها. منذ عهد الاستقلال وسكان أميركا الوسطى يؤمنون بأن الديموقراطية هي الشكل الأفضل للحكم. على الرغم من أننا لم نعش في ظل تجارب ديموقراطية طويلة الأمد، نسعى بإستمرار لتحقيق الديموقراطية.

من الواضح أن محاولاتنا لم تكن كافية، لأنها أدّت في الغالب إلى ظهور ديكتاتوريات جديدة وإلى اندلاع حروب أهلية، غير أن استمرارنا في السعي يعني ان المثال الديموقراطي له جذوره العميقة في الثقافة السياسية لأميركا الوسطى . فتاريخ فشلنا المؤلم لم يبعدنا عن الديموقراطية. وأنا أؤكد على هذا القول لأن أهالي نيكاراغوا سمعوا بعض المراقبين الأوروبيين والأميركيين، الذين زاروا البلاد خلال سنوات الحكم الديكتاتوري الساندينيّ، وهم يردّون بسخرية واستغراب على مطالبتنا بحكم ديموقراطي: «الآن!»، فنحن بالنسبة لهم، لم نكن نهتم لذلك في الماضي. إن هزيمة الساندينيين في انتخابات شباط/فبراير ١٩٩٠، كانت دليلاً مذهلاً على تقديرنا العميق لأهمية النظام الديموقراطي.

إذا كانت الثقافة السياسية هي ما يسود بين الناس من معتقدات ومواقف وقيم ومُثُل ومشاعر وتقييمات تدور حول النظام السياسي في البلاد، وحول دور الفرد في ذلك النظام، يبدو لي أن هناك تنافراً واضحاً في الثقافة السياسية في أميركا الوسطى. عندما أتأمل أفكارنا حول السياسة، وحول ما نكتبه ونقوله في الشؤون السياسية، وحول سلوكنا السياسي، أتوقف عند رأي بدا لي، في البداية، تناقضاً لا تفسير له ــ نحن نعتبر الديموقراطية وسيلة جيدة يُحكم بها الفرد، لكنها ليست وسيلة جيدة ليحكم الفرد بها. كيف يكون هذا ممكناً؟

ثقافتنا السياسية تنبع من مستويَيْن مزدوجين مبطّنين. نستخدم المستوى الأول لتقويم النظام بشكل عام، ونقوّم بالمستوى الثاني دور الأنا في ذلك النظام؛ أحدهما للحكم على

أداء الآخرين، والثاني للحكم على أداء الأنا. هذه الأزدواجية الثقافية تفسر المفارقة ـ نحن نؤمن بالديموقراطية، لكننا لسنا ديموقراطيين.

إن تقبّل الفرد للديموقراطية من الناحية الفكرية لا يعني أنه صار ديموقراطياً. الديموقراطي هو الذي اعتاد السلوك وفقاً لأفكار وقناعات وقيم ديموقراطية . وإن الإقرار بأنّ الحياة الإجتماعية الهادئة ترتكز إلى التسويات شيء، وأن يكون الانسان مستعداً ومقتنعاً بالاسهام في ذلك شيء آخر. يقول تاريخنا إننا لسنا متسامحين، لسنا مستعدين للتسوية، ولا لتقبّل الهزيمة. يقول تاريخنا إننا حاولنا بناء المؤسسات الديموقراطية كما لو أن الديموقراطية الفاعلة تستند إلى بنية. إن الديموقراطية الفاعلة هي في الأساس نمط سلوكي، وطريقة للعيش. مؤسساتنا الديموقراطية تشبه الأديرة ولها كافة مواصفاتها؛ حياة العزلة والصوامع؛ لكنّ «الرهبان» في المؤسسات لا يتطابق سلوكهم مع فضائل الفقر والعفة والطاعة. ذلك «الدير» ليس ديراً فعلياً. الرهبان الفعليون يقيمون ديراً فعلياً. والديموقراطيون الفعليون يقيمون ديموقراطية فعلية.

عندما بدأت تشتهر مجموعات المعارضة في نيكاراغو، وأخذت وسائل الإعلام تنقل أخبار الصراعات الداخلية بين قياداتها، ربما بهدف إظهارها بأنها غير جدية في ادعائها بأنها تناضل من أجل الديموقراطية، لم يكن ما ظهر منها يختلف عن سلوك أية فئة أخرى اقتنعت بالديموقراطية فكرياً، وكانت في ممارساتها غير ديموقراطية. هذه الازدواجية تقع فيها غالباً الأحزاب السياسية الديموقراطية، والنقابات الديموقراطية وكافة أنماط التنظيمات الديموقراطية، في أميركا الوسطى.

في ثقافتنا السياسية التقليدية نزوع ثان معادٍ للديموقراطية، يتمثل في تصوّرنا لوجود دولة كلية السلطة. أي، لمزيد من الإيضاح، يميل الذين يتولون الحكم إلى اعتبار سلطات الدولة لا حدود لها. وأفضل مَنْ شرح هذه الصفة الخاصة في ثقافتنا السياسية هو قانوني وكاتب أرجنتيني من مشاهير القرن التاسع عشر يُدعى خوان بوتيستا ألبيردي (Juan Bautista Alberdi).

...من الأفكار الأكثر تجذّراً في أنظمتنا الاستبدادية الحديثة في أميركاالجنوبية، الفكرة الإغريقية والرومانية حول الوطنية والوطن... الوطن، كما فهمه الاغريق والرومان كان... مؤسسة ذات طابع ديني وأصل مقدّس، يتساوى مع الكنيسة اليوم... كانت سلطته كلية وبلا حدود بالنسبة للأفراد الذين ينتمون إليه... كان الوطن من هذا المنطلق، يلغي الحرية الفردية... والفرد يكون مديناً للوطن في كلّ ما

يخصّه، مديناً له بروحه وبجسده وبإرادته وأملاكه وحياته وعائلته وشرفه، والامتناع عن بذل أي شيء منها يعتبر خيانة، أو كفراً. بناءً على هذه الأفكار لا تكون الوطنية متساوية فحسب مع أقصى أنماط الحكم المطلق، بل هي إيّاه تماماً.[1]

بالنسبة لألبيردي شكلت المسيحية ثورة كبرى في هذه الثقافة السياسية، بإيمانها بكرامة وإستقلالية كل انسان. لكن، على الرغم من ذلك، استمر المفهوم الاغريقي الروماني حول دولة السلطة المطلقة عبر الأجيال. في الأنظمة الملكية «حلّ النفوذ المطلق للملوك محل نفوذ الوطن»[2]. عندما أعلنت جمهوريات أميركا اللاتينية استقلالها عن ملك إسبانيا، تحررت الجمهوريات من النفوذ الأجنبي، لكنّ الأفراد الذين كانوا ينتمون إلى تلك الجمهوريات ظلوا يعتبرون أنفسهم تابعين للدولة، وكانوا بالتالي يخضعون إلى الأشخاص الذين يمثلون سلطات الدولة ومصالحها.

ولاحظ ألبيردي أن الولايات المتحدة ورثت ثقافة سياسية مختلفة من الدول الأنجلوسكسونية، حيث «تضع حرية الفرد المقدسة حدوداً لحرية الوطن، وحيث حقوق الفرد تتساوى مع حقوق الوطن، واذا كانت الدولة متحرّرة من أي حكم أجنبي، لا يكون الأفراد أقل تحرّراً عن سلطة الدولة»[3].

خوسيه أورتيغا إي غاسيت، الفيلسوف الإسباني المعاصر، يتفق مع ألبيردي، ويضيف أن الإقطاعيين الجرمانيين هم الذين علّموا أوروبا أن الحرية الفردية لها حق الأسبقية على القانون والدولة؛ ويبدي أسفه لأن إسبانيا لم تتأثر كثيراً بذلك. أنظمة الحكم الديموقراطية القديمة في أثينا وروما قالت إن الشعب ككلّ يمارس السلطة العامة، لكنّ الإقطاعيين الجرمانيين تساءلوا عن الحدود التي يجب أن توضع للسلطة العامة. وكان الجواب الذي تعلمته أوروبا، أن السلطة إذا كان يمارسها حاكم مطلق أو الشعب يجب أن لا تكون مطلقة لأن الفرد له حقوق تُبطل حقوق الدولة. هذا الدرس الذي يرتقي بحقوق الفرد لم يصل إلى اسبانيا، وبالتالي لم يصل إلينا في أميركا اللاتينية.

هذه برأيي، هي السمات الأساسية للثقافة السياسية في أميركا الوسطى. إن قناعتنا العميقة بأن الديموقراطية هي النمط الذي نرغبه يعتبر دفعاً إيجابياً قوياً، لكنه يتعثر وينحسر بسبب المقياس الثاني الذي يسمح بالتمادي في التقويم الشخصي، ويعتبر أن التقصير في التقيدّ بالفضائل الديموقراطية في السلوك اليومي، وميلنا لتصوّر الدولة ذات سلطة مطلقة، إغراء يقع فيه كلّ الذين يمارسون السلطة السياسية بيننا.

المجموعات المنفعية والترويج للديموقراطية

عندما تتّصف الثقافة السياسية في منطقة ما بهذه الصفات، تبدو الحاجة لوجود مجموعات مدنية تُثني على ما هو إيجابي وتنتقد ما هو سلبي. إذا كنا لا نعمد إلى حثّ المسؤولين في السلطة على الاعتراف بوجود حدود لتلك السلطة، فمن غير المحتمل أنهم سيأخذون، من تلقاء أنفسهم، المبادرة لإعلام المواطنين بأن سلطة الدولة لها حدودها، وأنهم يجب أن يمارسوا حقوقهم الفردية ويطالبوا بها. إن وجود مجموعة من المنظمات التي تروّج للثقافة الديموقراطية، خصوصاً إذا كانت غير حكومية، تسمح بظهور العديد من الأفكار والشروحات والمناقشات التي تساعد على تنمية التفكير التعددي.

لكن لسوء الحظ، في الدول المتخلّفة يكون وجود المجموعات المنفعية التى تكرس نشاطاتها لترويج الثقافة الديموقراطية نادراً كوجود «الكوندور الآنديني» أو الكتزل في أميركا الوسطى. عند كل ناصية شارع من شوارع مدن أميركا الوسطى تقريباً، تجد أشخاصاً يبيعون أو يشترون، يزرعون أو يحصدون، وتجد حتى سياسين يعملون لكسب المزيد من التأييد. لكنك لا تلتقي بأشخاص يهتمون بالترويج للثقافة. لا أظن أن هذا الوضع له مثيله في الدول المتقدّمة. من المؤكد أنه لا يشبه الوضع في الولايات المتحدة، حيث يتّصف البعد الأخلاقي الثقافي في البلاد بالدينامية والفوران، وحيث توجد مؤسسات متنوّعة ومتجدّدة. إن أيّ فرد من سكان أميركا الوسطى يدرك أن تحسين المستوى عند الناس يعود عليه بالمنفعة الذاتية، يُعتبر ظاهرة غير اعتيادية، ولا يوجد أيضاً إدارك لأهمية الثقافة السياسية بشكل عام.

تختلف أميركا الوسطى عن الدول المتقدمة من ناحية أخرى أيضاً. لقد ذكرتُ أن النشاطات والمؤسسات التي تجسد البُعد الأخلاقي الثقافي في الدول المتقدمة، فاعلة ومتنوّعة، كما أنها تحظى بقدر من الاحترام. ليس هذا وضع منطقتنا. في أميركا الوسطى توجد نسبة ضئيلة من التفاهم بين القطاعين السياسي والاقتصادي والقطاع الأخلاقي الثقافي.

هذا يعني أن المنظمات المدنية الخاصة الملتزمة بتعزيز الثقافة الديموقراطية في أميركا الوسطى، تمارس نشاطات معاكسة للتيار السائد، أو على الأقل تسير بمحاذاته. قد نستطيع، على سبيل المثال، الحصول على الدعم المالي لتحسين البنية التحتية الاقتصادية في البلاد، لكن الأمر يزداد صعوبة إذا كان يتعلّق بتمويل من أجل تحسين المستوى الثقافي، ويكاد يكون مستحيلاً الحصول على تمويل لتطوير الثقافة السياسية.

نضال «ليبرو ليبري»

«ليبرو ليبري» منظمة مدنية خاصة تساهم في ترويج الثقافة الديموقراطية في أميركا

الوسطى عبر طباعة الكتب وتوزيعها وإعداد الحلقات الدراسية والمحاضرات. نشأت المنظمة من القناعة بأن الديموقراطية لا تحافظ على بقائها ولا تصل إلى مرحلة النضوج إلاّ إذا كان المواطنون يقدّرون، في آن واحد، أهمية الديموقراطية والمسؤوليات التي تتأتّى عنها. حاولت تطبيق هذه القناعة في منطقتين، حيث تعاني الثقافة السياسية من معوّقات داخلية ومن تهديدات خارجية. كانت ليبرو ـ ليبري في تصوّري منظمة تتوجه بشكل كلي إلى التربية المدنية في إطار الديموقراطية.

«ليبرو ـ ليبري» منظمة لا تستهدف المنفعة الذاتية لأننا تعلمنا أن المشاريع الثقافية السياسية كمشروعنا، لاتحافظ على بقائها إلاّ من خلال الهبات. إن الذين يتلقون منتوجاتنا وخدماتنا لا يثمنونها لأنهم لا يؤمنون بأنها ضرورية، وهم، بالتالي، لا يرغبون في دفع ثمن لها. إن أدنى اهتمام يحظى به التعليم الديموقراطي في الدول الطامحة إلى الديموقراطية يُعتبر الإشارة المطلوبة. لو استطاعت «ليبرو ـ ليبري» أن تكون مؤسسة تحقق أرباحاً باستمرار من خلال الترويج للثقافة الديموقراطية في أميركا الوسطى فإننا سنكون قد انتصرنا في النصف الأول من المعركة.

مرت «ليبرو ـ ليبري» في عدة مراحل انتقالية. بدأت كمجلة في نيكارغوا، (Revista del Pensamiento Centroamericano) صدر العدد الأول منها عام ١٩٦٠؛ وكانت تُعنى بالشؤون الثقافية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والفنية في أميركا الوسطى، شجعت الناس على الكتابة عن أنفسهم، وعن ثقافتهم، وفتحت لهم مجال الاطلاع على وجهات نظر أجنبية. لم تكن الـ «Revista» قادرة على تمويل ذاتها للأسباب التي ذكرنا. لذلك قمت بإنشاء شركة للاعلانات تستطيع بأرباحها تغطية نفقات المجلة. هذه الشركة قامت بتجهيز مكاتب المجلة وزودتها باللوازم الضرورية، وزوّدتها بمن يقوم بمهام السكرتريا والاخراج الفني ودفعت تكاليف طباعتها. كان لا بدّ للدوافع التي جعلتني أصدر هذه المجلّة أن تقودني إلى التفكير بالتوسّع، وتشجيع البحث العلمي، وطباعة الكتب، وإنشاء المكتبات، وتنظيم المحاضرات والمؤتمرات. كانت هذه المشاريع تتجاوز إمكانيات شركة الاعلانات الصغيرة، لذلك أنشأنا منظمة لا تتوخى المنفعة الذاتية، من شأنها انجاز مشاريع مستقبلية تتطلب هبات خارجية ـ وهي مركز الأبحاث والنشاطات الثقافية.

فكرنا ووضعنا الخطط، لكننا لم نستطع أن ننجز سوى جزء بسيط؛ نصدر كتيباً، أو نشرة، ونقيم معارض رسم معدودة، وندعو لمحاضرة في مناسبة معينة ـ لم يكن هناك إنجاز يستحق الذكر سوى المجلة، التي ظلت تتلقى العون المالي من شركة الاعلانات. كنا نرغب في طباعة الكتب ونشرها. وبدا لنا أن تأسيس دار للنشر خطوة طبيعية للتوسعّ في إطار

المجلّة، كما تنمو غابة حول شجرة. وضعنا مشروعاً لجمع الاعتمادات المالية من الكتّاب ومن «المركز»، والتي تخوّل الكتّاب والمركز شراء حصص في دار تجارية للنشر، «شركة الكتاب المتحدين». لكن المشروع أخفق.

بعدما تولّى الساندينيون الحكم في نيكاراغوا، بدأت أميركا الوسطى تعيش مرحلة جديدة كانت فيها الديموقراطية مهدّدة أكثر من أي وقت مضى؛ وكان مستقبل أميركا الوسطى يعتمد على قدرتنا في الدفاع عن الحرية والديموقراطية. صارت دار النشر ضرورة ملحّة، لذلك بذلنا مزيداً من الجهد من أجل تأسيسها. قصدت كوستاريكا عدة مرات لاتخاذ الخطوات القانونية الضرورية لتسجيل مؤسسة ليبرو ـ ليبري. فضّلت كوستاريكا على نيكاراغوا كي أتحاشى رقابة الساندينيين وأزمة الورق والحبر والألواح، ولكي أستفيد أيضاً من الأوساط الفكرية والثقافية في تلك الدولة الديموقراطية. من أجل تمويل مشروعنا فكّرنا في اللجوء إلى الحكومات الديموقراطية، وإلى المؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة. بعد رحلات عديدة إلى الولايات المتحدة بحثاً عن الاعتمادات المالية، أدركت مذهولاً أن الأوساط الحكومية والخاصة على حد سواء لا تقوم بتمويل برامج مثل «ليبرو ليبري». في الولايات المتحدة مؤسسات لدعم التطوير الاقتصادي والاجتماعي في الخارج، لكنها لا تقدم شيئاً للتطوير السياسي.

بعد أن أقدم الكونغرس الأميركي، فيما بعد على تأسيس «صندوق الدعم الوطني للديموقراطية»، تلقينا هبة مالية من مؤسسة العمل(٤) المشاركة في الصندوق. اعترف الكونغرس الأميركي أخيراً بأهمية وجود مؤسسة لدعم الديموقراطية، لكن الاعتراف كان متخوفاً وخجولاً ـ لم يكن الصندوق يحظى بالدعم المناسب.

في نهاية عام ١٩٩٠، تمكنت ليبرو ـ ليبري من إصدار ١١٠ كتب، خمسة منها صدرت في طبعة ثانية، وواحد في طبعة ثالثة. في سلسلة عنوانها: «المؤلفات الكلاسيكية في الديموقراطية» (Classics of Democracy). قدمنا الكتابات السياسية والأخلاقية لِـ دوتوكڤيل ومونتسكيو وكانط وجيفرسون ولينكولن وتوماس باين وآدم سميث ولورد أكتون وأورتيغا إي غاسيت. كما نشرنا في تلك السنوات مختارات من الوثائق الفدرالية. وفي سلسلة أخرى بعنوان «الديموقراطية اليوم» (Democray Today) نعمل على نشر كتب سياسية تدور حول قضايا معاصرة. وهناك مجموعات أخرى تتعلق بالتاريخ والأنثروبولوجيا والاقتصاد والدين والأدب... إلخ.

نقوم بتوزيع كتبنا في أميركا الوسطى بما في ذلك باناما. ونسبة المبيعات كانت تزداد كلّ

سنة. في سنة ١٩٨٥، بعنا ٧٩٤١ نسخة؛ وهذا العدد وصل الى أكثر من الضعف عام ١٩٩٠، أي ١٩٥٦٦ نسخة. كانت الأسعار التي نحدّدها للكتب أقل من سعر الكلفة، وذلك كي تصبح الكتب في متناول أكبر عدد ممكن من المواطنين. من المفيد طبعاً أن نفتح مكتباً صغيراً في كل دولة من دول أميركا الوسطى من اجل ترويج كتبنا في دول أخرى إلى جانب كوستاريكا، كما كنا نتمنى، لكننا لم نتمكن من الحصول على الاعتمادات المالية لفتح هذه المكاتب.

عند التحضير لمشروعات طباعة كتب جديدة، قمنا بدراسة حول الكتب المستخدمة في الجامعات في أميركا الوسطى، أردنا الاطلاع على نوعية الكتب المستخدمة من أجل تحديد المناطق التي تحتاج بشكل ملحّ إلى كتب حول الديموقراطية. وحاولنا، من خلال الدراسة أيضاً، أن نتصل بأساتذة محترمين ذوي ميول ديموقراطية قد يرغبون في التأليف. لكننا لسوء الحظ لم نتمكن من متابعة هذا المشروع بسبب النقص في الموارد.

عام ١٩٨٦، تولت «ليبرو ليبري» الاشراف على المجلة التي كنت أصدرها في ماناغوا، «Revista». كانت سياسة التضييق التي مارسها الساندينيون على القطاع الاقتصادي الخاص أجبرتني على تصفية شركة الاعلانات؛ وفي تلك الفترة تقريباً قام رجال الأمن بوضع أيديهم على عدد من «ريڤيستا» لا يزال في المطبعة، وصدر الأمر بإرسال الأعداد في المستقبل إلى جهاز الرقابة. منذ ذلك الحين و«ليبرو ـ ليبري» تقوم بإصدار أربعة أعداد في السنة.

نحن لا نقصر نشاطاتنا على الكتب والمجلات، لأن هناك أموراً أخرى يجب علينا القيام بها لنشارك بشكل فاعل في بناء الثقافة الديموقراطية في أميركا الوسطى. قمنا، على سبيل المثال، بإعداد حلقتين دراسيتيْن شارك فيهما مثقفون وسياسيون في أميركا الوسطى. احداهما دارت حول المسؤوليات الدولية في إيجاد الحلول للأزمة التي تعاني منها المنطقة . والثانية تناولت مساهمات القارة الأميركية في الديموقراطية. كما قامت «ليبرو ـ ليبري» بالترويج لتأسيس «التجمع من أجل الحرية والديموقراطية في أميركا الوسطى». تشكّل التجمع من مندوبيْن اثنين عن كل دولة في أميركا الوسطى، وقد التقى أعضاؤه مرات عديدة، وتداولوا بشأن الحرية والديموقراطية في المنطقة وأصدروا توصيات.

كما قمنا بتجميع مكتبة صغيرة وأرشيف حول الأزمة في أميركا الوسطى، والتهديد الشيوعي، والجهود المبذولة دفاعاً عن الحرية والديموقراطية. هذه المكتبة تفتح أبوابها لجميع الذين يريدون الاستفادة منها.

لا تزال أمامنا صعوبات جمة. بعضها ناتج عن القيود الاقتصادية في المنطقة: إذ يجب أن توافق البنوك المركزية، على سبيل المثال، على استخدام الدولار للإستيراد، لكنها تصنّف البضائع بحسب أولويتها نسبة لكمية الدولارات المتوافرة في كل دولة؛ والكتب لا تحتل مكانةً عالية في اللائحة. إضافة الى ذلك، كان تخفيض قيمة الكولون (وحدة النقد في كوستاريكا) باستمرار، يزيد في كلفة الورق والطباعة، والجهود التي بذلناها لتقليص هذه التكاليف فشلت بسبب التضخم.

وهناك مشكلات أخرى وثيقة الصلة بالأوضاع السياسية الصعبة في منطقتنا. نذكر هنا، على سبيل المثال، أن أحد المسؤولين عن توزيع كتبنا في پاناما غادر البلاد بسبب الاضطرابات السياسية في ظلّ حكم الجنرال نورييغا. وكانت كتبنا ممنوعة في نيكاراغوا أثناء حكم الساندينيين – حتى النسخ التي كنا نرسلها مجاملة إلى الكاردينال أوباندو إي براڤو، كان البريد يعيدها إلينا وعليها عبارة «عنوان غير معروف». وكان علينا البحث عن وسائل أخرى لإرسالها.

هناك مجموعة أخرى من الصعوبات والقيود ناجمة عن خصوصيات في ثقافتنا. منها التقيّدالسخيف بالإقليمية، كتّاب كوستاريكا معروفون في كوستاريكا لكنهم غير معروفين خارجها، وهذا ينطبق أيضاً على الكتّاب في كل دولة في أميركا الوسطى. مجلة «Revista del Pensamiento Centroamericano»، هي المجلة الديموقراطية الدولية الوحيدة في المنطقة. هذه النزعة الاقليمية تضيّق نطاق توزيع كتبنا، ولا تسمح لنا بالاستفادة من نظام التدرّج الاقتصادي. كما أن عدم التعوّد على المطالعة في كافة أنحاء أميركا الوسطى يعود علينا بنتائج سلبية مماثلة.

وأخيراً يضيق أفق نشاطنا بسبب النقص في الموارد التي في متناولنا. تخصّص «مؤسسة كونراد أديناور» الألمانية مساهمات مالية لأميركا اللاتينية وحدها (وبشكل فعلي للمشاريع السياسية للديموقراطيين المسيحيين فقط) أكثر مما يقدمه «صندوق الدعم الوطني للديموقراطية» للعالم بأسره ولكافة ميادين الفكر الديموقراطي. لا تهتم المؤسسات الخاصة كثيراً بالمشاريع الدولية خصوصاً إذا كانت تتعلّق بالثقافة السياسية. وهذا يعني أن هناك أموراً كثيرة يجب القيام بها لكننا لا نتمكن من ذلك، ونشاطات كثيرة تستحق العناء نعجز عن تنفيذها.

لكننا إذا ألقينا نظرة عامة على الوضع، نجد أنه مشجع بالتأكيد. طرأ، أولاً، تغيير على نوعية الكتب المعروضة في المكتبات: لم تعد الكتب الموالية للشيوعية تحتل المرتبة الأولى. ثم بدأ التغيير يطاول أنماط التفكير: صار المثقفون والكتّاب والأساتذة والطلاب أقل تخوفاً

وحذراً، وأكثر إيجابية في تمسكهم بالحرية والديموقراطية، أدركوا أنهم غير مضطرين لاستخدام لغة اليساريين كي تروج أفكارهم. نتائج الانتخابات في غواتيمالا وسلفادور وهندوراس، عبّرت بوضوح عن ميول وتطلعات الأغلبية الشعبية على الرغم من الخطب والمضايقات والتهديدات التي أطلقها معسكر العصابات. ووصلت أخيراً أنباء التغيرات المذهلة في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي نفسه. وكذلك رفض أهالي نيكاراغوا الاعتراف بالساندينيين في العملية الانتخابية التي أجريت بهدف منحهم التأييد الشعبي.

هناك عقبات، ولكن الريح الجديدة تهبّ باستمرار. الناس يتحدثون عن ضرورة تعليم الديموقراطية. لم تُتخذ بَعْدُ خطوات هامة في هذا السبيل، لكنّ الحديث عنه يُعتبر خطوة إلى الأمام. تعيش هذه المنطقة اليوم ثورة ديموقراطية تغييرية. وأنا أودّ أن تكون «ليبرو ـ ليبري» مساهمة فيها بشكل فاعل، لمجرد أنها موجودة بكتبها ومجلاتها وما تنظمه من معارض وحلقات دراسية وندوات للمناقشة.

إذا نظرنا إلى المستقبل، نجد أن التحدي الأساسي الماثل أمامنا هو البناء في كافة المستويات : مواقف جديدة، عادات سلوكية جديدة، مؤسسات جديدة.

منظمة الحريات المدنية والنضال من أجل حقوق الانسان والديموقراطية في نيجيريا

كليمنت نوانكو

الزنزانة منزلٌ ذو رائحة. هناك ممرٌ عرضه حوالى أربع أقدام وستة إنشات وطوله حوالى ٢٤ قدماً، يفصل بين صفين من الحجيرات ذات القضبان... في ذلك الممر الذي يبلغ طوله ٢٤ قدماً يوجد ٥١ سجيناً، وكل حجيرة مُعدّة لنزيليْن كان هناك على الأقل أثنا عشر سجيناً؛ وكل حجيرة مُعَدة لشخص واحد كان هناك ثلاثة أو أربعة من الموقوفين. آخر حجرتين حُوّلتا إلى مرحاضيْن، وكان الممر بأكمله يضاءَ بشمعتين. كان بعض الموقوفين عراة تماماً، يتمدّدون على طول الممر ما أمكنهم ذلك... كنت أجلس وأتأمل الوجوه. كل وجه يشبه شبحاً وكل رجل يبدو كأنه شخصية في الفيلم الذي صوّر أغنية مايكل جاكسون «Thriller». والفارق بينهما أن هؤلاء الأشخاص حقيقيون بينما شخصيات جاكسون من صنع «الخيال».

[الدكتور فيستوس إيايي، معتقل بدون محاكمة في نيجيريا، تموز/ يوليو ١٩٨٨)]

عندما حازت نيجيريا على استقلالها عام ١٩٦٠، أعلنت إقامة نظامها السياسي الجديد على أساس احترام حرية الانسان وأن يكون الحكم للأغلبية من خلال الانتخابات الديموقراطية. دستور الاستقلال، ودستور الجمهورية عام ١٩٦٣، تضمّنا وثيقة حقوق مماثلة للوثيقة العامة لحقوق الانسان (١٩٤٨)، تنصّ على حماية الحياة والكرامة والحرية والمساواة، واحترام الحرية الشخصية وحرية الفكر والضمير والدين، وحرية الصحافة والتجمعّ المسالم

وحرية الحركة والتحرّر من التعصّب. كما نصّ الدستور على حق النيجيريين في اختيار المسؤولين في الحكم من خلال انتخابات حرة. تلك الحقوق كانت الغنائم الأساسية التي اكتسبها النيجيريون من المستعمرين البريطانيين الذين حكموا البلاد حتى عام ١٩٦٠.

غير أن نيجيريا سقطت في أقل من ست سنوات، من آمال عريضة أثارها الاستقلال حول تحقيق الديموقراطية والازدهار إلى الكآبة واليأس. ديموقراطيتنا تفشّى فيها الفساد؛ تلاعب في الانتخابات، وقيام الحكومة بالتهويل على الناخبين، واعتقال المعارضين السياسيين، وتسييس السلطة القضائية . رجال السياسة خانوا الشعب، والأزمة عمّت البلاد. أنظار الدول الأخرى التفتت إلينا. ما الذي حدث لتلك الفرصة الكبيرة لبناء ديموقراطية نموذجية في افريقيا؟ ما الذي يمكن عمله؟ أي سبيل يا نيجيريا؟

لم يستمر النيجيريون في التفكير فترة طويلة. استولى العسكريون على السلطة في انقلاب دموي في كانون الثاني/يناير١٩٦٦، والمُثل الديموقراطية أُلقيت جانباً. حلّ العسكريون البرلمان، وتولّوا قيادة السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ القوانين والمراسيم والقرارات العليا تصدر بدون موافقة الشعب. بعض أحكام الدستور عُلّق، والبعض الآخر أدخلت عليه تعديلات. وسُحقت حقوق الانسان والحريات سحقاً.

أصدرت الحكومة العسكرية عدة مراسيم كانت تتناقض تماماً مع المقاييس المعترف بها دولياً للممارسة الديموقراطية. «أمن الدولة» (توقيف الأشخاص) مرسوم رقم ٣ صدر في شباط/فبراير ١٩٦٦، يسمّي إثني عشر شخصاً معظمهم من السياسيين، ويأمر باعتقالهم لمدة ستة أشهر. وصدرت تسعة مراسيم مماثلة أتاحت للحكومة اعتقال واحد وأربعين شخصاً آخرين من دون محاكمة ما بين شباط/فبراير وتموز /يوليو ١٩٦٦. «القضاء على الفوضى» مرسوم رقم ٤ أشار إلى الاضطرابات المدنية، وأعلن إنشاء أول محكمة عسكرية في نيجيريا تتألف من سبعة ضباط من رتبة رائد وما فوق. ومرسوم آخر ـ «القوى المسلحة والشرطة» (القوات الخاصة)، مرسوم رقم ٢٤ ـ أعطى للقائد العام للشرطة، ولرئيس أركان القوات المسلحة، حق إصدار الأوامر بالقبض على «مثيري الشغب» واعتقالهم. معظم هذه المراسيم تنطلق من تعليق الفقرات الدستورية التي تنصّ على حقوق المواطنين، وهي بذلك تمنع المحاكم من اللجوء إلى الدستور، كوسيلة للدفاع ضد التدابير التي يتم اللجوء إليها بموجب هذه المراسيم.

وصل الجنرال ياكوبو غووُن إلى السلطة في تموز/يوليو ١٩٦٦، بعد قيامه «بانقلاب مضاد»، وحكم البلاد تسع سنوات (بما في ذلك فترة الحرب الأهلية التي استمرت سنتين

ونصف)؛ وعمد إلى ترسيخ هذه التدابير وإضافة تدابير جديدة. «السرقة وحيازة الأسلحة النارية» (تدابير خاصة) مرسوم رقم ٤٧ صدر عام ١٩٧٠، خوّل المحاكم العسكرية البتّ في قضايا السرقة المسلحة. قرارات هذه المحكمة مبرمة لا تقبل الاستئناف. الحكام العسكريون في الولايات يشكلون السلطة الوحيدة التي لها «صلاحية» تأييد أو إلغاء قرارات المحاكم. لكن عام ١٩٧٤، صدر تعديل يسمح بطلب استئناف الحكم في أعلى محكمة في البلاد، «المحكمة العليا».

في آب/اغسطس ١٩٧٥، تولى زمام السلطة الجنرال مورتالا محمد، والجنرال أولوسيغان أوباسانجو، وتعهدا توجيه البلاد نحو التحوّل إلى الديموقراطية، لكنهما لم يختلفا بشكل فعلي في معالجتها لمسألة حقوق الانسان. واصل المجلس العسكري الأعلى القيام بمهامه القضائية والتنفيذية، واستمرّت الاعتقالات التعسّفية وانتهاك الحقوق والحريات. وفي هذا الإطار صدر عام ١٩٧٩، القرار رقم ١ حول «أمن الناس» (توقيف الأشخاص) الذي نصّ على فترة توقيف قابلة للتجديد ثلاثة أشهر عند القيام بأعمال تشكّل تهديداً لأمن الناس، ولا يحق للمحاكم الاعتراض على هذا القرار. لكن أوباسانجو ـ الذي تولّى رئاسة الدولة بعد اغتيال مورتالا محمد في شباط/فبراير ١٩٧٦ ـ حاول بشكل فعلي تنفيذ البرنامج العسكري للتغيير الديموقراطي، وتوصلت جهوده إلى الاعلان عن قيام الجمهورية الثانية في نيجيريا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩.

مع عودة الحكم المدني المنتخب كانت نهاية الأحكام العسكرية المتعدّدة التي برّرت إنتهاك الحرية بشكل متواصل وغير مقبول. دستور ١٩٧٩ أحيا الوثيقة الأصلية للحقوق، وأعاد سلطة تشريع القوانين إلى الهيئة التشريعية الممثلة للشعب وفقاً للأحكام الدستورية. وعلى الرغم من بروز مشكلات تتعلق بحقوق الانسان في ظل الحكومة الجديدة، إلاّ أن المحاكم كانت تحقق وتراجع وتمنع العديد من التجاوزات. شهدت هذه الفترة نشاطاً مكثفاً للسلطة القضائية التي بادرت إلى حماية الحقوق الدستورية. تمكنت المحاكم، على سبيل المثال، من إلغاء قرار وزارة الشؤون الداخلية بترحيل ألحاجي شُوغابا درمان، زعيم اكثرية معارضة في الهيئة التشريعية لولاية بورنو، بعد أن ادعت الوزارة بأنه ليس نيجيرياً.

لكن هذه المرحلة لم تدم طويلاً. الحكومة الدستورية ـ المشوّهة أساساً بتزوير الانتخابات والفساد وسوء استخدام السلطة ـ سقطت إثر انقلاب عسكري برئاسة اللواء محمد بوهاري (Muhammadu Buhari) علّقت فقرات هامة في وثيقة الحقوق والدستور وأدخلت تعديلات على فقرات أخرى. لم يعد أفراد الشرطة أو قوى الأمن، على سبيل المثال مُلزمين بأن يوجهوا إلى الموقوفين تهمة ارتكاب جرائم محدّدة في غضون أربع وعشرين

ساعة من إلقاء القبض عليهم؛ كما قام العسكريون بإصدار أحكام قمعية مألوفة. مرسوم «أمن الدولة» السيىء السمعة (توقيف الأشخاص) رقم ٢، سنة ١٩٨٤، أتاح لرئيس الأركان، (المسؤول الثاني في الحكومة)، إذا كان «مقتنعاً بأن أي شخص متورط الآن، أو كان متورّطاً، بالقيام بأعمال تسيىء إلى أمن الدولة، أو ساهم في ما يعود بالضرر على اقتصاد البلاد، أو في التخطيط للتحريض على مثل هذه الأعمال، وأنه انطلاقاً من ذلك بات من الضروري توقيفه عند حده، يحق له (لرئيس الأركان) إصدار أمر خطي بالقاء القبض على هذا الشخص...» لمدة ثلاثة أشهر. المرسوم رقم ٣، حول «استعادة الملكية العامة» نصّ على تدبير معاكس للمبدأ القانوني المعروف منذ مدة طويلة بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. المرسوم رقم ٤، «الموظفون الحكوميون (حماية من الاتهامات الباطلة)»، يجيز سجن الصحافيين المتهمين بنشر مقالات تسبب الإحراج للحكومة أو لموظفيها، بصرف النظر عن مدى صحتها. الصحافيان توند تومبسون ونلدوكا إيرابور من صحيفة «الغارديان»، نالا حكما بالسجن استنادا إلى هذا المرسوم. مرسوم «الاعتداءات المتنوعة» نصّ على الحكم بالاعدام على المتهمين بارتكاب جرائم عدة منها تهريب المخدرات وإلحاق الأذى ببعض الممتلكات العامة. وهنا أيضاً قامت السلطة بانتهاك مبدأ أساسي من مبادىء العدالة، إذ أعطت لهذا المرسوم مفعولاً رجعياً وتم تنفيذ حكم الاعدام بثلاثة مساجين كانوا موقوفين قبل صدور المرسوم بتهمة تهريب المخدرات.

وهذه المرة أيضاً لم يكن جائزاً الاعتراض على أي من هذه المراسيم أمام المحاكم عندما تتنافى مع ما تبقى من البنود التي تصون حقوق الانسان الأساسية في دستور١٩٧٩ الذي تعرّض للتخريب. عمال كثيرون أجبروا على ترك أعمالهم، وألقي القبض بشكل عشوائي على مواطنين عاديين وصحافيين ومعارضين للحكومة وأودعوا السجن، وبعض هؤلاء تم توقيفه بمذكرات ملفّقة. لم تشهد نيجيريا موجة قمع مماثلة على الرغم من التجارب السابقة التي عرفتها في ظل الأنظمة العسكرية. كان التوتر سيد الموقف والناس يعيشون في حالة ذعر.

في آب/أغسطس ١٩٨٥، سقطت حكومة الجنرال بوهاري على يد الجنرال إبراهيم بابنجيدا. تعهدت الحكومة الجديدة باحترام الانسان والرجوع إلى الحكم المدني في عام ١٩٩٠ (تأجلت المهلة فيما بعد إلى عام ١٩٩٢). أُلغي المرسوم رقم ٤ الذي يتعلق بالموظفين الحكوميين وحمايتهم من الاتهامات الكاذبة، وأطلق سراح الصحافيين اللذين أدينا بهذا المرسوم عام ١٩٨٤. أفرجت الحكومة عن مئات الموقوفين في مختلف أنحاء البلاد، وأدخلت تعديلات على بعض المراسيم القمعية التي أثارت انتقادات واسعة.

غير أن هذا التغيّر كان ، لسوء الحظ، مؤقتاً. بعد فترة قصيرة ضاقت إدارة بابنجيدا ذرعاً بالمعارضين. بموجب تعديل مرسوم التوقيف المتعلّق بأمن الدولة، صارت فترة الحجز القصوى ستة أشهر عوضاً عن ثلاثة، وصار يحقّ لإثنين من المسؤولين ـ المفتش العام للشرطة ووزير الداخلية ـ إصدار مذكرات التوقيف. أُلغي «الإتحاد الوطني للطلبة النيجيريين» (المنظمة الطالبية الرئيسية في البلاد)، ومنعت مجلة «News watch» من التوزيع مدة ستة أشهر، كما تعرّض صحافيون ومعارضون إلى التوقيف والسجن مراراً. في هذا الجو المشحون شُكّلت «منظمة الحريات المدنية» (CLO).

منظمة الحريات المدنية

في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ قمت مع أوليسا أغبكوبا بتأسيس «منظمة الحريات المدنية». كان أوليسا أغبكوبا في الرابعة والثلاثين، وهو يمارس مهنة المحاماة منذ تسع سنوات، وكان قد فتح مؤخراً مكتبه الخاص في لاغوس. انضمّ إلى نقابة المحامين النيجيريين عام ١٩٧٩، وحاز على شهادة الماجستير في الحقوق عام ١٩٨٠ من معهد الدارسات الاقتصادية في لندن (London school of Economics). عمل لفترة كباحث في المؤسسة النيجيرية للشؤون الدولية التي تحظى بمكانة رفيعة، وذلك قبل أن يتفرغ تماماً لمهنة المحاماة. كان أغبكوبا عضواً في «لجنة المواطنين الغيورين» ما بين ١٩٨١ و١٩٨٢، تشكلت اللجنة عام ١٩٨١ لتعزيز النظرة الديموقراطية إلى القضايا السياسية والاجتماعية التي تؤثر على البلاد.

تخرجت من جامعة نيجيريا، نسوكّا، عام ١٩٨٤، وصرت مؤهلاً لمزاولة المحاماة في ١٩٨٥. ومما يستدعي السخرية أنني أمضيت سنة الخدمة الوطنية المفروضة على كافة خريجي المعاهد في نيجيريا، في «فريق الشباب للخدمة الوطنية» مساهماً في عمل «المجلس النيجيري للمساعدة القضائية» ، وذلك في ظل حكم بوهاري القمعي. خلال هذه الفترة اطّلعت على أحوال سجن إيجبو ـ أود في ولاية أوغون. كانت مهامي تشمل إجراء زيارات منتظمة للسجن، أسعى من خلالها إلى الاتصال بموقوفين ينتظرون المحاكمة لتقديم المساعدة القانونية لهم. إلاّ أن برنامج «المساعدة القضائية» كان يقتصر على ثلاث حالات إجرامية: القتل العمد، والقتل غير المتعمد، والاعتداء العام. والذين ينتظرون المحاكمة لقيامهم بسرقة مسلحة أو سرقة صغيرة أو اعتداء فاحش، وجرائم أخرى مشابهة، لم يكن يحقّ لهم الحصول على المساعدة. تأثرت كثيراً بحالة هؤلاء الموقوفين، وتمكنت من مساعدة العديد منهم قبل أن ينتهي عملي في المجلس عام ١٩٨٦، بعد قيامي بخدمتي الوطنية.

إلتقيت أغبكويا، للمرة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، من طريق صديق مشترك، وعندما فتح مكتبه الجديد للمحاماة في تموز/يوليو ١٩٨٧ انضممت إليه كشريك. بعد ثلاثة أشهر دخلت إلى مكتبه وأخبرته بتجربتي مع «مجلس المساعدة القضائية»، وحول الظروف غير الانسانية التي يعاني منها الموقوفون في سجن إيجبو ـ أود. قلت له إنني أرغب في تأسيس منظمة لمساعدة هؤلاء المساجين، ولدعم قضية حقوق الانسان في نيجيريا. أبدى أغبكويا بدوره إهتماماً بذلك، واتفقنا معاً على تأسيس «منظمة الحريات المدنية» (CLO)، وجعلنا المكتب مقراً للمنظمة.

كان علينا بعد ذلك، تحديد برنامج المنظمة وتوجهها. توليت مهمة وضع صيغة تنظيمية لها. وافقنا على أن يكون الانتساب للمنظمة مُتاحاً لأي شخص يكون مهتماً بالفعل بتعزيز وحماية حقوق الانسان في نيجيريا انسجاماً مع المقاييس العالمية، كتلك التي تنصّ عليها الشرعة العالمية لحقوق الانسان. لكن أين نجد الأعضاء؟ أشار أغبكويا إلى أن علينا أن نحاول تطويع الصحافيين، والشخص الأول الذي خطر ببالنا كان عبدول أوروح (Abdul Oroh) مراسل صحيفة «The Vanguard» في لاغوس. أثناء لقائنا إيّاه في اليوم التالي أبدى استعداده مباشرة للعمل معنا. استمع أولاً إلى آرائنا. ثم بدأ يشجع صحافيين آخرين على الانضمام إلينا. كانت تلك بداية التحرّك. في هذه المرحلة الأولى تم اختيار أغبكويا لتولّي منصب الرئاسة، ووقع عليّ الاختيار لأكون سكرتيراً وطنياً.

قررنا أن تكون مهمتنا الأولى التحرّي عن الأوضاع في السجون، كان أوروح، لحسن الحظ قد كتب مؤخراً عن رجل يدعى جوزف أودوغو، وهو نزيل سجن إيكوي، أوقف منذ ثماني سنوات بتهمة السرقة بدون محاكمة. تلك كانت قضيتنا الأولى. زرت الرجل في السجن لتحديد امكانية التحرك قضائياً لصالحه. كان أودوغو بالطبع متحمساً لهذه المجموعة الجديدة المستعدّة لبذل ما بوسعها من أجل إطلاق سراحه. أخبرني عن أوضاع السجن عموماً، وعن محنته الخاصة في سجن يغصّ بنزلاء بالكاد يحظون بأية رعاية. خلال سنوات توقيفه الثمانية فقد عمله، وزوجته وأولاده تخلّوا عنه، وتوفيت والدته. أخبرني أيضاً عن كنواكيوتا، زميله في الزنزانة، وهو وكيل عريف سابق في الجيش النيجيري، مضى على سجنه عشر سنوات بدون محاكمة.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، بدأنا تحركاً قضائياً بهدف إطلاق سراح أودوغو، وأعددنا تقريراً عنوانه «تقرير مجتزأ حول الأوضاع الانسانية في سجن إيكوي». أرسلنا عدة نسخ من التقرير إلى سلطات السجن ووزارة العدل الفدرالية، وقد حظي باهتمام بعض وسائل الاعلام. وبعد فترة قصيرة من توزيع التقرير، باشرنا بتحرك آخر يتعلّق بقضية كنوا

كيوتا الذي صار نصف أعمى، وأصيب بخلل عقلي نتيجة احتجازه فترة طويلة في سجن مظلم ومزدحم وبدون تهوئة.

نجحنا في كلا التحركين. أطلق سراح أودوغو في نيسان/ابريل ١٩٨٨، بتعويض قدره ٢٠٠٠ نايرا فقط (حوالى ٢٥٠ دولار). وأطلق سراح كيوتا في حزيران/يونيو ١٩٨٨. لم يكن جهاز الشرطة أو النائب العام يمتلكان أية أدلة تثبت أن أحد الموقوفين له علاقة بجريمة ما. بعد فترة قصيرة من استعادة كيوتا حريته بدأنا محاولة ارجاعه رسمياً إلى الجيش، الذي أعلن أن كيوتا غائب بشكل غير مشروع أثناء وجوده في السجن. استطعنا الحصول على تسريح رسمي له، ووافق الجيش على دفع رواتبه المتأخرة والتي بلغت ٤٧٠٠٠ نايرا. هاتان القضيتان كانتا بمثابة دافع لتحرك «منظمة الحريات المدنية» قضائياً لصالح آلاف المساجين الذين ينتظرون المحاكمة من سنة وحتى عشر سنوات.

عقدنا الاجتماع الأول العام للمنظمة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، في مكتب أغبكوبا في أپاپا، لاغوس، حضر الاجتماع سبعة وعشرون شخصاً معظمهم من الصحافيين والمحامين. من لقائنا هذا تمّ إقرار الصيغة التنظيمية للمنظمة، وانتخبنا هيئة أمناء تألفت من أوليسا أغبكوبا وعبدول أوروح وأنا. كما وافق المجتمعون على تولّي أغبكوبا الرئاسة، وعلى كوني سكرتيراً وطنياً، وأقروا التعيينات في سائر المراكز التي نصّت عليها الصيغة. هؤلاء المسؤولون صاروا هيئة الحكّام. انتهى الاجتماع بالموافقة على السعي لتطويع المزيد، من الأعضاء، ولتوسيع نطاق نشاطنا حتى يشمل الولايات الإحدى والعشرين في نيجيريا، ويصل إلى مؤسسات التعليم العالي فيها.

كان الأعضاء يدفعون بدل انتساب قدره ٢٠ نايرا (حوالى ثلاثة دولارات)، اشتراكاً سنوياً بقيمة مئة نايرا (حوالى خمسة عشر دولاراً)، لكن الحصيلة لم تكن كافية. كنت أنا وأغبكوبا (بشكل خاص) نتحمل معظم النفقات المالية للقيام بنشاطات المنظمة. في البداية استخدمنا المال بالدرجة الأولى لفتح ملفّات قضائية، والقيام بتحقيقات وتصريف أعمال إدارية. كانت تجهيزات مكتب أغبكوبا تحت تصرفنا، لذلك لم نكن نحتاج إلى دفع تكاليف المساعدين وفواتير الهاتف.

كانت نشاطاتنا الرئيسية في تلك الفترة تشمل إعادة فتح ملفّات الموقوفين منذ مدة طويلة في سجون مختلفة، وعلى رصد يومي لما يحدث على صعيد حماية حقوق الانسان في نيجيريا ورد فعل الناس عموماً عليه. في خطوتنا التالية قمنا برفع شكوى قضائية في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٨ عن سبعين سجيناً في سجن إيكوي تراوحت مدة توقيفهم ما بين ثلاث

وعشر سنوات. خمسة ثلاثون منهم أطلق سراحهم تباعاً ما بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وجرت محاكمة الآخرين في الفترة نفسها. ورفعنا شكوى أخرى عن واحد وخمسين موقوفاً في سجن «كيري كيري» بموجب المرسوم رقم ٢ الوحشي الذي صدر حول «أمن الدولة» (توقيف الأشخاص). منذ ذلك الحين أطلق سراح خمسة وعشرين منهم، فيما لا يزال الحكم على الآخرين معلّقاً في محكمة الاستئناف.

معظم هذه الحالات الأولى أطلعنا عليها بعض الموظفين في إدارة السجن، الذين أعجبهم عملنا لكنهم لم يستطيعوا التعاون معنا بشكل علنيّ كي لا يفقدوا أعمالهم. ثم بدأ السجناء أنفسهم يتقرّبون منّا ويقبلون على تزويدنا بالمعلومات. وكانت القضايا تلفت انتباهنا بقدر ما فيها من انتهاك للحقوق، وبالتأكيد، بنوعيتها.

في آب/أغسطس ١٩٨٨، شغلتنا مهمة حساسة للغاية ـ التحقيق في وجود مركز للتوقيف يقال إنه أقيم على جزيرة إيتا ـ أوكو مقابلة شاطىء نيجيريا. أثارت اهتمامنا في البداية رسالة وصلتنا من البروفسور وول سوينكا، الحائز على جائزة نوبل. أطلعنا فيها على شكوى وصلته من نزيل في الجزيرة، وسألنا إذا كنا نستطيع التحرّي عن الأمر. سألنا أشخاصاً عديدين، لكن أحداً، على ما يبدو ، لم يكن يعرف شيئاً عن هذه الجزيرة. وسّعنا دائرة التحقيق لتشمل الشرطة ومختلف أجهزة أمن الدولة، ولكنْ بدون فائدة تذكر، لأن بعض الذين بدوا يعرفون تلك الجزيرة لم يكونوا راغبين في التحدث عنها. إزداد اللغز غموضاً وصار أكثر إثارة لفضولنا. بعد حوالى أسبوعين من تجميع معلومات متفرقة، اقتنعنا بالقيام برحلة إلى الجزيرة. بدأت مع أغبكوبا والسيدة أمّا أوغان (مديرة الدعاية في منظمتنا، ومن ثمّ رئيسة تحرير «الصانداي غارديان»)، بالتحضير لهذه الرحلة.

استأجرنا قارباً في مرفأ إيب على شاطىء لاغوس، وأمضينا أربعاً وعشرين ساعة فوق أمواج المحيط الأطلسي المضطربة قبل الوصول إلى رصيف الميناء في الجزيرة. كان الدخول إلى الجزيرة صعباً للغاية، لأنها محاطة بحراسة مشددة من فرقة مكافحة الشغب. لكننا تمكنّا بضربة حظّ من اختراق التدابير الأمنية والتقينا سيغان أدباجو، النزيل الذي كتب الرسالة للبروفسور سوينكا.

أدباجو كان أستاذاً ألقي القبض عليه بتهمة تزوير سحوبات مصرفية في لاغوس، في نيسان/ابريل ١٩٨٧، وبعد فترة قصيرة تمّ ترحيله إلى إيتا ـ أوكو. أخبرنا عن صعوبة العيش على الجزيرة، وعن مخاطر البحر المحيط بها والزواحف والحشرات. جرّب أحد النزلاء الهرب ذات مرّة فانقضت عليه أسماك القرش، وحملت الأمواج عظامه إلى الشاطىء. كان

السجناء يزوّدن بالطعام النيء وهم يتولون اعداده. حياتهم مملّة ورتيبة ـ بدون كتب للمطالعة، وبدون ألعاب أو مجال لممارسة الرياضة، وبدون وسائل للاطلاع على ما يدور في العالم الخارجي. عام ١٩٨٤، كان عدد الموقوفين خمسمئة، ولكن هذا العدد تقلصّ إلى تسعة عشر موقوفاً عندما قمنا بزيارتنا عام ١٩٨٥. كان معظمهم من المجرمين العاديين، وتناهى إلى مسامعنا أن اثنين منهم كانا من ضباط الجيش.

فور عودتنا إلى لاغوس كتبت أمّا أوغان تحقيقاً حول الجزيرة لصحيفة الغارديان. نشرت الصحيفة التحقيق في عدد ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ فأثارت موجة استياء عارمة. في افتتاحية العدد جرت مقارنة ما بين إيتا ـ أوكو وجزيرة روبن آيلاند الذائعة الصيت في جنوب أفريقيا.

تقدمنا بشكوى أمام المحكمة العليا في لاغوس نلتمس فيها إطلاق سراح سيغان أدباجو، وإعلان عدم شرعية استخدام الجزيرة كسجن. سمحت لنا المحكمة بمتابعة القضية. وأدّت الحملة الاعلامية وما أثارته من جدل ومناقشة، إلى إحراج موقف الحكومة الفدرالية التي تجاوبت في الحال، ونقلت نزلاء الجزيرة إلى سجون نظامية. وأطلق سراح سيغان أدباجو وعدة موقوفين بكفالة في بداية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨.

استرعت انتباهنا مجدداً أوضاع سجن إيكوي في لاغوس. واكتشفنا بعد تحقيقات أجريناها أنّ أربعة وخمسين مسجوناً ماتوا ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ١٩٨٨، خلال ستة أشهر فقط. أطلعنا سلطات السجن ووزير العدل والصحافة على هذه التفاصيل. وقامت ثلاث من أبرز الصحف اليومية المستقلة ـ في نيجيريا، «The Punche» و«The Nigerian Tribune» «The National Concord» بنشر تعليقاتها في المقالات الافتتاحية حول التقرير الذي أعددناه، وتلقينا دعوة من وزير العدل لمناقشة الوضع. في نهاية اللقاء وعدنا الوزير بتشكيل لجنة لمباشرة التحريات، لكنه لم يفعل ذلك.

تابعنا تحقيقاتنا في السنة التالية، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وزعنا تقريراً حول أوضاع سجن إيكوي. لم يطرأ تغيير يذكر ـ ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٨٩ مات ثمانية وسبعون سجيناً. كان السجن معداً لإيواء ٨٠٠ نزيل كحّد أقصى، وفيه اليوم ٢٤٠٠ نزيل. الشروط الصحية تكاد تكون معدومة. الطعام ضئيل القيمة الغذائية وقليل الكمية؛ ويحتاج العديد من المساجين الذين ينتظرون البتّ في قضاياهم إلى معونة خارجية من عائلاتهم واصدقائهم للنجاة من الجوع. يُسمح للمساجين بمغادرة زنزاناتهم المزدحمة ساعة واحدة في اليوم، ولا يوجد أطباء مقيمون، كما أنه لا يسمح لمعظم المساجين

بالاستمتاع بأية وسيلة للاستجمام. عند الإطلاع على هذه الأوضاع التي تسود كافة السجون في نيجيريا، نستغرب كيف يظل السجناء على قيد الحياة. في حزيران/يونيو ١٩٨٩، رفعنا شكوى ضدّ وزير الداخلية بالنيابة عن ألف موقوف في سجن إيكوي، ملتمسين إصدار قرار «بإغلاق سجن إيكوي لأن الشروط المعيشية تجعله غير ملائم لإقامة الإنسان فيه». ولا تزال القضية مرفوعة أمام المحكمة.

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، قامت المنظمة بنشاطات عدة لمناسبة مرور أربعين سنة على إعلان شرعة حقوق الانسان، وكان من بينها نشر تقرير حول «انتهاكات حقوق الانسان في نيجيريا» أشار إلى صدور أوامر الحظر والإبعاد، وإلى حلّ اللجان التنفيذية في نقابات العمال، وإلى النفي والحرمان من العمل والتهويل على الصحافيين والمعارضين. قدّم بيتر بننسون، مؤسس منظمة «العفو الدولية»؛ التقرير في مكاتب «منظمة الحريات المدنية»، وقال في كلمته إن إعداد تقرير كهذا في نيجيريا دليل على أنّ حقوق الانسان ليست في وضع سيىء للغاية.

بعد حوالى ستة أسابيع ألقت السلطات القبض على أربعة من المسؤولين في المنظمة (أغبكوبا، وإيمانويل إراكبوتبور، ومايك أُزيكهوم، وأنا) بسبب التقرير الذي اعتبر تخريباً ومعطلاً للبرنامج الانتقالي الذي وضعه الرئيس بابنجيدا. في الأيام الخمسة التالية، قام رجال شرطة من المكتب المركزي للتحرّي في لاغوس، باستجوابنا ودونت أقوالنا وأخذت صوراً لنا وبصمات أصابعنا. كانوا يُعدّون لاتهامنا بالتخريب، وأخبرونا أننا سنكون أول من يمثل أمام المحكمة العسكرية في المرحلة الانتقالية إلى الحكم المدني. لكن الاتهامات أُسقطت في اليوم الخامس عندما التقينا المفتش العام لجهاز الشرطة محمد غامبو (Muhammadi Gambo) الذي طلبَ منا أن نأخذ بعين الاعتبار المشكلات التي تعاني منها الشرطة والحكومة وأن نلتزم التحفّظ في نشاطاتنا.

في آذار/مارس ١٩٨٩، قام حوالى خمسة عشر لصاً مسلحاً بالاعتداء عليّ بالقرب من بيتي في لاغوس أثناء توجهي إلى مطار لاغوس الدولي للسفر إلى الولايات المتحدة، وأنا أعتقد أن هذا الاعتداء كان محاولة أخرى لتعطيل عمل المنظمة. تلقيت عدّة طعنات في الرأس، واستولى «اللصوص» على جواز سفري وتذكرة الطائرة وأوراق أخرى. ونُقِلتُ إلى المستشفى حيث عولجت الجراح وغُطّي رأسي باللصوق. يبدو أن الحظ حالفني لأنّ ملابسات الحادث تدل على أن المهاجمين كانوا يريدون قتلي. والغريب في الأمر أن «اللصوص» تركوا أمتعتي، واتصلوا بمكتبي صباح اليوم التالي ليقولوا أن المستندات المسروقة في حوزتهم. لم أتمكن من استعادة تلك المستندات.

لم تَلِنْ عزيمتنا وقناعتنا بمثل هذه التعديات واللجوء إلى العنف، بل تعدّدت نشاطات منظمتنا. مع حلول عام ١٩٨٨، كنا قد خطونا خطوات سريعة، وفي حزيران/يونيو صار لنا مقر مستقلّ (منفصل عن مكتب محاماة أغبكوبا). وفي المقر الجديد، في قلب لاغوس، كان لدينا مجال أكبر للعمل، وصارت الفرصة متاحة أكثر أمام الأعضاء للمشاركة في نشاطات المنظمة. بعد فترة قصيرة فتحنا مكتبين لنا في كالابار وإينوغو، يشرفان على العمل في أربع ولايات، وخططنا لفتح مكتبين آخرين في جوس وإيجبو ـ أود، للاشراف على العمل في الولايات الشمالية والغربية، على التوالي.

كان الوضع المالي بالطبع يحدّ من امكانياتنا. لم نستطع تجهيز المقر الرئيسي للمنظمة بشكل ملائم، بدأنا بالقليل من الأثاث وبآلة كاتبة كهربائية. في البداية كان عندنا موظفان فقط، أحدهما تولّى الطباعة والاستقبال، والثاني كان كاتباً مساعداً، لكننا بعد ذلك زدنا عليهما ثلاثة موظفين بنصف دوام. كنت أمضي معظم ساعات النهار في تصريف أعمال المنظمة. لا تزال بعض مشاريعنا معلّقة بسبب القيود المالية والبعض الآخر ننفذه بشكل متواضع. مواردنا تأتي بالدرجة الأولى من الرسوم التي يدفعها المنتسبون ومن الهبات، وهذه الأخيرة لم تكن كبيرة. اضطررنا إلى التكيّف مع موارد ضئيلة، وكنا نساهم بأموالنا الشخصية، وبوقتنا للمحافظة على المنظمة.

على الرغم من عدم إرتياح الحكومة لعملنا، فقد كانت تتجاوب مع بعض انتقاداتنا. رفعت المنظمة في تموز/يوليو١٩٨٩، شكوى بالنيابة عن ألف موقوف في سجن إيكوي، وأدّى ذلك إلى استحداث جهاز لمراقبة السجون مهمته تحسين أوضاعها (مع أنه يعمل ببطء). ورفعنا قضية عن الصحافي تومي أكپونغ، وعن الليبيري بيتي ماسون ـ شيديب المتهم بالمتاجرة بالمخدارت، وكلاهما موقوف بناءً لمرسوم التوقيف المتعلّق بأمن الدولة؛ فقامت الحكومة باطلاق سراحهما قبل أن تصدر المحكمة حكمها النهائي. عندما أبدينا شكوكنا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٩، حول ما إذا كان السجن في جزيرة إيتا ـ أوكو أغلق بالفعل، سمحت الحكومة لوسائل الاعلام بزيارة الجزيرة. وعندما ارتفعت حدة المطالبة الشعبية بإلغاء مرسوم التوقيف المتعلق بأمن الدولة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، طلبت الشرطة مساعدتنا لتحديد عدد الموقوفين بموجب هذا القانون البغيض.

في أواخر عام ١٩٨٩، قامت المنظمة بإعداد «تقرير حول حقوق الانسان في نيجيريا» عن عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٠، أعدّت تقريراً خاصاً حول سجن «كيري كيري» المحصّن. ورد في التقرير لجوء الحكومة مرات عديدة إلى انتهاك المرسوم رقم ٢، والظروف المعيشية الصعبة داخل السجن.

ذكرنا، على سبيل المثال، حادثة توقيف الناشط الزعيم غاني فاوحينمي في سجن منعزل في شمال البلاد دون توجيه تهمة إليه، كان الزعيم فاوحينمي يريد رفع قضية ضد اثنين من كبار المسؤولين في جهاز الأمن بتهمة قتل رئيس التحرير المناضل ديلي غيوا، وقد أدلى الزعيم، فيما بعد، بتصريح إلى صحيفة «نيوزواتش» قال فيه: «إنهم يعذبونني... لا مجال لدخول الهواء إلى هذه الزنزانة... النوافذ صغيرة جداً... الحرارة مرتفعة وحبيبات العرق تسقط عن رأسي كما لو أنني أقف تحت المطر... لا يسمحون لي بقراءة الصحف ولا بالقيام بأي عمل». لقد أمضى فترة التوقيف كلها في السجن الانفرادي، ولم يكن لديه سرير أو فراش أو غطاء. كما أتى التقرير على ذكر تجاوزات عديدة قامت بها الشرطة من حوادث قتل واعتداءات واعتقالات خلال تلك السنة. كان أوليسا أغبكوبا قد أشار في مقدمة التقرير بصراحة إلى أن «١٩٨٩ كانت سنة رهيبة بالنسبة لحقوق الانسان في نيجيريا».

في آذار/مارس ١٩٩٠، أصدرت المنظمة تقريراً حول أوضاع سجن «كيري كيري» كشفت فيه عن ظروف تفوق أيّ تصّور، لكن، مع ذلك، تظلّ متوقّعة. غودوين أواغبال مضى على سجنه هناك سنتان ونصف السنة بدون محاكمة، حتى التقينا به وتقدمنا بالتماس لاطلاق سراحه عام ١٩٨٩، وقد وصف لنا السجن قائلاً:

> العناية الصحيّة تثير الرّعب. البعض يموت بالفعل نتيجة الأدوات الطبية غير النظيفة، وقلّة الطعام، والإزدحام في الزنزانات. في الجناح الجنوبي مثلاً، المعروف بالجناح رقم واحد، والذي لا يتجاوز طوله ثماني أقدام، وعرضه ثماني أقدام، وُضع ستة عشر موقوفاً في الزنزانة الواحدة. ينام الشخص بضع ساعات ثم يستيقظ لينام سجين آخر مكانه، ولا أحد يجرؤ على النوم أثناء النهار، جميع النزلاء تقريباً، في هذا الجناح، مصابون بأمراض جلدية وصدرية ويعانون من انتفاخ في المعدة ومن نحول شديد في اليدين والرجلين والصدر، ورأس الواحد منهم يذكّر برأس الرجل الآلي. صدقوني أن هذا السجن أسوأ من جبهة حرب أو من التمييز العنصري في جنوب أفريقيا أو مما يعانيه الناس في أثيوبيا.

أثبتت التحقيقات التي أجريناها أن السجن يؤوي نزلاء أكثر مما يستطيع استيعابه بنسبة ٧٢ في المئة، وأن مساحة النوم المتاحة لكل سجين لا تتجاوز قدماً واحدة. الزنزانات السيئة التهوئة موبوءة بالبق والبراغيث والبعوض والأمراض. لا يوجد سوى طبيبيْن وممرضتيْن من فريق الشباب للعناية بـ ١٦٤٥ موقوفاً في «كيري كيري»، وهم أيضاً يتولون العناية

بالموقوفين في ثلاثة سجون أخرى، بحيث يصل العدد الاجمالي للسجناء الذين يفترض فيهم تقديم العناية الصحية لهم، إلى حوالى ٨٠٠٠ سجين. تقدم السلطة مبلغاً تافهاً، ٣,٥٠ نايرا، بدل الغذاء اليومي لكل سجين. لا يسمح للنزلاء بقراءة الصحف والمجلات، ولا بالاستماع إلى الراديو أو مشاهدة التلفزيون، لذلك فهم يعيشون في عزلة تامة عمّا يحدث في العالم الخارجي. انطلاقاً من هذه الاحصائيات المخيفة، لا نستغرب أن يصل معدل الذين يموتون في «كيري كيري» أسبوعياً إلى ثلاثة أشخاص. معظمهم من الموقوفين الذين ينتظرون الشروع بمحاكمتهم.

إلى جانب هذا المعدل المرتفع للوفيات في «كيري كيري»، هناك مساجين أمضوا حوالى عشرين سنة في هذه الظروف المثيرة للإشمئزاز. أحدهم يدعى فيليكس أغونمولا، أصيب بالجنون. يقول هؤلاء إنهم يعاملون كما لو أنهم أموات، مما يجعلهم يعتقدون أن الذين ماتوا قبلهم هم المحظوظون. بعد اطلاعها على هذه الأوضاع توجهت المنظمة إلى الرأي العام الدولي للمساعدة في الضغط من أجل إطلاق سراح هؤلاء الرجال.

وفي النهاية يقول التقرير:«إن الهدف الأساسي (للسجن) هو حرمان هؤلاء النزلاء من إنسانيتهم... لذلك نرى من واجبنا أن نسأل عن الغاية من وجود هذا السجن... ونحن نقترح تشكيل لجنة دائمة للنظر في أوضاع السجون في نيجيريا». تتولى اللجنة مهمة التحرّي حول أوضاع السجون وتعدّ التقارير حول ما تكتشفه. وتقترح على الحكومة بعض التدابير لجعل الأوضاع أكثر إنسانية. سوف تؤدي هذه اللجنة، إضافة إلى بعض الاجراءات الفورية لتصحيح بعض مظاهر الظلم الفظيعة، إلى تحسين مستوى معيشة النزلاء. لكن يظل القيام باستفتاء يشمل كافة سجون البلاد هو السبيل الوحيد لحلّ المشكلات الأساسية.

الحاجة إلى الحرية

لا نزال في بداية معركتنا الصعبة من أجل حماية حقوق الانسان في نيجيريا، لكننا، بشكل إجمالي، حققنا الكثير في الفترة القصيرة التي مضت على تأسيس منظمتنا. إلى مَ نعزو نجاحنا؟

السبب الأول يكمن في الالتزام العميق والتفاني في سبيل قضية الحرية والكرامة الانسانية. موقفنا لم يهتزّ على الرغم من المخاطر التي تعرّضنا لها في حياتنا ومعيشتنا. إستخدمنا في عملنا مستوى عالياً من البراعة المهنية. حقوق الانسان في نيجيريا قضية حساسة للغاية، فكّرنا أننا نستطيع إحراز نتائج هامة ولفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الانسان باللجوء إلى القضاء، وهذا السبيل نعرفه جيداً. لكن المهم أيضاً أن نبذل جهداً كبيراً

حتى لا تعتبرنا الحكومة معارضة. انتقاداتنا تتمحور عادة حول قضايا معيّنة، ونقدم اقتراحات محدّدة لحلّ المشكلات المطروحة. إضافة إلى ذلك كان نجاحنا في بلد مثل نيجيريا، متعدِّد الشعوب والأديان والاهتمامات والانتماءات، نابعاً من قدرتنا على المحافظة على استقلالنا عن كل أشكال الانتماء السياسي أو الأيديولوجي أو الديني أو الطائفي.

دعم وسائل الاعلام لمنظمتنا أفادنا كثيراً. إلى جانب ترويجها لنشاطاتنا، كانت تلك الوسائل سبيلنا للوصول إلى الشعب النيجيري وإلى إمكانية توعيته. عندما تقوم الصحافة بتغطية أعمالنا تلفت الانتباه إلى مشكلات معينة وإلى الاعتداءات التي تتعرض لها حقوق الناس. لكن، ما هو أهم من ذلك، أن تقارير الاعلام عن الشكاوى القضائية التي كنا نرفعها ضد تجاوزات الحكومة، تقول للناس إنه حين ترتكب الحكومة أعمالاً غير قانونية يحقّ لهم مقاومتها. وسائل الإعلام غطّت أخبار القضايا ونشرت تقاريرنا المختلفة حول حقوق الانسان وأوضاع السجون، وانتقاداتنا حول بعض الممارسات المحدّدة للسلطة. لقد أحاطت الصحف تقريرنا الأخير حول سجن «كيري كيري» باهتمام بالغ، فصدرت بعناوين مثيرة مثل: «العيش في جحر جهنم»، و «دويّ الرعب». كما أن الصحف ساعدتنا بتناول نشاطاتنا في مقالاتها الافتتاحية، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، صدرت مجلة «نيوزواتش»، الرائدة في نيجيريا، وعلى غلافها أن منظمتنا هي محور العدد. وسائل الاعلام الدولية أسهمت بدورها بنشر أخبار نشاطاتنا، الاذاعة البريطانية (BBC)، وصوت أميركا (Voice of America)، كانتا باستمرار تشيران إلى نشاطاتنا في برامجهما الاخبارية. وفي حزيران/يونيو١٩٨٩، نشرت «النيويورك تايمز» تقريراً مفصلاً حول جهودنا لتحسين مستوى حقوق الانسان في نيجيريا. وحققنا المزيد من الاعتراف الدولي عندما كرّمتني المجموعة الدولية لمراقبة حقوق الانسان ومنحتني «جائزة مراقبة حقوق الانسان» من أجل «مساهمتي اللافتة لتطوير مستوى حقوق الانسان في نيجيريا».

كانت صلاتنا بمختلف الجمعيات الدولية لرعاية حقوق الانسان مفيدة جداً بالنسبة لنا. أمضينا أربعة أسابيع في آذار/ مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٩، أنا وأغيكويا وآمّا أوغان في لقاء عدة جمعيات لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأميركية،منها منظمة العفو الدولية (Amnesty International) والإتحاد الأميركي للحريات المدنية، وجمعية المحامين الأميركين، ومراقبة حقوق الانسان/ مراقبة إفريقيا، ولجنة المحامين من أجل حقوق الانسان، والمؤسسة الوطنية الديموقراطية للشؤون الدولية، والجمعية الدولية لحماية الطفولة. وخلال رحلتنا هذه قمنا بجولة على بعض السجون، فتكوّن لدينا معيار للحكم على أوضاع السجون النيجيرية التي بدت لنا غير انسانية إلى حدّ بعيد. كما أن منظمتنا استقبلت في

نيجيريا أفراداً ناشطين في صون حقوق الانسان، وجمعيات تعمل في هذا المجال أيضاً، نذكر على سبيل المثال زيارة البعثة التي أوفدتها منظمة العفو الدولية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، وزيارة مارسيل زوارمبورن، المفوّض المسؤول عن مؤسسة حقوق الانسان في هولندا، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩. وكانت هذه الزيارات فرصة أتاحت لنا تبادل الأفكار والآراء حول قضايا حقوق الانسان.

عندما أستعيد في ذاكرتي يوم ١٥ تشرين الأول/اكتوبر١٩٨٧، تاريخ تأسيس المنظمة، أعترف بأنني أَعْجَبُ للتأثير الهائل الذي استطاعت فرضه على جبهة حقوق الانسان في نيجيريا. ونجاحنا، حتى الآن، لم يكن مردّه كرم أو شهامة الحكومة العسكرية النيجيرية. كان واضحاً، منذ البداية، أن الحكومة لا تحبّذ نشاطنا ـ وتفضّل لو أن وجودنا يظلّ محدوداً ليكون فقط بمثابة دليل على وجود تسامح ظاهري مع المعارضة. وبالفعل صرّح وزير الخارجية أمام وسائل الإعلام في الذكرى الأربعين لشرعة حقوق الانسان، بأن منظمتنا تعكس تمسك الحكومة بحقوق الانسان. إنّ الحكومات في مختلف أنحاء العالم، وبنحوٍ خاص في الدول النامية (بصرف النظر عن ديكتاتوريتها أو قمعيتها) تظلّ حريصة على صورتها أمام الناس، وبما يكون في هذا التوجّه ضمانة معينة بالنسبة لنا، لكن التجربة علّمتنا بأن نكون مستعدين دائماً لتلبية أمر بالتوقيف أو دعوة «التبادل الحديث» مع رجال الأمن.

كان نشاطنا يثير شكوك فئات عديدة. وبعض الناس تخوّف من أهدافنا لأن الناس لم يتعوّدوا على وجود جمعيات فاعلة لرعاية حقوق الانسان في نيجيريا. نسبوا إلينا أهدافاً خفية، بما في ذلك الأهداف السياسية. لكننا تمكنّا من الانتصار على هذه المخاوف والشكوك ورسّخنا وجود منظمتنا كقوة فاعلة وشرعية في النضال الديموقراطي في نيجيريا.

برنامج الحقوق الدستورية

في معظم الدول النامية حيث تشكّل الأنظمة الديكتاتورية خطراً على الديموقراطية، يصبح وجود جمعيات ناشطة ومستقلّة، كمنظمتنا، بالغ الأهمية. وفي ظلّ غياب أحزاب معارضة قوية ومنظمة، تتولّى هذه الجمعيات مراقبة ما تقوم به الحكومة من أعمال وممارسات تؤثر على الحقوق الأساسية للمواطنين وعلى حرياتهم. انطلاقاً من قناعتي بضرورة تأسيس جمعيات عديدة لحماية حقوق الانسان في نيجيريا، تركت منظمة الحريات المدنية (CLO) في شباط/فبراير ١٩٩٠، وأطلقت «برنامج الحقوق الدستورية» (CRP).

يختلف البرنامج عن المنظمة في أن محور نشاطه سوف يكون القيام بحملة فاعلة لتعزيز استقلالية السلطة القضائية في نيجيريا. «برنامج الحقوق الدستورية» كناية عن منظمة تشرف

عليها هيئة إدارية، وهي لا تضم أعضاء آخرين. تقوم هذه الهيئة أيضاً برفع الشكاوى والقضايا أمام المحاكم، غير أن لها نشاطاً إضافياً: إذ تصدر عنها مجلة فصلية هي «مجلة الحقوق الدستورية» (The Constitutional Rights Journal) التي تسعى إلى تعزيز وحماية حقوق الانسان وسيادة القانون في نيجيريا. إنها المجلة الأولى من نوعها في نيجيريا، تقدّم تحقيقات تفصيلية وتحليلات حول قضايا حقوق الانسان، وتنشر مقالات لخبراء في هذا المجال، وتدرس القوانين ومضامينها، وتناقش حقوق الإنسان في دول افريقية أخرى. كما أن الهيئة سوف تتولى إعداد نشرات وتقارير إذا استدعت الحاجة. إن «برنامج الحقوق الدستورية» يكمّل «منظمة الحريات المدنية» وغيرها من جمعيات حقوق الانسان في نيجيريا، ويسعى إلى التنسيق معها من أجل التوصل إلى مستوى أعلى من الوعي والحرية في المجتمع النيجيري. لن تكون للبرنامج أية توجهات حزبية سياسية كي يتمكن من دون تحيّز أن يعزّز الالتزام بحقوق الانسان في بلادنا.

الديموقراطية والتطوّر وحقوق الانسان

في دول العالم النامي تواجه الديموقراطية عقبات جدية. حقوق الإنسان عرضة للإنتهاكات المستمرة إمّا لأن المسؤولين ورجال الأمن لا يعرفون الحدود القانونية لسلطتهم، أو لأن الناس، في بعض الحالات، يجهلون ما هي حقوقهم، ولا يعرفون ماذا يفعلون بصدد التجاوزات الحاصلة. وحتى عندما يعرفون كيف يتصرفون، يكون الفقراء عادة مهتمين أكثر بالحصول على لقمة العيش، ولا يضحّون بوقتهم أو مالهم للنضال في سبيل حماية حقوقهم.

تتمسّك الحكومات في الدول النامية بحجّة «إنقاذ» الاقتصاد الوطني وتعمد إلى طمس حقوق الناس وحرياتهم، لأنها تعتبر أن الديموقراطية تتعارض مع التطور الاقتصادي، وتلجأ إلى تخريب وتهميش مؤسسات الدولة التي تروّج للديموقراطية أو تحميها. تسعى إلى إضعاف السلطة القضائية وتجريدها من فاعليتها بجعل ولاية القضاة غير مستقرة، وحرمان السلطة القضائية من الإستقلالية المالية؛ وتتوجه في الوقت نفسه إلى نقابات العمال والمنظمات الشعبية والطلاب والصحافيين والأكاديميين والمعارضين وسائر المصادر المحتملة «للمشاكل» فتعمد إلى إسكاتهم إما بتجاوز القانون أو بالاعتقال أو بالتوقيف المؤقت. من الواضح أن وجود منظمات لحقوق الانسان في هذه الدول، كمنظمتيّ الحريات المدنية والحقوق الدستورية، يصبح ضرورياً. إنها تشكل خط الدفاع الأخير لحماية حرية الانسان.

لم تعد حقوق الانسان مجرّد شأن محلي، فهي اليوم تحظى، أكثر فأكثر بالإهتمام

الدولي. لا يحصل التطور الفعلي إلاّ في مناخ من الأمان والحرية والعدالة، وفي حال عدم توافر هذه الشروط في دولة ما، يجب على سائر الدول أن تحترس من تقديم العون والمساعدة إلى حكومتها. إن الانتفاضات الشعبية التي شهدتها مؤخراً أوروبا الشرقية والتي أطاحت بالأنظمة الديكتاتورية المحصّنة، تبعث على الأمل في إمكانية تحوّل أنظمة العالم النامي، بما في ذلك افريقيا، من السلطوية إلى الديموقراطية. يجب أن تُبذل جهود دولية لمساندة المؤسسات الديموقراطية المستقلة في الدول النامية من أجل تسريع الاصلاحات الديموقراطية.

إذا ألقينا نظرة على الأنظمة الديكتاتورية في افريقيا، نجد أن زعماءها يعتمدون إلى حدّ كبير على دعم الدول الغربية التي أرادت من هذا الدعم تأمين الحماية للمصالح الغربية، ومنع انتشار الأفكار الشيوعية. ربما تؤدي نهاية «الحرب الباردة» إلى كشف هؤلاء الزعماء، وإظهار حقيقتهم ـ حكام انتهازيون، واستغلاليون وبدون توجهات واضحة يجب إيداعهم في الحال مزبلة التاريخ، ومواصلة السعي من أجل الحرية والديموقراطية.

تعزيز الديموقراطية وبناء المؤسسات في تايلاند

شاي ــ أنان سامودفانيجا

بدأتُ مزوالة مهنتي كمتخصّص في العلوم السياسية منذ حوالى عقدين من الزمن في تايلاند، ومنذ ذلك الحين وأنا أقوم بنشاط موازٍ كمؤيد ناشط للديموقراطية التمثيلية وللمؤسسات السياسية المشاركة. قمت بمهمات عديدة في هذه الفترة، وأشرفتُ على مجموعة من الأساتذة المساعدين، كما عملتُ مستشاراً لدى عددٍ من رؤساء الوزارة، ومخططاً لمشاريع قوانين ومراسيم دستورية، وأستاذاً في الجامعة، وتوليت مؤخراً منصب مدير مؤسسة دراسات السياسة المدنية، وهي مؤسسة ثقافية مؤيدة للديموقراطية. أعتقد أن الرابط الوحيد بين هذه المراكز والأعمال المختلفة، كان دوري كمثقّف مدني، أراد أن يشرح لأبناء وطنه لماذا يجب أن يعملوا على تحقيق الديموقراطية في وطنهم، ويُريهم كيف يتمكنون من ذلك.

لم تكن تلك المهمة سهلة، إذ إن الأوضاع العامة كانت في الغالب من المعوّقات الهامة. تاريخ تايلاند الحديث زاخر بالتحولات الجارفة والتقلّب السياسي السريع. مرحلة الخمسينات والستينات (كي نبدأ من منطلق مفيد) بشّرت بتغيّرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لا تزال بارزة الأثر حتى اليوم. ارتفع المعدّل الاقتصادي بنسبة ٧ في المئة كل سنة مع النموّ المفاجىء للتمدّن والتصنيع، خصوصاً في العاصمة بانكوك وفي ضواحيها. أدخلت التحسينات على البرامج الصحية كي تتناسب مع التزايد الهائل في عدد السكان، وللمرة الأولى في تاريخ تايلاند كان هناك نقص في الأراضي الزراعية الجديدة، والأرياف غصّت بالناس. كانت نسب التفاوت في الدخل تزداد بشكل واضح عند الفقراء والأغنياء على حد سواء. إضافة إلى ذلك، بدأ التايلانديون يتعرّفون إلى الغرب المتمّدن من طريق

السيّاح، والبضائع المستوردة، وآلاف الجنود الأميركيين الذين أقاموا في قواعد على الأرض التايلاندية. في ظلّ هذا الفوران الهائل، لا نستغرب ظهور فئات جديدة في المجتمع التايلاندي، أو أن الأصوات التي ظلت مكتومة حتى ذلك الحين بدأت تطالب بالمشاركة وتزداد ارتفاعاً وحدّة.

ولكنْ خلال هذه السنوات المليئة بالأحداث ظلّ النظام السياسي في تايلاند على ركوده المؤسف. الحكام العسكريون، كالمارشال ساريت ثانارات (رئيس الوزراء من ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٣)، وخلفه المارشال ثانوم كيتكاشورن (١٩٦٣ ـ ١٩٧٣)، اعتمدوا في إدارتهم على الرشاوي ولجأوا إلى سياسة التهديد والقمع مع المعارضين المحتملين؛ وصار المثقفون ورجال الأعمال عُرضة للمضايقات وأخضعت وسائل الإعلام للرقابة. سيطرت المحسوبية وتفشّى الفساد. هذا النظام السياسي المتحجّر لم يعد قادراً على تلبية احتياجات الحاضر، فكيف يتمكن من ذلك في المستقبل.

قبل حلول عام ١٩٧٣، كان معدل المشاركة السياسية متدنياً للغاية، وكانت الانتخابات الوطنية تُجرى على نحو متقطع، وكان الإقبال عليها دائماً ضعيفاً نسبياً. ضمّت الإتحادات والشركات التجارية مجموعات منفعية منظمة، وخضَعت كافة نشاطاتها لرقابة رسمية مباشرة. والمجموعات التي تسعى إلى توجيه السياسة العامة لما فيه مصلحة الفلاحين والعمال كانت بالكاد تثبت وجودها. وفي الوقت نفسه، ظهرت عدة مجموعات صغيرة استمدّت وجودها من شبكة المحسوبيات المعقّدة، وتحلّقت حول الجهاز البيروقراطي الرسمي القوي في تايلاند. هذه المجموعات تنافست من أجل الحصول على موارد محدودة والقيام بوظائف بيروقراطية كتخليص المعاملات والحصول على الاجازات والرّخص. في هذه الأثناء كانت المصالح التجارية الكبرى تقيم تحالفات متينة مع السياسيين البيروقراطين. إنَّ تفشّي الفساد أكّد على التمازج الكلي بين المنفعين، أفراداً وجماعات.

في تشرين الأول/اكتوبر١٩٧٣، قاد الطلاب حملة احتجاج أدت إلى سقوط رئيس الوزراء ثانوم ودفعت الملك بوميبول أدوليادج، الملك الدستوري في تايلاند، إلى تعيين ساينا ثماساك رئيساً جديداً للوزراء، وقد كان رئيس المحكمة العليا وعميداً لجامعة ثماسات. استعادت البلاد سياسة الانفتاح وواصلت تجربتها الديموقراطية، لكن النظام الديموقراطي الجديد كان يُعاني من انخفاض كبير في مستوى المؤسساتية السياسية، فيما أدّى «الانفتاح» في المجال السياسي إلى تراكم العديد من المتطلبات.

لجنة إعداد الدستور

من بين الضرورات العديدة التي فرضت نفسها على النظام السياسي في تايلاند، في أعقاب المظاهرات الطالبية واسقاط السلطة العسكرية، كانت هناك اثنتان أكثر إلحاحاً. الأولى: الحاجة إلى إعادة تنظيم العلاقات السياسية والمحسوبية القديمة التي خلّفها الحكام العسكريون، والثانية: الحاجة إلى تجديد الدستور والهيئة التشريعية والنظام الحزبي ـ الضمانات المؤسساتية للاستقرار الديموقراطي. هاتان المشكلتان المعقدتان بطبيعتهما، كانتا في الوقت نفسه متداخلتين ومتشابكتين. فقيما كانت فترة النشاط والحماسة التي عرفتها البلاد بعد الانتفاضة آخذة في الانحسار، صار التحدّي الذي فرضته هاتان المشكلتان واضحاً بكل ما يترتب عليه من أعباء.

كنت في حينه في الواحدة والعشرين من عمري، طالباً قليل الخبرة تخرّج من المرحلة الثانوية ليدخل جامعة ويسكنسون في الوقت المناسب للمشاركة في الأحداث التي أدت إلى انتفاضة الطلاب في تشرين الأول/اكتوبر١٩٧٣. لم تكن الانتفاضة قد هدأت تماماً بعد عندما دعيت للانضمام إلى لجنة مؤلفة من ثمانية عشر عضواً مهمتها وضع مسوّدة دستور جديد. خلال لقاءاتي العديدة مع رئيس الوزراء سانيا في تلك الفترة، كان يبدي اهتمامه بمعاناة البلاد في السابق من عدم التزام الديموقراطية، ويوصي بأن يترافق إعداد الدستور الجديد ونشره (كان قد صرّح بأن هذا العمل سوف ينتهي في غضون ستة أشهر) مع التحرك لرفع مستوى الوعي العام والمشاركة في العملية السياسية. هذا التحرك يهدف إلى إحداث تحوّل هادىء في النظام التايلاندي من سلطوية الماضي إلى حقبة جديدة من الحرية والديموقراطية.

توجّه رئيس الوزراء بشكل خاصّ إلى مجموعة من الناشطين في حقل العلوم السياسية لمساعدته على إنجاز هذه المهمة الكبيرة، كان ذلك تحدياً نبيلاً ـ ورائعاً ـ بالنسبة لنا جميعاً. من القرارات الأولى التي أصدرتها لجنة اعداد الدستور تشكيل أمانة سرّ وثلاث لجان فرعية عاملة (تتولّى البحث والاعداد القانوني والمشاركة الجماهيرية، على التوالي). وكان الهدف منها الاطّلاع على نحو أفضل على مختلف أنماط الأنظمة الانتخابية والاستفتاء العام وأنظمة الحكم المحلية، والإفساح في المجال، في الوقت نفسه، أمام الناس للمشاركة في إعداد الدستور الجديد. كنت المتحدث الرسمي باسم اللجنة، ونائب رئيس اللجنة الفرعية للمشاركة الجماهيرية. تولّى هذه اللجنة الفرعية م. ر. كوكريت پراموج السياسي ورجل الدولة، رئيس الجمعية الوطنية.

إنّ لجنة اعداد الدستور لم تضيّع وقتها، وانجزت مهمتها في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. وقدّمت لجنة الأبحاث الفرعية ١٢٠ دراسة وتقريراً في غضون ثلاثة أشهر، فيما تولت لجنة الاعداد القانوني الفرعية العمل على ايجاد صياغة بديلة لمختلف بنود الدستور الجديد. وبوصفي نائب رئيس اللجنة الفرعية للمشاركة الجماهيرية، منحني الرئيس الصلاحية الكاملة للتخطيط لعمل اللجنة وتطبيق نشاطاتها.

علمتني مهمتي هذه أهمية المشاركة في العمل الجماعي. كانت خطوتي الأولى التثبّت من حصولنا على دعم الوسط الأكاديمي، وفي الوقت نفسه دعم أوساط التجارة والعمل، ووسائل الاعلام. شكلت المعاهد في مختلف أنحاء البلاد شبكة ـ استخدمناها لتنظيم مجموعات للمناقشة وحلقات دراسية ومعارض وندوات عامة حرة تشبه النمط الذي اشتهر به «منبر الخطباء» في هايدپارك مدينة لندن. دعونا مجموعة من الصحافيين والاذاعيين المعروفين للمساهمة في عمل اللجنة، ولتولي دور فاعل في اللقاءات والمناقشات العامة. وتمكنت، بعد ذلك، من تطويع مجموعة من الفنانين الشبان المتحمسين، العاملين في الحقل الاعلامي الخاص، لإعداد ملصقات وكتيبات وبرامج تتصف بالبساطة والسهولة، وتعرض المبادىء الرئيسية للديموقراطية.

منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وحتى كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، قمت بتنظيم أكثر من ١٢٠ حلقة دراسية ومناقشة عامة ولقاءً جماهيرياً في كافة أنحاء البلاد. فيما كان العمل يأخذ مجراه في هذه المجالات، كانت فرق صغيرة من طلاب تجوب البلاد، بناء على طلب لجنتنا، للاطلاع على مطالب الناس وشكاويهم وتطلّعاتهم. أثار اهتمام الطلاب بقضايا الناس استياء المسؤولين المحليين في مناطق عديدة. فقد أصبحنا في نظرهم، نشكّل تهديداً للنظام البيروقراطي الراسخ.

شكلنا تهديداً أكثر وضوحاً للمتطرفين من اليمين واليسار. الطلاب اليساريون والحزب الشيوعي التايلاندي (CPT) اعتبرونا «إصلاحيين»، ورأو في تمكننا من تنظيم «الديموقراطية البورجوازية» مؤسساتياً عقبة كبيرة في وجه التحرك الثوري. وفي الجهة الثانية، اعتبرت السلطة العسكرية وأنصارها من المحافظين المتشدّدين أننا نخفي ميولاً شيوعية، ورأت في محاولاتنا لتحريك الجماهير سعياً لدفعها إلى التخريب الشيوعي.

لم نكن، بالطبع، نهدف إلى إثارة العداء، لكننا تقبّلناه كنتيجة حتمية لنشاطنا. كانت مهمتنا طويلة الأجل وتتطلب الكثير من الصّبر. لم تتشكّل في تايلاند من قبل لجنة كاللجنة الفرعية للمشاركة الجماهيرية، ولا عرفت البلاد عملاً في هذا السياق. اللقاءات التي

عقدناها، والمناقشات التي رعيناها، والمعلومات التي وزعناها، كانت جميعها تُسهم في خلق حالة جديدة تماماً: تدخّل العديد من المواطنين العاديين في شأن سياسي «وطني».

وسائل الإعلام ساعدتنا كثيراً، إذ كانت وقائع اللقاءات والمناقشات العامة تُبَثّ مباشرة عبر الاذاعة والتلفزيون. بعد تقديم لجنة إعداد الدستور إقتراحها في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، قامت محطة التلفزيون الوطني باستقبالي مع رئيس الوزراء سانيا، النائب ورئيس الوزراء (والذي تولّى أيضاً رئاسة اللجنة) ، و م. ر. كوكريت پراموج، من أجل إطلاع الناس على النقاط البارزة في المسوّدة المقترحة.

وطلبت أيضاً من المذيعين المعروفين والصحافيين البارزين حثّ الناس على كتابة آرائهم وارسالها إلى اللجنة. من تشرين الثاني/نوڤمبر١٩٧٣ وحتى كانون الثاني/يناير١٩٧٤، تلقينا نحو ٢٥٠٠ رسالة معظمها من المناطق الريفية. بعد قيام اللجنة بوضع الصيغة النهائية لمسوّدة الدستور وتقديمها إلى الجمعية الوطنية، تولّى رئيس اللجنة بنفسه التوقيع على رسائل الشكر التي أرسلت إلى كل الذين كتبوا لنا، وأرفقها بنسخ عن المسوّدة المقترحة. احتفظت ببعض رسائل المواطنين، ونشرتها لاحقاً في كتاب عنوانه «صوت الشعب» قدّمت له ببعض الملاحظات.

أدّت الدراسة المتأنية لهذه الرسائل إلى الكشف عن وجود مشكلة هامة. بالنسبة لمعظم التايلانديين ليس نظام الحكم الدستوري سوى تعبير واهٍ بدون مدلول واضح. معظم المواطنين عبّروا في رسائلهم عن آمالهم في أن يتمكن الدستور الجديد من تحسين معيشتهم إلى حدٍّ ما. وتضمنّت الرسائل، في الوقت نفسه، علامات كثيرة تدلّ على الشك العميق في جدوى العمل السياسي. أغلبية المواطنين اعترفوا بتفاوت مشاعرهم حيال الدستور والديموقراطية. ذلك أن تجارب الماضي القاسية مع رجال السياسة والبيروقراطيين وسائر «أصحاب النفوذ» رسّخت لدى الناس إحساساً بالعزلة. لكن الكثيرين أبدوا رغبتهم في المشاركة في العملية السياسية على الرغم من مشاعر الاحباط التي استبدّت بهم.

كانت نشاطات اللجان الفرعية الثلاث تتناقض مع النمط التقليدي الذي تبقى النخبة السياسية بموجبه بعيدة عن الرأي العام والمطالب الشعبية. كشف تجاوب الناس مع عمل اللجان عن وجود حاجة ملحّة، لا تزال كامنة، للمشاركة السياسية في المجتمع التايلاندي، وإذا أعطيت لهذه الحاجة الفرصة المناسبة للظهور قد تتحول بسرعة إلى قوة فاعلة في المسار الديموقراطي.

كانت المسوّدة الدستورية عام ١٩٧٤، الشرعة السياسية الأكثر تحرراً في تاريخ تايلاند.

فقد عكست، بصورة عامة، آراء التقدميين الذين وصلوا بنحو متزايد إلى السلطة بعد أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. وتناولت الوثيقة سلسلة متكاملة من القضايا الدستورية التي تواجه النظام السياسي، وأزالت العديد من الأجهزة المؤسساتية التي استخدمتها القوات المسلحة والبيروقراطية للسيطرة على الميدان السياسي طيلة أربعين عاماً. نصّ ، على سبيل المثال، أحد الإقتراحات الجديدة للفصل بين السلطات، على أن الموظّف المدني أو العسكري الذي يفوز في الإنتخابات في إحدى الهيئتين التشريعيتين يجب أن يستقيل من منصبه التنفيذي.

كانت الشُرعة الجديدة بمثابة قاعدة واعدة لإعادة بناء الحياة السياسية في تايلاند. لكن العديد من بنودها لم يستمر بعد تداولها في الجمعية الوطنية المنتخبة حديثاً بطريقة غير مباشرة. بدا واضحاً أن العناصر الأكثر محافظة في المجتمع بدأت تعيد تثبيت أقدامها بعد الاضطراب الذي حدث في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣.

على الرغم من إنتخابي نائباً من بين ٢٩٩ نائباً في الجمعية الوطنية، فقد حُرمت من منصبي هذا لأنني كنت دون الخامسة والثلاثين، دون السنّ القانونية التي فرضها دستور عام ١٩٦٨ الذي كان لا يزال ساري المفعول. قررت مواصلة نشاطي المؤيد للديموقراطية، والذي بدأته مع لجنة إعداد الدستور، بإطلاق «مشروع تجديد الهيئة التشريعية». بعد الحصول على هبة من مؤسسة «فورد»، دعوت اثني عشر خريجاً للعمل معي كمساعدين تشريعيين لأعضاء في الجمعية الوطنية. كانت مهمتنا تزويد هؤلاء الأعضاء بالمعلومات الضرورية عن مشاريع القوانين الهامة.

في هذه الفترة تم تعييني أميناً في لجنة التعديل التشريعي، وأعلنت جامعتي تأييدها لتعييني في أمانة سرّ الجمعية الوطنية. توليت هناك مهمة إعداد مرجع تشريعي وأقسام للأبحاث تابعة للأمانة التي لم تكن تضم عام ١٩٧٤ أية أقسام، وكان دورها ينحصر في الأعمال الادارية المتعلّقة بعمل الهيئة التشريعية.

أقنعت حوالى عشرة من الجامعيين ومن العاملين في قطاعات حكومية أخرى، بالعمل معي. وبمساعدة رئيس الوزراء تمكنّا من استحداث أكثر من مئة وظيفة جديدة في أمانة السرّ، وحصلنا على ميزانية أكبر بكثير لها. خلال النصف الأخير من عام ١٩٧٤، صدر مرسوم تنظيمي أعلن بشكل رسمي تأسيس المرجع الجديد وأقسام الأبحاث. لكنَّ آمالنا تبخرت في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أقدم رئيس الجمعية، تحت ضغط العسكريين الرافضين للتغيير، إلى طردي مع زملائي من أمانة السرّ. كانت تلك نهاية سنة ونصف من

العمل الحثيث لإعداد نظام داعم وفاعل للمؤسسات الديموقراطية الحديثة العهد.

في تشرين الأول/اكتوبر١٩٧٦، بعد سنة من إعلان الدستور الجديد، نفّذ العسكريون أعنف انقلاب دموي عرفته تايلاند. قتل خلاله مئات من الطلاب، وهرب منهم أكثر من ألفين للانضمام إلى الشيوعيين. في تلك الأثناء كنت أشعر بخيبة أمل من النظام السياسي بأسره، فتركت البلاد ملبياً دعوة وجّهها لي معهد وُودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية، التابع لجامعة پرينستون؛ وفي المعهد انهمكت في العمل الثقافي. في هذه الفترة أصدرت كتابي «الصراع السياسي في تايلاند» (political Conflict in Thailand) الذي أعددته مع صديقي وزميلي في پرينستون دايڤيد موريل.

بعد السنوات الثلاث التي تلت انقلاب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦، انقسم المجتمع التايلاندي بشكل حاد بين جناحيْ اليمين واليسار. لم تبد الحكومة، أو أية منظمة هامة أخرى، أي اهتمام في الاصلاح الديموقراطي؛ وكان الشيوعيون هم الطرف الوحيد الذي استفاد من هذا الانقسام. الديموقراطيون الليبراليون، من ناحية أخرى، رأوا صفوفهم تتضاءل بسبب الارتداد عن الخط اليساري المعتدل، الذي عمد بعض أعضائه إلى تبنّي الخط الراديكالي والإنضمام إلى الكادرات الشيوعية في الأرياف، والبعض الآخر استسلم لمشاعر الإحباط المعطلة، وإلى التشفّي بإتخاذ موقف ساخر من كل ما له علاقة بالدولة.

تعزيز الديموقراطية ــــ مؤسسة دراسات السياسة العامة

في آذار/مارس ١٩٨٠ استلمت السلطة حكومة جديدة برئاسة الجنرال پريم تينسولانوند، وذلك بمؤازرة بعض الضباط الشبان. وأبدت إدارة پريم رغبة فعلية في معالجة الشروخ التي أحدثها انقلاب ١٩٧٦. تولّيت منصب مستشار رئيس الوزراء ، واعتبرت أن احدى المهام الأساسية أمام هذه الحكومة كانت إعادة تأسيس الحكم الديموقراطي. وانطلاقاً من تجربة السبعينات اعتمد الضباط والتكنوقراط دستوراً أكثر اعتدالاً ينصّ على تعيين رئيس وزراء غير مُنتخب. منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨، حكم التكنوقراطيون البلاد، فوطّدوا الاستقرار السياسي وأسهموا في إحداث نمو اقتصادي لم تعرف البلاد مثيلاً له من قبل.

تجاهلت الدعوات لحثّي على البقاء في منصبي، وقدمت استقالتي عام ١٩٨١. تركت الحكومة لأنني رأيت أنّ النهج الذي يتبعه حكم پريم يؤدي إلى ترسيخ توجّه سياسي تكنوقراطي لا إلى ترسيخ الديموقراطية التي أرجو. صحيح أن الحكم حافظ على استقراره، ولكن على حساب تعمد نزع الصبغة السياسية عن أي قرار هام. مع حلول عام ١٩٨٧ كانت الحكومة تتعرّض لموجة انتقاد عارمة لانشغالها بتقوية قطاع العمل الخاص على

حساب الأغلبية العظمى من الناس. لم يُبذل أدنى جهد تنظيمي للدعوة إلى لامركزية إدارية، ولم يفكر أحد بالطبع بالدعوة إلى الديموقراطية. كان دور مجلس النواب، الهيئة الوحيدة المنتخبة في الحكم، معطلاً بسبب هيمنة مجلس الشيوخ المعيّن ورئيس الوزراء وحلفائه من العسكريين.

بعد استقالتي من مكتب رئيس الوزراء الاستشاري، قررت مزاولة النشاط الديموقراطي مجدّداً. عام ١٩٨٤، أنشأتُ، بتمويل من مؤسسة كونراد أدِناور في ألمانيا الغربية، «مؤسسة دراسات السياسة العامة»، وهي هيئة غير حكومية تهدف إلى نشر الثقافة المدنية بين أبناء الشعب التايلاندي. كانت هذه المهمة هائلة الحجم والتعقيد، ولا مجال لإنجازها بدون وضع مجموعة برامج متكاملة وتنظيم شبكة عمل وطنية تتولّى تنفيذ هذه البرامج.

كرّست وقتي لهذا العمل، وتمكنت من تحقيق تقدم ملموس منذ ذلك الحين. تشرف على المؤسسة هيئة من ستة أشخاص يعملون دواماً كاملاً، المسؤول عن المؤسسة، والمسؤولون عن البرامج يعملون بدوام جزئي. والمؤسسة لها صلاتها مع كافة الجامعات الرئيسية في تايلاند ودور المعلمين؛ مع المدارس الثانوية في الأقاليم والمجالس المحلية ورؤساء البلديات والغرف التجارية، ومع كافة المنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء البلاد. كما أن المؤسسة تواكب، عن كثب، عمل كافة اللجان الدائمة في الجمعية الوطنية، وتتعاون مع أمانة السر في الجمعية، ومع أمانة سرّ مجلس الوزراء، في عدد من النشاطات ذات الطابع المشترك.

خلال إعداد برنامج التثقيف المدني، أخذت بعين الاعتبار خمسة عوامل هامة تتسبب في أنخفاض مستوى الوعي السياسي في تايلاند. العامل الأول، هيمنة المنظمات الحكومية على عملية نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بقضايا السياسة العامة. والثاني، أن تكريس الاهتمامات والمواقف والقيم التي يفترض بالمواطنين التحلّي بها كي يصبحوا مشاركين واعين وفاعلين ومسؤولين في النظام السياسي، يخضع دائماً للهيمنة البيروقراطية. والثالث، أن تعرّض المؤسسات السياسية المشاركة للتعطيل والعزل باستمرار، كالأحزاب والهيئات التشريعية المنتخبة، جعل مهمة تكريس الديموقراطية السياسية إجتماعياً تزداد تعقيداً بحرمانها من الإستمرارية والزخم. والرابع، ضعف العلاقة بين البيروقراطيين والسياسيين، وموقف النخبة المعادي للسياسة، أديا إلى فقدان الثقة والاجتماع والإلتزام بالمبادىء والممارسات الديموقراطية من جانب السياسيين البيروقراطيين. والخامس، أن الصورة السلبية التي تقدمها وسائل الإعلام عن السياسيين ترفع معدّل السخرية والفتور عند الناس.

تعمل المؤسسة على الجمع بين المسؤولين الرسميين والبرلمانيين والباحثين وعامة الناس، من أجل تعزيز وتدعيم المؤسسات المشاركة في المجتمع التايلاندي، وتسعى إلى تحقيق هذه الغاية من خلال إنجاز خمسة أهداف:

ـ تحديد وتشجيع ودعم إجراء الأبحاث حول قضايا إجتماعية واقتصادية ذات شأن.

ـ الدعوة إلى إقامة الصلات والتعاون بين الأكاديميين، والمسؤولين المنتخبين، والموظفين المدنيين، ووسائل الإعلام، وفئات وأفراد معنيين بالشأن العام، من أجل دراسة مستقلّة لقضايا السياسة العامة التي تؤثر على تطوير الاقتصاد التايلاندي والمشاركة الشعبية في الحكومة.

ـ إعداد برامج تدريبية، ومؤتمرات، وورش عمل وحلقات للحوار لأعضاء في البرلمان ولأفراد الهيئات التمثيلية الاقليمية والمحلية.

ـ رفع مستوى معرفة الناس بالمبادىء العامة للديموقراطية، وللعمل التشريعي والاداري في النظام الديموقراطي الآخذ في التشكّل.

ـ تشجيع تبادل المعلومات والأفكار والخبرات في مجاليْ التطوير الاقتصادي والتطبيق الديموقراطي، بين المثقفين وأصحاب القرار في كافة دول جنوب شرق آسيا. وهذا يشمل تعزيز ودعم التبادل مع مثقفين آخرين في دول جنوب شرق آسيا، ومع باحثين من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية وأستراليا ونيوزيلنده.

إن نشاطات المؤسسة تهدف إلى تقديم الفائدة لأعضاء البرلمان والأكاديميين والموظفين المدنيين ورجال الأعمال والممثلين الرسميين المحليين وغرف التجارة في الأقاليم وكافة المواطنين؛ والهدف الرئيسي الذي تعمل المؤسسة على تحقيقه حالياً هو إشراك أفراد من هذه المجموعات في الخارج في برنامجنا. تقوم المؤسسة في الوقت الحاضر باتخاذ الاستعدادات المناسبة لاستقبال مثقفين زائرين من لاووس وكمبوديا وفيتنام وأستراليا ونيوزيلنده والولايات المتحدة، وإيجاد سبل تتلاقى فيها رغبتهم في إجراء الأبحاث مع الفائدة التي تتوخاها المؤسسة والمجموعات التي تستهدفها بنشاطها. كما يتم الإعداد لإجراء تبادل ثقافي مع عدة جامعات أسترالية وأميركية متخصّصة في الدراسات حول منطقة جنوب شرق آسيا.

تُعرِّف المؤسسة دورها في عملية التثقيف السياسي بأنه دور الوسيط. إذ تتمسك المؤسسة بأنها غير حزبية ولا تحاول أبداً التدخل في أية عملية تقريرية. إنها تهدف فقط إلى تقديم المعلومات وتحديد الخيارات لكافة الفئات المعينة في كل قطاعات الحكم والمجتمع المدنيّ. إنها تسعى إلى جمع الموارد الفكرية من كافة الميادين الثقافية وفئات القطاعيْن العام والخاص من أجل إغناء الفكر والحث على مناقشة قضايا الساعة المطروحة.

تشجيع السجال السياسي

وضعت المؤسسة خمسة برامج أساسية منذ عام ١٩٨٤. وهذه البرامج هي: الصحيفة البرلمانية، وبرنامج الحوار البرلماني، وبرنامج «السياسة العامة عبر الاذاعة»، والحلقات الدراسية ولقاءات التحاور. وبدأنا العمل في برنامج سادس عام ١٩٨٩ هو: خطة التطوير البرلماني.

ـ الصحيفة البرلمانية

«الصحيفة البرلمانية» نشرة شهرية يتجاوز توزيعها العشرين ألف نسخة. توزّع الصحيفة مجاناً على أعضاء الجمعية العامة، وأعضاء جمعية العلوم الإجتماعية، ودور المعلمين وكبرى المدارس الثانوية في كافة أنحاء البلاد. تتولى الصحيفة تغطية أخبار الأحزاب الحكومية والمعارضة على حد سواء. تذكر نشاطات الهيئة التشريعية وتلتقي بعض النواب. تتحدث عن اللجان البرلمانية والمؤتمرات البرلمانية والحلقات الدراسية وندوات الحوار (بشكل خاص تلك التي تنظمها المؤسسة)؛ وتتضمنّ مقالات حول الأنظمة البرلمانية وأنظمة اللجان والأنظمة الشرعية والدستورية في بلدان ديموقراطية مختلفة.

ـ برنامج الحوار البرلماني

ترعى المؤسسة، بالتعاون مع أمانة السرّ في الجمعية الوطنية، برنامج الحوار البرلماني الذي يشمل المناقشات العامة والمحاضرات في مختلف الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية في الأقاليم. وقد نظمت المؤسسة هذا النشاط لئلاّ يقوم النائب، الذي يشارك في تنفيذ البرنامج، بعقد لقاء عام في منطقته أو في دائرته الانتخابية. هذا الإجراء في غاية الأهمية لأنه يعبّر عن الموقف غير الحزبي للمؤسسة. بدأ العمل في هذا البرنامج عام ١٩٨٧، ومنذ ذلك الحين وهو يحظى بمزيد من الاعتراف والدعم من قبل كافة الفئات السياسية. أعضاء بارزون في أحزاب حكومية ومعارضة على حدّ سواء، شاركوا فيه. ومن أجل المحافظة على هذا النشاط، قامت المؤسسة بتدريب قسم العلاقات العامة في أمانة سر الجمعية الوطنية ليتولّى الإشراف على البرنامج، وسوف يبدأ مهمته هذه عام ١٩٩٢ في أبعد تقدير.

ـ النشرات

تغطي نشرات المؤسسة موضوعات متعدّدة، منها التطوير الريفي والادارة العامة وصوغ القرار على المستوى الوطني، والبيئة، والشؤون الانتخابية. حتى اليوم جمعت المؤسسة منشوراتها في ثلاث مجموعات: «وثائق أكاديمية»، «تعديل القوانين من أجل التطور»، «أبحاث ومعلومات حول السياسة المدنية». وفي عام ١٩٩٠ ظهرت مجموعة أخرى حول

«السياسة الانتخابية». هذه المجموعة الإضافية ظهرت في الوقت المناسب، لأن القيام بالحملات الانتخابية، والتمويل الانتخابي، والصيغة العامة للنظام الانتخابي، صارت بمجملها قضايا بارزة على الصعيد الدستوري، وكذلك على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

ــ برنامج السياسة العامة عبر الاذاعة

يعدّ هذا البرنامج كلٌّ من سومساكدي كزوتو، وهو أستاذ جامعي وكان وزيراً عام ١٩٨٠، والسيد أمنارت سورنمسارت، وهو إذاعي محترف وبارز يحظى بإعجاب الجماهير. هذا التلاقي بين إذاعي محترف وأكاديمي ووزير سابق ساهم في إنجاح البرنامج. يستقبل البرنامج خبراء سياسيين ويحاورهم بأسلوب مبسّط، وقد لاقى استحساناً منذ بداية بثّه عام ١٩٨٧. يوجه البرنامج الدعوات إلى أعضاء في البرلمان وشخصيات بارزة، ورجال أعمال كي يتحدثوا أو يجيبوا عن أسئلة، وذلك خلال خمسين دقيقة. يُذاع البرنامج كل يوم سبت، ويتم تأمين أشرطة التسجيل والنسخ المكتوبة لكلّ حلقة لمن يرغب في الحصول عليها.

ــ الحلقات الدراسية وورش العمل

لم تكن اللجان في البرلمان التايلاندي تلجأ إلى عقد جلسات من أجل الاطلاع على الآراء والمعلومات، إلى أن بادرت المؤسسة إلى عقد حلقتها الدراسية الأولى حول قضية حقوق النشر في البرلمان عام ١٩٨٧. فيما مضى كانت اللجان البرلمانية المختلفة تستدعي الموظفين المدنيين للإدلاء بشهاداتهم، لكن معظم هؤلاء كانوا يتريثون في المجيء ويرسلون عادة موظفين أدنى مرتبةً بدلاً منهم. طالما أنه ليس هناك ما يدعى عصيان لاستدعاء برلماني، كانت اللجان البرلمانية حتى فترة قريبة تعقد مشاورات مغلقة حول مشاريع القوانين مع أعضاء برلمانيين. بدأت المؤسسة في إعداد الحلقات والندوات وحثت على المشاركة فيها، وكانت تعقد بشكل أوّلي خارج البرلمان. ولكن منذ عام ١٩٨٧ تمكنت المؤسسة من تنظيم الحلقات وورش العمل بالتنسيق مع مختلف اللجان النيابية. يشارك في هذه الحلقات والندوات نواب وأعضاء في مجلس الشيوخ وأكاديميون ورجال أعمال ومجموعات مصالح معنية بالأمر ووسائل الإعلام.

في الأول من آذار/مارس ١٩٩٠، أعدت المؤسسة قبل انعقاد مجلس الوزراء ورشة عمل شارك فيها ١٨٠ شخصاً يمثلون المجلس النيابي ومجالس المدن والمجالس البلدية وغرف التجارة والجامعات ودور المعلمين وإتحادات الفلاحين والجمعيات الطوعية غير الحكومية. بعد

الورشة اختارت المؤسسة اثني عشر شخصاً للقاء رئيس الوزراء في الرابع من آذار/مارس بعد جلسة مجلس الوزراء وإطلاعه على مطالبهم وآرائهم حول تطوير المنطقة الجنوبية.

منذ عام ١٩٩٠ وصاعداً كنا نقوم بمعظم نشاطاتنا في مختلف المراكز الاقليمية (في الشمال، والشمال الشرقي، والجنوب)، وهي خطوة تتوافق مع عقد مجلس الوزراء في الثاني من آذار/مارس١٩٨٩، خارج العاصمة.

ـ خطة التطوير البرلماني

في أوائل عام ١٩٨٩، أطلقت المؤسسة، بفضل المساعي الحميدة التي بذلتها لجنة الشؤون الداخلية في مجلس النواب، خطتها الأولى للتطوير البرلماني. بعد تداول الخطة في مجلس النواب، في جلسة مطولة، نالت موافقة النواب بالإجماع، وهي ترسم إطار البناء المؤسساتي الديموقراطي وتمنح البرلمان، للمرة الأولى، دوراً رائداً في تعزيز الديموقراطية في تايلاند. هذا الدور كانت تلعبه عادة وزارة الداخلية والسلطة العسكرية. تنصّ الخطة على أن يقوم البرلمان وأمانة السرّ التابعة له بترويج الأفكار الديموقراطية بأساليب مختلفة، بما في ذلك استخدام الإذاعة وإعداد برامج للأبحاث والتطوير

المؤسسة في التسعينات

سوف تواصل المؤسسة تنفيذ برامجها الحالية، كما ستعمل على اتخاذ الاجراءات الضرورية لتوسيع نشاطها كالآتي:

ـ عام ١٩٨٩، لعبت المؤسسة دور المستشار لعدة لجان برلمانية، منها لجنة الشؤون الداخلية، ولجنة الادارة الخارجية، ولجنة العمل والانعاش الإجتماعي، ولجنة العلوم والتكنولوجيا والطاقة. وفي عام ١٩٩٠، نسعى إلى التشاور مع كافة اللجان البرلمانية الدائمة.

ـ عام ١٩٨٩، واصلنا البحث في تطوير القانون، وفي عام ١٩٩٢ نصدر نسخة حديثة من كتيّب تطوير القانون.

ـ عام ١٩٨٩، بدأت المؤسسة بطباعة «البيانات البيضاء» لتقليص عدد «الوثائق الموجزة للأبحاث» وكلّ المعلومات التي جمعناها حول الشؤون المدنية. من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٢، سوف نستمر في طباعة هذه « البيانات البيضاء» باللغتين الإنكليزية والتايلاندية.

ـ عام ١٩٨٩، بدأت المؤسسة تعدّ «برنامج تدريب أعضاء المؤسسات التمثيلية» بالتنسيق مع لجنة الشؤون الداخلية، ومعهد الموارد الانسانية في جامعة ثمّاسات، وجامعة

سوخوساي ثماتيرات الحرّة. عام ١٩٩٠، أعلنت المؤسسة بدء العمل بيرنامجها التدريبي الأول، ودعت ثلاثة وعشرين عضواً من المؤسسات التمثيلية (البرلمان والبلديات والمجالس الاقليمية وغرف التجارة الاقليمية) للمشاركة في برنامج تدريب مكثّف لمدة ثلاثة أشهر.

ـ تسعى المنظمة حالياً إلى توسيع نشاطاتها كي تشمل منطقة جنوب شرق آسيا. ما بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨. بدأ برنامج دراسات السياسة العامة يعدّ لهذه الخطوة الجديدة بتصوير أشرطة ڤيديو باللغة الإنكليزية، وترجمة بعض منشورات المؤسسة إلى الإنكليزية أيضاً، وفي تشرين الثاني/نوڤمبر ١٩٨٨ ، أصدرت أول كتاب لها بالإنكليزية: «الادارة الزراعية: العوامل الخارجية المؤثرة على دخل الفلاحين ومستوى معيشتهم». (Agricultural Administration: Exogenous Factors Affecting Farmers Income and Welfare)وترجمت إلى الانكليزية أيضاً كتاب «الطريق إلى البرلمان» (The Road to Parliament).

ـ عام ١٩٨٩ أجرت المؤسسة اتصالات مع مؤسسات أخرى في المنطقة وبدأت ترسل لها منشوراتنا باللغة الإنكليزية، وذلك بمثابة خطوة تمهيدية كي تتمكن المؤسسة في التسعينات، عندما تبدأ بتنفيذ برامجها الجديدة، من تنظيم رحلات ميدانية إلى الدول الآسيوية، لأنها تشكل مرحلة هامة لتحقيق أهداف مشروعاتنا وبرامجنا.

ـ في أواخر عام ١٩٨٩، وضعت المؤسسة مخططاً لافتتاح قاعة معرض الديموقراطية، في تايلاند. في هذه القاعة توجد وثائق وأفلام وصور وأشرطة ڤيديو، وعرض لتاريخ ونشاط الحكومة الدستورية في تايلاند.

التحدّي الديموقراطي

تعلمت من التجارب التي عرفتها وأنا أسعى إلى تعزيز الديموقراطية البرلمانية، دروساً عديدة وهامة.

أول درس هو أهمية اللامنفعية واللاحزبية. ففي تايلاند عدد كبير من الفرق والأحزاب السياسية المتنافسة، لذلك كان لا بد لي أن أشدّد على أن نشاطي لن يعود بالفائدة على حزب معين، بل سيكون مكرّساً لعملية تطوير الهيئة التشريعية بشكل عام.

وعلى نحو مماثل، كان لا بدّ من تحاشي التدخّل على نحو غير ناضج أو ضروري في أية قضايا مطروحة أمام البرلمان وتكون مثاراً للجدل والإختلاف، لأن مثل هذا التدخل لن يؤدي إلاّ لإعاقة الهدف الأهم لمؤسستنا وهو تعزيز العملية الديموقراطية نفسها. لكن هذا

التدخل قد يتكلّل بالنجاح أحياناً على الرغم من المحاذير. في أيار/مايو ١٩٨٨، على سبيل المثال، كنت المسؤول عن الحركة التي قدمت عريضة للملك بخصوص ممارسات رئيس الوزراء التي رأيت إنها تشكل مضايقة للأحزاب السياسية خلال استعدادها لخوض انتخابات عام ١٩٨٨ بعد حلّ البرلمان. كان رئيس الوزراء، پريم، قد جمع من حوله مختلف القيادات العسكرية الموالية له وأخذ يضغط على قادة الأحزاب كي يوافقوا على التمديد له كرئيس وزراء غير مُنتخب. كان تصرّفي سيترك انعكاسات سلبية خطيرة، لولا التحرك الشعبي الذي بدأ يتفاعل، لحسن الحظ، نتيجة للعريضة. أرسل الملك العريضة إلى رئيس الوزراء، فتخلّى الجنرال، على مضض، عن فكرة تمديد ولايته. وهكذا، ولأول مرة منذ بداية النظام الدستوري عام ١٩٨٠، تم تعيين رئيس وزراء هو عضو مُنتخب في البرلمان، في آب/اغسطس ١٩٨٨.

ثالثاً، إختيار أسلوب العمل المشترك ساعدني على إحراز نتائج هامة في حدود ميزانية ضئيلة وعدد قليل من المساعدين. لم يكن لديّ الكثير لأستند إليه، لذلك كان لا بدّ من التوجّه إلى سائر المنظمات، الخاصة والعامة، طلباً للدعم.

رابعاً، تعلّمت أنه من الضروري تحديد هويتي الديموقراطية الليبرالية كي أتميّز عن الاشتراكيين الثوريين. لم يكن هذا الأمر سهل التحقيق، إذ كانت الفئات المحافظة تسيءُ في الغالب فهم طبيعة عملي لأن الاختلاف، بالنسبة لها، بين الإصلاحيين والثوريين، ليس واضحاً دائماً.

إنطلاقاً من هذه الخبرات أخذت أعدّ «برنامج السياسة العامة» بمساعدة عدد من الزملاء والطلاب. اخترت للبرنامج عنوان «السياسة العامة»، لأن البرنامج يحظى برعاية جمعية العلوم الاجتماعية في تايلاند، وهناك قانون يمنع الجمعيات من التدخل في النشاطات «السياسية». عملنا موجّه مباشرة إلى اللجان النيابية وليس إلى الأحزاب السياسية، لذلك فأنا أعتبر أن نشاطاتنا هي جزء لا يتجزأ من العملية التشريعية نفسها.

بعد خمس سنوات من المساعي والمبادرات، وافقت على العرض الذي قدمه لي رئيس لجنة شؤون مجلس النواب لكي أكون خبيراً في اللجنة. ووافقت كذلك على تعييني من قبل رئيس الوزراء عضواً في مجلس الشيوخ في نيسان/ابريل ١٩٨٩.

كانت صلاتي القديمة التي أقمتها من خلال المؤسسة مع مجلس النواب المنتخب ومجلس الشيوخ المعيّن، مصدر قوة كبيرة بالنسبة لي. تمكنت من العمل «داخل النظام»، وفي الوقت نفسه حافظت على صلات متينة مع الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية.

صارت جهودي أيضاً تحظى بمزيد من التفهم والتقدير في الوقت الذي أخذ العسكريون وعامة الناس يرون بصورة أوضح القوى الديموقراطية الفعلية التي تعمل بشكل مستقل في مجتمعنا.

على الرغم من هذا التغيّر في المواقف، ظلت أمانة سر الجمعية الوطنية تشكل عقبة أساسية أمام تطوير الهيئة التشريعية. في العقد الماضي اتصف المناخ السياسي بهيمنة النزاع وعدم الاستقرار، مما جعل أعضاء الهيئة الإدارية في الجمعية الوطنية لا يهتمون بدورها التشريعي، إذ تكّرست لديهم قناعة عميقة بأن دورهم الرئيسي يقتصر على تقديم العون الكافي لنشاطات المجلس، خصوصاً في إطار العمل المكتبيّ. وطالما أن وجود الهيئة التشريعية في تايلاند كان دائماً رمزياً أكثر منه فعلياً، لذلك لم يشعر الاداريون في الجمعية بأنهم يحتاجون إلى القيام بما هو أكثر من ذلك. بدأت اللجان النيابية تتحرك لتلعب دوراً أفضل في بحث الشؤون السياسية، لكن تحركها بطيء للغاية. في هذه الأثناء كان لا يزال عدد كبير من أعضاء المجلس يلجأ إلى الدوائر البيروقراطية من أجل الحصول على المعلومات. وأسهمت هذه الظروف في تكوين قناعات الاداريين ومواقفهم كما هي عليه اليوم.

عدد من المسؤولين الاداريين، الذين كانوا موظفين في السابق، يتمسك بالمفهوم القديم للعمل البرلماني والتخاصم في إدارة قسميْ المراجع والأبحاث التشريعية الجديدين. لا يعتبر الحارس المتقدم في السن، أن تطوير الهيئة التشريعية ، يشكل تهديداً للروتين الرّاسخ فحسب، بل يهدد تقاسم القوى الرّاسخ أيضاً. هناك تخوّف من أن يتمكن القسمان الجديدان للمعلومات والأبحاث من إثبات تفوّقهما بسرعة على سائر الأقسام في أمانة السرّ.

هذه العوائق حالت دون أن تؤتي جهودي ثمارها التي كنت أرجوها. لكن مع ذلك، أدّى التزام التيقّظ والحساسية والمرونة، إلى تحقيق المؤسسة نسبة من النجاح في المهمات التي تولتها. من المؤكد أن اتخاذ المؤسسة وضعاً خارج البيروقراطية والهيئة التشريعية معاً، كان مفيداً للغاية. ابتعدنا بالقدر المناسب عن أمانة السر، وواصلنا عملنا من خلال اللجان. لم يكن هدفنا إزاحة أمانة السر بل تدريبها لتأدية الخدمات التشريعية المعقّدة التي بدأت المؤسسة بممارستها في السنوات الست الماضية. نحن نود تطبيق برنامج المؤسسة، وليست لدينا أهداف أخرى. أمانة السر يجب أن تبقى، لكن سلوكها المؤسساتي يجب أن يتغيّر.

مضت بسرعة خمس عشرة سنة منذ بدأت جهودي للمساعدة في إيجاد نهج ديموقراطي برلماني قابل للتطبيق في تايلاند. في البداية، كانت الانقلابات العسكرية المتتالية والعنيفة تحول دون مواصلة هذه الجهود. في السبعينات أيضاً شكلت الدعاية الشيوعية

الناشطة، والتعدّيات المسلحة، معوّقات أساسية لتكريس الديموقراطية. ولكنْ منذ عام ١٩٨٠، لم تتعرض الديموقراطية البرلمانية للتعطيل. في ظلّ هذه الإستمرارية، وهبوط أسهم الحزب الشيوعي، صار من الممكن الدفع في سبيل إحياء النشاطات السياسية المشاركة.

لا تزال الديموقراطية التمثيلية في تايلاند تحتاج لأن تصبح مؤسساتية. في دولة هيمنت فيها البيروقراطية العسكرية والمدنية على الميدان السياسي فترة طويلة، لا تحظى الهيئة التشريعية المنتخبة باحترام شامل. الفئات المنفعية، وتلك التي تسعى إلى فرض نفوذها في كافة القطاعات، تتعمد تجاوز المؤسسات المشاركة كالأحزاب والجمعية الوطنية، وتتوجه بمطالبها إلى القطاع التنفيذي. وهكذا يظل البرلمان بعيداً عن محور النشاط السياسي.

في ظل هذه الأوضاع السيئة، تحتاج المؤسسات المشاركة إلى المزيد من الدعم المادي والتقني. مع تطوّر الديموقراطية البرلمانية وانتقال السلطة تدريجياً من العسكريين والتكنوقراط إلى السياسيين المنتخَبين، تحتاج أمانة السر البرلمانية إلى تجهيزات أفضل وإلى جهاز إداري أفضل. في عصر المعلومات هذا، يحتاج البرلمان إلى التقنية الحديثة للحصول على المعلومات. في الماضي كان المثقفون يساعدون العسكريين والنخبة البيروقراطية على جعل حكمهم شرعياً. واليوم إذا كنّا نريد للديموقراطية أن تنجح، يجب على المثقفين والتكنوقراط أن يشكّلوا مجموعات ناشطة، مؤيدة للديموقراطية، وتعمل بالتنسيق مع المنظمات الطوعية غير الحكومية والجمعية الوطنية.

إن التحديات التي تواجه الحركة من أجل الديموقراطية والحرية في تايلاند، هي في الأساس مشكلات تتعلق بالشرعيّة؛ والشرعية في حالة تايلاند تقتضي توافر الإجماع على مستويين. في المستوى الأول، يجب أن يتوافر الإجماع بين أفراد النخبة فيما يتعلّق بقوانين اللعبة السياسية؛ وفي المستوى الثاني، يجب أن يتوافر الاجماع بين النخبة والجماهير. والتحدّي الماثل في المستقبل هو كيفية التوصل إلى اجماع بين الجماهير.

الأحزاب السياسية في تايلاند ضعيفة للغاية؛ وهي في الأساس أحزاب إنتخابية أكثر منها منظمات قاعدية؛ إنها تحتاج إلى مساعدة إذا أرادت توسيع نشاطها والتحوّل إلى منظمات فاعلة. لا تستطيع المؤسسة تقديم المساعدة إلى الأحزاب بشكل مباشر، لكنها بدأت بتنفيذ عدة برامج تهدف إلى تأهيل الزعماء العقائديين في الأرياف؛ وهذه خطوة لا بدّ منها كي يتم إحداث تحرك سياسي واسع النطاق.

يبيّن لنا التاريخ الغربي أن الرأسمالية والديموقراطية الليبرالية استمدتا القوة من بعضهما بعضاً. لكن التطور الاقتصادي في تايلاند، فاق بكثير التطور السياسي. في ظلّ النمو

الاقتصادي المتسارع والتصنيع، عاش المجتمع التايلاندي تغيّراً بالغ التعقيد؛ هذا المجتمع الذي كان، إلى وقت متأخّر، مجتمعاً زراعياً (وإن كان متطوّراً) صار اليوم مجتمعاً مدينيّاً معقداً، له اقتصاده التصنيعي الناشط. لكن الديموقراطية لم تستطع مجابهة التحدي ولم تُحدث في هذه الظروف إجماعاً وطنياً راسخاً، وظلّ الملك هو المصدر السلطوي الوحيد للشرعية السياسية.

إنّ التحديات التي تواجه الديموقراطية في تايلاند هي، لحسن الحظ، سياسية واقتصادية أكثر منها دينية أو عرقية أو إثنية، كما هي عليه في معظم الدول الأخرى. لذلك نرجو أن لا تضيع جهودنا عبثاً. عامل الوقت يساعدنا، وفي حال لم تتعرض العملية الديموقراطية إلى التعطيل لسبب طارىء، سوف يكون مستقبل تايلاند السياسي مشرقاً كاقتصادها. في هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين، تخطو تايلاند شيئاً فشيئاً، لتثبت انتماءها إلى مجتمع الدول الديموقراطية الليبرالية الجديد الآخذ في التوسع، والذي بدأ يتكوّن نتيجة التحوّلات المفاجئة التي شهدتها دول أوروبا الشرقية ومناطق أخرى في العالم.

الصحافة البديلة في الفيليبين وإسقاط ديكتاتور

فيليكس بوتيستا

مضت عدة سنوات على تلك الأيام الأربعة في شباط/فبراير ١٩٨٦، عندما أذهل الشعب الفيليپيني العالم بإسقاطه ديكتاتوراً في ثورة بيضاء.

كان ذلك الحدث فريداً في تاريخ النضال الثوري. في كافة دول العالم تثبّت الناس من صحة الخبر وهم يشاهدون على شاشة التلفزيون الفيليپيني ـ رجالاً ونساءً وأطفالاً ـ يقفون متكاتفي الأيدي، وبثبات، في وجه الدبابات الآخذة في التقدّم نحوهم. لم يفهموا كيف تمكّن هؤلاء الفيليپينيون، مع أنهم كانوا يرتعدون من شدة الخوف، من مجابهة الجنود المدججين بالسلاح الذين تلقوا الأوامر بإطلاق النار بقصد القتل، والأهالي ليس معهم ما يحميهم سوى المسابح في إيديهم والصلوات التي يتمتمونها. فرح المشاهدون عندما استدارت الدبابات وألقى الجنود أسلحتهم، وانضموا إلى المدنيين. عندما تخلّى عنه أعوانه، غادر الديكتاتور ماركوس البلاد بسرعة إلى منفاه في هاواي.

نصّب الفيليپينيّون كورازون أكينو رئيسة للجمهورية. ونحن سوف نستمر في دعمنا لها، في سعيها الحثيث من أجل تطوير البلاد وإعادة إعمار ما حلّ من خراب خلال عشرين سنة من حكم الجشع والنهب. ونأمل أن تنتهي بسرعة من مهمة إعادة البناء كي يتسنّى لأحلام الحرية والديموقراطية أن تصبح حقيقة بعد أن رفضت الموت خلال ٤٠٠ سنة من الحكم الاستعماري الإسباني، وأربعة عقود من السيطرة الأميركية، وأربع سنوات من الاحتلال الياباني، وعشرين سنة من القمع في ظل حكم فرديناند ماركوس.

إرث الماضي

في الفولكلور الفيليبينيّ كان أهل البلاد الأوائل يحلمون بالحرية. تقول الأسطورة إنه قبل فترة الاستعمار الإسباني، هرب عشرة من زعماء القبائل مع عائلاتهم وأتباعهم من بورنيو ، واستقروا في الأرض المعروفة اليوم باسم الفيليبين، وذلك هرباً من الظلم والتعذيب[1]. أحد المؤرخين روى الحادثة على لسان زعيم منهم، فقال:

> كنا عشرة زعماء، غادرنا موطن أجدادنا في بورنيو لأننا لم نعد نحتمل ظلم تُوان ماكاتوناو. لم يكن حاكمنا يعرف معنى ضبط النفس، ولا كان يعترف بحقوق الآخرين أو يحترم القانون. كلّ ما يراه ويعجبه يستولي عليه. هنا نستقر بعد أن اشترينا الأرض من ملاكيها، وهنا نبني بيوتاً جديدة، نعيش في وئام مع جيراننا ونلتزم في حياتنا بحكم القانون[2].

استمرت هذه القصة حيّة في ذاكرة شعبنا وهي تحمل في طياتها بذور الفكر الديموقراطي؛ وتدل على أن الفيليبينيين الأوائل كانوا يسعون إلى وضع أسس أنظمة ديموقراطية. وهذا يفضح زيف الأدّعاء بأن الأفكار الديموقراطية دخلت إلى الفيليبين من طريق الأميركيين. يؤكد المؤرّخ إنكارناسيون ألزونا ذلك بقوله: «تاريخنا يثبت أن هذا غير صحيح. أجدادنا حاربوا إسبانيا لأنهم طالبوها بحقوقهم وبضمانات لهذه الحقوق ـ حرية التعبير، حرية التفكير، حرية التجمّع، صحافة بلا قيود، إلتزام القانون والمساواة أمام القانون»[3].

في الواقع حارب الفيليبينيّون الإسبان بحدّة منذ وطئوا أرضنا. خلال فترة حكمهم التي استمرت ٤٠٠ سنة، خاضت القبائل الفيليبينية ضدهم ٣٠٠ ثورة احتجاجاً على الضرائب الجائرة وانتهاك حقوق الانسان والعقاب الوحشي. دفع الفيليبينيون ثمناً باهظاً بسبب عنادهم. بطلنا القومي، الدكتور جوزيه پ ريزال، أعدم رمياً بالرصاص لتأليفه روايتين تلهبان المشاعر القومية عند الفيليبينيّين.

ولكنْ عندما هزمت إسبانيا في الثورة الفيليبينية عام ١٨٩٨، لم تسنح لنا الفرصة للتمتّع بانتصارنا. جاء الأميركيون، وبعد حرب دموية قتل فيها حوالى مليون رجل وامرأة وطفل، فرضوا سيطرتهم على البلاد.

صحيح أن الولايات المتحدة الأميركية لم تأت بالديموقراطية إلى الفيليبين، لكننا يجب

أن نعترف بأن الأميركيين هم الذين بنوا النظام السياسي. فقد أنشأوا نظاماً قضائياً، وأقاموا شبكة من المدارس الرسمية التي صارت، فيما بعد، من الأنظمة الأولى في آسيا للتعليم العام، وجعلوا للحكومة هيئة تشريعية، كانت الجمعية الوطنية الأولى في الفيليبين. أعضاء هذه الهيئة تم اختيارهم في أول انتخابات عامة عرفتها البلاد.

وظهر حزبان سياسيان، أولهما عام ١٩٠٠ الحزب الفدرالي الموالي للأميركيين (الذي سمّي فيما بعد «الحزب التقدمي»)، وثانيهما «الحزب القومي» الذي ظهر بعد ذلك التاريخ بست سنوات (عندما سمحت الولايات المتحدة أخيراً بتشكيل حزب يؤيد الاستقلال). في انتخابات عام ١٩٠٧، التي جرت بإشراف الجمعية الوطنية الأولى، فاز «الحزب القومي» بنسبة ٧٢ في المئة من المقاعد، كبرهان جديد على الروحية الديموقراطية التي تملأ قلوب الفيليبينيين.

استمر الفيليبينيون في نضالهم من أجل الحرية ـ ولكنْ بأسلوب مختلف. خلال سنوات الحكم الإسباني الطويلة كنا نهجم بالحراب على الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع ولا نهاب شيئاً؛ لكننا في ظل الحكم الأميركي اخترنا طريقاً سلمياً. منذ عام ١٩٠٧ وحتى أوائل الثلاثينات بدأت الهيئة التشريعية ترسل البعثة تلو الأخرى إلى واشنطن للمطالبة بالإستقلال. كلّ بعثة كانت تدافع بقوة عن مبدأ الحرية. وأخيراً، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٣٥، نجحت المثابرة الفيليبينية. إذ منح الكونغرس الأميركي الفيليبين، التي كانت منذ بداية القرن مستعمرة أميركية، حق العضوية في الكومنولث. وبعد مرحلة انتقالية تدوم عشر سنوات وتنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٤٥، تنال الفيليبين استقلالها التام، وتصبح دولة ذات سيادة كاملة. لكن الحرب العالمية الثانية عطّلت تنفيذ هذا الاتفاق، وبعد معركة پيرل هاربور بفترة قصيرة، سيطرت قوات الامبراطورية اليابانية على الفيليبين، ودام الإحتلال الياباني أربع سنوات.

بدأ الفيليبينيون حركة مقاومة سرية عنيفة ضمت كافة القادرين على حمل السلاح تقريباً، مما دفع اليابانيين إلى ممارسة قمع وحشي، فارتفع عدد الضحايا. «سقط مليون شخص في بلد عدد سكانه ٢٠ مليوناً. هذا العدد يتجاوز عدد الضحايا في الولايات المتحدة وبريطانيا معاً. وهو أكثر من ضعف عدد ضحايا فرنسا في الحرب العالمية الأولى، التي تعتبر مقياساً للقتل الجماعي»[٤].

على الرغم من تعطيل الحرب العالمية الثانية برنامج الإستقلال، أنزلنا في ٤ تموز/يوليو ١٩٤٦ علم النجوم والأشراطة ورفعنا علم الفيليبين الأحمر والأبيض والأزرق، ليرفرف

وحده للمرة الأولى منذ عام ١٨٩٨، عندما رفعته قوات الثورة الفيليبينية بعد هزيمة إسبانيا. كان ذلك اليوم انتصاراً للشعب الفيليبيني. لكنَّ الحرية ليست علاجاً سحرياً، هناك مشاكل أخرى يجب حلها، وأولها إعادة البناء. خلّفت الحرب الخراب في البلاد، وقيل أن مانيلا كانت المدينة الثانية بعد وارسو التي عانت من دمار شبه كامل، وكانت الحالة الاقتصادية في الحضيض. ولكن، على الرغم من ضآلة الدعم الأميركي وتزايد التهديد بالعصيان الذي لوّح به الشيوعيون (Hukbalahaps)، تمكنت الفيليبين من إحراز تقدم ملموس في ظلّ حكم مجموعة من الرؤساء المخلصين ـ روكساس، كيرينو، ماغساي ساي، غارسيا، مكپغال. ومع حلول عام ١٩٦٥ كانت تعتبر الدولة الأكثر تطوراً وتقدماً في آسيا. باستثناء اليابان، كانت الدولة «الأكثر قابلية للنجاح».

لكنَّ الفيليپين خسرت موقعها المتفوّق في العشرين سنة التالية. إنها تعتبر اليوم، بصرف النظر عن بنغلادش، الدولة الآسيوية العاجزة. ماالذي حصل؟

قد نختصر معظم الإجابة بكلمة واحدة: ماركوس.

مأساة ماركوس

مأساة فرديناند إ. ماركوس أنه كان من الممكن أن يدخل التاريخ كأعظم رئيس عرفته الفيليپين على الاطلاق. لكن الجميع اليوم ينظرون إليه، عوضاً عن ذلك، بإزدراء وسخرية، ويصفونه بأنه قام مع زوجته إيميلدا، بسرقة خيرات البلاد، وأنه ملأ جيوبه بأموال الناس.

كان ماركوس بالتأكيد يتمتع بالصفات التي تؤهّله لقيادة الفيليپين. سجله الحربي زاخر بالبطولات (أو على الأقل، هذا ما اعتقده الناس عندما انتخبوه عام ١٩٦٥)، وكان طالباً بارزاً في معهد الحقوق، وأثبت تفوقه أيضاً في امتحانات نقابة المحامين. تفوقه هذا بدا مميزاً لأنه كان يعدّ للامتحان وهو سجين ينتظر المحاكمة بتهمة قتل خصم والده السياسي. لكنه تمكن من الدفاع عن نفسه في قضيته ببراعة جعلت المحكمة العليا تصدر حكمها ببراءته.

كان ماركوس مؤهلاً لتولي تلك المهام. نجح كنائب في البرلمان في دورتين متتاليتين، ثم فاز بمقعد في مجلس الشيوخ، ليصبح، فيما بعد، رئيساً للمجلس. واستخدم منصبه الجديد مجالاً ينطلق منه إلى رئاسة البلاد.

في مستهلّ ولايته الثانية للرئاسة، سرت شائعات أنه مع زوجته يستغلاّن منصبه للثراء غير المشروع. رفض البعض هذا الكلام، واعتبروه، في البداية، تافهاً؛ لكن الشائعات تواصلت. استخف ماركوس بما يقّال وكان يردّد، تعليقاً على ذلك، عبارته المعهودة: «عليكم اثبات ذلك!». صحافة مانيلا العنيدة ـ التي اعتبرت في تلك الفترة «الصحافة الأكثر حرية في

العالم» ـ استمرت في فضح ألاعيب وممارسات ماركوس؛ وأخذ الطلاب ينزلون إلى الشوارع. نظم الطلاب مظاهرات شبه يومية كانوا يفضحون فيها تجاوزات ماركوس ويطالبونه بالإستقالة. هذا الاندفاع الطالبي العنيف حظي بتأييد القطاع الأكثر راديكالية في المجتمع، لكنه أثار غضب الأهالي الذين رأوا أولادهم يتعطلون باستمرار عن الدراسة. وطالما أن المظاهرات كانت تصل في ذروتها إلى التخريب المتعمّد للممتلكات، بدأ تجار مانيلا يسوّرون محلاتهم لحمايتها. وعانت التجارة من الكساد في تلك الفترة.

استغلّ ماركوس المظاهرات بأسلوب شيطاني مكيافيلّي واتخذها ذريعة لإعلان الأحكام العرفية في ٢١أيلول/سبتمبر١٩٧٢. ورحّب الكثيرون بهذه الخطوة، لأنهم رأوا في الأحكام العرفية الحلّ الأمثل لموجة الاحتجاج التي لا تنتهي. وافقوا على ما قاله ماركوس بأن البلاد تحتاج إلى نظام «سلطوي دستوري» من أجل تعطيل التهديد الشيوعي و«بناء مجتمع جديد».

لم يدرك الناس في حينه أن ماركوس لجأ إلى الأحكام العرفية كوسيلة للاحتفاظ بمنصبه. مدة ولايته الثانية تنتهي عام ١٩٧٣، والدستور لا يجيز له تولّي الحكم للمرة الثالثة. كان متعلقاً بالسلطة ـ مثل إيميلدا ـ وأية طريقة أفضل للاحتفاظ بها من إعلان الأحكام العرفية التي تلغي الانتخابات وتفرض حكم الرجل الواحد؟

في هذه الأثناء أعلن حلّ الكونغرس وأصدر أوامره بتوقيف كافة وسائل الإعلام والنشر والبث الإذاعي، مبرّراً ذلك ، ببساطة، بأن البلاد تحتاج نمطاً جديداً من الديموقراطية، لأن النمط القديم، المستعار من أميركا، أثبت أنه غير ملائم لها.

دِيُوسدادو مكپغال، الرئيس السابق، ردّ على ماركوس قائلاً:

إن الإدعاء بأن النمط الأميركي أو الغربي للديموقراطية لا يلائم الفيليپين، ينطوي على مغالطة وسفسطة. يقال إن الأحكام العرفية التي أعلنها ماركوس مبرّرة في سياق التوصّل إلى ديموقراطية ملائمة للفيليپين يشار إليها بتعابير مختلفة: «ديموقراطية الشعب» أو «الديموقراطية المشاركة»، أو «الثورة الدستورية»، أو «السلطوية الدستورية»، أو أية تسمية من هذا القبيل.

يتضح مباشرة أن التسمية الأكثر رواجاً «السلطوية الدستورية» قائمة على تناقض، وتُخلُفٍ قانوني، لأن السلطوية تعني وتتطلب الولاء المطلق للسلطة، وهي بالتالي لا يمكن أن تكون دستورية طالما أن الدستور يضع حدوداً للسلطة ولا يقرّ بوجود سلطة تامة(٥).

حتى مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الفيليبين أبدى تفهمه لتبرير ماركوس. إذ شرح الكاردينال سين أمام المؤتمر سبب تأييده للأحكام العرفية، هذا الكاردينال تحول فيما بعد إلى انتقاد ماركوس بإصرار لاذع، واعتبره الجميع المخطّط لثورة «سلطة الشعب» التي دفعت بالزوجين ماركوس إلى المنفى.

قال الكاردينال سين في خطابه:

> أثبتت الكنيسة أنها قادرة على الاستمرار في ظل أي نمط من أنماط الحكم. في النظام الرئاسي كنظام الولايات المتحدة، تزدهر الكنيسة. وفي النظام الملكي، كنظام بريطانيا، تواصل نشاطها بحيوية وعافية. وحتى في ظل ديكتاتورية، كالنظام البولوني، تستمر الكنيسة في عطائها. لا تهتم الكنيسة بنمط الحكم حيث تتواجد طالما أنها حرة في نشر رسالتها، وطالما أن حقوق الانسان لا تتعرض للإنتهاك. يجب أن تظل الكنيسة أسمى من الأنظمة السياسية(٦).

أقر المجتمعون سياسة أطلقوا عليها اسم «التعاون الانتقادي»، وهي تعني أن الكنيسة تتعاون مع الحكومة عندما تلجأ، بالنسبة لهيئة الأساقفة، إلى تدابير تخدم فيها الصالح العام. لكن الهيئة سوف تعتمد أسلوب النقد الصريح عندما يتبيّن لها أن هذه التدابير تسيىء إلى مصالح الناس.

بعد فترة قصيرة صار واضحاً أن سياسة «التعاون الانتقادي» تميل، أكثر فأكثر، لتكون إنتقادية وتبدو أقلّ تعاوناً. وخلال سنوات طويلة ـ منذ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، وحتى آب/أغسطس ١٩٧٣، تاريخ اغتيال السيناتور بنيغنو أكينو، زعيم المعارضة ـ كان صوت الكنيسة (وبنحو خاص صوت الكاردينال سين) من الأصوات القليلة جداً التي احتجت بجرأة على حكم ماركوس السيّىء.

أثارت هذه الحالة حيرة المطلعين على تاريخ الفيليبين. كانوا يعرفون ناموسنا التقليدي في مقاومة كافة أشكال الظلم والاستبداد، ولم يفهموا كيف مكثنا على تخاذلنا وسلبيتنا تلك الفترة الطويلة؛ لمَ لم نحاول إتخاذ أية خطوة فيما كان ماركوس يفرض علينا إجراءاته القمعية؟ هذه السلبية دفعت صحافي أميركي لأن يسألني: «ما هذ الذي يصيبكم؟ لماذا أصبحت الفيليبين أمّة فيها أربعة وخمسون مليون جبان يقودهم بطل حرب كاذب يمتلك علبةً مليئةً بالميداليات المزيفة؟» فكرت في إجابة عن هذه الأسئلة، لكنني توصلت فقط إلى مزيد من التساؤلات.

ما الذي دفع الفيليبينيين بالفعل إلى هذا القدر من السلبية، حتى عندما تبيّن لنا أن الديموقراطية التي تحتلّ في قلوبنا مكانة مميزة آخذة في الإنحسار وتكاد تزول؟ هل هو الجبن؟ هل هذا الموقف ناجم عن طبيعتنا التي تعوّدت المعاناة الطويلة وتكبّد الآلام العميقة؟ هل دفعنا صبرنا اللامتناهي إلى انتظار الفرصة الملائمة دون أن نصرّح عن عدائيتنا وغضبنا؟ ما الذي جعل فيليبينيّ الحاضر يختلفون إلى هذا الحدّ عن الزعماء العشرة الأسطوريين الذين واجهوا الظلم، وعن الذين خططوا ونفذوا أكثر من ٣٠٠ انتفاضة وتحدوا الموت من أجل طرد الاستعمار الإسباني، وعن الوطنيين الذين حاربوا الأميركيين واليابانيين على الرغم من المذابح التي حصدت مئات الآلاف؟ في تلك الأثناء (في مستهلّ عام ١٩٨٣، قبل فترة قصيرة من اغتيال أكينو) كانت هذه التساؤلات تشغلني ولم أجد لها أجوبة ترضيني. اليوم، بعد ثورة شباط/فبراير١٩٨٦ البيضاء، ربما أستطيع التوصّل إلى بعض الإجابات.

رفع الفيليبينيون مؤخراً لواء الدفاع عن الحرية مستندين إلى دعم الجماهير. لكنّ الجماهير لم تكن تعتبر ماركوس عدوّاً. كثيرون من الناس انتخبوه، وكثيرون أيضاً حصلوا على الأموال منه خلال الانتخابات الماضية. كان بعض المزارعين في الأقاليم يعتبرون ماركوس «سيد السخاء» الذي منحهم الأرض بموجب برنامج إصلاح للأراضي. صيادو الأسماك لم يشغل بالهم توقيف الصحافة، لأنهم لا يمتلكون أصلاً ثمن الصحيفة. والأم المتعبة العاملة في مصنع رحّبت بقرار ماركوس فرض الأحكام العرفية. على الأقل لم تعد بحاجة للقلق على أولادها الذين يسهرون لوقت متأخر خارج البيت.

مَنْ هم الذين استاؤوا من قرار الأحكام العرفية؟ أفراد الطبقة المتوسطة ـ الصحافي الذي طرد من عمله بعد توقيف الصحف عن الصدور؛ ورجل الأعمال الذي اضطرّ إلى دفع رشاوى باهظة من أجل الحصول على إذن بالإستيراد لأن الفساد كان متفشياً؛ المدرّس الذي سُلِب حريته الأكاديمية. هؤلاء أغاظتهم القيود والممارسات القمعية. كنا نريد تغيير الوضع، لكن الجماهير لم تكن تساندنا. ماذا نستطيع أن نفعل إذاً؟ علّمنا التاريخ أن الثورة لا تنجح إلاّ بمساندة الشعب. لم نستطع رفع أصواتنا بالإحتجاج لأن السجون كانت تغصّ بالمحتجّين. كانت إجراءات السلطة القمعية متشدّدة لدرجة أنه قد يصدر أمر باعتقال صبيّ لأنه تجرأ وقال إنه عندما يكبر يريد أن يكون رئيساً للبلاد.

إضافة إلى هذا كلّه، تحتاج الثورة إلى أسلحة. في بداية تطبيق الأحكام العرفية أمر ماركوس الناس بتسليم ما لديهم من بنادق. العسكريون فقط كانوا يحملون البنادق ـ وكذلك الشيوعيون. لا نستطيع اعتبار العسكريين حلفاء لأن ماركوس كان يغمرهم بمعاملته اللطيفة. ولا أحداً كان مستعداً للتحالف مع الشيوعيين.

إلى جانب هذه العوامل كنا نتمسك برسائل الأساقفة التي دعتنا إلى تجنب العنف واختيار السبيل السلمي. كانت تلك الرسائل تحافظ على وجهة لا تتغيّر، حتى في أعقاب الانتخابات السريعة التي أجريت في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦، عندما حُرمت كورازون أكينو من انتصارها الأكيد من خلال عملية تزوير كاملة، وعندما أعلن الأساقفة أن ماركوس لا يحقّ له أن يحكم من الناحية الأخلاقية لأنه لجأ إلى «احتيال لم يسبق له مثيل» في الإنتخابات. قالوا بنبرة واثقة:

لن يتحقق التغيير الذي نريده بدون أن نفعل شيئاً ونظل فاترين. إذا اخترنا عدم التحرك نساهم في تدمير أنفسنا كشعب، ونتساوى في ارتكاب الخطأ مع الذين يفتعلون الخطأ الذي نريد إصلاحه.

لكننا في الوقت نفسه لا ندعو إلى استخدام وسائل دموية عنيفة لتصحيح الخطأ. إذا فعلنا ذلك نرتكب خطيئة التقاتل بين الأخوة التي لا تغتفر. القتل من أجل العدالة ترفضه رؤيتنا المسيحية للأوضاع الراهنة.

السبيل الذي يبدو أمامنا اليوم، هو سبيل النضال بلا عنف من أجل العدالة.

هذا يعني المقاومة الفاعلة ضد الشر بإستخدام سبل سلمية ــ على هدى المسيح. تنتصر إرادة الشعب بلجوئه إلى مختلف السبل والوسائل التي يقر بها الانجيل(٧).

ما هي الوسائل؟ أشارت كورازون أكينو إلى واحدة منها في تجمع حضره أكثر من مليون شخص، عندما دعت إلى تطبيق سياسة العصيان المدني. قالت إن الشعب يجب أن يعمد مباشرة إلى مقاطعة المنتوجات التي تصدرها مصانع ماركوس الخاصة، وقالت إنه يجب التفكير بجدية بالامتناع عن دفع الضرائب، إضافة إلى رفض التقيد بكافة القوانين الجائرة، ولكنْ قبل أن تتاح لنا فرصة تنفيذ هذه الخطوات الهامة، فاجأتنا الأحداث. في شباط/فبراير ١٩٨٦، أعلن اثنان من أقرب الموالين لماركوس التخلّي عنه، وهما وزير الدفاع جوان پونس إنريله والفريق فيدل ڤ. راموس. بعد ذلك حدثت المعجزة في «إدسا»، الثورة البيضاء التي أطاحت بديكتاتورية ماركوس. تهافت الناس على إدسا تلبية لدعوة الكاردينال سين لحماية مجموعة الثوار الضعفاء، وأوقفوا الدبابات التي أمرت بالتوجه للقضاء على إنريله وراموس وأتباعهما.

كانت هذه الثورة فريدة في نوعها، لأن جميع المشاركين فيها هم من أبناء الطبقة المتوسطة، المجموعات نفسها التي شاركت سابقاً في «الثورة الصفراء» التي قام بها الآلاف من رجال الأعمال والموظفين من الفئة الوسطى وطلاب الجامعات والأساتذة والحرفيين من رجال ونساء، ارتدى هؤلاء جميعهم قمصاناً صفراء اللون وحملوا يافطات صفراء وتظاهروا في الشوارع مطالبين الحكومة بالإصلاح. إذا كان أبناء الطبقة الفقيرة شاركوا في «إدسا» في صدِّ الدبابات، فإنهم لا يتعدّون أقلية ضئيلة. تعود سيطرة الطبقة المتوسطة إلى إداركها لمصلحتها الذاتية وإلى تأثّرها بالصحافة البديلة، تلك المجموعة الصغيرة من المنشورات التي صدرت دون أن تخاف من قول الحقيقة عن ماركوس.

هؤلاء هم الناس الذين افترضهم الصحافي الأميركي جبناء. في هذه الأيام الأربعة الحاسمة التي أثبت فيها الفيليبينيون للعالم بأسره مدى تعلّقهم بالحرية، لم نستعِد حريتنا فحسب، بل استعدنا كرامتنا.

الصحافة الفيليبينية في ظل الأحكام العرفية

٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، أعلن الرئيس ماركوس الأحكام العرفية، كان يوماً سيئاً في تاريخ الإعلام في الفيليبين. من القرارات الأولى التي أصدرها ماركوس الديكتاتور، كان قرار توقيف كافة وسائل الإعلام. استيقظ الفيليبينيون صباح ذلك اليوم ولم يجدوا الصحف على أبواب بيوتهم؛ وعندما فتحوا أجهزة الراديو لمعرفة السبب تبيّن لهم أن الإذاعات توقفت عن البث، فأدركوا ما حدث.

كيف نفّذ ماركوس هذا القرار؟ أرسل أولاً مجموعات من الجنود إلى مراكز الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون لإغلاقها. ثم أرسل مجموعات أخرى إلى بيوت العديد من الصحافيين. هؤلاء الصحافيون ـ ناشرون ومحررون ومراسلون ـ تم اقتيادهم إلى السجون حيث احتجزوا لشهور عدّة.

عادت الصحف إلى الصدور، الواحدة تلو الأخرى، لكن بعد تحوُّل ملكيتها أو إدارتها إلى أشخاص جدد؛ وهؤلاء كانوا، كما هو متوقّع، من أتباع ماركوس أو أقربائه. أشرف على «الدايلي إكسبرس»، على سبيل المثال، روبرتو بنديكتو، زميل ماركوس في معهد الحقوق وسفير الفيليبين في اليابان؛ وترأس إدارة «التايمز جورنال» بنجامين رمُيوَالدِز، نسيب ماركوس؛ واشترى «البولتان توداي» الجنرال هانز منزي، المعاون السابق للديكتاتور. والصحفيتان الأكثر شعبية وجرأة في انتقاداتهما، «مانيلا تايمز» و«فيليبين فري بريس»، لم يسمح لهما بالصدور مجدداً. ناشر الصحيفة الأولى جواكين «شينو» روسز، ورئيس تحرير

الثانية تيودورو م. لوكسين، كانا من بين مئات «المنشقين» الذين غصّت بهم السجون.

بعد فترة الإعتقالات حاولت السلطة استدارج سائر الصحافيين كي يقدموا على العمل في الصحافة المراقبة. وقد عبّر أحد الكتّاب عن هذه المرحلة بقوله:

> قيل في مانيلا إن الصحافيين استبدلوا «التقدمية» بـ «المغلّفاتية»، لأنهم كانوا يحصلون شهرياً على رواتب من الوزارت وعلى مكافآت للسبق الصحافي، وكانوا يستلمون المال في مغلفات. والبعض الآخر كان خائفاً إذ عادت له الذكرى إلى بريميتيغو ميجاريس، وزير ماركوس السابق للإعلام، الذي «اختفى» بعد اعلانه الانسحاب من الحكم[٨].

دايفد هوارد باين، الذي يعمل في «كولومبيا جورناليزم ريفيو»، كتب حول «التوجيهات الصحافية» التي أخبره عنها مصدر مطلع مقرب من حكومة ماركوس. قال على لسانه:

> أقيم في القصر حفل استقبال قبل انتخابات الجمعية الوطنية عام ١٩٨٤، حضرة أربعة وعشرون من رؤساء التحرير والمحررين المعروفين في «البوليتان» و«الأكسبرس» و«تايمز جورنال»، وشخصيات أخرى دعتها السيدة الأولى لتحديد الخطوات التي يجب إتباعها في الحملة الانتخابية. معظم الحضور تجاوبوا مع كلام السيدة الأولى. وفي نهاية اللقاء كان الواحد منهم يدخل تلو الآخر إلى غرفة وقفت فيها إميليدا ماركوس مع مرافق من الجيش، كان يناولها مغلفات «التوجيهات». كان الصحافي يستلم مغلفاً فيه مبلغ يتراوح ما بين عشرين ألف وخمسين ألف بيزوس، بحسب أهمية موقعه. قال البعض يبررون تصرّفهم: «العالم كله فاسد، لماذا لا نستفيد من هذا الوضع؟»[٩].

مضت ثماني سنوات والناس لا تقرأ إلاّ ما يريده ماركوس. لم تكن الحكومة ترسل موظفين من قبلها إلى الصحف لمراقبة المادة المكتوبة قبل طباعتها، بل عمدت إلى إخافة رؤساء التحرير بتهديداتها ـ أو كانت تمدّهم بسخاء «بمغلّفاتها» ـ للتثبّت من أن الصحف لن تصدر وهي تحمل ما يثير إستياء قوى الأمر الواقع. كان رؤساء التحرير يعلمون أن ردود الفعل على التجاوزات تكون سريعة جداً. في حال ابتسم لهم الحظ يصدر الحكم عليهم بدفع غرامة. وإذا كانوا غير محظوظين يتم اقتيادهم إلى السجن. وإذا كان حظهم سيئاً

للغاية، يكون مصيرهم كمصير أكثر من عشرين صحافياً قتلوا، أو، بكل بساطة، اختفوا ولم يعد أحد يعرف شيئاً عنهم، ما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٥.

بدأ الوضع يتحسن نحو الأفضل في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ـ عندما وقّع ماركوس بياناً يعلن فيه نهاية ثماني سنوات من الأحكام العرفية. لكن هذا البيان لم يكن سوى إخراج تجميلي للنظام القمعي. احتفظ ماركوس بحقّ إصدار القوانين بموجب مراسيم، وتظلّ كافة المراسيم التي أصدرها سابقاً سارية المفعول حتى يعلن إبطالها. لماذا رفع ماركوس الأحكام العرفية؟ كان البابا يوحنا بولس الثاني ينوي زيارة الفيليبين في الشهر التالي. والبابا لن يرضى بأن تكون الفيليبين، الدولة الكاثوليكية الوحيدة في آسيا، «منارة المسيحية في الشرق الأقصى»، مسحوقة في ظلّ حكم رجل يعتبر نفسه كاثوليكياً. صار بإمكان ماركوس أن يجيب البابا عندما يسأله عمّا إذا كانت الصحافة حرة في الفيليبين، بأنه ألغى القيود عن وسائل الإعلام. يستطيع أن يقول له والهدوء يعلو قسمات وجهه، إن بإمكان مَنْ يريد إصدار صحيفة بدون الحصول على إذن مُسبق من الحكومة.

دلت الأحداث المتتالية أن «رفع» الأحكام العرفية كان من أكبر الأخطاء التي ارتكبها ماركوس. لأنه عندما رفع حظر إصدار صحف جديدة أتاح للكثيرين من الرجال والنساء المتعطشين لقول الحقيقة بأن يبدأوا في إصدار صحفهم الخاصة. وهكذا نشأت الصحافة البديلة ـ صحف مصغّرة، ومجلات وصحف يومية وأسبوعية ـ وتسميتها على هذا النحو نابعة من كونها تقدم للقراء مادة بديلة يقرأونها عوضاً عن الأكاذيب الموجّهة التي ملّوا منها. من بين هذه المنشورات البديلة تميزت مجلة «وي فوروم» (We Forum) التي بدأت انطلاقتها كمجلة تغطي النشاطات داخل الحرم الجامعي، والمجلة الأسبوعية «مستر ومسيز» التي تدور حول الحياة العائلية.

أرادت المجلتان أن تختبرا حجم حرية الصحافة المسموح بها، فبادرتا إلى انتقاد ماركوس مع بعض التردّد في البداية، ومن ثمّ بأسلوب جريء. فكر ماركوس أنّ عدم التدخل في الأمر لصالحه، لأنه يستطيع استخدام المجلتين كدليل ضد تهجّمات الصحافة الأجنبية التي تقول بأن الصحف الفيليبينية تخضع لسيطرة الدولة. إضافة إلى أن المجلتين لم تكونا توزعان أعداداً كبيرة، ولم تكن لهما أهمية تُذكر.

في أواخر عام ١٩٨٢، نشرت «وي فوروم» مقالة وصفت مجموعة الميداليات التي يمتلكها ماركوس بأنها مزوّرة، عندئذ اعتبر ماركوس أن الوضع لم يعد يُطاق. أصدر أوامره بتوقيف المجلة واعتقال عشرة من هيئتها الإدارية. كانت التهمة الموجهة إليهم: «التخريب

والتآمر لإسقاط نظام الحكم من خلال ترويج الإشاعات المغرضة[١٠]. والعقوبة تكون عادة السجن مدى الحياة أو الإعدام.

فانطلقت في الحال صرخة احتجاج عامة، ووصلت إلى حد من الارتفاع والإصرار أجبر ماركوس على إصدار أوامره، بعد أسبوع، بإطلاق سراح الصحافيين ووضعهم تحت الإقامة الجبرية، «إجراء يتلاءم مع روحية عيد الميلاد المتسامحة». علّق وزير الإعلام، غريغوريو سندانا، على الأمر في تصريح له نشرته الصحافة، إن الحكومة متمسكة بدعواها ومستعدة لمواصلتها بأسلوب منفتح ومباشر وبدون «تأخير أو تردّد». وأضاف أن القضية «سوف تعزّز حرية الرأي بمواجهة أولئك الذين يودّون تخريب الصحافة الفيليبينية باستغلال مكانتها ومصداقيتها للتآمر ضدّالدولة»[١١]. ولكنْ، على الرغم من نبرة سندانا القوية، كان النظر في الدعوى يعاني المماطلة الشديدة. وبعد أربع سنوات، عندما طُلب من ماركوس مغادرة البلاد، لم يكن الحكم قد صدر بخصوصها بعد.

ربما كان من المتوقّع أن تخيف حادثة مجلة «وي فوروم» الصحافيين العاملين في «الصحافة الصديقة»، ولكنْ بات من الواضح أن سنوات القمع في ظلّ الأحكام العرفية لم تقضِ على التقليد التحرّري في الإعلام الفيليبيني. عام ١٩٨٢ وأوائل عام ١٩٨٣ طرد الجنرال مينزي أربع صحافيات في «البوليتان توداي»، بإيعاز من ماركوس على الأرجح. كانت الصحافيات يعبّرن بصراحة عن انتقاداتهن لماركوس وزوجته. وفي تلك الفترة أيضاً وجّه جهاز الإستخبارت في الجيش «دعوة» إلى ثماني صحافيات ليطرح عليهن بعض الأسئلة حول عملهن. تم الإستجواب بودٍّ وتهذيب، لكن الصحافيات أدركن مباشرة، وجميع العاملين في الوسط الصحافي أيضاً، أن هذا تهديد مبطّن.

تمكّن رجال الإستخبارات في استدعاء الصحافيات استناداً إلى قانون الأمن القومي الصادر عام ١٩٧٨، الذي يشير في أحد بنوده إلى الصحافة ويصف التعدّيات في هذا المجال بأنها «التعبير عن وطباعة وتوزيع وترويج ونشر الشائعات والأخبار الكاذبة والمعلومات والأقوال غير الموثوقة، والتسبب في طباعة أو توزيع أو ترويج أو نشر ذلك أيضاً مما يتسبب أو يميل لأن يتسبّب في إثارة الخوف والنعرات الانقسامية بين الناس، ويحطّ من مكانة السلطات الموجودة أو يعبّر عن عدم الثقة بها، ويقوّض أسس الإستقرار في الحكم وأهداف «المجتمع الجديد»، ويعرّض للخطر النظام العام، أو يعطّل مصلحة الدولة»[١٢]. وما هي عقوبة مثل هذه الأعمال؟ السجن مدى الحياة أو الإعدام. كانت الحكومة أيضاً تلجأ إلى رفع الدعاوى كوسيلة أخرى من وسائل القمع. مورو أڤينا، مراسل تقاضى أربعين دولاراً عن

مقالة كتبها لـ«بانوراما»، مجلة تصدرها «بوليتان توادي» كل يوم أحد، رفعت الحكومة دعوى ضده لأجل المقالة طلبت فيها تعويضاً قدره عشرة ملايين دولار.

بعد حادثة الاغتيال

قيل إن الرصاصة التي قتلت بنيغنو «نينوي» أكينو في مطار مانيلا الدولي في ٢١ آب/أغسطس١٩٨٣، «تردّد صداها في العالم بأسره». صحيح أن تلك الطلقة لفتت أنظار العالم إلى تجاوزات حكومة ماركوس، وأنها نجحت في فتح أعين الكثيرين من أعضاء مجلس النواب الأميركي إلى الحماقة في مساندة ديكتاتورية ماركوس، لكنها قدمت إلى الفيليبينيين ما يفوق ذلك أهمية، خصوصاً إلى أبناء الطبقة المتوسطة منهم. لقد أيقظتنا من سبات دام أحد عشر عاماً، وجعلتنا ننسى مخاوفنا، وبذلك تمكنا، بتشجيع من الكنيسة، من إعداد المظاهرات.

إذا كان هناك تصرّف يستدعي التحليل فإنه، بلا شك، الأسلوب المتعجرف الذي استخدمته وسائل الاعلام الرسمية في نقل خبر الاغتيال والجنازة، فيما بعد، كأنهما لا يشكلان حدثاً بارزاً. شارك أكثر من مليونيْ شخص في جنازة أكينو. سار الموكب تسع ساعات تحت المطر حيناً، وتحت أشعة الشمس القوية حيناً آخر، والناس يواكبونه في صمت. قال المراسلون الأجانب إنها أكبر جنازة عرفها التاريخ، أكبر من جنازة المهاتما غاندي.

ومع ذلك صدرت الصحف في صباح اليوم التالي وهي بالكاد تشير إلى ما حدث. صحيفة «التايمز جورنال»، التي يمتلكها شقيق إميلدا ماركوس، اختارت عنواناً كلاسيكياً متجاهلة الجنازة قدر الامكان؛ ومقالتها الرئيسية كانت عن رجل قتلته صاعقة. وفي اليوم التالي بثت محطة تلفزيون ماركوس في نشرة أخبارها صورة إميلدا ماركوس وهي تنظر إلى غصن الشجرة الذي ضربته الصاعقة حيث كان الرجل واقفاً. روّاد المقاهي علّقوا على هذا الأمر بسخرية قائلين: «الجنازات تتكرّر كلّ يوم، ولكنْ كم مرة تقتل الصاعقة رجلاً؟».

الإذاعة الوحيدة التي غطّت خبر الاغتيال وليلة الجنازة والموكب الجنائزي، كانت «راديو ڤريتاس»، محطة الاذاعة التي تمتلكها الكنيسة. على الرغم من تلقيها دعوات متتالية لتخفيف حدّة لهجتها، غطّت الأحداث بأمانة تامة. لم يستمع الناس إلى إذاعة غيرها في تلك الفترة. بعد التعتيم الكلي على حادثة أكينو، عمد بعض رجال الأعمال، بتشجيع من الكاردينال سين، إلى إحياء فكرة تم التداول بشأنها في المؤتمر السنوي للأساقفة ورجال الأعمال، في شباط/فبراير ١٩٨٣. كنا اتخذنا قراراً بتشكيل لجنة لدرس إمكانية انشاء صحيفة تنقل الأخبار بصدق بدلاً من «صقلها» على طريقة المروّجين لماركوس. عقدت اللجنة عدة

لقاءات، ولكنَّ الأعضاء لم يظهروا حماسةً فعلية للمشروع. اتفق الجميع على ضرورة وجود صحيفة كهذه، غير ان أحداً منهم لم يرغب في المشاركة بإصدارها خوفاً من تعريض مصالحه للخطر.

نسينا مخاوفنا عندما مات أكينو. جريمة اغتياله أجبرت مجموعتنا المتردّدة على إعادة التفكير في الأولويات. قررنا إصدار نشرة «تجرؤ على قول الحقيقة». أطلقنا عليها اسم «ڤريتاس»، لأن هذا الاسم يثير مباشرة الانطباع بأنها تصدر برعاية الكنيسة، وكنا على حق في تقديرنا ذلك. واخترنا شعارها من إنجيل يوحنا ـ «الحقيقة ستجعلك حرّاً» (The truth shall set you free).

كتب جايمز ر. راش حول هذا الأمر فقال:

من النتائج البارزة التي خلَّفتها حادثة اغتيال بنيغنو أكينو الاندفاع بحماسة لاصدار صحافة مستقلّة في الفيليبين. ظهرت مباشرة كتيبات وصحف مصغّرة وتلتها صحف يومية ومجلات، غطّت بأمانة وبأسلوب مثير أخبار الجنازة والتجمعات والمظاهرات التي توالت من بعدها، معبّرة عن مشاعر الحزن والغضب عند الناس، وشكلت متنفساً للأفكار السياسية المكتومة منذ فترة طويلة.

عند ظهور حركة الانشقاق هذه لم تكن لدى حكومة ماركوس سرعة البديهة ولا الجرأة الكافية لاتخاذ ردّ فعل عنيف. فيما كان الرئيس وأعوانه يصرّون أسنانهم غيظاً، عادت إلى الفيليبين صحافتها المستقلّة والحرة. ومنذ ذلك الحين صارت عنصراً أساسياً في بناء «المجتمع الجديد».

من أهم هذه المطبوعات صحيفة «ڤريتاس»، وهي صحيفة أسبوعية جريئة في تقاريرها وتعليقاتها، وتحظى برعاية غير مباشرة من الكنيسة الكاثوليكية المحلية[١٣].

قصة «ڤريتاس» (Veritas)

أنا مدين لقرائي بإيضاح حول استعراض دور الصحافة الفيليبينية البديلة في إسقاط ديكتاتورية ماركوس، وبنحو خاص الدور الذي لعبته «ڤريتاس» في هذه المهمة. هناك سببان لذلك. الأول، هو انني كنت رئيس تحرير «ڤريتاس»، ومطّلعاً على كافة نشاطاتها؛ والثاني،

ان الكنيسة الكاثوليكية لعبت دوراً مميزاً في طرد ماركوس، و«ڤريتاس» تعتبر صحيفة الكاردينال سين.

ولكنْ هناك سبب آخر وهو أن الأحداث المتتالية التي بلغت ذروتها في الثورة البيضاء، كانت بقيادة الطبقة المتوسطة ـ وتكاد المشاركة فيها تقتصر عليها أيضاً.

ونذكر في هذا الصدد ما قاله راش:

لمن تكتب «ڤريتاس»؟ من الواضح أنها لا تكتب للجماهير. تقصد ڤريتاس التوجّه إلى أقلية مثقفة وذات نفوذ، بعض أفرادها من الميسورين والأثرياء، والبعض الآخر من أبناء الطبقة المتوسطة. مستوى التعبير في «ڤريتاس» يفترض تمتع القارىء بدرجة عالية من معرفة القراءة والكتابة، معظم ما يرد في أعمدة التعليقات الأسبوعية لا يفهمه بسهولة من لم يمارس الكتابة والتفكير في المستوى الجامعي.

«ڤريتاس» ليست في حال من الأحوال، صحيفة شعبية. إنها تتحدث إلى الفئات العليا في المجتمع الفيليبيني وتنطلق منها، فئة النخبة، بما في ذلك الكنيسة، التي تولّت تقليدياً دور الزعامة السياسية والاجتماعية (وبالنسبة لها الزعامة الأخلاقية أيضاً). في هذه الفترة المتأزمة والمثيرة، تتوجه إلى أبنائها وتقول يجب أن نفعل شيئاً[١٤]!

قرار توجه «ڤريتاس» إلى الطبقة المتوسطة كان متعمداً. ومن أسبابه الوضع الجغرافي للفيليبين (أرخبيل فيه أكثر من ٧٠٠ جزيرة) الذي فرض علينا توزيع «ڤريتاس» عن طريق الجوّ، مما زاد في كلفتها ورفع أسعارها التي لم يتمكن من دفعها سوى أبناء الطبقة المتوسطة ـ من تجار وحرفيين. الرجل الذي يحصل على دولارين في اليوم لا يستطيع أن يقتطع من أجره خمسين سنتاً من أجل صحيفة.

والسبب الآخر، برأي هيئة «ڤريتاس»، أن الطبقة المتوسطة كانت تحتاج لأن تتخلى عن عدم مبالاتها، لأن أبناء الطبقة المتوسطة كانوا الأكثر معاناة من حكم ماركوس، والأشدّ غضباً من أسلوب ماركوس في التغاضي عن حقوقهم. وهنا أيضاً نعود إلى ما كتبه راش:

عندما نقرأ «ڤريتاس» نسمع أصوات المواطنين الفيليبينيين المحبطة، الذين يقتصر احساسهم بالمواطنية في الغالب على التأثر بالحقيقة المروّعة والتفكير فيها بانفعال شديد.

في نقلها الأخبار تركز «ڤريتاس» على الأحداث البارزة التي تعكس صورة الحكم السيئة. تصريحات الرئيس وأعماله وكلام السيدة الأولى، وممارسات وزراء ماركوس، كلها تخضع للبحث والتدقيق، وما تتضمنه من غموض وخدع وتوجهات خفية، يتم الكشف عنه بالسخرية والتعنيف والازدراء المبرّر.

لكن «ڤريتاس» لا تعبّر عن منحى واحد في التفكير، وليس صوتها دائماً صوت الغضب. في الصحافة الفيليبينية، والصحافة المعارضة بنحو خاص، يتميّز صوت «ڤريتاس» أيضاً بأنه مطّلع ومثقّف ومعقّد ومسيحي. هذه المزايا تبدو في الصحيفة ككل، لكنها تظهر بوضوح أكثر في مقالتها الافتتاحية.

في افتتاحياته التقدمية ينبّه فيليكس بوتيستا القراء، كل أسبوع تقريباً، إلى «البشاعة المنفّرة للنظام القمعي»، ويكرّر ذكر الشكاوى المعروفة ـ تقلّبات الديكتاتور، السلطة العسكرية، الممارسات الظالمة، الفقر، عدم الاستقرار، وعنف الدولة، ويحدّد المطلب العام: أن «تعاد ديموقراطيتنا لنا». أسبوعاً بعد أسبوع، يلتفت بوتيستا بأسلوبه هذا إلى قضايا وأحداث الساعة، دون أن ينسى رسالته الأساسية ـ هذه الحكومة يجب أن ترحل! يرحّب بالمعارضين والناشطين والمقاومين ويدعوهم إلى الاتحاد ومواصلة عملهم حتى تحقيق أهدافهم بدون اللجوء إلى العنف... انطلاقاً من معرفته ان الرئيس ماركوس يمسك معظم الأوراق في يده، وأن أية تغييرات فعلية يجب أن تصدر عنه شخصياً؛ وجّه بوتيستا معظم انتقاداته إلى ماركوس شخصياً، طالباً منه التصرّف وفقاً للمبادىء العليا ونكران الذات، كما يدّعي في خطاباته[١٥].

ألقى الكاردينال سين خطاباً في نيوديلهي أمام مؤتمر الاتحاد الدولي للصحافة الكاثوليكية (UCIP) الذي عقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، ووصف كيف ساهمت «ڤريتاس» بإسقاط حكم ماركوس بكلام أوضح، قال:

على الرغم من إقامة الدعاوى وتوجيه التهم، وعلى الرغم من الاتصالات التلفونية من قبل مجهولين يهدّدون الصحافيين بالقتل، وعلى الرغم من مقتل خمسة وعشرين صحافياً في فترة قصيرة،

استمرت «ڤريتاس» في تغطيتها للأخبار بجرأة ودقة متناهية. كانت افتتاحياتها واضحة وحادة، وأقل تخوّفاً حتى من سائر المقالات.

أثبتت «ڤريتاس» في مقالة ارتكزت إلى عدد من الوثائق، أن سجل الديكتاتور الحربي ملفّق. وسلطت الضوء على زيف العدالة الذي أدّى إلى تبرئة جميع المتهمين في حادثة اغتيال أكينو.

عندما أجريت الانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير الماضي، قامت «ڤريتاس»، بجرأتها وولعها بالحرية المعروفين، بفضح كافة المحاولات التي قام بها الديكتاتور من أجل تزوير النتائج واحراز الفوز، وذلك بدون إغفال أية تفاصيل، ومن خلال الصور التي تثبت صحة ما تورده[١٦].

ما هي أبرز مساهمة قدمتها «ڤريتاس» في النضال من أجل استعادة الديموقراطية في الفيليبين؟ كانت المساهمة برأيي اقتراحنا الذي قدمناه منذ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٨٤، أن تكون كورازون أكينو، أرملة السيناتور الهادئة وغير المدّعية، بديلاً لماركوس. أيّدت «ڤريتاس» وجهة نظرها هذه بقولها إن كوري أكينو كانت نقيضاً لماركوس، وأنها، أكثر من أي انسان آخر، عندها الامكانية لتوحيد الناس وتحريرهم من حالة الارباك التي سببتها تجاوزات ماركوس. وإلى جانب ذلك، قامت «ڤريتاس» بحملة انتقدت فيها بحدّة الانتخابات السريعة. قلنا في افتتاحياتنا ان ماركوس فَقَد مصداقيته في الداخل والخارج، وأن السبيل الوحيد الذي يمكنه من خلاله الادعاء بأنه القائد الفعلي للشعب الفيليبيني هو اجراء انتخابات رئاسية سريعة ـ والفوز فيها بشكل مقنع.

والمساهمة الثانية المميزة، والتي ربما تكون الأكثر خطورة، كانت نشر «ڤريتاس» مقالة حول ميداليات ماركوس المزوّرة، استندت إلى الوثائق والبحث الدقيق. قام بالبحث المؤرخ في جامعة يال ألفرد ماكّوي بعدما وقع بالصدفة على بعض الوثائق أثناء تأليفه لدراسة حول حركة المقاومة في الفيليبين الوسطى، وكانت مثيرة للدهشة. إذ أثبتت الوثائق أن ماركوس لم يكن بطل حرب، كما ادعى كاتب سيرته، وأنه تمكن وحده من تأخير سقوط باتان ثلاثة أشهر، بل مجرد متعاون مع العدو، كان يبيع حديد الخردة إلى اليابانيين.

قدّم ماكّوي حصيلة بحثه إلى «ڤريتاس»، وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، قبل الانتخابات بأسبوعين فقط، قامت «ڤريتاس» بنشر ما لديها من معلومات. بيعت كافة النسخ المطبوعة من الصحيفة بسرعة مذهلة، وبات مصير ماركوس معروفاً. يشرح دايفيد باين الأمر بقوله: «بعد أسابيع من وضعه منافسته في موضع الدفاع عن النفس، وجد ماركوس نفسه

في ذلك الموقع - بل صار أضعف بكثير من التي وصفها بأنها «مجرد ربّة بيت» والتي قال إنه يشعر «بالحرج» لأنه يخوض الانتخابات ضدها»[17].

بعد اطلاع الناس على ما نشرته «ڤريتاس» صار ماركوس مجبراً على انفاق بلايين البيزوسات في محاولة يائسة لشراء الأصوات كي يضمن فوزه في الانتخابات. لكنَّ الكاردينال سين توجه إلى الناس من على صفحة «ڤريتاس» الأولى قائلاً: «أي اتفاق غير أخلاقي هو اتفاق غير ملزم. إذا أعطاكم مرشح مالاً، لستم مجبرين على التصويت لصالحه. خذوا المال لأنكم فقراء، ولأنه مال الشعب بأية حال»[18]. أثار هذا الكلام غضب ماركوس ومعاونيه وأخذوا يردّدون: «الكاردينال سين يتدخل في السياسة لصالح مرشح دون الآخر». وردّ عليهم الكاردينال بقوله: «ليست هذه منافسة بين مرشحين لمنصب الرئاسة. إنها معركة بين قوى الخير وقوى الشرّ. وفي معركة كهذه لا تستطيع الكنيسة أن تظل حيادية»[19].

بحسب التقديرات حصلت كوري على ٨٥ في المئة من مجموع أصوات الناخبين. لكن الهيئة التشريعية الخاضعة لسيطرة ماركوس، أعلنت فوز ماركوس متجاهلة الحقيقة. تلك كانت الصدمة الأخيرة التي جعلت قلوب الفيليبينيين تطفح غيظاً بعد تحملهم الظلم فترات طويلة. أعلن انريله وراموس انشقاقهما، وحثَّ الكاردينال سين الناس على النزول إلى الشوارع لحماية المنشقيْن وأتباعهما من الموت المحتم. وبقوة الشعب، وقوة الصلاة، نجحت الثورة البيضاء في إزاحة ماركوس عن سدّة الرئاسة. وتولت كوري أكينو منصب الرئاسة بعد تأديتها القسم القانوني في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦.

بداية جديدة

لم تنته مهمة «ڤريتاس» بقيام الثورة - إن مهمة إعادة بناء الديموقراطية لا تزال في بدايتها. لكننا مع ذلك أدركنا، بعد أسابيع قليلة من الثورة، أن أيام «ڤريتاس» أصبحت معدودة. عندما رفعنا شعار محاربة ماركوس، وكان العاملون معنا يعرضون حريتهم، وحتى أرواحهم، للخطر مع صدور كل عدد، كان لدى «ڤريتاس» ما تقوله دون سائر الصحف - أي الحقيقة. ولأن الناس كانوا متعطشين إلى الحقيقة، كانت نسبة توزيع الصحيفة جيدة - والصحيفة اعتمدت بشكل أساسي على موارد المبيعات لأن عدداً ضئيلاً فقط من أصحاب الشركات الشجعان تجرأوا على نشر اعلاناتهم على صفحاتها، فيما خاف الآخرون من ردود فعل انتقامية من جانب الحكومة. ومع وصول كوري إلى منصب الرئاسة تغيّرت الأوضاع. فجأة اكتشفت الصحف، بما في ذلك «الصديقة» منها، انها تستطيع أن تقول الحقيقة في هذا المناخ الجديد من الحرية. وهكذا لم تعد «ڤريتاس» تتميز عن سائر الصحف فانخفضت نسبة مبيعاتها.

كانت مهمة كوري أكينو الأولى تفكيك الجهاز الديكتاتوري الذي استند إليه ماركوس في حكمه. وللقيام بهذه المهمة بشكل فاعل اضطرت إلى اللجوء إلى بعض الاجراءات السلطوية التي كان ماركوس يلجأ إليها عادة. أعلنت حلّ الدستور الذي وضع في عهد ماركوس، وحلّت أيضاً الكونغرس الذي اقتصر دوره على الموافقة دائماً على كل ما يطلبه ماركوس؛ وأعلنت أيضاً بدء العمل في ما أسمته «دستور الحرية». صرّحت أنها ستحكم بموجب هذا الدستور ريثما تتمكن اللجنة الدستورية التي شكلتها من وضع مسودة دستور ديموقراطي جديد. وفي الوقت نفسه قامت بحملة اصلاح للجهاز القضائي بأكمله، بدءاً من المحكمة العليا وحتى أصغر محكمة في المجلس البلدي فخلّصته من الشوائب وجعلته قادراً على تحمل المسؤولية كقطاع مواز للحكومة.

بعد إقرار الدستور في شباط/فبراير ١٩٨٧، دعت إلى إقامة انتخابات للكونغرس. وفي أيار/مايو من تلك السنة، اختار الناس للمرة الأولى أعضاء الكونغرس الجديد؛ أربعة وعشرون سناتوراً و٢٠٠ من رجال الكونغرس. وعقد الكونغرس دورته الأولى في ١٦ تموز/يوليو ١٩٨٧.

عادت الديموقراطية إلى البلاد. قطاعات الحكم الثلاثة تمارس مهامها، وكل فيليبيني يعلم جيداً أن العمل مستمر بهدف تعزيز هذه الديموقراطية ـ على الرغم من التهديدات المتتالية للانقلاب على الحكم، وعلى الرغم من المحاولات التي يقوم بها الموالون لماركوس والمتمردون لزعزعة الاستقرار.

الآن، أصبح بإمكان «ڤريتاس» أن تعلن انسحابها. المهمة التي بدأناها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، عندما أصدرنا العدد الأول من صحيفتنا، انتهت. عندما بدأنا العمل لم تكن الحرية موجودة. لم تكن حقوق الإنسان تحظى بالاحترام، ولم يكن للناس حقّ التلاقي في مجموعات مسالمة؛ وحرية الصحافة كانت مهزلة مضحكة. صارت معرفة الحقيقة، لأجل معرفة الحقيقة، سلعة نادرة. عملت «ڤريتاس» على تغيير هذه الأوضاع. كنا على الأرجح نهدف إلى ما هو أبعد من امكانياتنا، ونعرّض أيضاً أفراد الهيئة للسجن أو لما هو أسوأ منه، لكننا مع ذلك كنا راغبين في القيام بهذه المحاولة.

في الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أثناء الاحتفال بصدور كتابي عن الكاردينال سين، قالت الرئيسة أكينو في كلمتها في هذه المناسبة: «إذا كنت اليوم رئيسة البلاد، فمعظم الفضل في ذلك يرجع إلى «ڤريتاس». بالنسبة للعاملين في «ڤريتاس» الذين خاطروا بكل شيء من أجل الحرية، هذا الكلام أكثر من كافٍ.

النضال من أجل حرية التعبير في جنوب افريقيا

انطوني هازليت هيرد

خمس وثلاثون سنة أمضيتها صحافياً في موطني، جنوب افريقيا. كانت تلك سنوات التمييز العنصري والعنف والقمع. السلطة في يد الأقلية البيضاء والسود يقاتلون من أجلها. كنت لحوالى نصف تلك المدة رئيس تحرير أقدم صحيفة عرفتها البلاد «The Cape Times» (أنشئت عام ١٨٧٦). كانت الصحيفة منبراً حراً تحاول أن تسلك مساراً ما بين البيض العدائيين والسود الوطنيين. كان ميدان العمل الصحافي، الذي نشأت فيه، يتمسك بحرية التعبير ويرفض كافة أشكال الرقابة الرسمية. غير أن هذه القيم بدأت تتآكل مع الزمن. منذ عام ١٩٨٩، نستطيع ان نقول ان الوضع شرع في التحسن، بعد استلام الرئيس ف. و. دوكليرك السلطة. فقد كان دوكليرك ينوي إجراء اصلاحات هامة.

عندما باشرت عملي عام ١٩٥٥، كان حق النشر والتحقيق والتعليق بدأ يتعرّض لمزيد من التهجّم من الحكومة وسائر القطاعات ـ وهذا الحق كان أمراً مفروغاً منه لسنوات عديدة بالنسبة للمؤسسات الصحافية التي ترعى بشكل أساسي مصالح البيض. فيما أكتب هذه المقالة أفكر في أن التسعينات تحمل بوادر فعلية لتحقيق الديموقراطية في البلاد، وأتساءل عمّا سيكون مصير قضية حرية التعبير في الأجواء الجديدة. يتعلّق الأمر، إلى حدّ كبير، بآراء وتصورات زعماء جنوب افريقيا السود الذين سيحلون، بدون شك، محل الحكام البيض. ويعود أيضاً إلى مقدرة الصحافيين والمفكرين الذين سيناضلون من أجل حق الناس في المعرفة. ويعود أيضاً إلى مقدار اهتمام عامة الناس بالأمر. كل شيء يرتكز، برأيي، إلى أهمية تأسيس ثقافة ديموقراطية قبل استحداث تغيير في الحكم.

عندما انضممت إلى صحيفة «كايب تايمز» تعلمت أصول العمل على يد صحافيين

محترفين من أتباع «المدرسة القديمة» الذين يتقيّدون بمبادىء الصحافة الجيدة. رأوا الحرفة التي تمارسها وسيلة لنقل الأخبار والأفكار، بلغة بسيطة وسهلة المنال، إلى الناس، أو، بتعبير أصح، إلى الذين يجيدون القراءة من الناس. وفي إطار هذا العرف المهني، يكون المبدأ الأساسي: الوقائع لا تُمسّ، والتعليق حرّ. كانت حرية التعبير تفهم على أساس تقيّدها بهذا المبدأ، وعلى الرغم من فاعليتها، لم يكن أحد يشجع الصحافيين الأصغر سناً على هذا النوع من الكتابة. إن الوظيفة الأولى للصحافة هي نقل الوقائع، وتوصيل آراء الآخرين بدقة وأمانة وبشكل كلّي. لم يكن هناك بحث وراء الأخبار لمحاولة اكتشاف الأسباب والكيفيات للأحداث، ولا كبير اهتمام بالتعليق الشخصي الذي تدور حوله الافتتاحيات وصفحات الرأي في صحافة اليوم. الصحافي الذي كان يشغل منصبي سابقاً في «كايب تايمز» تلقى رسالة تعيين عام ١٩٤٤ تتضمن تعليمات تنصّ على عدم السماح بذكر أسماء كتّاب المقالات، ولحسن الحظ، ألغي هذا القانون عندما تسلمتُ عملي عام ١٩٧١. لكنّه يدل على التزام العرف القديم: نقل الأخبار بدون احاطتها بالصبغة الشخصية.

إلتزمت صحيفتي، إلى جانب مؤسسات صحافية، المبدأ القائل: «إسمع الجهة الأخرى»، وكنا، في الفعل نرهق أنفسنا للحصول على «الجانب الآخر» لكلّ حدث. كان هذا العمل ضرورياً، لا بل كان طقوسياً. عالم الصحيفة بسيط، وذو بُعدين. صحف المجموعة المؤسسة تنقسم إلى تلك التي تصدر باللغة الافريقانية وهي موالية للحكومة، وتلك التي تصدر باللغة الانكليزية، وهي معارضة للحكومة. كان يسيطر على الصحف الأولى أنصار الحزب الوطني الذي يحكم البلاد، فيما تعود ملكية الثانية إلى المصدر المحتكر نفسه، أي إلى صناعة التعدين التي تهيمن على الاقتصاد. وكانت «حرب البوير» تندلع مرة تلو الأخرى، بين الكتاب المخلصين الذين يعملون لدى ذوي المصالح وتصل إلى كثير من المبالغة الكلامية الأقرب إلى الانفعال منها إلى التوضيح. ولكنْ، كان هناك تحالف ضمني بين الحكومة ورجال الأعمال ينصّ على عدم «هزّ المَرْكِب بشكل عنيف». وفي كافة الأحوال يجب أن لا تصل الأمور إلى المجازفة بخسارة البيض للسلطة وانتصار السود عليهم. والسود الذين كانوا يقومون بمعظم العمل الشاق في جنوب افريقيا لم يكن متاحاً لهم التعبير إلاّ من خلال مجموعة قليلة من وسائل الاعلام. وهذه الوسائل المفتوحة أمامهم كانت تمتلكها مصالح كبرى للبيض. الصحف الراديكالية كانت ممنوعة، والشيوعيون والوطنيون السود والليبراليون الناشطون، يتعرّضون للادانة أو للسحب. ذلك العالم كان بسيطاً، وبالنسبة للبيض، حراً ومريحاً، وبدا لهم أنه سيستمر كذلك إلى الأبد.

تبدّلت هذه الأوضاع، على نحو متقطع، مع تغيّر الحال السياسية في جنوب افريقيا. في

الخمسينات والستينات، مع بداية تجربتي الصحافية، كانت حوادث منع السود من ركوب الباصات أو إجراء محاكمة بتهمة الخيانة العظمى، أو إطلاق الشرطة للنار في شاربفيل، تدل على أن توتراً سياسياً هاماً حاصلٌ إثرها. ولم يكن هذا يعني البلاد فقط، بل الصحافة أيضاً. كانت جماهير السود، ومجموعة قليلة من الناشطين البيض، تجبه عقيدة التمييز العنصري. وفي عام ١٩٤٨، انتخبت حكومة جديدة من الحزب الوطني نظّمت أصول التمييز العنصري، بموجب القانون، على كافة الصُعُد التي يمكن تصوّرها ـ الحقوق السياسية، والأراضي السكنية، والعلاقات الجنسية، والمدارس، والشواطىء، والنقل، وسيّارات الأجرة، والمستشفيات، والمقابر وغيرها ـ فرضت على الجميع أسلوب عيش كالفينيّ محافظ. مراقبة تفصيلية، ومتشدّدة سياسياً، للكتب والمجلات والأفلام والأشياء. لم يكن مسموحاً للصحف أن تنشر أي اعتراض جدي على ذلك. هذه المحاولة اللافتة للتوجيه الاجتماعي، التي قام بها المتعصبون للتمييز العنصري، في فترة ما بعد الحرب، فرضت ضغوطاً كبيرة على حرية التعبير، وبالتالي، على الصحافة. شنّت الصحف الصادرة بالانكليزية حملة ضدّ التمييز العنصري المنظّم، وذلك بدرجات متفاوتة من الحماسة ـ معظمها تحمّل لسنوات الحَظْرَ الذي لم يكن ذا طابع رسمي إلى هذا الحدّ. لم يصل انتقادها إلى درجة التوجه إلى جماهير السود من أجل الدعم، ومع ذلك استدعى مجابهة عنيفة من قبل الحكومة التي بدأت تتخذ اجراءات ضد الصحف والصحافيين. الكتاب الذين يعتبرهم المجتمع، الأكثر تسامحاً، أنهم «في الوسط» وجدوا أنفسهم متهمين بالنزعة الثورية.

أُتخِذَت إجراءات عديدة لضبط حرية التعبير، وكانت لها آثار سلبية على الصحف. صدرت قوانين عديدة فيها انتهاك للبند الأول من دستور الولايات المتحدة؛ تمّ تشكيل لجان للاستجواب لبث الرعب في النفوس؛ ورؤساء التحرير ورؤساء الادارة والمالكون تلقوا أوامر من السلطات العليا بضرورة «ترتيب أوضاعهم الداخلية». تعرّض الصحافيون للاحتجاز، والمقاضاة، والمضايقات المستمرة من قبل الشرطة والسياسيين. وصحيفة جوهانسبيرغ الليبرالية المرموقة في العالم، «راند دايلي مايل»، احتملت سلسلة من المضايقات فرضتها عليها الدولة قبل أن يعمد أصحابها إلى توقيفها عام ١٩٨٥، زاعمين أنهم فعلوا ذلك «لأسباب اقتصادية». قامت الحكومة، بشكل سري، بتمويل صحيفة منافسة مما ساعد على تناسي «المايل». صارت ظروف المهنة عرضة للتقلبات بعدما كانت مريحة ومستقرة وبشكل كلي تقريباً «بيضاء». غادر البلاد صحافيون موهوبون، بإرادتهم أو بالإكراه، أو حاولوا العثور على ملاذ في مجلات العلاقات العامة، والمجلات الجامعية أو المنشورات التي لا أهمية لها. كانت فترة حكم الحزب الوطني كارثة بالنسبة لقضية حرية التعبير... أي بالنسبة للديموقراطية.

تواصلت الأزمات حتى ساد الاضطراب كافة أنحاء البلاد عام ١٩٨٤. وحالة القمع التي فرضتها السلطة بقسوة في الأساس، ازدادت حدّة. لجأت الحكومة إلى سلسلة من التدابير الاستثنائية لمحاولة استيعاب البلبلة ـ عادت إلى استخدام الأساليب القاسية التي استخدمتها بعد حادثة شاربفيل عام ١٩٦٠. في ظل حكم الرئيس ب. و. بوتا نصّت التدابير الاستثنائية على الحدّ من حق الصحافة في نقل الأخبار والتعليق عليها. كانت المحاكم العليا في الأساس تساعد الصحافة، لكنّ نفوذها في تلك الفترة كان شبه معطّل فلم تستطع الدفاع عن قضية حرية التعبير. كانت الحكومة كلما وجدت ثغرة في التدابير الاستثنائية، تعمد بسرعة إلى سدّها. وقامت بتغطية الأوضاع، بشكل مجتزأ، مجموعة من النشرات اليومية كانت تذاع في بريتوريا ـ تشبه النشرات الجوية، وهي في الغالب لا تفوقها أهمية. كانت الضغوط المتزايدة على حرية التعبير ذات صلة مباشرة بالأزمة التي تعيشها البلاد ـ والتي بدأت تتفاقم في أواسط السبعينات مع ثورة سوْويتو، وانهيار الامبراطورية البرتغالية الافريقية؛ وعام ١٩٨٠، تبع ذلك سقوط نظام حكم الأقلية البيضاء بزعامة أيان سميث في روديسيا (زيمبابوي).

لم تهدأ الأمور قليلاً إلاّ بعد قيام الرئيس بوتا عام ١٩٨٩، بالتخلي عن السلطة لصالح ف.و. دوكليرك الأصغر سناً، والأكثر واقعية. ظلّ دوكليرك متمسكاً بالتدابير الاستثنائية لاحتواء حالة الاضطراب في البلاد ـ وظل محاطاً بقوى الأمن اليمينية التي كانت ممارساتها القمعية تؤدي غالباً إلى تفاقم الاضطراب ـ وسمح لوسائل الاعلام بالعمل بحرية أكثر، ولكنْ مع التقيد بإطار قانوني مقبول. عمدت المؤسسات الصحافية إلى دعم خطواته لإصلاح البلاد بقوة وبحماسة عمياء تقريباً، فيما كان يعمل بشكل منظم على سلب المعارضة الليبرالية كافة ما لديها من نفوذ. ومبادرته المذهلة بمنح إجازة قانونية لحزب الكونغرس الوطني الافريقي والحزب الشيوعي في جنوب افريقيا، جعلته يخطو سنوات ضوئية إلى الأمام، بالتعبير السياسي.

يجدر القول إنه في السنوات التي سبقت وصول دوكليرك إلى الحكم، كانت وسائل الضغط على التعبير الحرّ تتعدّى إشراف الحكومة مباشرة على وسائل الإعلام. ذلك أنّ هناك عواملَ وتوجهات أخرى منعت الناس من حق المعرفة ـ بعضها يعود إلى الحكومة، أما البعض الآخر فلا.

كانت المؤسسة البرلمانية بوصفها هيئة بالغة الأهمية تمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، واحدة من معوقات كثيرة. فقد كان البرلمان، في السابق، يُماشي الصحافة في لجم التجاوزات والكشف عن سوء استغلال النفوذ، وذلك انسجاماً مع القواعد المرعية فيه من

توجيه النواب الأسئلة إلى الوزراء واحترام حرية التعبير. منذ إعلان قيام دولة اتحاد جنوب افريقيا عام ١٩١٠، لم يعد يسمح إلاّ للبيض بدخول مجلس النواب مما أدّى بالتأكيد إلى تحجيم دوره. غير أنَّ البرلمان استمر في ممارسة صلاحياته، وربما يعود ذلك، بشكل خاص، إلى الجهود التي بذلها بعض النواب أمثال: مارغريت بالينجر، وهيلين سوزمان؛ وواصل دوره في كبح جماح السلطة التنفيذية. كانت أقوال النواب داخل المجلس تنقلها وسائل الاعلام دون خوف من أي رد فعل قانوني قد تلجأ إليه الدولة.

في ظلّ حكم بوتا تم اتخاذ خطوة قيل إنها للابتعاد عن نموذج «ويستمينستر» الدستوري، لكنها في الواقع تهدف إلى الابتعاد عن التعرّض للمحاسبة العامة، وبموجب هذه الخطوة وُزّعت الشؤون الهامة على لجان سرية. إضافة إلى ذلك كانت مهام الحكومة تحاط بالسرية أيضاً، ومُنحت أجهزة الأمن، التي تخضع لسيطرة بوتا ووزير الدفاع المقرب منه: ماغنوس مالان، مزيداً من النفوذ. كانت النتيجة حكومة رئاسية غير خاضعة للمحاسبة، وشعر الاعلاميون بالإحباط وهم عاجزون عن اطلاع الناس على حقيقة ما يجري. إضافة إلى ذلك، في الثمانينات خسر الحزب التقدمي الفدرالي الليبرالي المنحى، موقعه في البرلمان لكونه المعارضة الرسمية في مواجهة حزب المحافظين اليميني؛ ومنذ ذلك الحين صار اليميني والعنصري هما اللذان يهاجمان الحكومة في البرلمان، وليس جماعة ذات توجه ديموقراطي. صار المجلس مقراً للمناقشة العقيمة بين الافريقانيين المتنازعين ـ مع مجموعة غير ذات شأن من الليبراليين البيض، والهجناء (من مزيج عرقي) وأقليات من الهنود (الآسيويين)المتفرّجين.

كانت محطة التلفزيون التي تديرها الدولة، عاملاً آخر موجهاً ضدّ إطلاع الناس على الحقيقة. كان التلفزيون ممنوعاً حتى بداية السبعينات، وعند وصوله كان الناس أكثر استعداداً للانخداع به. سوف يصدقون ما يرونه في هذا «الصندوق»، عند مقارنته بالمجتمعات التي تثير الشكوك ـ وذلك بعد التعرّض مطولاً لهذا الوسط المتسارع وغير الوافي غالباً. اثبت التلفزيون، بعد إخضاعه لرقابة حكومية مشدّدة، انه العامل الأهم في التأثير على الأمة. ذلك أن رسالة الصحف، الأكثر تنويراً، لا مجال لمقارنتها بمدى تأثير التلفزيون. إنَّ القول بأن مجموعات الوطنيين السود، التي كانت محظورة، تستطيع، استناداً إلى استطلاع الآراء قبل الانتخابات، أن تحصل على تأييد لا يستهان به من قبل الجماهير على الرغم من التلفزيون، دليلٌ على أنها موضع ثقة كبيرة، فقد تمكنت من مجابهة التيار الحكومي، وما يعنيه من دعاية وتحكّم وقمع.

ومن اللافت في هذا السياق تلك الخطوة البارزة نحو صحافة الخلفية والتحليل، وذلك في ظلّ الضغط الذي مارسه وجود التلفزيون؛ كانت هذه الخطوة منسجمة مع منحى عالمي

جديد في المجال الاعلامي، إلاّ أنها، في جنوب أفريقيا، جردت الصحافة من وظيفتها الأولية بنقل الأخبار وجعلت الجمهور أكثر اتكالاً على الراديو والتلفزيون، الخاضعين لإشراف الدولة، من أجل الحصول على المعلومات الأساسية. إضافة إلى ذلك كانت «صحافة الرأي» أو الالتزام الصحافي، تحظى بشعبية مفهومة الأسباب بين الجيل الجديد من الصحافيين ـ ومعظم هؤلاء كانوا من السود. تلك الصحافة تعني ان صوغ الأخبار يصبح ذا طابع شخصي أكثر منه «مباشراً». وهذا التوجه أيضاً كان منسجماً مع تيار صحافي عالمي جديد. في جنوب افريقيا، قال الكثيرون من معارضي النظام القائم العنيدين، انه يستحيل على المرء أن يكون حيادياً. والصحافيون، إما ان يؤيدوا التمييز العنصري وإمّا أن يشنوا حملة ضده. على الرغم من ان هذا التفكير جدير بالثناء لأنه يحمل الصحافة على الوقوف ضد التمييز العنصري، فقد أدّى في الوقت نفسه إلى تجاهل أولوية نقل الأخبار. لذلك أصبح المنظار الذي رأى الناس الحقيقة من خلاله في جنوب افريقيا، محدوداً. فقد أصبح نقل الأخبار أكثر فأكثر وجهة نظر معيّنة.

النضال ضدّ القمع

في الأجواء المضطربة التي عرفتها الثمانينات، برز بقوة دور ما سمّي بـ «الصحف البديلة». هذه المنشورات استمدت العون من الكنائس والجامعات والنقابات وسائر المجموعات ذات المصالح. كانت الصحف تنطلق من القاعدة، واكتسبت، بصورة عامة، طابعاً ناشطاً أكثر من الصحافة العريقة. بعضها أحرز شهرة يُحسَدُ عليها ـ مثل «ويكلي مايل» في جوهانسبيرغ، التي واصلت منحى «راند دايلي مايل» السابقة؛ والصحيفة الافريقانية الأسبوعية الليبرالية الجريئة، «فراي ويكبلاد»؛ وصحيفة «نيونايشن» التي تدعمها الكنيسة؛ وفي اقليم الـ «كايب» برزت صحف على غرار «ساوث» و«سامستان» (وهذه الأخيرة نالت تكريم الصحافيين في جنوب افريقيا عام ١٩٨٨، لشجاعتها الفذة في التهجّم على الحكومة). كانت الصحف البديلة تراقب الأوضاع عن كثب وتنقل أية تغيّرات في أحداث تعني المجتمعات التي تخدمها. كانت غالباً ما تسعى إلى تغطية الأخبار على نسق الصحف العريقة والأبطأ في تحركها، والتي كانت في الغالب ذات توجه محافظ. في إطار تغطية الأخبار كانت الصحافتان ـ العريقة والبديلة ـ تشكلان تحالفاً مفيداً ضد الظلم وسوء استغلال السلطة. غير أن الصحف البديلة هي التي أثارت غضب الحكومة. وأسهمت حكومة بوتا، بدلاً من أن تعمد، بكل بساطة، إلى تجاهل نشاط تلك الصحف، في جعلها محور الاهتمام عندما أعلنت عليها الحرب باعتبارها انها تشكل قوة ثورية. تعرّض الصحافيون للاعتقال، وكان يتم مصادرة الصحف من مراكز البيع، وتتلقى اداراتها التحذير

أو الأوامر بالتوقف عن الصدور. صارت الحكومة في الواقع منسّقة للعلاقات العامة لهذه الصحف، التي استمرت على الرغم من محاربة الحكومة لها، وغالباً ما تفوقت على الجهود الصحافية التي بذلتها الصحف المستقرة والعريقة.

لم تكن الصحف العريقة الصادرة باللغة الانكليزية ذات توجّه سياسي، بل كانت جزءاً من الحياة الاقتصادية. إذ أعطت أولوية بارزة لتحقيق الأرباح لحاملي الأسهم؛ وأصحاب هذه الصحف كانوا من ملاّكي المناجم الحذرين الذين أرادوا الاحتفاظ بعلاقة طيبة مقبولة مع الحكومة، وذلك لأسباب عديدة تتعلق بحسن سير العمل. لذا تعرّض رؤساء تحرير، من دعاة التحرّر، إلى الطرد في أكثر من مناسبة، ولم يكن يسمح بالكتابة الصحافية المغامرة... ولقد تبيّنتُ ذلك شخصياً عام ١٩٨٥، عندما اعتقلت ورفعت ضدي قضية أمام المحكمة؛ وإلى جانب ذلك تلقيت تأنيباً من صحيفتي لأنني نشرت مقابلة «غير مسموح بها» مع أوليفر تامبو، المسؤول عن حزب الكونغرس الوطني الافريقي المحظور. مرت فترات سريعة عابرة كانت فيها مصالح أصحاب المناجم تتلاقى في استراتيجيات مغامرة مع الكونغرس، (ANC)، وعلى سبيل المثال، عندما اجتمعوا مع قيادته في زامبيا عام ١٩٨٥ متحدّين بذلك حكومة ب. و. بوتا؛ غير أن المصالح الكبرى كانت في الغالب تسلك منحى أقل جرأة ولا تسعى إلى اثارة المشاكل مع الحكومة. بعد استلام دوكليرك للسلطة عام ١٩٨٩، أصبحت إقامة العلاقات مع الفئات السياسية المختلفة أكثر سهولة ـ لأنه أمسك الثور من قرنيْه، وأجاز قانونياً نشاط الكونغرس والحزب الشيوعي.

على وجه العموم، لم تقدم المؤسسة التجارية على عمل يذكر ضد تجاوزات الحكومة، وهي بذلك تتحمل مع الحكومة مسؤولية محاولة القضاء على حرية الصحافة. بعض رجال الأعمال المعروفين بمواقفهم المعارضة للحكومة، ودفاعهم عن الصحافة الحرة، انضموا إلى الذين هاجروا إلى بلادٍ أجنبية، وآخرون سعى زملاؤهم المحافظون إلى تهدئتهم. إن اللامبالاة التي أبدتها المؤسسة التجارية في جوهانسبيرغ عند اقفال صحيفة «راند دايلي مايل» عام ١٩٨٥، أظهرت عالم رجال الأعمال على حقيقته: إنه، في أية حال من الأحوال، لا يشكل حماية لحرية التعبير. لكن من أين تأتي هذه الحماية؟ هذا هو السؤال الكبير المطروح أمام المستقبل.

في هذه الأثناء، على رؤساء التحرير أن يجدوا سبل «الخلاص والإدانة»، كما قال رئيس التحرير الأسبق في «كايب تايمز»، سير مايتلاند بارك، مشيراً إلى بدايات القرن العشرين. نستطيع ان نكوّن فكرة عن نوع المشكلات التي حصلت في ظل حكم بوتا من خلال هذا

التقرير الداخلي (وهو واحد من عشرات أمثاله) لصحيفة «كايب تايمز»، والذي لم يسبق نشره. تاريخ التقرير: ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وقد ورد فيه ما يلي:

إخافة العاملين في الصحيفة بالتوقف أو السجن أو بالملاحقة القضائية، تتكرر باستمرار منذ بداية الاضطرابات في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، وازدادت حدة منذ اعلان حالة الطوارىء في ١٢ حزيران/يونيو، والتي لا تزال سارية المفعول.

في غضون أيام معدودة من اعلان حالة الطوارىء في حزيران/يونيو، لم يرجع مراسلنا أندريه كوبمان من مهمة كلفته بها الصحيفة، وهي تغطية مراسيم قداس في كنيسة إلسي ريفز [ضاحية بالقرب من كايب تاون]. عرفنا فيما بعد انه محتجز مع سائر رعية الكنيسة. وبموجب التدابير المتّبعة لا يتم الابلاغ عن احتجازه إلاّ بعد طرحه أمام البرلمان وذكر اسمه في قاعة المجلس عند الاستجواب. عندما رفعت «الكايب تايمز» التماساً إلى المحكمة العليا لإطلاق سراحه، أفرجت السلطات عنه بشكل مفاجىء - بعد تسعة أيام - ولم يعد هناك مبرّر لمتابعة الشكوى.

أحد المصورين في الصحيفة، أُويد زيلوا، اعتقلته الشرطة خلال تصوير بعض أحداث الشغب في كروس رودز في شهر أيار/ مايو [وهي عبارة عن مساحة أرض مشهورة احتلّها الناس بوضع اليد]. ألقى رجال الشرطة القبض عليه وهو يلتقط الصور، ووضعوه في سيارتهم. في مركز الشرطة، في غوغيوليتو، تمّ استجوابه لساعة تقريباً، ولم يتمكن من معرفة التهمة الموجهة إليه. في هذه الأثناء كان قسم الأخبار يحاول تحديد مكانه دون جدوى. صدرت صحيفة «بورجر» في اليوم التالي وفيها خبر مفاده ان زيلوا موقوف لأن رجال الشرطة وجدوا معه قنابل يدوية، وهذا لا أساس له من الصحة. عرفت محرّرة قسم الأخبار، جاين آربوس، أخيراً أنه موقوف في مركز الشرطة في غوغيوليتو فتوجهت إلى هناك عند منتصف الليل، ونتيجة المساعي التي بذلتها أطلق سراحه صبيحة اليوم التالي. عندما أطلق سراحه قيل لي إنه لم تكن هناك تهمة معينة موجهة ضدّه.

الملازم الأول موستيرت من الشرطة الأمنية ألقى القبض في ٢ آب/ أغسطس على مراسلنا للشؤون المحلية بيتر دينهي وهو في مكتبه في مقرّ الصحيفة، وعلى الرغم من احتجاجنا جميعاً اقتاده معه. قام رجال الشرطة الأمنية بتفتيش بيت دينهي في الضواحي لمدة ساعتين. صادروا من البيت كتاباً. بعد تدخل محامي الصحيفة أطلق سراح دينهي بموجب كفالة. وفيما بعد مَثُل أمام المحكمة بتهمة حيازة كتاب ممنوع. لكن المحكمة ألغت التهمة في الجلسة التالية.

هذه صورة معبّرة عن أنماط التهديد الرسمية والمضايقات التي نتعرّض لها: يتم توقيف الصحافيين بسرعة، وقد يصل الأمر إلى حدّ سجنهم، إذا كان الدافع جدياً، بيد أن الاتهامات تسقط لاحقاً، وأحياناً بعد بذل جهد قانوني، وبعد هدر وقت سائر العاملين والمسؤولين في الصحيفة.

كان المصور ألان تايلور متهماً بأنه التقط صورة لرجل يعتقله أفراد من الجيش خلال اضطرابات شهدتها الجامعة في ويسترن كايب في السنة الماضية. منذ حوالى أسبوع سحبت التهمة التي ظلّت موجّهة ضده أكثر من سنة.

لا تزال هناك اتهامات موجهة بموجب قرار من الشرطة ضد المراسلين: طوني ويفر، وكلير هاربر وكريس بايتمان، وهي تعود لتغطيتهم أحداث شغب تدخلت فيها قوى الأمن. وقد سحبت اتهامات قرار الشرطة للمراسل مالكولم فريد لأنه روى حادثة قتل صياد سمك مشبوه.

نجاحنا في التدخل أمام المحكمة العليا في ناتال، جعل الأمور تسير على نحو مقبول نوعاً ما. وفي الوقت نفسه قام قائد الشرطة بإصدار تعليمات واضحة حول نقل أخبار نشاطات قوى الأمن.

كانت محاولة ايجاد السبيل الصحيح في حقل ألغام القوانين الأمنية، حتى بعد تلطيف حدة الاجراءات الاستثنائية في حكم دوكليرك، تعني طلب المساعدة باستمرار من المحامين ـ ومن الأفضل أن يكون هؤلاء قادرين، عندما تستدعي الحاجة، على تقديم النصح حول نشر بعض الأخبار أو المقالات السياسية، وعلى التدخل عندما يتم اعتقال أحد العاملين معنا بدون

محاكمة أو سبب واضح. عام ١٩٨٦، كان تطبيق إجراءات حالة الطوارىء مشدّداً فاضطرت الـ «كايب تايمز» إلى طلب رأي المحامين، ودفع كلفة ذلك، حول ما إذا كنا نخالف القوانين الاستثنائية التي صدرت بشكل غير مفهوم خلال أسابيع عدة. عمدت الصحف، العريقة والبديلة، إلى الاعتراض أمام المحكمة على التدابير الاستثنائية، وفي بعض الحالات كانت تنجح في ذلك (كما أشرنا في التقرير أعلاه). لكن الحكومة تحرّكت بسرعة لسدّ كافة الثغرات.

في مطلع التسعينات، مع الإعداد لترتيبات دستورية جديدة، بات من الضروري وضع حدّ لتحكّم الدولة بوسائل الاعلام. هذه المرحلة الخطيرة والحساسة التي يتم فيها اعداد الدستور هي في مطلق الأحوال، أكثر مرحلة تبرز فيها الحاجة الملحّة إلى صحافة حرة. إذ يحتاج الناس إلى دليل للمستقبل، يكون مستقلاً عن الحكومة وعن اللاعبين البارزين في المجال السياسي. إنهم يحتاجون إلى معلومات مستقلّة وتعليقات على مختلف الاقتراحات الدستورية المطروحة. يحتاجون إلى كتّاب يفضحون الخرافات السياسية، ويطرحون التساؤلات الجريئة حول ميول السياسيين وأهدافهم.

تعزيز الإعلام الديموقراطي

في هذه الحال، ماذا يمكننا، أو يجب علينا، أن نفعل من أجل تعزيز حرية التعبير بوصفها جزءاً حيوياً من العملية الديموقراطية في جنوب افريقيا المنفتحة؟ هناك حاجة ملحة لدعم القوى الديموقراطية التي لا تزال موجودة في مجال الاعلام، ولديَّ في هذا السياق عدة اقتراحات.

إن أية خطوة تتخذ لتحسين إطار العمل الحر تكون موضع ترحيب. ومن الأفضل أن تكون في القطاع الخاص. هناك حاجة بالتأكيد إلى الموارد. بالإمكان توظيف مقدار معيّن من المال، وجهد كبير على الصعيد المحلي في جنوب افريقيا، من أجل نصرة قضية حرية التعبير مع اقتراب المرحلة المثيرة للتغيير. لكن مهمة تعزيز الثقافة الديموقراطية في الصحافة لا تتم على نحو فاعل بدون مساعدة دولية. محلياً، يجب ان تبذل كافة الجهود لإقناع النافذين من رجال الأعمال وأصحاب المناجم، ان الدولة التي يكون ثلاثة أرباع سكانها من السود لا يرسم مستقبلها في اطار نظام يضع السلطة بين أيدي البيض بشكل نهائي. ومن اللافت ان دوكليرك، على ما يبدو، أدرك هذا الأمر. يُنفق قطاع التعدين مبالغ ضخمة كل سنة، وهو محقّ في ذلك، على ضمان سلامة العمل والأبحاث والتكنولوجيا الحديثة وسائر النواحي الضرورية من أجل تحسين وضعه في المستقبل، غير أنّه لا يقوم بأية مبادرة لدعم القضايا

«البديلة»، في المجال الإعلامي أو في مجالات أخرى. كما أن سجله في تقديم المعلومات إلى الناس مليء بالثغرات. يجب أن يدرك القيمون عليه أن العمل يحتاج إلى بيئة حرة كي ينمو بنجاح ـ وهذه البيئة تشتمل على حرية نقل المعلومات والأفكار. إن الهيمنة الفكرية في أي مكان في العالم، سواء في دول الكتلة الشرقية المنهارة حديثاً أو في مكان آخر، تعني اخفاق قطاع العمل.

بعد رفع العقوبات تعود المصالح التجارية إلى جنوب افريقيا. ولكن، في أية أوضاع تعود؟ هل ستعرف ماذا يحدث لاستثماراتها؟ إنها تحتاج إلى الافادة من مجال اعلامي حرّ كي تستطيع تطوير أسواقها والتحكّم في أدائها. حالة التكتم التي هيمنت على الماضي يجب أن تتحول إلى انفتاح جديد ـ بقيادة الاعلام ـ في الوقت الذي يعود فيه جنوب افريقيا إلى المجتمع الدولي. وتقوم أجهزة الاتصال والأقمار الصناعية والكومبيوتر بتسريع نقل الأخبار من وإلى جنوب افريقيا.

أعتقد ان ما يُعين على تحقيق هذه الأهداف ايجاد وسيلة تجمع جديدة من أجل تعزيز حرية التعبير. وقد نعطيها شكل مؤسسة مستقلة نسميها: مؤسسة التعبير الحر. هذه المؤسسة تستطيع القيام بمجموعة من النشاطات: منها، على سبيل المثال، تدريب الصحافيين، وتبادل الخبرات واعطاء المنح من أجل الدراسة في جنوب افريقيا أو في الخارج، وحيازة قدرة صحافية واذاعية بحيث ان من يريد يستطيع نشر رأيه بسهولة أكثر، ودعم ومؤازرة القضايا الاعلامية الجديرة، وتقديم معونة مالية لأولئك الذين يرتكبون مخالفات قانونية، وعقد مؤتمرات وحلقات دراسية، والقيام بأبحاث من أجل ضبط قضية التعبير الحرّ، وتخصيص مكافآت للمُجيدين، ومن الممكن أيضاً أن يكون لها كرسي أستاذ محاضر في جامعة محترمة مما يشكل دفعاً لقضية التعبير الحرّ. يجب أن تعمل هذه المؤسسة بعيداً عن تدخل الحكومة أو المصالح الكبرى أو أية مجموعة خاصة ذات مصلحة.

وفي اطار أكثر تحديداً تستطيع مؤسسة للتعبير الحرّ أن تُعدّ المؤتمرات والحلقات الدراسية حول موضوع التغطية الحرّة للأخبار، على غرار مؤسسة الصحافة الدولية، ومؤسسة نيمان (أو مؤسسة ستار في جوهانسبيرغ في عيدها المئوي سنة ١٩٨٧). هذا التحرك يساعد على حثّ كافة المعنيين ـ من صحافيين واداريين ومالكين وحكومة ـ على إعادة النظر في أهمية ايجاد بيئة أكثر تحرّراً. إن هيئة أبحاثٍ لها صلة بمثل هذه المؤسسة تستطيع أن تضبط أداء وسائل الاعلام المختلفة، وجمع المعلومات المفيدة، واعداد تعليقات وشروحات بشكل منتظم بحيث يتم نشرها محلياً وفي الخارج. وبالإمكان وضع نظام لتوزيع الجوائز على غرار «بوليتزر»، وذلك من أجل تشجيع المبادرة الصحافية والبحث عن الوقائع والأمانة في نقلها.

وقد تتعدى مثل هذه المكافأة نطاق تشجيع العمل الصحافي وإجادته - إذ تستطيع أن تتناول مجال التعبير الحرّ في نطاق أشمل. وقد يقوم المشرفون عليها بالتنسيق مع المنظمات التي ترعى حرية الصحافة في الخارج، وبذلك تحظى المكافأة باعتراف دولي. على صعيد البث الاذاعي، تبدو المهمة معقدة للتوصل إلى تسوية بين الذين يريدون استمرار تأميم المحطات الاذاعية، وأولئك الذين يعتقدون أن أفضل حلّ هو في تعدُّد المحطات في ظلِّ الخصخصة. يجب البدء بوضع نظام جديد لشركة الاذاعة في جنوب افريقيا بحيث تصبح قادرة على خدمة المصالح العريضة للناس عموماً، ولا يقتصر دورها على خدمة مصالح فئة معينة، كما حدث بالفعل في ظل حكومة الوطنيين. لا بدّ من التقيد بمبدأ بالغ الأهمية وهو أن كلّ وسيلة معرّضة لمحاسبة من قبل الناس. إذ يجب أن تظل الصحافة ووسائل البث بعيدة عن سيطرة الحكومة والاحتكارات التجارية.

هناك حاجة فعلية لتعزيز التعبير الحرّ في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية. نسمة الحرية الجديدة تستطيع أن تساعد هذه البلاد، وما فيها من امكانيات، كي تلعب دوراً بارزاً في افريقيا والعالم. إذا كانت البلاد قد توصلت أخيراً إلى السيطرة على مشكلاتها الأساسية - وهذا يبدو ممكناً اليوم - يجب أن تسارع، لا أن تتأخر، في حشد طاقاتها من أجل الحرية. كان لدى البيض حق إصدار صحافة حرة لسنوات عديدة، إلى أن ضاع هذا الحق مع مجيء حكومة متشدّدة. والسود لم يتمتعوا يوماً بحرية تستحق الذكر - في مجال التعبير أو أي مجال آخر. إنّ السلطة التي ستتولى حكم البلاد بعد توزيع جديد للقوى ستكون أكثر قابلية لاحترام حرية الصحافة إذا كانت تقليداً قائماً وليست أمراً يجب الحصول عليه أو إعادة اكتشافه. معظم اللاعبين البارزين على مسرح الأحداث في جنوب افريقيا المنفتحة يؤكدون أنهم يرغبون في دعم حرية التعبير. معظم برامج العمل تشمل مجموعة حقوق وسلطة قضائية مستقلة. هذا الموقف يُعدّ مشجعاً، حتى لو لم يتعدّ بَعْدُ نطاق الكلام. ولكنْ بعد استلام الحكومة الجديدة للسلطة ستجد أنها مضطرة إلى الالتفات إلى قضايا مادية وأكثر إلحاحاً من حق الناس في المعرفة والعدالة غير المتحيّزة. في إطار التذمر السائد، لن تكون قادرة على تقدير أهمية هذه القيم؛ أو أنها، على الأقل، لن تعتبرها بمثل أهمية الاسكان والتعليم وفرص العمل. ومن أجل هذا السبب يجب انشاء مؤسسات للحرية الآن وبسرعة.

الصحافة المناضلة في نيجيريا

راي دايكبو

تتمتع نيجيريا بقدرة فريدة على النهوض من المحن، ولم تتخلّ أبداً عن السعي من أجل الديموقراطية. عندما نالت البلاد استقلالها عن بريطانيا في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، كان قادتها متفائلين بإمكانية تنمية حسّ المواطنية المسؤول في نيجيريا من خلال العملية الديموقراطية، واعتمدوا نظاماً برلمانياً للحكم على غرار نموذج ويستمنستر. لكن القاعدة الديموقراطية انهارت خلال خمس سنوات، وحجّم السياسيون نظرتهم إلى الحكم، فلم تعد تتجاوز نطاق توجيه الأوامر ـ والطاعة، وأدخلوا إلى مجال العمل السياسي السلب والفساد والتلاعب بالانتخابات والعنف. وتحوّلت الديموقراطية، المطبّقة على هذا النحو، إلى كابوس فظيع. ولذا، لم يعد مفاجئاً قيام الجنود في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، بانقلاب عسكري عنيف أطاح بالحكومة المدنية التي كان يترأسها أبو بكّار تفاوى باليوا، وذهب ضحيّته رئيس الوزراء وعدد من السياسيين البارزين.

اللواء جونسون أغيوي ـ إيرونزي، قائد الجيش النيجيري، وهو من قبيلة إيبو في شرق نيجيريا، تولى رئاسة السلطة العسكرية. ولكنّ فترة ولايته لم تستمر طويلاً. في ٢٩ تموز/يوليو قُتل وأبعدت حكومته في انقلاب مضاد. المقدّم ياكوبو غوون، وهو ضابط شاب من الشمال، تولّى زمام الحكم وحاول أن يوحّد البلاد على الرغم من الجو المسموم الذي ساد بعد الخلافات الاثنية السابقة. وقد أدّى استمرار النزاع الاثني والعنف إلى انفصال القسم الشرقي من البلاد، وهو اليوم يُدعى جمهورية بيافرا. وهذه الخطوة أدّت بدورها إلى نشوب حرب استمرت ثلاثين شهراً. هزمت القوات الفدرالية «البيافريين»، وانضم أبناء الجزء الشرقي من البلاد إلى الوطن النيجيري في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠. في تلك السنة أعلن غوون، ان حكومته سوف تسلّم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة عام ١٩٧٦. لكنه صرّح عام

١٩٧٤، أن التاريخ الذي حدّده لم يكن واقعياً لأن السياسيين، يشبهون عائلة بوربون، «لم يتعلموا شيئاً ولم ينسوا شيئاً».

استاء الناس من هذا التغيير المفاجىء، واتهموا حكومة غوون علانية بأنها تحاول تمديد فترة اقامتها والتمديد للحكم العسكري. بعد سنة، أي في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٥، أطاح العسكريون بحكومة غوون وأعلنوا عن برنامج عمل للانتقال إلى الإدارة المدنية عام ١٩٧٩. وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ جرت محاولة انقلابية ذهب ضحيتها العميد مورتالا محمد، رئيس الدولة؛ غير أن هذا لم يمنع الحكومة الجديدة برئاسة الجنرال أولوسيغون أوباسنجو من التمسك بالخطة الموضوعة لإعادة البلاد إلى الحكم المدني.

في غضون فترة زمنية قصيرة، تشكل خمسة وخمسون تجمعاً سياسياً طلب تسجيله قانونياً كأحزاب سياسية، وهذا التحرك يجسّد حالة الانتعاش التي عمّت البلاد ترحيباً بقرار الحكومة رفع الحظر عن النشاط السياسي. هذا الحدث لم تشهد البلاد مثيلاً له من قبل. خمسة أحزاب سياسية حظيت بالاعتراف الرسمي، وبالتالي، بحق المشاركة في الانتخابات العامة عام ١٩٧٩. فاز الحزب الوطني النيجيري (NPN) في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، والجنرال أوباسانجو تخلّى عن السلطة لحكومة مدنية برئاسة ألحاجي شيهو شاغاري. هذه الحكومة، التي تبنّت نظام الحكم الرئاسي المتّبع في أميركا، لم تمكث طويلاً لأن الجيش أعلن عام ١٩٨٣ عن تدخّله كي يضع حداً للفساد الحكومي الهائل، والنزاع الاثنيّ، والتلاعب في الانتخابات، وسوء التخطيط على الصعيد الاقتصادي، والعنف. ومرة أخرى زال الحلم الديموقراطي في نيجيريا. في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، غادر بعض الجنود برئاسة اللواء محمد بوهاري (Muhammadu Buhari) ثكناتهم وتوجهوا إلى قصر الرئاسة. وألقوا القبض على مئات السياسيين وأعلنوا حلّ دستور عام ١٩٧٩. ولكنْ بعد ذلك بعشرين شهراً، وفي تطور يدعو إلى السخرية، أطاحت بهذه الحكومة القمعية المتشدّدة مجموعة أخرى من الجنود بقيادة اللواء ابراهيم بابنجيدا. حاول بابنجيدا توضيح أهداف خطوته، وأعلن أن حكومته تنتوي في أقرب فرصة، البدء فعلياً بالتخطيط لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخَبَة.

أعلن بابنجيدا إنشاء «مكتب سياسي» يقدم له المواطنون آراءهم حول نمط الحكم الذي يختارونه (ضمن إطار النظام الرئاسي). إضافة إلى ذلك تولّت «لجنة مراجعة الدستور» مهمة مراجعة دستور عام ١٩٧٩، وتم تشكيل «جمعية دستورية» للبحث في مختلف الشؤون الدستورية وتقديم اقتراحاتها للحكومة؛ وفي هذه الأثناء رُفع الحظر عن ممارسة النشاط السياسي. غير أن الحكومة كانت ترغب في بداية جديدة هذه المرة، لذلك منعت معظم

السياسيين السابقين والذين تولّوا مناصب إدارية في السابق، من المشاركة في العمل السياسي في نيجيريا الجديدة، استناداً إلى حقارة ممارساتهم في الميدان السياسي ومجال الخدمة العامة.

إضافة إلى البنى السياسية التي ينصّ عليها الدستور، حاولت الحكومة رعاية ثقافة ديموقراطية قابلة للاستمرار، وذلك بالمبادرة إلى بذل جهد حثيث من أجل «تحريك الجماهير» بتعليم الناس ما لهم من حقوق سياسية واجتماعية وما عليهم من واجبات. هذه الحملة تهدف إلى رفع مستوى الثقافة السياسية لدى الناخبين كي لا تعاود الظهور تلك الأخطاء الفظيعة التي قوّضت أسس الجمهوريتين الأولى والثانية. ومن أجل التثبّت من عدم تمكّن المتمولين الكبار من وضع أيديهم على الأحزاب السياسية، تقوم الحكومة بفتح مراكز وتأمين التمويل للحزبين اللذين شكلتهما عام ١٩٨٩، وبعد ذلك وجدت أنه من غير المناسب أن تقوم كافة الأحزاب السياسية التي تريد اثبات وجودها بالتنافس في إطار نظام الحزبين الإلزامي الجديد.

وهكذا فإن نيجيريا تسعى إلى إعداد جيل جديد من السياسيين الذين يلتزمون خدمة الناس أكثر من طلب المنفعة الخاصة، غير أن العادات القديمة لا تزول بسهولة. ليس من السهل حمل السياسيين على الابتعاد عن الممارسات السياسية الفاسدة في الجمهوريتين السابقتين. لكن الصحافة تستطيع ان تسهم في تغيير مواقف الناس وتساعد على التثبّت من أن الديموقراطية قيد التطبيق في هذه الفترة في نيجيريا. إن الصحافة النيجيرية تلعب دور الباحث التاريخي.

في نيجيريا اليوم يسود نفور عام من الحكم العسكري. عام ١٩٦٦ أحسّ الناس بالارتياح والفرح عندما أقدم الجنود على طرد السياسيين الفاسدين من مراكزهم. ولكنْ، بعد خمسة انقلابات عسكرية، وست رؤساء من الجيش، اقتنع المواطنون بأن الفارق الوحيد بين العسكري والزعيم المدني، يكمن في أن الأول يرتدي بذة كاكية اللون والثاني يرتدي الثوب الفضفاض التقليدي. أما فيما يختص بالفساد وسوء الادارة وانتهاك حقوق الإنسان، فهما متساويان ـ كنا ببساطة «نستبدل السعدان بالربّاح».

تولّى العسكريون الحكم في نيجيريا مدة عشرين سنة من أصل ثلاثين سنة مضت على استقلال البلاد، ولم يتبيّن أنهم أفضل من المدنيين. لكن النيجيريين، وعلى الرغم من تجاربهم الطويلة في هذا المجال، يرون أن الحكم العسكري انحراف مقبول لفترة زمنية قصيرة. دارت بين الباحثين مناقشة حامية حول كيفية ضبط طموح الجنود بالسلطة السياسية. اقترح البعض أن يحمل كافة النيجيريين السلاح حتى يكونوا على أهبة الاستعداد لمنع أية فئة طموحة من العسكريين من انتزاع السلطة من أيدي المدنيين في المستقبل. هذا الكلام يعبّر بإيجاز عن

احساس الأمة. الرئيس بابنجيدا نفسه قال انه يتمنى أن تكون حكومته العسكرية الحالية آخر حكومة عسكرية تحكم نيجيريا.

غير أن النيجيريين، من جهة ثانية، لم يظهروا حماسةً كبيرةً للتدابير الانتقالية التي بدأ تنفيذها. بعض هذا الإحساس نابع من استياء الناس من السياسيين السابقين وما تأتّى عنه من تفشّي النظرة الساخرة واللاّمبالاة، وبعضه الآخر نابع من المشكلات الاقتصادية الخطيرة وما رافقها من ضيق جعل معظم الناس أكثر اهتماماً بسياسة الغذاء. يحاول الناس تحصيل رزقهم ويتطلّعون إلى التحسينات التي قد تطرأ على الأوضاع الاقتصادية السيئة. تحمل نيجيريا حالياً عبء دين خارجي يصل إلى ثلاثين بليون دولار. ومن أجل الهروب من واقع الاقتصاد الصعب لجأت الحكومة إلى وضع «برنامج تعديل بنيوي» (SAP) تم بموجبه خفض قيمة «النايرا» بشكل حاد، وإلغاء الدعم عن البترول، من بين تدابير أخرى، كان لها وقع المصيبة على الناس، وعلى ذوي المداخيل المنخفضة بنحو خاص. نجمت المشكلة عن اتكال نيجيريا على تصدير النفط الخام الذي يعود على البلاد بـ ٩٥ في المئة من مخزون العملة الصعبة. عندما انخفض الطلب على النفط وتراجع ثمنه، وجدت نيجيريا نفسها في ضائقة اقتصادية أليمة. لو أن نيجيريا كانت حريصة في التزام الاقتصاد في النفقات لما تأثرت إلى هذا الحدّ بسبب التراجع العالمي منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات. كانت هذه من النقاط الكثيرة التي اثارتها الصحافة النيجيرية من خلال الحملات التي شنتها على الفساد وسوء الإدارة التي ورثتها حكومة تلو الأخرى.

«نيوز وُتش» ــ مكافحة القمع

كانت انطلاقة مجلة «نيوز وُتش» في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، في وقت كانت حكومة الجنرال بوهاري، ذات القبضة الحديدية، تفرض مزيداً من التشدّد على حرية التعبير والصحافة. بعد استلام بوهاري السلطة أصدرت حكومته قانوناً يُعرف بالمرسوم رقم ٤، ينصّ على معاقبة من ينشر أقوالاً تسبب الاحراج للحكومة أو موظفيها، حتى لو كانت صحيحة. وعمد النظام إلى تطبيق هذا الاجراء البغيض على الرغم من معارضة الصحافة. وكي تثبت حكومة بوهاري مدى تمسكها به أمرت باعتقال مراسليْن من «الغارديان»، وهي صحيفة خاصة في لاغوس، وحكمت على كلّ منهما بالسجن لمدة سنة لانتهاك هذا القانون. منذ ذلك الحين رسمت خطوط المواجهة، وظلت موجودة حتى بعدما ألغت حكومة الرئيس ابراهيم بابنجيدا، العسكرية الجديدة، المرسوم، وأعلنت عزمها على إعادة البلاد إلى الحكم المدني الديموقراطي.

في هذه الفترة من التغيّر السياسي كان أربعة من المحررين الشبان يرغبون في تأسيس منبر صحافي جديد يتولون الاشراف عليه. هؤلاء الأربعة الذين انشأوا مجلة «نيوزوتش» هم: ديلي غيوا، دان أغبيس، يوكوبو محمد، وأنا. كان غيوا في حينه في الثامنة والثلاثين، وكان حائزاً على الماجستير في العلاقات العامة من جامعة فوردهام. عام ١٩٧٤ بدأ عمله في «نيويورك تايمز» كمساعد محرر في قسم الأخبار، لكنه ما لبث أن تقدم وانتقل إلى القسم الوطني وقسم العاصمة والشؤون الخارجية، وإلى مكتب الأمم المتحدة. أثبت غيوا أنه جريء ومؤمن بالعدالة والمساواة، وقد عمد مع مجموعة من السود إلى رفع قضية ضد «النيويورك تايمز» لتعصّبها العنصري ضد الأقليات. نال تعويضاً بقيمة ألفي دولار وتمت ترقيته فيما بعد إلى مراسل. عند عودته إلى نيجيريا تولّى رئاسة تحرير الـ «دايلي تايمز»، وفي عام ١٩٨٠ انتقل إلى مجلة «نايجيريان كونكورد»، التي تصدر كل أحد، ليكون أول رئيس تحرير لها. عام ١٩٨٣، السنة الرابعة والأخيرة من حكم الجمهورية الثانية السيء الذكر، اعتقل غيوا وأمضى أسبوعين في السجن لنشره وثائق حكومية. بعد عدة جلسات أمرت المحكمة بدفع التعويضات له لاحتجازه من دون سبب، وأمرت الشرطة بتوجيه الاعتذار إليه علانية.

دان أغبيس، كان في الواحدة والأربعين، الأكبر سناً بين الأربعة، تابع دراسته في جامعة لاغوس، والتحق بجامعة كولومبيا من أجل حيازة ماجستير في الصحافة. بعد تخرجه، عمل في «نايجيريان ستاندارد» التي تولّى رئاسة تحريرها عام ١٩٧٨. وعام ١٩٨٢، أصبح رئيس تحرير «نيونايجيريان»، صحيفة للحكومة الفدرالية كان قد عمل فيها كمراسل. إضافة إلى هذه المراكز الصحافية، تولّى أغبيس أيضاً عدة مناصب هامة في مجال الاتصال ونقل المعلومات في الحكومة في ولاية بنيو.

يوكوبو محمد، كان في الخامسة والثلاثين، تخصّص في وسائل الاتصال العامة في جامعة لاغوس، ودرس إضافة إلى ذلك، الشؤون الادارية في غلاسغو. كان مدير تحرير «نيو نايجيريان» قبل انتقاله إلى مجموعة كونكورد، حيث تولى رئاسة تحرير «ناشيونال كونكورد».

كنت في السابعة والثلاثين عندما فكرنا بإصدار الـ «نيوزوتش»، فكنت المسؤول عن قسم التحرير في مجموعة كونكورد. تخصصت في وسائل الاتصال العامة في جامعة لاغوس والتحقت بجامعة انديانا لمتابعة دراستي الصحافية. توليت منصب رئاسة التحرير في «نايجيريان كرونيكال»، و«صانداي تايمز»، و«بيزنس تايمز»، على التوالي. اعتقلتني الشرطة مرتين بسبب نشاطي الصحافي في السنوات التي سبقت انضمامي إلى مجموعة كونكورد؛

وفي عام ١٩٨٣ تم اعتقالي للمرة الثالثة، واحتجزت لمدة سبعة عشر يوماً إلى أن أصدرت المحكمة قراراً بالافراج عنّي.

كنت مع غيوا ومحمد نتولّى الاشراف على الأقسام الرئيسية الثلاثة في مجموعة كونكورد. وبوصفي المسؤول عن قسم التحرير في المجموعة، كان عليّ الاطلاع على صفحات الرأي في النشرات الثلاث التي تصدرها الكونكورد باللغة الانكليزية. كان رئيسنا الزعيم موشود أبيولا، المليونير الكبير ومدير الشركة الدولية للهاتف والتلغراف (ITT)، والذي يمتلك صحف الكونكورد. أثارت محاولات أبيولا للإشراف على سياسة التحرير غضبنا، وأقدمنا، نحن الثلاثة على التوالي، على الاستقالة من مناصبنا في ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٤. وفي هذه الفترة أيضاً كان أغبيس يتعرض لضغوط من سياسيين أرادوه أن يوظّف امكانيات «نيو نايجيريان» لصالح الحكومة والحزب الحاكم. في ظل هذه الظروف بدا مسروراً حين عرضنا عليه الانضمام إلينا كعضو في هيئة تأسيس «نيوزوُتش».

وهكذا كانت «نيوزوُتش» فكرة خطرت ببال مجموعة من الصحافيين الناقمين الذي كانوا بعيدين عن الاقتناع بالأوضاع السائدة في مجال العمل الصحافي في نيجيريا، وتمنّوا لو يستطيعوا، من خلال مجلتهم الجديدة والمستقلّة، الإسهام في ممارسة وتطوير الصحافة في نيجيريا. كنا نشكل مجموعة تربط بيننا أواصر الصداقة والعمل، ولكنْ أهم عامل جمع بيننا كان الاحترام العميق الذي يكنه كلّ واحد منا لمواهب الآخرين في مجال العمل الصحافي، وثقتنا بأن القراء يتابعون مقالاتنا، وهذا يؤكد على أن مجلتنا سوف تحقق نجاحاً على صعيد التوزيع.

أول عقبة كان يجب تخطيها هي مشكلة التمويل. لم تكن تنقصنا الحماسة أو الخبرة، غير أن مواردنا المالية ضئيلة. لم نترك هذا الأمر يثبط همتنا، وبدأنا شركتنا بتسجيل شركة تدعى «نيوزوُتش كوميونيكايشن ليمتد» رأسمالها يصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ نايرا (كان في ذلك الحين يزيد قليلاً عن نصف مليون دولار): كل واحد منّا كان يمتلك ١٥ في المئة من أسهم الشركة، ويتم توزيع خمسة في المئة على العاملين. ونسبة ٣٥ في المئة يتم بيعها إلى المستثمرين. وجدنا أربعة رجال أعمال ساهموا معاً بمبلغ ٨٥٠,٠٠٠ نايرا، وهذا المبلغ كان كافياً لتغطية كلفة البدء بالعمل. لم يكن يحق لأي منهم أن يتملك أكثر من ١٠ في المئة من أسهم الشركة، وإلى جانب ذلك وافق الجميع على الابتعاد عن السياسة الحزبية طوال مدة اسهامهم في الشركة. ونحن، أعضاء الهيئة التأسيسية، وقعنا تعهّداً بعدم قبول أي عرض حكومي للعمل، لدوام كامل أو لنصف دوام، أو محاولة الحصول على أي مركز سياسي طيلة مدة عملنا في الشركة. هذه التدابير بدت ضرورية كي نكون على ثقة من أن

«نيوزوُتش» سوف تكون مستقلة تماماً. إنها وسائل تعزل المجلة عن التأثير السيء للسياسة الحزبية، وتبنيها على أسس مصداقية متينة. أما بالنسبة لإمكانية الاستمرار مالياً، فإنها تتوافر بالجمع بين الاجادة في العمل والادارة الحكيمة.

عند مقارنتها بتطلّعاتنا تبدو الظروف المادية التي بدأنا بها عملنا متواضعة فعلاً. داخل المكتب الذي استأجرناه أقمنا فواصل خشبية بأنفسنا. لم يكن هناك غرفة للتحرير سوى طاولتين وأربعة كراس؛ كان العاملون يستخدمونها بالتناوب أو يعملون، بكل بساطة، على الأرض. لم يكن عندنا جهاز خاص بتنضيد الحروف أو بالطباعة، لذلك لجأنا إلى التعاقد مع مؤسسات أخرى. استخدمنا أجهزة تنضيد الحروف في «نيو نايجيريان» في لاغوس، وهي تبعد عشرة أميال عن مقر عملنا قرب إيكيجا.

ومن أجل طباعة المجلة تعاقدنا مع مطبعة «أكاديمي بريس» التي كانت أفضل مطبعة في نيجيريا في تلك الفترة. كان المسؤولون عنها معتادين على التمهّل في الطباعة التجارية بوجه عام، وفكرة إصدار مجلة أسبوعية أثارت مخاوفهم. عندما رفضنا عرضهم بتحويل «نيوز وُتش» إلى مجلة شهرية، أصرّوا على وضع شرط حاسم: يجب أن نسلمهم كافة المواد قبل موعد صدور المجلة بعشرة أيام. كان لا بدّ من قبول هذا الشرط، مع أنه سينعكس سلباً على مجلتنا التي كانت إخبارية بالدرجة الأولى. ولحسن الحظ، لم يكن الوضع سيئاً إلى هذه الدرجة، لأن العاملين في المطبعة تعوّدوا في فترة قصيرة على أسلوب إصدار المجلة، أصبح بإمكاننا تأخير تسليم المادة. نحن اليوم نرسل لهم مادة العدد يوم الجمعة والمجلة تصدر وتوزّع يوم الاثنين.

قبل البدء بعملية الإصدار الفعلية، وزعنا عدداً تجريبياً من «نيوزوُتش» لمعرفة ردود فعل القراء وشركات الإعلان. على الرغم من الثغرات الموجودة في العدد كان استقبال الناس له مشجعاً، غير أن شركات الإعلان لم تتجاوب معه كما أردنا. كنا نعلم أن عدم الاستقرار الذي يسيطر على العمل الصحافي في نيجيريا يجعل شركات الاعلان حذرة للغاية؛ وأنه علينا أن ننتظر حوالى سنة بعد صدور عددنا الأول للحصول على اعلانات مدفوعة. والشركات محقة في موقفها هذا، لأن معظم المجلات في نيجيريا «تولد في الصباح وتموت بعد الظهر». هذا الموقف ضاعف من إصرارنا على الاستمرار والبرهان على أن العكس صحيح.

صدر العدد الأول من «نيوز وُتش» في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. حمل الغلاف عنوان الموضوع الرئيسي وكان حول تجارة المخدرت، وطبعنا من العدد ٣٠,٠٠٠ نسخة،

وكان يتألف من أربعين صفحة. أقبل الناس على شراء المجلة مما دفعنا إلى طباعة ٣٥,٠٠٠ نسخة في الأسبوع التالي. كان القراء يمنحوننا مزيداً من الثقة أسبوعاً تلو أسبوع، حتى وصل معدل توزيعنا في نيسان/ابريل ١٩٨٧، إلى ١٥٠,٠٠٠ نسخة.

يعود نجاحنا في معظمه إلى دقتنا في اختيار العاملين معنا وفي أسلوبنا في التحرير. المحررون الأعلى مقاماً نوظفهم بتوجيه دعوات لهم؛ والمحررون الأصغر مقاماً لا نقبلهم قبل أن يثبتوا كفاءتهم من خلال سلسلة لقاءات واختبارات خطية. ونحن، في العادة، نختار من بين عدد من المرشحين على المستويين. هدفنا ضمان نوعية جيدة من العمل يتعود عليه القراء والمحررون في الوقت نفسه؛ ونحن نتولّى، بوصفنا أعضاء الهيئة التأسيسية، الاشراف النهائي على كافة المقالات.

ولكنّ، قد يكون السبب الرئيسي للسمعة الطيبة التي تتمتع بها «نيوزوُتش» بين العاملين في الميدان الصحافي، ورواجها بين القراء، ما تقدمه من تحقيقات. إذ يسعدنا أن نشير إلى أن مجلتنا أعادت إحياء صحافة التحقيقات في نيجيريا. هذا النوع من العمل كلفته مرتفعة ويحتاج إلى مزيد من الوقت، لكننا نعتقد أنه يستحق هذا العناء.

مخاطر كتابة التحقيقات

ان المجلة التي تكشف ألاعيب ذوي الشأن يحبّها القراء كثيراً، لكنها بالطبع تثير مشاعر مختلفة لدى من تتعرّض لهم. بالنسبة لمجلة كهذه تصبح المشاكل مسألة عادية؛ و«نيوز وُتش» كانت لها حصتها في هذا المجال. بدأنا نشعر بالمتاعب عندما أصدرنا العدد الذي احتفلنا فيه بمرور سنة على صدور المجلة، وذلك في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. موضوع العدد (الذي حمل تاريخ ٣ شباط/فبراير) كان حول هيئة المحلفين برئاسة القاضي سامسون أُويفو التي تولت مهمة التحقيق في الفساد السياسي في قضايا تعود إلى فترة ولاية الجمهورية الثانية. هيئة أُوَيفو، وبعد مداولات روتينية مثيرة للاشمئزاز، قررت تبرئة الرئيس شاغاري ونائبه أليكس إيكويم من كافة الأمور المنسوبة إليهما، وأوصت بإطلاق سراحهما في الحال. بعد موجة الغضب العارمة التي اثارتها هذه الصورة الزائفة للعدالة، أجرينا تحليلاً تفصيلياً لما دار في الجلسات، وكتبت مقالة حول المحاكمة بعنوان «مهزلة» اتهمت فيه القاضي أُوَيفو «بالسذاجة المذلّة».

في اليوم التالي تلقيتُ، مع خمسة من المحررين، دعوات للمثول أمام أُوَيفو لاستجوابنا بتهمة «عدم احترام المحكمة». اتصلنا بمحام راديكالي بارع، الزعيم غاني فاوهينمي، الذي راح يمدح مجلتنا وجهودنا وأبدى حماسته للدفاع عنّا بدون مقابل. رفضت التراجع علانية

عمّا ذكرته في المقالة، فأمر القاضي باحتجاز الجميع بضع ساعات ثم غرّمني مبلغ ٢٠ نايرا. طلبت استئناف النظر في الدعوى.

لم تسبب لنا محاولة أُويفو لاخافتنا أكثر من بعض المضايقة، ولا تعود لها قيمة عند مقارنتها بالخسارة المؤسفة التي منينا بها في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة، عندما قتل رئيس تحرير المجلة ديلي غيوا بعد انفجار طرد ملغوم أرسل إلى بيته. توقفت أمام البيت سيارة فيها رجلان سلّما طرداً إلى مرافق غيوا. حمل الطرد عبارة: «من مكتب C.in C.» وأنها مرسلة إلى «الزعيم ديلي غيوا». قال غيوا وهو يأخذ الطرد من مرافقه ويحاول أن يفتحه «يبدو أنه من الرئيس». أصيب غيوا بجروح خطيرة في الجزء الأسفل من جسمه عند انفجار الطرد، وما لبث أن فارق الحياة في المستشفى. أثار نبأ وفاته حزن وغضب ملايين النيجيريين الذين لم يعرفوه إلاّ من خلال كتاباته، وكان موكب جنازته موكباً يليق ببطل وطني.

قبل مقتل غيوا بفترة قصيرة، كان المسؤولون عن الأمن في الدولة استدعوه عدة مرات «لتبادل الحديث» معه، وهذا التعبير يستخدمه عادة رجال الأمن، وهو يعني الاستجواب. خلال تلك اللقاءات واجهوه بمجموعة غريبة وملفّقة من الادعاءات المفضوحة، ومن بينها اتهامه بأنه يخطط للقيام بثورة اشتراكية. كما اتهموه بأنه يعدّ للتشهير بـ إيبيتو إيكوي، وهو أحد نواب الرئيس بابنجيدا، وكان غيوا رفض مقابلته منذ بضعة أسابيع. تدعي الشرطة حتى اليوم أنها لم تتمكن من تحديد هوية الذين قتلوا غيوا. لم يتأثر المحامي غاني فاوهينمي بهذا التجاهل الرسمي المفضوح لهذه الجريمة السياسية (وكان تعرّض أيضاً للسجن عام ١٩٨٩) وأقدم على شنّ حملة لمقاضاة اثنين من كبار المسؤولين في جهاز أمن الدولة، وهما أ.ك. توغان وهاليلو أكيلو، بتهمة القتل.

وأثناء محاولتنا استعادة أنفاسنا من الصدمة المؤلمة التي سببها لنا مقتل غيوا، تعرّضنا لفخّ آخر. يوم الأحد في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، سلمتنا المطبعة ١٥٠,٠٠٠ نسخة من المجلة لتوزيعها في اليوم التالي. كان موضوع الغلاف تحقيقاً مفصلاً حول تقرير غير معلن للمكتب السياسي، وهو كناية عن هيئة عينها الرئيس بابنجيدا للتخطيط لمسار عودة نيجيريا إلى الحكم المدني. عنوان المقالة كان «الجمهورية الثالثة: برنامج سياسي جديد»، وقد تضمن مقتطفات من التقرير المذكور. كنا نعلم أن العدد مميّز وننتظر توزيعه بحماسة.

مجلة تحت الحصار

لكننا لم نكن نعلم أن بعض النافذين في الحكومة عرفوا بموضوع المقالة التي أعددناها، وقرروا منعنا من نشرها. كنت مع يوكوبو محمد في المكتب في الحادية عشرة من ليل

الأحد، نحضّر بعض الوثائق لاجتماع هيئة المحررين الذي يعقد صباح اليوم التالي. انطلق فجأة صوت صفّارة يعلن وصول عدد من أفراد شرطة مكافحة الشغب أمام المبنى. طلبنا من الحراس أن يسمحوا لهم بالدخول، فعمد ضباط الشرطة عند دخولهم إلى اغلاق المبنى معلنين أنه لا يسمح لأحد بالدخول أو بالخروج منه. لكن هذا الأمر لم ينفّذ بدقة لأن الطرفين وصلتهما تعزيزات ـ انضم إلينا زميلنا دان أغبيس، وإلى الشرطة ثلاثة وسبعون عنصراً مسلحاً وكأنهم مستعدون لخوض معركة. لم يسمح لنا بمغادرة المبنى إلاّ بعد مضي ساعات من نهار الاثنين، والشرطة لزمت مكانها.

بعد الظهر صارت مكاتب الـ «نيوزوُتش» تشبه ساحة الحرب. المحررون الذين جاؤوا للعمل أصيبوا بصدمة؛ لم يتوقعوا وجود قوة احتلال متمركزة في مكتب التحرير. تحدثت إليهم هاتفياً وقلت لهم إننا سنقوم بمهامنا في بيتي مؤقتاً. بعد التجمع هناك قررنا أن لا نسمح لمشاعر القلق الذي انتابنا من جراء تدخل الشرطة وحصارها للمجلة، بأن تمنعنا من اصدار العدد المقبل من المجلة في موعده. وكّلنا أحد المراسلين بإجراء مقابلة مع السكرتير الصحافي للرئيس، دورو أونابول، من أجل موضوع غلاف العدد الآتي، الذي أعددنا له عنوان: «تحت الحصار: الشرطة تقتحم النيوزوُتش». في نهاية اللقاء سأل أونابول مراسلنا: «بالمناسبة، أين ستنشر هذه المقابلة؟» لم نفهم مغزى هذا السؤال إلاّ في وقت متأخر من ذلك اليوم عندما أعلنت الحكومة منع صدور «نيوزوُتش» لستة أشهر. وتضمن الإعلان الرسمي تبريراً لذلك بأن «نيوزوُتش» أخذت مقتطفات من تقرير المكتب السياسي بدون إذن حكومي مسبق يجيز لها ذلك.

قرار الحظر الرسمي صدر عمداً بتاريخ مسبق، أي قبل عملية الحصار بأربعة أيام. أصدرت الحكومة أوامرها بتجميد كافة حسابات شركة «نيوزوُتش كوميونيكايشن ليمتد». تم توقيفي مع أغبيس ومحمد لمدة يوم واحد، وقامت الشرطة بتفتيش بيوتنا ومكاتبنا مرتين، وبعد أخذ صورنا وبصماتنا اقتادنا رجال الأمن إلى مركزهم حيث هدّدونا بملاحقتنا قضائياً بموجب المرسوم المتعلّق بالأسرار الرسمية.

أخبار هذه الأحداث انتقلت كصدمات متلاحقة عبر البلاد وفي الخارج. قامت بعض المنظمات، مثل اتحاد الصحافيين في الكومنولث، ولجنة حماية الصحافيين التي اتخذت نيويورك مقراً لها، ولجنة حرية الصحافة العالمية في واشنطن، بتقديم التماس إلى الرئيس بابنجيدا برفع الحظر عن المجلة. عمدت الحكومة إلى سحب الاتهامات الشخصية الموجهة ضدي وضد أغبيس ومحمد، لكنها رفضت الموافقة على اعادة إصدار «نيوزوُتش». أقبل شهر أيار/مايو ولم يحمل أية بوادر تدل على أن النظام يود تغيير موقفه، لذلك عمدنا إلى

تسجيل شركة جديدة تدعى «ألتيمايت بابلكَايشنز ليمتد»، وذلك بأسماء مجموعة من العاملين معنا الأقل شهرة. وقبل نهاية الشهر بدأت الشركة تصدر مجلة ذات توجه إنساني عام أطلقنا عليها اسم «كواليتي». (وهذه المجلة اثبتت بالفعل أنها تستحق هذه التسمية، ونحن لا نزال نعتمدها حتى اليوم). وأخيراً، في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٧[1]، رفعت الحكومة الحظر، قبل أربعين يوماً من نهاية المهلة المحددة.

جريمة اغتيال ديلي غيوا، ولجم حرية «نيوزوتش» يدلان على المخاطر التي تحيط بالعمل الصحافي في الدول النامية، خصوصاً تلك التي تخضع لأنظمة ديكتاتورية عسكرية. لا تترك السلطة أية وسيلة عقاب إلاّ وتستخدمها ضد الصحافة التي تتجرأ على اتباع وجهة مستقلة ونبرة انتقادية. والممارسة التعسفية التي تعرّضت لها «نيوزوُتش» ليست سوى مثال واحد على هذه الحال. صدر قرار «بإدانة» المجلة بارتكاب «تعدٍ» ـ بدون الرجوع حتى إلى ما يشبه الاجراء القضائي ـ وهذا لم يحدث اطلاقاً في الوقت الذي أشار إليه القرار بأنه ارتكب فيه. قرار الاتهام صدر بعد قرار الحظر، ولكن بتاريخ مسبق ـ كمثال مطيع على تطبيق قانون بمفعول رجعي.

أعاد قرار الحظر النقاش حول مسألة الأسرار الرسمية وما الذي تنطبق عليه هذه التسمية. هل تصبح أية ورقة وثيقة سرية لمجرد أن الادارة الرسمية تريد ذلك؟ وهل يُطبق مرسوم الأسرار الرسمية على أشخاص عاديين لم يقسموا قانونياً على المحافظة على هذه الأسرار؟ وهل يعتبر كلّ «سرّ رسمي» مضراً بالمصلحة العامة في حال نشره، أو أن سوء السلوك وارتكاب ما هو محظور ـ وهذان أمران يتعلقان بالمصلحة العامة ويجب فضحهما لتصحيحهما ـ بالامكان تغطيتهما خلف نقاب التزام السرية واخفائهما في الأقبية الحكومية؟

إنّ رغبة الحكومة في تعريض «نيوزوُتش» للإدانة بهذا الأسلوب، تدل على قلة احترام للقانون مثيرة للقلق. إن الأحكام التعسفية والتي تصدر لغايات خاصة هي نقيض القوانين التي تطبق على أساس المساواة. في مجال الصحافة، وفي كافة قطاعات العمل الإنساني التي يطاولها القانون، يجب أن توضع حدود واضحة ومعقولة لتفصل بين ما يجوز وما لا يجوز. وإلاّ فإن الوضع يصبح كما وصفناه في مقالتنا الافتتاحية بعد فترة قصيرة من معاودة صدور «نيوزوُتش»:

> ممارسة العمل الصحافي تصبح شبيهة بالتنقل في الغابة، وفي حالة أسوأ تشبه المشي بعينين معصوبتين في حقل ألغام. الخطر الذي يواجهك هو أنك لا تعرف متى تجاوزت خط الموت، متى لامست

جهاز التفجير. حيث يسود التعتيم بدلاً من الوضوح، وحيث تسود النزوة بدلاً من القانون، تدخل الصحافة عالم القوى الخفية.

الصحافة عمل يسعى إلى خدمة المصلحة العامة؛ والصحافة يجب أن تكون ملتزمة بهذه المصلحة بقدر التزامها بمستوى الجودة المهنية. هذا هو المبدأ الذي تمسكت به «نيوزوُتش» في مسيرتها، والذي يفسّر دقتنا في اختيار العاملين معنا، والتدابير الخاصة التي اتخذناها لتحديد نسبة الملكية في شركتنا، وتوجهنا غير الحزبي. بدون هذه جميعاً، لم نكن لنتمكن من حيازة المعرفة والاستقلالية اللتين لا بد منهما إذا كنا نريد فعلاً خدمة المصلحة العامة.

إن اهتمامنا بالمصلحة العامة هو الأساس الذي استندنا إليه في اختيارنا أسلوب التحقيقات الصحافية. رغبتنا في نشر التحقيقات نابعة من قناعتنا في الدفاع عن حق الناس في المعرفة، وأن الحكومة يجب أن تتعرّض لمحاسبة أولئك الذين يدفعون لها الضرائب. نحن نناضل بعناد من أجل حقوق وحرية الشعب، كما ينصّ عليها الدستور النيجيري، لأننا نؤمن بأن الحرية حق طبيعي من حقوق الإنسان، وأنها، إذا كانت مهدّدة في مكان ما، فهذا يعني أنها مهدّدة في كل مكان.

احترام حقوق الإنسان ركن أساسي من أركان الحضارة. ومن المؤسف أن العديد من الحكومات في افريقيا وأماكن أخرى من العالم النامي، تكرّم هذه القيم باختراقها أكثر من التقيد بها. ونحن نعتبر هذا أمراً لا يحتمل، ونتمنّى أن يشكل سجل مجلتنا في دعم حقوق الإنسان، نموذجاً وتشجيعاً لأصدقاء الحرية والعدالة، لا في نيجيريا فحسب، بل في سائر أنحاء افريقيا والعالم ككل.

ثقافة الرقابة

على الرغم من أن مثلنا وتطلعاتنا تظل عالية، لكن وضعنا يستمر في صعوبته. مشكلة الصحافة صعبة في الدول النامية، حيث توضع عقبات كبيرة فعلاً في طريق توصيل المعلومات بحرية ودقة ومسؤولية. وأسباب ذلك لا تحتاج لبحث عميق. معظم حكومات افريقيا، إما ديكتاتوريات عسكرية وإما أنظمة ذات حزب واحد، ومعظم ما تبقى بالكاد يمكن وصفه بالديموقراطية. مثل هذه الظروف تؤدي، بنسب مختلفة، إلى نشوء ثقافة رقابة تحظّر عملية النقل الحرة للمعلومات، وما يلازمها من تعبير حرّ عن الأفكار. بعض الحكومات تلجأ إلى قوانين جائرة لتقييد الصحافة، فيما تعمد حكومات أخرى إلى تدابير غير قانونية كالتهديد والمضايقة والاحتجاز التعسّفي وفي بعض الأحيان، الأعمال الوحشية المباشرة. في كلا الحالتين تبدو العبرة واضحة: عندما تكون الحكومة غير ديموقراطية بالفعل، لا تستطيع

الصحافة أن تنعم بحرية فعلية. وسائل الاعلام في الدول النامية إما أن تكون ملكاً للحكومة أو خاضعة لسيطرتها، ويقوم المسؤولون عادة بتذكير أي رئيس تحرير يبدي توجهاً استقلالياً أن «من يرتكب الخطأ يتحمل العواقب». في نيجيريا، على سبيل المثال، تمتلك الدولة معظم الصحف ومحطات الاذاعة والتلفزيون. لذلك فإن مجموعة قليلة من الصحف والمجلات الخاصة هي التي تقوم بمهمة نقل الأخبار بأمانة. غير أن هذه المنابر تخضع بدورها للقوانين التي تعيق عملها كمرسوم الأسرار الرسمية ومرسوم الافتراء؛ وتخضع أيضاً لمضايقات جهاز أمن الدولة. وفي بعض الأحيان تلجأ السلطة إلى إجراءات أكثر براعة، كأن تعمد إلى سحب الاعلانات الرسمية أو توقيفها مؤقتاً، أو ترفع أسعار الورق وأدوات الطباعة، مما يزيد من المشكلات التي تواجهها المنشورات.

من العوامل الاضافية التي تلحق الأذى بالصحافة في دول العالم النامي، انخفاض مستويات القراءة والكتابة والدخل، مما يزيد في صعوبة الاقبال على المطالعة. في الدول التي لا يعرف فيها القراءة عدد كبير من الناس، أو أنهم يعتبرون الصحف والمجلات كماليات لا يستطيعون اقتناءها، تحتل اعتبارات الموضوعية والاستقلالية المقام الثاني في العمل الصحافي مقابل الكفاح من أجل تحاشي الغرق في بحر من الحبر الأحمر.

أما الصعوبات الأخرى ـ خصوصاً التمييز بوضوح بين تغطية الأخبار والعمل التحريري ـ فإنها تعود إلى النقص في التدريب عند الصحافيين أنفسهم. في بعض المنشورات النيجيرية على سبيل المثال لا يوجد فصل واضح بين الأخبار وآراء المحررين. لم يعد الصحافيون يعتمدون في الغالب على المبدأ الذي يقول بأن الاخبار يجب أن لا تُمسّ، وأن التعليق حرّ. العمل الصحافي بالطبع، هو أكثر من مجرد تسجيل سطحي لما يقال أو يحدث، ونحن نسعى في «نيوزوتش» إلى تزويد القراء بتغطية عميقة وشرح للأحداث. لكننا، في الوقت نفسه، نعتقد أنه من الأفضل إطلاع القراء على الوقائع والأرقام بأسلوب مفهوم يخوّلهم التوصّل إلى الاستنتاجات بأنفسهم، ونبذل جهدنا كي نتحاشى تحويل مقالاتنا إلى وسيلة لترويج أفكارنا. لذلك فإن الآراء تنشر على حدة في أعمدة مخصصة لها. التعليقات التي يكتبها المحررون وكتاب من خارج المجلة تعبر عن آراء مؤلفيها فقط؛ إنها لا تمثل توجه المجلة. خلال أكثر من أربع سنوات من بداية انطلاقتها، لم تنشر «نيوزوُتش» مقالات افتتاحية سوى في ثلاث مناسبات؛ الأولى في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، عندما أسقطت حكومة بوهاري؛ والثانية في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦؛ بعد فشل محاولة انقلاب للاطاحة بالرئيس بابنجيدا؛ والثالثة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ عندما عادت المجلة إلى الصدور بعد فترة توقيفها.

في ظلّ المناخ السياسي المظلم الذي يهيمن في معظم الدول النامية، يصبح اصدار مجلة شبيهاً بالطيران عبر الضباب ـ يحتاج إلى أعصاب قوية وإلى قدرة على الاستجابة بالسرعة المناسبة عند ظهور الصواعق. إن محاولة المحافظة على الاستقلالية، وعلى السمة الانتقادية على الرغم من الضغوط التي تفرضها الحكومة ومصادر أخرى، قد تتحوّل إلى مواجهة محفوفة بالمخاطر، كما تبين من تجربة مراسل نيجيري يُدعى مِنير أماكيري. قبل بضع سنوات، كتب أماكيري إلى صحيفته، «نايجيريان أوبزيرفور»، عن إعداد المعلمين في مقاطعة ريفرز للاضراب بسبب عدم دفع رواتبهم. أصدر الحاكم العسكري في المقاطعة أوامره بتوقيف أماكيدي. حُلق رأس الصحافي بزجاجة مكسورة، وتلقى عدة ضربات بالعصا على ظهره العاري. لم يتذمر الحاكم لأن الخبر كان كاذباً، بل لأن هذا الخبر المحرج نشر يوم عيد ميلاده! ومع أن أماكيري رفع شكوى مطالباً بالتعويض، لكن قضيته تظهر إلى أي مدى قد يصل النافذون في السلطة لقمع الصحافة وتهديد العاملين فيها.

عام ١٩٨٢، عندما كنت محرراً في صحيفة «صانداي تايمز»، بدأ الحزب الوطني الحاكم يحاول استدراجي للتعبير عن خطّه. وعندما رفضت ذلك تم نقلي إلى صحيفة أصغر تمتلكها الشركة نفسها، وهي صحيفة «بيزنس تايمز». أمضيت ثلاثة أسابيع أعمل في مكتب يقع قرب المرحاض ولا نافذة فيه، قبل أن تتجدّد محاولة الضغط مما دفعني إلى تقديم استقالتي.

في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، نشرت لي «صانداي كونكورد» مقالة حول ارتفاع عدد الحرائق المشبوهة في الأبنية الحكومية. كان المسؤولون المتورطون في الفساد يقدمون، على ما يبدو، على إتلاف السجلات التي تكشف تجاوزاتهم. وفي المقالة حذّرت من أن يكون مبنى مصلحة الاتصالات الهاتفية الخارجية الهدف التالي، لأنه تم اكتشاف قضية تزوير كبيرة في الجهاز الاداري في تلك المصلحة. وفي اليوم التالي تصاعدت ألسنة اللهب من المبنى، وقضى شخصان في الحريق. بعد ثلاثة أيام تمّ توقيفي بتهمة القتل. وبعد احتجازي سبعة عشر يوماً، حكمت المحكمة العليا في لاغوس بتبرئتي من تهمة «القتل بالقلم» التي وجهتها لي الحكومة.

كنت أود لو أستطيع القول إن مثل هذه التعديات لم تعد تعرفها نيجيريا اليوم، لكن الواقع يثبت عكس ذلك. لا تزال حكومة بابنجيدا ـ على الرغم من اعلانها الالتزام بحماية حقوق الإنسان ـ تطبّق المرسوم رقم ٢ (قرار أصدره نظام بوهاري القمعي المتشدّد)، وهو يجيز توقيف أي شخص يُشتبه بأنه يشكل تهديداً لأمن الدولة لمدة ستة أشهر بدون محاكمة. سجن عدد من الصحافيين بموجب هذا المرسوم ـ والبعض لأكثر من ستة أشهر، لأن المدة قابلة للتجديد.

تتخذ المضايقات الحكومية للصحافيين أشكالاً عديدة في افريقيا، كما تبين فضيحة ويلوغايت الشهيرة في زيمبابوي. مصانع سيارات ويلوغايت تمتلكها مجموعة حكومية، والموظفون كانوا غالباً يحجزون سيارات وشاحنات للأصدقاء ولأفراد عائلاتهم، أو يرفعون معدل الربح على أسعار المبيعات. عرف جيف نياروتا، المحرر في صحيفة «كرونيكال»، بهذا الأمر وأجرى تحقيقاً حول ما يحدث. بعد نشر مقالته كانت حكومة موغابي مجبرة على اصدار أمر باجراء تحقيق قضائي، وهذا أدى إلى طرد عدد من المسؤولين الحكوميين. ولكن، بعد فترة قصيرة عمدت صحيفة «كرونيكال» إلى «ترقية» نياروتا إلى قسم العلاقات العامة نتيجة للضغوط الحكومية ـ صحافة التحقيقات تلقت بذلك ضربة موجعة.

في غانا، عام ١٩٨٦، سحبت الحكومة رخصة صحيفة «كاثوليك ستاندرد» لأنها تكتب «بأسلوب يسيء بوضوح إلى المصلحة العامة». بعد بضعة أيام عثر على جثة كاهن في البحر، ظنّ قاتلوه على الأرجح أنه صاحب الصحيفة المذكورة. أثار هذا التحذير الواضح مخاوف سائر الصحف فبدأت تسير على خط الحكومة، فيما اكتفت الصحف التي تمتلكها الحكومة مثل «بيبولز دايلي غرافيك» بالترويج لآراء السلطة.

في سيراليون، تعرّضت الصحافة الخاصة، التي كانت في السابق تنعم باستقلاليتها، إلى ضغوط كبيرة من قبل الحكومة. عام ١٩٨٣، أصدر «كونغرس كافة أبناء الشعب»، في ظل حكم الرئيس سياكا ستيفنز، أوامره بإغلاق ثماني صحف مستقلّة، وتم تشكيل لجنة مهمتها إصدار اجازات عمل للصحافيين واتخاذ تدابير أخرى تجعل الصحافة خاضعة لسلطة الحكومة.

وفي معظم الدول الافريقية الأخرى مثل كينيا واثيوبيا وزائير وليبيريا، لا تختلف الأوضاع كثيراً، وبالطبع كانت تجربة الصحف المناهضة للتمييز العنصري نموذجية مع سلطة جنوب افريقيا وممارساتها القمعية.

وتتعرّض الصحافة للتعدّيات في مناطق أخرى من العالم النامي، كما يحدث في تشيلي وتركيا. ففي عام ١٩٨٧، أصدرت محكمة تشيلية حكماً بإدانة خوان بابلو كرديناس، رئيس تحرير المجلة الأسبوعية «أناليسيس»، لأنه أهان في مقالة له الرئيس الجنرال أوغوستو بينوشيه، وحكمت عليه «بالسجن الليلي» مدة ثمانية عشر شهراً في سانتياغو.

وفي تركيا يعرف أي رئيس تحرير مسؤول أن طبيعة عمله تعرّضه للسجن أيضاً. ففي شباط/فبراير ١٩٨٩، سجنت فاطمة يازسيري، رئيسة تحرير «توارد ٢٠٠٠»؛ وجريمتها! إنها

أهانت الرئيس كنان إيفران، لأنها كتبت حول شقتيْن اشتراهما لابنتيه بسعر متدنٍّ للغاية. حكم عليها بالسجن لمدة ثمانية عشر شهراً.

الديكتاتورية مقابل صحافة حرة

في الدول التي يجازف فيها العاملون في ميدن الصحافة بالمحافظة على استقلالية منابرهم والاحتفاظ بحق نشر تعليقات انتقادية من حين لآخر، تتضاعف المخاطر في مجال صحافة التحقيقات وتصبح مثيرة للمخاوف بالفعل. من الطبيعي أن تخاف الحكومات غير الديموقراطية التي تحكم هذه البلاد من الصحافة الحرة والناشطة، وأن تكون محصنة بكافة أساليب التهديد والمضايقة والتهرّب من المحاسبة كي تتمكن من لجمها. عندما تفشل القوانين القمعية في ردع الصحافي الواعي، يمكن اللجوء إلى وسائل أكثر وحشية. في بعض الأحيان لا تتوقف السلطة عن استخدام أي اجراء يكون كفيلاً بمنع الصحافي العنيد من نبش الأمور الخفية في تحقيقه. إن جريمة اغتيال ديلي غيوا، التي كانت بمثابة تحذير موجّه إلى كل صحافي يرى في غيوا نموذجاً يحتذى في شجاعته، كشفت حدّة وفظاعة المخاطر الموجودة.

كما تتعرض صحافة التحقيقات لمعوّقات مادية. كثيرون من المحررين في صحافة العالم الثالث ينقصهم المال والعاملون والموارد، لذلك يفضلون عدم الخوض في مشروع صحافة التحقيقات الطويل المدى، ويختارون في الغالب نمط العمل الثابت بدلاً من المراهنة على صحافة محفوفة بالمخاطر. إلى جانب ذلك، يكاد المسؤولون في الدول النامية لا يتعرضون لأية محاسبة تقريباً. ويؤدي النقص في هذا المجال إلى هيمنة اللامبالاة في كافة مستويات الحكم، وهي تتجسّد في اعتماد الفوضى في الاحتفاظ بالسجلات، وفي رد الفعل العدائي عند الرسميين عندما تطرح عليهم التساؤلات أو ترفع أمامهم الشكاوى. وهكذا ترتفع الحواجز في طريق تغطية الأخبار بأسلوب متعمّق.

ولكنْ لا داعي لليأس، يستطيع رؤساء التحرير بما لديهم من حسن إدارة ونشاط أن يساهموا كثيراً في تجاوز هذه العقبات. في «نيوزوتش»، على سبيل المثال، قمنا بجهد منظّم لرفع مستوى كفاءة العاملين معنا، وذلك من خلال الدورات التدريبية والسفر وتأمين مكتبة للأبحاث في المجلة. ونحن نراقب أسلوب العمل مرتين في السنة، ونوزع المكافآت على الذين انجزوا أعمالاً نموذجية. هدفنا تنمية احساس من المنافسة المشروعة ينعكس بشكل ايجابي على رفع مستوى المجلة، وبالتالي يزيد في نسبة توزيعها ومبيعاتها وصفحات الاعلانات فيها.

أثبتت التجربة أن التزامنا بالجودة كان حكيماً. على الرغم من أنّ الهبوط الاقتصادي

العام الذي تعرضت له نيجيريا بعد انخفاض أسعار النفط العالمية، ترك آثاره على كافة المؤسسات في البلاد، ومن بينها «نيوزوتش»، لكنّ الطلب على المجلة ظلّ مرتفعاً بحيث تمكنّا من المحافظة على وضع مالي سليم. هذا التوازن السليم في وضعنا المالي هو ثمرة الجهود التي بذلناها في اختيار الصحافيين المؤهلين للعمل، ورعايتهم، كي يقدموا للقراء تغطية وافية للأخبار وتحليلات متقنة بدلاً من اتباع نمط الصحافة النيجيرية الذي يعتمد في معظم الأحوال على الكتابة المتسرّعة وترويج آراء معينة. اعترفت هيئة «وُرلد بريس ريفيو» بجهودنا عام ١٩٨٧، ومنحتني لقب «رئيس التحرير الدولي»، لتلك السنة. وورد في نص كلمة الهيئة أنني و«نيوزوتش» نستحق الثناء من أجل «الشجاعة والعمل والريادة على الصعيد الدولي لتطوير الصحافة الحرة والمسؤولة، والدفاع عن حقوق الإنسان ورفع مستوى الجودة في العمل الصحافي».

مستوى حرية الصحافة في مجتمع ما يتناسب مع مستوى كافة أنماط الحرية الموجودة في هذا المجتمع. والمجتمع الديموقراطي الفعليّ يهب الحرية بوفرة لكافة المواطنين، وللصحافيين من بينهم. لكن الصحافيين يجب أن يضعوا أنفسهم في مقدمة أولئك الذين يناضلون من أجل الالتزام بالمثل والممارسات الديموقراطية والمحافظة عليها. خلال السنوات القليلة الماضية، كانت الصحافة النيجيرية تحاول القيام بهذه المهمة.

في معظم دول العالم النامي، يعترض سبيل الديموقراطية حكام يسعون إلى المحافظة على مراكزهم ونفوذهم. يحاولون لجم ظهور ثقافة ديموقراطية سياسية، وإضعاف أو تفكيك أية مؤسسة ديموقراطية قائمة بالفعل. إن مقاومتهم للمسار الديموقراطي، تشكل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في بلادهم، كما أنّ طموح الضباط الذين جربوا السلطة السياسية يجعلهم يفضلون قاعات المقرات الحكومية عن الثُكن.

إلى جانب ذلك يشكل النمط السائد لامتلاك وسائل الاعلام في دول العالم الثالث بعداً آخر للمشكلة. في معظم الأحيان، تحاول الحكومة أن تمسك جميع الخيوط؛ والموظفون الذين يتولون إدارة الصحف والمجلات والاذاعات التي تمتلكها الدولة يجب أن يطيعوا الأوامر أو يتخلوا عن مذاهبهم لمن يرغبون في ذلك. عندما تكون أبسط عقوبة للعصيان الطرد الفوري والتشهير، من السهل أن نفهم لماذا يعتنق معظم المحررين والمسؤولين في وسائل الاعلام الرسمية مبدأ: «أنت سيدي، إن كنت مخطئاً أو على حق» للردّ على أي ضغط يُفرض عليهم من السلطة الأعلى. لا يقف في مواجهة هذه القوة الساحقة لوسائل الاعلام الرسمية سوى الصحافة الخاصة، وهي في الغالب لا تتمتع بالقدر المناسب من الحضور والمهارة والمكانة ـ أو أنها تكون متلهفة لإظهار روحها التعاونية من أجل المحافظة على

وجودها في ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحيط بمجال الطباعة والنشر في العالم الثالث.

عندما تهيمن الديموقراطية في العالم النامي يستفيد الناس والصحافة معاً من الانفتاح الذي ينتج عنها. ولكنْ، إذا لم يعمد الناس والصحافة إلى مواجهة الديكتاتورية ومقاومة الاعتداءات على المؤسسات الديموقراطية، لن تتمكن الديموقراطية ولا حرية الصحافة من المحافظة على وجودهما. وهذا ينطبق على قول إدموند بورك: «لا يحتاج الشرّ لكي ينتصر إلاّ لأمر واحد، وهو أن لا يحرّك الصالحون ساكناً».

ثلاثون سنة من الصحافة المشاغبة في السودان: تجربة شخصية

بونا مالوال

إنّ التقاليد الإفريقية لا تسمح للرجل الذي يعتقد انه على قدرٍ من النضج، ولديه ما يقدّمه لمجتمعه، أن يكتب أو يتحدث عن نفسه، إلاّ إذا كان ذلك في إطار قصائد فخر يمدح فيها عائلته وعشيرته وقبيلته. لهذا تردّدت بعض الشيء في الكتابة بالتفصيل حول تجاربي الشخصية كصحافي مستقل في السودان خلال الثلاثين سنة المنصرمة. لكن، وبعد تفكير عميق، اعتبرت أن تقريراً شخصياً كهذا لن يكون مجرد سرد لسيرة ذاتية، بل هو وسيلة للكشف عن قوى ومشكلات لا تُحصى واجهتها أثناء ممارستي للصحافة الحرة؛ ويحتّم عليّ واجبي نحو الأجيال لقادمة أن أدوّن ذلك. تجاربي في المجال الاعلامي جزء من التجربة التي عاشتها السودان منذ الاستقلال، وهي تساعد على توضيح أن السودان ليس مجرد دولة نامية، بل إنه الدولة الأكثر تناقضاً وانقساماً في العالم النامي.

منذ بداية عملي في الوسط الاعلامي المستقلّ في السودان في آذار/مارس ١٩٦٥، كانت أبرز صعوبة واجهتها هي التناقض الواضح في القيم بيني وبين الذين حكموا السودان في تلك الفترة. منذ الصغر غرست فيّ نشأتي في قبيلتي الـ «دينكا» أهمية قول الحق في كلّ الأوقات، حتى حين يشكّل ذلك خطراً على حياة المرء. كان والدي زعيماً في قبيلة دينكا، وكان أفراد عائلته، الذكور منهم بنحو خاص (الذين قد يكون من بينهم زعيم القبيلة في المستقبل) مُلزمين بحكم العُرف التحلّي بشخصية واعدة، وأن يكونوا قدوة للآخرين. وأنا بوصفي الابن الأكبر شعرت بصراحة ان العبء أثقل عليّ من إخوتي الأصغر سناً. كانت قيمي القبلية تتعارض باستمرار مع الحكم السوداني وممثليه الذين رأوا أن «الحقيقة» هي فيما يعدّونه ويعمّمونه على وسائل الإعلام الرسمية. كلّ مَنْ يجرؤ على معارضة «حقيقة» الحكم

يعتبر خائناً وعدواً للدولة.

في نهاية عام ١٩٦٠ نلتُ منحة لدراسة الصحافة في جامعة إنديانا في الولايات المتحدة. هذه المنحة كانت واحدة من مجموعة منح دراسية تقدمها وكالة التنمية الدولية (الاميركية) إلى الحكومة السودانية. شرط المنحة الوحيد ان أعمل في الحكومة السودانية لمدة أربع سنوات على الأقل بعد انهاء دراستي في أميركا.

بسبب طبيعة الأوضاع في السودان في تلك الفترة، لم يكن قبولي المنحة بدون مشاكل. فمع حلول عام ١٩٦٠ كان السودان غارقاً في حرب أهلية، بين الشمال والجنوب، اندلعت في آب/أغسطس ١٩٥٥، قبل حوالى أربعة أشهر من نيل السودان استقلاله في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٦. كنت، في معنى ما، من المحصلات الجانبية لتلك الحرب. في تلك الأثناء كان السودان يخضع للديكتاتورية العسكرية الأولى التي استولت على السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨. لجأ النظام العسكري منذ البداية إلى اعتماد سياسة القمع عموماً، وأراد أن يجبر أهل الجنوب على التحول بالقوة إلى المسلمين والعرب. وقد حزّ في نفسي، أن بعض السودانيين الجنوبيين الذين لا يعرفونني اعتقدوا أنني لم أحصل على منحة للدراسة في الخارج إلاّ لأنني موافق تماماً على سياسة الحكومة القمعية في الجنوب، ولأنني خائن لشعبي. ومضى وقت طويل كنت مجبراً خلاله على تحمّل وطأة هذه النظرة وانتظار الفرصة التي ابرهن فيها لهؤلاء أنهم أخطأوا في حقّي.

عدت إلى السودان لتنفيذ التعهّد الذي نصّ عليه عقد المنحة، وعيّنتني وزارة الاعلام كموظف في الصحيفة الانكليزية التي تخضع لإشراف الحكومة «Sudan Daily». مضت سبعة أشهر على استلامي العمل. وأنا أقوم بواجبي بإخلاص كموظف حكومي، غير أني كنت تعيساً للغاية. مع بداية عام ١٩٦٤، أخذت الحرب منحى أكثر سوءاً، وكانت القوات الحكومية تقدم على قتل الجنوبيين بشكل عشوائيّ. صار المثقفون الجنوبيون ـ الذين ترى فيهم الحكومة عموماً العقل الموجّه للثورة ـ أكثر تعرّضاً للاعتداءات من قبل الحكومة التي كانت تريد القضاء على أية هوية مستقلّة أو طابع خاص للجنوب، وسحق كافة المجموعات المعارضة وقيادتها هناك. بدا لي خلال فترة قصيرة أن العمل الوحيد الذي يجدر بمثقف جنوبي هو مغادرة السودان والانضمام إلى حركة التحرير السودانية الجنوبية في الخارج، وبالتالي، مواصلة نضال الجنوب في المنفى.

صرت عضواً ناشطاً في حركة المقاومة السودانية الجنوبية داخل البلاد في الفترة التي

ازدادت حدة القمع في ظل حكم الجنرال عبّود الذي تمّ إسقاطه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤. كانت البلاد بأسرها تنفّذ إضراباً عاماً تدعمه مظاهرات مساندة في الخرطوم وسائر المدن الكبرى؛ وعندما رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين، إنهار النظام.

كنت من أوائل الذين أعلنوا عن بداية الإضراب في وزارة الاعلام، وأخبرت جميع الموظفين أن الاضراب بدأ في الحال. غادرت الوزارة كمضرب عن العمل وتبعني الكثيرون. رئيسي المباشر في العمل اعتبر أنني زعيم الاضراب في الوزارة، وفي الساعات الأولى للاحتجاج الشعبي العام، عندما كان النظام يجاهد ليحافظ على بقائه، تشكّل على عجل مجلس تأديبي في الوزارة قام بمحاكمتي غيابياً ووجدني مذنباً وأصدر حكماً بفصلي. ولكن عندما بدت نهاية النظام قريبة في الأيام القليلة التالية، تمّ تمزيق أوراق «المحاكمة» والصّرف من الخدمة، وعدت إلى عملي.

بعد إسقاط نظام عبّود، تحولت حركة المقاومة في الجنوب السوداني إلى حركة سياسية جماهيرية شرعية أطلقت على نفسها إسم «الجبهة الجنوبية» وتم انتخابي أول سكرتير عام للجبهة. كان من بين أهداف الجبهة الأكثر إلحاحاً فتح مجال إعلامي خاص بها يعكس الأسلوب السلبي لصحافة الشمال والاعلام الرسمي في تغطية أخبار الجنوب. وبوصفي العضو الوحيد في الحركة الذي تلقى تدريباً خاصاً في مجال الصحافة ولديه خبرة من هذا المجال، كان من الطبيعي أن تختارني الحركة كي أتولّى تأسيس صحيفة.

لم تكن استقالتي من منصبي في وزارة الاعلام أمراً سهلاً. كان ذوو النفوذ في الوزارة مهتمين بصدور صحيفة الجبهة، «The Vigilant»، وقلقين أيضاً لنشاطاتي السياسية بوصفي السكرتير العام للجبهة الجنوبية. لذلك حاولوا عرقلة استقالتي من الوزارة لمنعي من تولّي هذه المهام على نحوٍ فاعل. قالوا إن شروط منحة الدراسة في أميركا تلزمني بالعمل في الوزارة لأربع سنوات، وان الاستقالة مرفوضة إلاّ إذا سدّدت القيمة الكاملة للمنحة، التي تصل إلى بضع عشرات من ألوف الدولارات. وإصراري على الاستقالة يعني أن أواجه المحكمة. رأيت في قرار الحكومة تحويلي إلى المحاكمة فائدة سياسية واضحة، لذلك أبلغت رؤسائي بأنني سأترك عملي في الوزارة بغض النظر عن النتائج، وانني مستعد لأية خطوة تُتخذ في حقي. مضت عدة شهور قبل أن تقرر الوزارة أنه من الأفضل تحاشي إثارة قضية سياسية لافتة في المحكمة، وأن تعفيني ممّا ينصّ عليه العقد، وتقبل استقالتي.

خمس سنوات مع «The Vigilant»

بدأت صحيفة «The Vigilant» مسيرتها في إحدى الفترات الأشد اضطراباً في تاريخ

السودان ما بعد الاستقلال. بعد ثلاثة أشهر من إسقاط عبّود، ومع حلول شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، كانت الجبهة الجنوبية قد أصبحت حركة شعبية بارزة تحظى بدعم كبير في الجنوب، على الرغم من حملة التهديد والقمع والقتل التي شنتها القوى في شمال السودان ضدّ أعضائها. ومع حلول شهر آذار/مارس ١٩٦٥، كانت الجبهة الجنوبية تستطيع التباهي بتحقيق عدد من الانجازات، أهمها كان نجاح الجبهة في حثّ الحكومة الانتقالية برئاسة السيد الخاتم الخليطة (Sir El Khatim El Khalita) (والتي كان للجبهة فيها أربعة وزراء احتلوا المناصب الأربعة المخصّصة للجنوب) على عقد مؤتمر طاولة مستديرة للسلام في الخرطوم، لوضع حدّ للحرب الأهلية في الجنوب. كان المؤتمر سينعقد أثناء القيام بالاستعدادات لاجراء حملة انتخابات عامة في شهر أيار/مايو. كانت الأحزاب السياسية في الشمال قد أصرّت على اجراء الانتخابات في نيسان/إبريل أو أيار/مايو ١٩٦٥. هذا التعجيل في البرنامج السياسي قبل انعقاد مؤتمر الطاولة المستديرة لم يكن مقبولاً برأي الجبهة الجنوبية التي نظمت حملة مقاطعة شاملة للانتخابات في الجنوب، بعد ان أعلنت عن رفضها انتخاب ممثلين عن الجنوب في برلمان الخرطوم قبل أن يتمكن المؤتمر من التوصل إلى حل دائم للوضع فيه.

في هذا المناخ السياسي المتأزّم والمثير كانت انطلاقة «The Vigilant» في مطلع ١٩٦٥. أدركت تماماً المخاطر والتحديات التي ستواجهني كرئيس تحرير لهذه الصحيفة الحديثة العهد، الناطقة باسم السودانيين الجنوبيين، ولم أقلّل من شأن ما أُلقي على عاتقي من مهام، ولا خفت من ذلك.

صدر العدد الأول من «The Vigilant» في ١٥ آذار/مارس ١٩٦٥، بعد أيام قليلة من انعقاد مؤتمر الطاولة المستديرة. كان الأثر المباشر للصحيفة أنها قدمت وجهة نظر مختلفة حول أعمال المؤتمر في الأيام الأربعة أو الخمسة التي مضت. حتى صدور ذلك العدد كانت الصحافة العربية تنفرد بنقل وقائعه من خلال توجّه شمالي صرف. من خلال مشاركتي في المؤتمر كأحد المندوبين عن الجبهة الجنوبية، استطعت أن أنقل ما دار فيه من مُنطلق جنوبي. كلّ المشكلات التي واجهتها «The Vigilant» لاحقاً، وكذلك المكانة التي وصلت إليها، تعودان إلى انطلاقتها الأولى هذه، عندما بدأت، بحماس لا يعرف المراعاة، تنقل صورة الوضع السياسي في السودان.

في هذه الفترة أيضاً بدأت معاناتي الشخصية مع الحكومة السودانية وجهاز الأمن التابع لها. بوصفي رئيس تحرير الصحيفة كنت أتحمل كامل المسؤولية عن أي خبر تنشره، والحكومة لم تضيّع الفرصة لمقاضاتي عمّا يرد فيها وتعتبره ذا صبغة عدوانية. في أيار/مايو

١٩٦٩، عند قيام النميري بانقلاب أطاح بالحكومة المدنية، كانت قد رُفعت ضدي تسع عشرة قضية في عدة مدن رئيسية وبعض البلدات الصغيرة. في معظم الأمكنة التي غطت فيها الصحيفة أحداثاً معينة، كنت أجد قضايا مرفوعة ضدي في المحاكم. هذه المواجهات مع الحكومة تكرّرت مراراً في السنوات التالية، ولم يكن ذلك مستغرباً لأن بعض خصومي من فترة العمل الأولى، مثل صادق المهدي، كانوا يعودون باستمرار إلى مراكز النفوذ في السلطة.

معظم القضايا المرفوعة ضد «The Vigilant» استندت إلى التقارير التي نشرناها حول الفظائع التي ارتكبتها القوات الحكومية ضدّ المدنيين في الجنوب؛ كانت الحكومة تواصل اعتماد الحلّ العسكري للحرب الأهلية على الرغم من مؤتمر الطاولة المستديرة. بعد انتخابات أيار/مايو ١٩٦٥، تشكلت حكومة مدنية جديدة باشرت بشن حملة لتحقيق انتصار عسكري في الجنوب؛ وفرضت القوات المسلحة على الجنوب عهد إرهاب لم يشهده من قبل، يفوق بشراسته حملات الاستيعاب القسري التي قامت بها قوات الجنرال عبّود. المثقفون الجنوبيون ـ الذين تجاوبوا مع تشجيع المسؤولين لهم على العودة إلى الجنوب لمساعدة أهالي منطقتهم في المرحلة الانتقالية ـ صاروا مُجدداً أهدافاً للعنف العسكري. ففي ليل الثامن والتاسع من تموز/يوليو فقط، قام الجيش بمذبحة، في جوبا، ذهب ضحيتها أكثر من ١٤٠٠ مدني من الجنوب. وفي ١١ تموز/يوليو قُتل ست وسبعون من كبار الموظفين الجنوبيين وهم يشاركون في حفل زفاف في «وايو» (Wau). وتوالت الأحداث لتطاول المزيد من المثقفين الجنوبيين. نشرت الصحيفة «The Vigilant» أخبار هذه الفظائع وأدّى ذلك إلى رفع كلّ تلك القضايا ضدي وضدها.

وفي الفترة ما بين تموز/يوليو ١٩٦٥، وشباط/فبراير ١٩٦٦ ـ المرة الأولى والوحيدة التي يتم فيها محاكمة «The Vigilant» بشكل فعلي ـ لم يكن يمرّ أسبوع واحد دون أن يصدر أمر بتوقيفي، أو بمصادرة الصحيفة أو منع توزيعها. في ذلك الوقت كان حتى السوداني الجنوبي لا يزال يثق بالاستقلال وبنزاهة القضاء. كان محاميَّ Abel Alier، وهو قاضٍ سابق محترم ومرموق، مضطراً لأن يتوجّه إلى المحكمة كل أسبوع تقريباً ليطلب اطلاق سراحي بكفالة، ويقصد مختلف المناطق حيث رُفعت قضايا ضد الصحيفة وضدي شخصياً. اعترضت الحكومة على أسلوب الصحيفة في نقل الأخبار عموماً، واتهمتها بالتحريض على العصيان ونشر الحقد في البلاد. وكان هذا الاعتراض يتناول بشكل خاص بعض التعابير مثل «الابادة الجماعية»، «اللاّ إنسانية»، «الوحشية»، «العنصرية»، التي كانت ترد أكثر فأكثر في التقارير الواردة عن الأحداث الفظيعة التي يشهدها الجنوب.

القضية الوحيدة التي وصلت إلى قاعة المحكمة كانت بشأن نشر الصحيفة خبر مذبحة الموظفين الجنوبيين في ١١ تموز/يوليو ١٩٦٥، وكان من الواضح أن المحاكمة ستنال شهرة منذ البداية لأن قاعة المحكمة كانت تغصّ كل يوم بالحضور. وقد أبدى الجنوبيون اهتماماً عميقاً بالجانبين السياسي والواقعي للقضية. لم يكن شهود الدفاع من الناجين فقط هم الذين قدموا دليلاً على صدق شهاداتهم باظهارهم آثار الجراح التي تركها الرصاص في أجسامهم، بل طلب الدفاع أيضاً حضور بعض كبار الموظفين الحكوميين كي يشهدوا ما إذا كان الذين قُتلوا في المجزرة من الموظفين الحكوميين أم لا.

انتهت المحاكمة بإعلان براءتي من التهم الرئيسية الموجهة إليّ. قال القاضي إن الحكومة فشلت تماماً في إثبات عدم الدقة في التقرير أو الدعوة إلى نشر الحزازات ضد الدولة، وإن الدفاع اثبت بشكل قاطع حدوث مجزرة في «وايو» ذهب ضحيتها موظفون كبار. لكن المحكمة، وكأنها تريد تعويض الحكومة عن الهزيمة القانونية، وجدتني مذنباً في تهمة أقلّ أهمية، وهي نشر «رسالة إلى رئيس التحرير» من طالب في كلية الحقوق في جامعة الخرطوم يصف فيها عصابات Anya Nya بأنها «حركة تحرير وطنية». كان هذا التعبير مرفوضاً لأنه يفترض، بالنسبة للمحكمة، أن السودان الشمالي يتصرّف كسلطة مستعمِرَة للجنوب. وصدر الحكم بتغريمي مبلغ عشرين جنيهاً سودانياً، أي أقل من ثمانية دولارات أميركية في ذلك الوقت.

لم يكن أحد ليشك في أهمية الانتصار القانوني والمعنوي الذي حققناه في هذه القضية. تم إعفائي شخصياً واعفاء الصحيفة من الملاحقة القانونية في القضايا التي لا تزال عالقة، كما طلبت هيئة المحكمة من الحكومة الافراج عن رخصة الصحيفة والسماح لها بالصدور في الحال. بسبب خطورة الاتهامات في القضية تمّ رفع الحكم إلى محكمة الاستئناف التي صادقت عليه، وحكمت بأن الحكومة كانت مذنبة لتقصيرها في حماية أرواح المواطنين الأبرياء في الجنوب. قال القاضي عبد المجيد إمام في مذكرته: «أي مواطن يشير إلى خطأ الحكومة في هذا الصدد، كما فعل رئيس تحرير «The Vigilant» لا يستحق البراءة فقط في حكم القانون، بل على القانون أن يحميه من حكومة كهذه».

بعد توجيه المحكمة أصابع الاتهام إليها، عمدت الحكومة إلى تغيير أساليبها لمنع الصحيفة من نقل أخبار الجنوب. لم يعد هناك مجال لرفع قضية ضد الصحيفة، لذلك كان لا بد من اتخاذ تدابير جديدة ترغم الصحيفة على التوقف عن الصدور. قامت السلطة بتهديد الشركات الخاصة، ومنعتها من نشر إعلانات على صفحات «The Vigilant». وأشاعت بين الناس أن الصحيفة توفّر الدعم المالي للثوار في الجنوب. ورفضت مراراً السماح للصحيفة

باستيراد الورق للطباعة. كما أمرت المطبعة الحكومية، وهي مصلحة تجارية لها إدارة مستقلة، بإلغاء عقد طباعة الصحيفة، واستمرت في مصادرة أعداد الصحيفة في المطبعة لتمنع توزيعها. وصدر الأمر بتوقيفي بشكل قانوني. فقد كانت الحكومة أعطت لنفسها حق توقيف المتهم لمدة اثنتين وسبعين ساعة بدون توجيه تهمة، قابلة للتمديد لسبعة أيام بناء لطلب المحكمة؛ وكانت تلجأ غالباً إلى استخدام حقّها هذا في معاركها ضد الصحيفة. كنت أقضي فترات التوقيف القصيرة في ظروف لا تحتمل. أذكر ذات مرّة انهم وضعوني في غرفة غطّى البول أرضها فأمضيت ليلتي واقفاً.

كانت الحكومة تستخدم أيضاً أساليب المضايقة الجسدية في الجنوب بنحو خاص، حيث أعطت القوات المسلحة حرية التصرّف على الرغم من ادعاء الخرطوم أنها ديموقراطية. أذكر هنا أن قائد الشرطة في «واو» أخذ يتوعّد ويهدّد من شدّة غضبه بعد اطلاعه على مقالة لي في «The vigilant». كنت برفقة أحد الوزراء الجنوبيين نقوم بجولة في منطقتي بحر الغزال، وشاهدنا جثث أربعة شبان من دينكا ملقاة إلى جانب الطريق بين واو وكوياجوك. كان الشبان مذبوحين، ولم يمضِ على موتهم أكثر من ساعة. إطّلع الوزير على هوية وحدة الجيش المسؤولة عن هذه المذبحة؛ وقيل لنا ان الوحدة واصلت طريقها إلى كوياجوك. اعتقدت أن الوزير سوف يبادر لاتخاذ اجراء ما ضد المسؤولين، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

عند عودتي إلى الخرطوم كتبت مقالة موقّعة أسأل فيها ما إذا كان يحقّ لوزير أن يحتفظ بمنصبه حين يكون عاجزاً عن اتخاذ أي إجراء في جريمة واضحة كهذه. ثم وصفت بالتفصيل مشهد الجريمة، موجهاً التهمة إلى جنود جبناء حاولوا إخفاء تورط الجيش باستخدام السكاكين عوضاً عن البنادق. عندما اطلع قائد الشرطة المحلية على مقالتي اعتبرها أكثر عدوانية وعصياناً من الجريمة التي تتحدث عنها، وأقسم أمام أصدقائه أنني إذا عدت إلى المنطقة ثانية سوف يفعل ما بوسعه كي لا أعود إلى الخرطوم أبداً. فهم أصدقائي هذا الكلام على أنه تهديد بالقتل، لكنني عدت إلى المنطقة مرات عديدة في تلك السنة على الرغم من ذلك. لم تكن مثل هذه التهديدات تخيفني، إلاّ في مرات قليلة عند توجيه ضباط من الجيش تهديدات مباشرة إليّ.

كان نقل أخبار الحرب الدائرة في الجنوب، والتي تواصلت حتى عام ١٩٧٢، أمراً صعباً حتى بالنسبة للصحف العربية التي كانت بمعظمها منحازة إلى جانب الحكومة. وازدادت الصعوبة مع محاولات الحكومة عزل الجنوب كلياً عن سائر العالم كي تمنع نشر تقارير حول حقيقة ما يجري هناك قد تؤذيها أو تسبب لها الإحراج. هذه العوائق جعلت مراسلي

«The Vigilant» يعرّضون حياتهم للخطر للقيام بعملهم. أعددنا شبكة سرية لتهريب المعلومات من الجنوب، وكان هذا يعني التثبّت من المخبرين ومصداقيتهم للحؤول دون نشر معلومات خاطئة.

عندما كان مراسلو «The Vigilant» يتوجهون إلى الجنوب، لم يكن هناك ما يضمن سلامتهم أو يمنع المسؤولين من مصادرة التقارير التي أعدّوها. وفي حالات عدة، خاصة بالنسبة لمجزرتي جوبا وواو في ٨ و١١ تموز/يوليو ١٩٦٥، استدعى مسؤولو الأمن مراسلينا وصادروا الأوراق التي بحوزتهم. ولكن على الرغم من ذلك، كانت الصحيفة تصدر في اليوم التالي للمجزرة وعلى صفحتها الأولى تقرير تفصيلي وثبت بأسماء الضحايا. في هاتين الحالتين كان المراسل يعطي نسخة من مقالته إلى مسافر عادي من أبناء الجنوب، ويعطيه تعليمات ليسلمني الأوراق شخصياً؛ كانت الطريقة بسيطة لكنها أثبتت فعاليتها.

لم أكن بالطبع بعيداً عن المشكلات التي يواجهها المراسلون. في المناسبات التي كنت أزور فيها الجنوب، وأطّلع على معلومات هامة أودّ نشرها في الصحيفة، كنت مضطراً لاستخدام أساليب خاصة تكفل وصول المعلومات إلى الخرطوم وعدم منع نشرها قبل وصولها إلى المطبعة. بعد كل رحلة لي إلى الجنوب، كانت الشرطة تراقب عن كثب مكاتب الصحيفة لثلاثة أو أربعة أيام لوضع اليد على أية مقالة تحمل أخباراً عن تعديات جديدة، كنت أؤجل كتابة المقالات ونشرها إلى أن تخف حدّة المراقبة. وذات مرة اخترت مركباً يحتاج إلى أربعة أيام للوصول إلى الخرطوم كي أوهم السلطات بأنني لا أحمل معلومات هامة أو ملحة أودّ كتابتها عن الجنوب. لكنني في الواقع أمضيت الوقت في كتابة سلسلة من المقالات حول مشاهداتي وما اطلعت عليه، مع أنني لم أكن واثقاً بالطبع من نشر المقالة الأولى منها بوصفها جزءاً من سلسلة مقالات طالما أن الاحتمال وارد في عدم صدور العدد التالي في الصحيفة، بصرف النظر عن مضمون المقالة.

لم تكن الفظائع ترتكب في الجنوب ضد المثقفين من أبنائه فقط. فقد كان غير المتعلمين من أبناء القرى، كالشبان الأربعة الذين ألقيت جثثهم إلى جانب طريق كوياجوك، يُتهمون بالتعاون مع الثوار وتتم تصفيتهم في الحال. أتت الصحيفة على ذكر كل هذه الجرائم. وكان زعماء القبائل أيضاً مستهدفين لما يتمتعون به من مكانة تجعلهم متهمين بأنهم يعرفون تحركات الثوار في مناطقهم. وفي حال رفضهم «التعاون» مع المسؤولين في هذه الأمور، كان من المحتمل أن يصدر حكم الاعدام في حقهم. ومن المجازر الأكثر فظاعة كانت تلك التي ذهب ضحيتها أربعة وعشرون من زعماء دينكا في «بور» في إقليم النيل الأعلى. ألقي القبض على الزعماء وتم احتجازهم في بلدة بور عام ١٩٦٦، وفي تلك الأثناء كان رئيس

الوزراء صادق المهدي يقوم بجولة في المنطقة. زار المهدي قبر ضابط سوداني شمالي قتله الثوار منذ بضعة أيام، وانهمرت دموع رئيس الوزراء وهو واقف أمام القبر وردّد عبارات حول الثأر والانتقام قبل مغادرة المكان. في تلك الليلة أخرج الزعماء الأربعة والعشرون من سجنهم وقتلوا رمياً بالرصاص.

وصلت أخبار المجزرة إلى الخرطوم بعد بضعة أيام، وقدمت «The Vigilant» تغطية وافية للحدث متهمة رئيس الوزراء بتحريض عناصر الجيش على قتل الزعماء بدافع الثأر. غضب رئيس الوزراء من هذا الاتهام وأصدر أمراً شخصياً إلى الشرطة بإغلاق مكاتب الصحيفة، والطلب إليّ بالمثول أمامه في اليوم التالي. قال لي إن ما تنشره الصحيفة لم يعد مسألة تتعلق بحرية الصحافة بل بأمن الدولة، وإنه قرّر حظر صدور «The Vigilant». وتابع كلامه ليحذّرني من أنني أتجاوز حدودي، وفي حال إصراري على مواصلة نشاطاتي، فإنني سوف أتعرّض للملاحقة بتهمة الخيانة. أقسمت بأنني سألجأ إلى القضاء لاستعادة حق إصدار الصحيفة، وبأنني سأنشر ما دار في لقائنا، متى سنحت لي الفرصة لذلك، على صفحات «The Vigilant» أو أية صحيفة أخرى.

عند مغادرتي مكتب رئيس الوزراء التقيت عدداً من أعضاء اللجنة التنفيذية في نقابة الصحافيين السودانيين كانوا على موعد مع رئيس الوزراء لمناقشة أمر توقيف «The Vigilant». وبوصفي عضواً في اللجنة طلبوا مني حضور اللقاء. قاطع رئيس الوزراء المتحدث باسم النقابة وأعاد ما قاله لي قبل قليل، إن الصحيفة ممنوعة عن الصدور لأنها تعرقل مهام الأمن في حالة الحرب التي يعيشها الجنوب. ردّ أعضاء اللجنة بالاجماع أن رئيس الوزراء يستطيع رفع قضية أمام المحكمة، وأنه إذا أصرّ على التوقيف الفوري فإن جميع الصحف في الخرطوم سوف تتوقف عن الصدور تضامناً مع «The Vigilant».

فيما كان الاجتماع يزداد حدة، دخل الغرفة وزير الداخلية عبد الله عبد الرحمن نُجد الله (Nugdalla)، وكان قد عاد لتوّه من «بور» التي أوفده إليها رئيس الوزراء للتحقق مما حدث. فانفرجت أسارير صادق المهدي ظناً منه أن الورقة الرابحة صارت في حوزته، فالتفت إلى الحضور وقال لهم إن الوزير سوف يؤكد لهم بدون شك «ما قلته لكم حول أكاذيب «The Vigilant»». لكن الوزير (المعروف بصدقه ونزاهته) أثار دهشة الجميع، وبنحو خاص صادق المهدي، عندما قال لرئيس الوزراء إن كلّ ما ورد في الصحيفة حول حادثة قتل الزعماء كان صحيحاً، وليس هناك، بالتالي، أي مبرّر ليمنعها من الصدور أو اغلاقها.

على الرغم من كافة الانتصارات والاحتياطات كنا ندفع ضريبة المضايقات الحكومية. صدر أمر بمنع صدور الصحيفة طوال سبعة أشهر من تموز/يوليو ١٩٦٥ حتى شباط/فبراير ١٩٦٦. رفعنا إلى المحكمة طلباً يسمح لنا بإصدار الصحيفة خلال فترة التداول في القضية، نظراً لما لدينا من التزامات ماليه ومهنية، لكن الطلب رفض. كانت فترة التوقف هذه أصعب محنة عرفتها الصحيفة من الناحية السياسية والمالية، ومن نواحٍ أخرى. صحيح أن مجموع الأجور كان منخفضاً نسبياً بسبب قلّة عدد الموظفين في الصحيفة، ولأن معظم المراسلين والكتاب كانوا من المتطوعين في الجبهة الجنوبية الذين دربتهم على العمل، لكن مع ذلك يظل وقع الحظر قاسياً على صحيفة ناشئة. وقد عوّضنا عن هذا كلّه بالانتصار المعنوي الكبير الذي أحرزناه على الحكومة عند صدور حكم المحكمة، وما حظيت به الصحيفة من احترام مهني.

كان الناس عموماً، وقراء «The Vigilant» بنحو خاص، سعداء لرؤية الصحيفة تعود إلى مراكز بيع الصحف في شباط/فبراير ١٩٦٦. وأثرنا دهشة الجميع لأننا كنا نعدّ نشرة يومية خلال فترة التوقيف، ومنذ شباط/فبراير ١٩٦٦ كان كلّ عدد من الصحيفة يضم إلى جانب الأخبار الحالية، عموداً يشير إلى ما كانت ستقوله الصحيفة منذ ستة أشهر حول أحداث مضت. أردنا بأسلوبنا هذا ان نطلع القارىء على ما فاته خلال الشهور الماضية. كما أننا سجلنا بذلك موقفاً أمام السلطة، بأن الصحيفة لا تضعف أو تستسلم للاجراءات الصارمة. أثار تنبّه «The Vigilant» لأحداث الأشهر الماضية دهشة الحكومة وقلقها في الوقت نفسه من نشر أخبارها بالتفصيل في تلك الآونة. كان مردّ ذلك إلى تغيير في سياسة الحكومة حيال الجنوب. فمع حلول شهر شباط/فبراير ١٩٦٦، كانت الحكومة بدأت تقلق من صورة الدولة على الصعيدين الداخلي والدولي بعد تكرار حوادث القتل المتعمّد. وكان من الواضح أنها تعيد التفكير في أهدافها السياسية في الجنوب وتسعى إلى تغييرها، لذلك كانت تفضل أن تعمد «The Vigilant» إلى نقل الحالة كما هي عليه، لا أن تعود إلى الماضي القريب. أثارت الصحيفة استياء المسؤولين الذين لم يعرفوا ماذا يفعلون، خصوصاً بعد النجاح الذي أحرزته الصحيفة مؤخراً في المحكمة. واصلوا حملة حرمان الصحيفة من الموارد المالية. وتعرّضت، على سبيل المثال، للملاحقة القضائية لأنني تلقيت هبة خاصة للصحيفة من صديق أميركي بقيمة ستة آلاف دولار. لكن المحكمة وجدت الأمر سليماً وأسقطت الدعوى.

بسبب الضغوط التي تعرضت لها «The Vigilant» خلال فترة توقيفها، لم نتمكن من إعادة إصدارها إلاّ أسبوعياً. هذا التحول من الاصدار اليومي إلى الأسبوعي، تطلب إذناً

خاصاً من مصلحة الاجازات الرسمية التي قررت أن تستجوبنا حول الأسباب التي تدفعنا إلى ذلك. لماذا نريد إصدار صحيفة ونحن لا نملك الموارد المالية لذلك؟ إلى متى يظل الوضع المؤقت قائماً؟ كان ردّنا على أساليب المماطلة هذه التهديد برفع دعوى إذا اقتضى الأمر للحصول على الاجازة المطلوبة. بعد ذلك حصلنا على إجازة بإصدار أسبوعي للصحيفة لفترة مؤقتة.

لم تتمكن «The Vigilant» من التغلّب على أزمتها المالية، وظلت تصدر أسبوعياً حتى العدد الأخير قبل الانقلاب العسكري في أيار/مايو ١٩٦٩. ومع أن الصحيفة صارت أسبوعية لكنّها ظلت تعاني من عدم الاستقرار المالي، ولم تستمر في الصدور إلاّ بفضل أستاذ بشير محمد سعيد، صاحب ورئيس تحرير الصحيفة العربية المعروفة «الأيام»، الذي قدّم لها يد العون. كان الصديق أستاذ بشير من السودانيين الشماليين القلائل الذين أدركوا القيمة المعنوية لمواصلة صدور «The Vigilant» في وطن لا يُسمع فيه صوت الجنوب. على الرغم من الضغوطات الحكومية لمنع الشماليين من تقديم المعونة المالية لصحيفتنا، وربما يكون بسبب ذلك، كان كريماً معنا في تخفيض كلفة الطباعة، وخصّني براتب شهري مقابل مساهمتي في كتابة الافتتاحية في الصحيفة الانكليزية التي يصدرها «The Morning News». كنت في تلك الفترة أمضي معظم نهاري في مقرّ «الأيام» حيث كان لي مكتب أعدّ فيه افتتاحية «The Morning News» والعدد الأسبوعي من «The Vigilant».

كان يوم العمل العادي بالنسبة لي يبدأ في السادسة والنصف صباحاً ويستمر حتى ما بعد منتصف الليل، بدون توقف تقريباً. كنت أتناول وجبة سريعة في مكتبي. أحد الأصدقاء الذين عرفوا برنامج عملي واعتقدوا أنه نشاط الشباب، فوجيء عندما اكتشف في أواخر الثمانينات حين كنت أعمل في صحيفة «The Sudan Times»، أن برنامجي لم يتغير تقريباً؛ وقال لي: «هل تعتقد أنك ستظل في الخامسة والعشرين مدى الحياة؟».

لم تتوقف حملات المضايقة والضغط بالنسبة لي شخصياً وبالنسبة لـ «The Vigilant» إلاّ بعد انتخابي كممثل في البرلمان عن دائرتي الجنوبية في عام ١٩٦٨. بذلت الحكومة وحلفاؤها كل مُستطاع كي لا أفوز في الانتخابات، كما تعرّض الناشطون في حملتي الانتخابية وبعض الناخبين لحملات تهويل. كنت مضطراً لملاحقة القضايا المرفوعة ضد «The Vigilant» في أنحاء مختلفة من البلاد فحال ذلك دون تواجدي في دائرتي الانتخابية أثناء الحملة. كان كلّ مرشح شمالي قادراً على استخدام عدة سيارات في حملته، فيما كان الطلاب المشاركون في حملتي يوقفون السيارات للتنقّل ويقطعون أحياناً مسافات طويلة مشياً على الأقدام لإحياء الحملة. وقد هدّد المسؤولون الاقليميون زعماء قبيلة دينكا

وأمروا بالمساهمة في هزيمتي، وتمكن هؤلاء ببراعة في التوفيق بين إعطاء انطباع عام بعدم الموافقة عليّ، والاحتفاظ بتأييدهم الشخصي لي.

تمكّنت من زيارة الدائرة مرتين فقط خلال ثلاثة أشهر؛ المرة الأولى لتوقيع أوراق الترشيح، والثانية قبل يوم واحد من الانتخابات. في الأسابيع الأخيرة من الفترة المخصّصة للحملة الانتخابية روّج أحد خصومي أخباراً بأنني سجين في الخرطوم لمدة عشر سنوات وأنني حتى لو فزت في الانتخابات لن أحصل على منصبي في البرلمان. أثارت هذه الشائعة مخاوف الذين يشرفون على حملتي الانتخابية، وقرروا أنه لا بد من حضوري إلى الدائرة قبل الانتخابات لوضع حدّ للارتباك الحاصل.

كان ظهوري مجدداً مسرحية في حدّ ذاته. وصلت إلى مركز الاقتراع الأول قبل يوم واحد من موعد الانتخابات بمواكبة مرافقين من الجيش. ظاهرياً كانت المواكبة للحماية، لكن الحقيقة أن وجودها كان لمراقبتي ومنعي من إلقاء خطب معادية للجيش أو للحكومة. وهكذا صارت الحملة خاضعة للقيود بحسب المقاييس المتّبعة في سائر الدول.

كان هدفي الأساسي أن يراني الناس بينهم، وأنني لست سجيناً في الخرطوم. لم يكن ذلك سهلاً وفرقة المواكبة تحدّ من حرية تصرفي. قررنا في تلك الليلة إحياء رقصة تقليدية لقبيلة دينكا كي أتمكن من الابتعاد عن الفرقة ومخاطبة الناس. كانت مجازفة، لكنها مجازفة تستحقّ العناء.

ترك أحد الشبان من دينكا فرقة المواكبة وبدأ يقرع طبول الحرب، فتجمع أفراد القبيلة بسرعة معتقدين أن الطبول تشير إلى هجوم وشيك. وتسلّلت بعيداً عن الفرقة إلى فسحة أضيئت بأكوام من الأعشاب المشتعلة، وأعلنت أمام حشد كبير أنني لم أدخل السجن، وأنّ مَنْ يؤيدني يجب أن ينتخبني في اليوم التالي. ثم عدت بسرعة إلى مكان وجود الفرقة.

بعد عشرة أيام من الانتخابات أعلنت النتيجة التي لم يفاجأ بها سوى كبار المسؤولين الرسميين في وايو، عاصمة الاقليم، الذين صدّقوا ما قيل لهم عن تراجع شعبيّتي بين الناخبين. زعيم سوداني جنوبي التقى الحاكم بعد ساعات قليلة من إعلان النتيجة قال لي إن الحاكم اعتبر فوزي في الانتخابات «أسوأ حدث عرفته منطقة برّ الغزال». أهالي برّ الغزال كانوا إلى حدّ ما يجازفون في انتخابي أنا وستة مرشحين آخرين في الجبهة الجنوبية كممثلين عنهم في البرلمان، لأن أحداً لم يكن يعرف «العقاب» الذي قد يختاره المسؤولون في المنطقة. كان من المفترض أن أقوم بمحاولة لأقول للناس إنني أقدّر تخوّفهم. عند وصولي إلى الخرطوم طلبت من رئيس الوزراء من حزب الأمة، محمد أحمد محجوب، أن يصدر أوامره في

الحال لنقل الحاكم والقائد العسكري والمسؤول عن الشرطة في وايو، وإلاّ فإن عشرة نواب من الجبهة الجنوبية سوف يتخلون عن تكتله الحكومي. وكانت تلك المقاعد العشرة على جانب من الأهمية، ما جعله يتجاوب مع مطالبي.

ومع وصولي إلى البرلمان مع مجموعة من مرشحي الجبهة الجنوبية في ١٩٦٨ حازت «The Vigilant» على القبول كصحيفة وطنية ذات شأن، أبدت الشركات رغبتها في نشر اعلانات لها بشكل منظم. ولم يتعرّض أي عدد من أعداد الصحيفة للمصادرة أو لمنع التوزيع. وخلال تلك الفترة التي دامت أحد عشر شهراً، لم ترفع ضدي أو ضد الصحيفة أية دعوى. كان رئيس الوزراء ووزير الداخلية يستدعيانني من حين لآخر كي يطلعاني على ما لديهما من شكاوى واعتراضات بخصوص بعض ما ورد في الصحيفة، لكن هذه المناقشات لم تؤد إلى اتخاذ أي اجراء ضد الصحيفة.

توقفت «The Vigilant» عن الصدور عندما استولى العقيد جعفر النميري على السلطة إثر انقلاب عسكري في أيار/مايو ١٩٦٩. صدر أمر فوري بوقف كافة الصحف عن الصدور مؤقتاً، وصحيفة «The Vigilant» وحدها منعت من الصدور مجدداً مع سائر الصحف بعد أسبوع. برّر النميري هذا القرار بأن الصحيفة لا تبدو قابلة للتعاون مع سياسة حكومته فيما يختص بالاعلام، ولذلك فإن السماح لها بمعاودة الصدور وتوقيفها بعد ذلك لن يؤدي إلاّ لتعقيد مساعي السلام في الجنوب. توقفت «The Vigilant» عن الصدور ثلاث وعشرين سنة، مع أنني أحتفظ بإجازة لإعادة اصدارها منذ عام ١٩٨٦.

«Sudanow Magazin»

في العالم النامي غير الديموقراطي، لا تقتصر الصعوبات على علنية اصدار صحيفة خاصة فقط. هناك صعوبات مماثلة في إدارة مؤسسة خاضعة لإشراف الدولة. الديكتاتوريون في العالم النامي نادراً ما يرضون بالهالة التي يُحاطون بها، وهم بالتأكيد لن يتقبّلوا أي انتقاد علني لمؤسسات الحكومة. هذا الموقف يتناقض تماماً مع القيم التقليدية في قبيلة دينكا، التي تجيز للقروي العادي أن ينتقد زعيمه علانية بدون خوف من أيّ ردّ فعل. كنت إلى جانب نشأتي القبليّة تدربت على أصول صحافة التحقيقات، لذلك وجدت ما بين ١٩٧٢ و١٩٧٨ صعوبة في التصرّف كمجرد «وزير للإعلام» في مجلس وزراء الجنرال نميري. حرمني غياب الصحافة الحرة من التعبير عن انتقاداتي، كما تضاعفت الصعوبات التي واجهتني أثناء القيام بمهامي كوزير للثقافة والاعلام بسبب هيمنة نظام الحزب الواحد على الميدان الاعلامي. لم يبقَ أمامي سوى عدم المشاركة في حكومة النميري؛ وأنا في الواقع

كنت أقول لنفسي دائماً إنني لن أصبح وزيراً أو عضواً في أية حكومة طالما أن الجنوب يعيش في حالة حرب. لكن اتفاق أديس أبابا في عام ١٩٧٢ أعلن نهاية الحرب. لقد كان لي دور شخصي متواضع في المفاوضات التي أدت إلى إقرار السلام، ما دفع البعض إلى ترشيحي لتولّي منصب حكومي، لذلك عندما دعيت للانضمام إلى الحكومة المركزية وجدت صعوبة في الرفض.

في أول لقاء لي مع الجنرال النميري بعد قبولي المشاركة في وزارته، أطلعته على بعض الأمور التي يجب أن يعرفها عني قبل أن أقسم اليمين. قلت له إنني أحب التعبير عن رأيي في القضايا المطروحة، وطالما أن نظام الحزب الواحد الجديد يفترض أن أي رأي حرّ وصريح يجب أن يأتي من الداخل، لذلك فأنا احتفظ لنفسي بحقّ نشر آرائي في الصحف. وافق النميري في الحال، لأنه على ما يبدو لم يكن يتصوّر إلى أيّ حدّ أستطيع التمادي في ذلك، وقال لي إن المشكلة ليست في السيطرة على النقد أو منعه بل في وجود أشخاص يتحلّون بالحسّ النقدي. لم يخدعني أبداً كلام الديكتاتور اللطيف لأنني أعرف أنه كان يهدف فقط إلى إشراكي في المجلس، وهذا الرجل هو نفسه الذي منع صدور «The Vigilant» عام ١٩٦٩. لكنني قررت القيام بمهامي كما لو أنني واثق من موافقة النميري على كل ما أريد.

ربما يكون النميري قد تصوّر أنّ وجودي في المجلس سيحثني على التعاون ويلين من مواقفي. أو أنني سأضعف أمام إغراء المنصب. لم أقع بالتأكيد في إغراء التجربة، لكن آرائي صارت أقلّ حدة بعد ١٩٧٢، لأن السلطة اعتمدت سياسة ايجابية في الجنوب مباشرة بعد توقيع إتفاقية السلام. أبدت الحكومة الوطنية حماسة لإعادة بناء الجنوب وتطويره. وكنت أتولّى منصب المسؤول عن العلاقات العامة فيها، لذلك شعرت بارتياح وأنا أخوض حملة ترويج لأهدافها وتوجهاتها السياسية. كانت الدلائل تشير إلى أن السودان يسعى لتحقيق وحدة وطنية فعلية، وللمرة الأولى كنت سعيداً لأن لي دوراً في هذه المهمة.

لا يكتفي النظام بارتكاب الأعمال الفظيعة بل يفعل ذلك بشكل علني ومؤذ. في نيسان/ابريل ١٩٩٠، تم تنفيذ حكم الاعدام في حقّ ثمانية وعشرين من ضباط الجيش، وذلك خلال شهر رمضان على الرغم من تحريم الاسلام القتل والحرب خلال هذه الفترة الدينية التي يصوم فيها الناس. قُتل الضباط قبل حوالى أربع وعشرين ساعة من يوم العيد، فتحولت تلك المناسبة السعيدة إلى مناسبة للحداد، دفن الضباط في قبر جماعي، وقيل إن البعض منهم كان لا يزال على قيد الحياة.

يستمر النظام الأصولي الإسلامي في منع حرية التعبير في البلاد، وأية محاولة لتشكيل

معارضة تعتبر جرماً خطيراً. أعلن البشير أن النظام لن يسمح بأي شكل من أشكال المؤسسة الديموقراطية. على ضوء ذلك قررت اصدار نشرة إخبارية أسميتها «The Sudan Democratic Gazette» من موقع اقامتي الحالية في انكلترا. صدر العدد الأول منها في حزيران/يونيو ١٩٩٠. إنها عبارة عن مجهود متواضع لايجاد وسيلة تعبير للديموقراطية السودانية، وبالتالي لتُساعد، دولياً، على الاطلاع على حالة الشعب السوداني في ظل حكم المجلس العسكري، وتحث المجتمع الدولي على إعادة النظر في صلاته الديبلوماسية والاقتصادية مع النظام في الخرطوم.

على ضوء التطور الحاصل حاولت أن أعدّ لقاءات للتداول بحرية في الشؤون العامة، وشجّعت الناس على المشاركة فيها والتعبير عن آرائهم في بعض توجهات السياسة الحكومية وسبل إنجازها. وبالطبع اخترت أولاً مجال عملي، ولمدة أسبوعين دار النقاش في هذا الاطار في ندوات بثها التلفزيون والراديو. بعد التأمّل في تلك التجربة لا أجد صعوبة في فهم الأسباب التي أدّت إلى فشل تلك الندوات. لكن مثاليتي منعتني، وأنا مستغرق في ذلك العمل، من الانتباه إلى أن الأفراد الجدّيين لا يبادرون إلى التعبير عن آرائهم النقدية لأنهم ببساطة يشكّون في أن هذا المنبر الحرّ ليس سوى فخّ متقن لمساعدة الدولة على التعرّف إلى المعارضين.

هذا الموقف الذي اتخذه الناس لفت انتباهي إلى ظاهرة سلوكية أخرى. حين يتخلى الناس عن دعمهم لنظام سياسي غير ديموقراطي، فإن هذا النظام سيزداد قمعاً. راقبت التغيّر الذي طرأ على سلوك النميري، وكيف تحوّل من رجل منفتح إلى ديكتاتور لا يمكن الوصول إليه. هذا التحوّل تسبب به جزئياً وزراؤه ومستشاروه الذين أخذوا شيئاً فشيئاً يتجنبون مواجهته في أي أمر، حتى بات من الصعب إسداء نصيحة له أو تعديل سلوكه. كان النميري في عام ١٩٧٢ يتقبّل الانتقادات منّي ومن الآخرين في اجتماعات مجلس الوزراء، وعلى نحو علني أيضاً، وبعد خمس سنوات كان يفقد تسامحه هذا تماماً. قيل إنه كان يكتم غضبه من أشخاص مثلي ظلّوا يعبّرون بحرية عن آرائهم، وأن قرار سجني لمدة سنة ما بين ١٩٨٣ و١٩٨٤، بدون تهمة أو محاكمة، كان ناتجاً عن تفجّر ذلك الغضب. كنت أقول دائماً إنه لم يصل إلى هذا المستوى القمعيّ إلاّ مع تراجع عدد المنتقدين، ومع تزايد تخوّف الآخرين، إذ شعر بأنه يستطيع أن يفعل ما يحلو له دون أن يخشى إثارة نقمة شعبية عارمة ضده.

كانت فكرة انشاء «Sudanow Magazine» في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ واضحة ومحدّدة الهدف أكثر مما اعتقد البعض. أردت أولاً إصدار مجلة تتناول النشاط الحكومة

باستقلالية وبحسّ نقدي. لم أكن أقصد إيجاد وسيلة دعائية جديدة للحكومة. كانت في البلاد مؤسسات كثيرة تقوم بهذه المهمة الرخيصة. أردت إعداد مجلة تستطيع أن تقول الحقيقة من خلال تغطيتها للأخبار بدقة وجرأة، بغضّ النظر عمّا إذا كانت موالية أو معارضة للحكومة، كما أنني أردتها منبراً للآراء المختلفة. وضعت في تصوّري الفوائد العديدة التي ستجنيها الحكومة على المدى الطويل من مجلة كهذه. ثانياً، أردت إنشاء مجلة يستطيع المجتمع العالمي إيجاد صلات معها دون أن يجد نفسه مُقحماً في عملية ترويج للحكومة؛ مجلة تعبر عن السودان ككلّ لا عن حكومته فقط. ثالثاً، انطلقت من أن المجلة ستفتح المجال أمام تدريب الصحافيين الشبان في وزارة الثقافة والاعلام. كان هناك عدد من الخريجين الجامعيين الواعدين الذين انضموا إلى الوزارة أثناء عملي فيها. وأردت مساعدة هؤلاء الشباب الذين يودون الاحتراف في المجال الاعلامي، وأن أطلعهم على تجربتي في هذا الحقل. «Sudanow Magazine» ومؤسسة التدريب الاعلامي، التي أنشأتها وأنا وزير أيضاً، كانتا سبيلين لتعزيز تدريب العاملين في المجال الاعلامي. اعتبرت هذا الهدف الأخير أحد أهم الأهداف البعيدة الأمد التي ستعود بالفائدة على السودان في الميدان الاعلامي شبه المهمل.

«The Sudan Times»

لم تعرف صحيفة «The Sudan Times» الأوضاع الصعبة التي رافقت صدور «The Vigilant» في الستينات؛ كانت صحيفة يومية تصدر باللغة الانكليزية على يد محترفين، وحالتها المالية مستقرة. في فترة صدورها ما بين تموز/يوليو ١٩٨٦ وحزيران/يونيو ١٩٨٩، كانت لنا مطبعتنا المتواضعة والمستقلّة إلى جانب عدة تنضيد الحروف المطبعية، وقمنا باستئجار مكاتب مستقلّة.

بدأت «The Sudan Times» مسيرتها لتتناول القضايا نفسها التي تناولتها «The Vigilant»، ولكن من منظور مختلف. كنّا نريدها صحيفة وطنية غير حزبية ومستقلّة. تقاسمت ملكيتها مع صديقي السوداني الشمالي محجوب محمد صالح، رئيس التحرير السابق لصحيفة «الأيام» ومن أشهر الصحافيين في السودان وأكثرهم خبرة. انضم إلينا فيما بعد أحمد محجوب، وهو صديق آخر من السودان الشمالي، مزوّداً بخبرته الواسعة في المجالين الإداري والتجاري.

عند تأسيس الصحيفة كنا متفقين على أن الناحيتين المالية والإدارية لن تسببا المشاكل وتوقعنا الربح من هذه المغامرة إذا تسنّى لها النجاح. كان همنا الأساسي إصدار صحيفة تترك

صدى طيباً في نهج تحريرها ومضمونها. وجدنا حلاً سريعاً لمسألة التحرير، واتفقنا نحن الثلاثة على أن أتولّى رئاسة التحرير، وأن أضع وأتّبع النهج الذي يبدو لي مناسباً. لكن تجربتي في «The Sudan Times» لم تكن أقل إثارة للمتاعب من تلك التي عشتها مع «The Vigilant»، لأنه اتّضح أنها ستلقى معارضة من بعض خصومي السياسيين من زمن الستينات. الأحزاب السياسية والشخصيات التي حكمت البلاد ما بين ١٩٦٥ و١٩٦٩، كانت هي نفسها المهيمنة على الحكومة المدنية المنتخبة والتي تشكّلت عام ١٩٨٦.

كان السودان في عام ١٩٨٦ في حالة حرب، كالتي عرفها عام ١٩٦٥ ـ جيش التحرير الشعبي السوداني بدأ يشنّ حربه ضد القوات الحكومية منذ أوائل ١٩٨٣. كان الشعب أسقط مؤخراً ديكتاتورية النميري العسكرية، وسلّمت الحكومة الانتقالية السلطة منذ فترة قصيرة إلى حكومة مدنية بعد الانتخابات الجزئية في نيسان/ابريل ١٩٨٦. تولّى صادق المهدي رئاسة وزارة ائتلافية جمعت بين حزب الأمة وحزب الوحدة الديموقراطي على نحو مشابه تقريباً لما حدث عام ١٩٦٥. لم يكن موقفه من الحرب الأهلية ولا من الخلافات التي أدت إلى انقسام السودانيين أكثر ديموقراطية وليونة عام ١٩٨٦ مما كان عليه قبل عشرين سنة. لقد رأى في نفسه القائد الذي يعرف ما هو الأفضل بالنسبة للبلاد وأخذ يسعى إلى تحقيقه بطريقته الخاصة، بغضّ النظر عن آراء الآخرين. لم يكن يعترف بالحاجة إلى الأخذ بالرأي العام، ولا تقبّل فكرة أن وسائل الاعلام هي انعكاس هام لذلك الرأي. هذه المواقف جعلت الصدام بينه وبين «The Sudan Times» مباشراً. كنا في الصحيفة نريد تسليط الأضواء على فشل السياسة الحكومية، وآثارها السلبية على الوطن ككلّ، وعلى الديموقراطية الحديثة العهد. وبالمقابل سعى صادق المهدي إلى الضغط على الصحيفة من خلال محاولات عديدة لاقرار قانون إعلامي يعطيه صلاحيات تمكّنه من حظر إصدار الصحف. رفض البرلمان منحه هذه الصلاحيات مرتين متتاليتين، فلجأ إلى تدابير قمعية أخرى.

كان مصاباً بحالة ارتياب جنوني آخذة في التفاقم، وقد تجلت بوضوح عندما أعلن عبر شاشة التلفزيون الوطني أنني عدو الشعب رقم واحد. كانت السفارة السودانية في واشنطن قد زودته بمعلومات غير دقيقة فاتهمني في تصريحه التلفزيوني أنني أدليت بشهادة ضدّ السودان أمام لجنة من الكونغرس الأميركي، تلك التهمة كانت عارية من الصحة تماماً. وعام ١٩٨٧ حضرت جلسات لجنة اللاجئين والجوع (The Refugees and Hunger Committee) كشخص عادي، لأن هذه الجلسات تناولت مسألتيّ الجوع والحرب في السودان وأثيوبيا. لم أتلقّ دعوة لحضور الجلسات ولم يُطلب مني تقديم تقرير للجنة. لذلك أدهشني موقف رئيس الوزراء الذي ترك انطباعاً بأنني قصدت الولايات المتحدة للتآمر ضد

بلادي. إنه يؤكد أسلوب رئيس الوزراء في التعاطي في الشؤون العامة بالخديعة والنفاق.

خلال فترة صدورها القصيرة، والتي لم تتجاوز الأربع سنوات، كانت الضغوط التي تمارس ضد «The Sudan Times» نادراً ما تتخذ شكل الدعاوى القضائية، كما حدث مع «The Vigilant»؛ فالضغوط المالية هي التي كانت الأكثر تأثيراً. إذ رفضت الحكومة نشر إعلاناتها في الصحيفة، وأحجمت مراراً عن إعطائنا الترخيص باستيراد الورق. لذلك كنا مجبرين على التعامل مع السوق السوداء وما تفرضه من أسعار باهظة. صار وضع الورق حرجاً للغاية، فعمدنا إلى تقليص الصحيفة من ثماني صفحات إلى أربع فقط، وأسفر ذلك عن هبوط معدل التوزيع بشكل ملحوظ، إضافة إلى ذلك كان عدد من الأشخاص الذين يحظون بالدعم يتهمونني شخصياً، ويتهمون الجريدة، بالطعن والتشهير ويهدّدون ويتوعّدون.

لكن «The Sudan Times» لم تكن خائفة من ممارسة ما لديها من وسائل ضغط على الحكومة. كانت الصحيفة تسعى، على سبيل المثال، إلى التأكيد على أهمية العمل الذي يقوم به بعض صغار العاملين في الحكومة والموظفين المدنيين والوزراء الشباب. وفي الوقت نفسه كنت ألبّي واجبي وأشارك في المؤتمرات الصحافية وفي اللقاءات مع المسؤولين الاعلاميين التي يدعو إليها رئيس الوزراء، ومن ثمّ أكتب عن الحدث متمسكاً بالوقائع قدر الامكان. لكنني خلال السنوات الأربع التي عاشتها الصحيفة لم أطرح سؤالاً واحداً على صادق المهدي في هذه اللقاءات. ولم تجر الصحيفة أية مقابلة خاصة معه، بينما كانت تنشر مقابلات دوريّة مطوّلة مع معظم المسؤولين الحزبيّين السياسيين، من بينهم أعضاء في حكومته الائتلافية. قال لي بعض الأصدقاء فيما بعد إنه رأى تصرّفنا إهانة له، لأنه لم يكن ليحبَّ شيئاً أكثر من أن يكون في دائرة الضوء. كانت الصحيفة منبراً يطلبه الجميع. وقد ازداد استياؤه على الأرجح عندما أدرك، لا مِن الصحيفة فحسب، بل من عامة السودانيين أيضاً، أنه ليس موضع ثقة، وأن كلماته ليست ذات أهمية تُذكر.

على الرغم من أنّ «The Sudan Times» تحاشت التعرّض إلى أية ملاحقة قضائية ما بين ١٩٨٦ و١٩٨٩ فإن الحكومة كانت مقتنعة بأن معظم الآراء التي تنشرها الصحيفة مسؤولة جزئياً عن فشل سياستها. ومع حلول عام ١٩٨٩ كان رئيس الوزراء وحكومته قد ضاقا ذرعاً بي وقرّرا اعتقالي. في حزيران/يونيو ١٩٨٩، وصلني أنه سيتم توقيفي فور وصولي إلى مطار الخرطوم بموجب مذكّرة صدرت بحقي. كنت في تلك الأثناء في ألمانيا الغربية أشارك في الجلسة الخاصة التي عقدتها لجنة الشؤون الخارجية في الجمهورية الفدرالية حول الوضع في السودان. وكان من المفترض أن يكون سبب الحكم الكلام الذي قلته في

اجتماع اللجنة. في تلك الجلسة، كما كنت أقول بشكل روتينيّ على صفحات «The Sudan Times»، اتهمت الحكومة بممارسة سياسة الابادة الجماعية في جنوب السودان من خلال مجازر وحشية يذهب ضحيتها مواطنون أبرياء، على أيدي القوات المسلحة، وباستخدام الغذاء والجوع كسلاح في الحرب، واستمرار ممارسة الاستعباد بين الميليشيا القبلية، التي تحظى برعاية الحكومة، في كُردفان الجنوبية ودرفار الجنوبية. لم يمنع تنفيذ خطة توقيفي سوى الانقلاب العسكري الذي قام به الأُصوليون المسلمون في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩، قبل ثلاثة أيام من موعد رجوعي إلى السودان من ألمانيا الغربية. وعمد النظام الجديد إلى إيقاف جميع الصحف على الفور، بما في ذلك «The Sudan Times». ومنذ ذلك الحين وأنا أحيا في المنفى، إذ لم أجد مبرّراً لتكريم هذا النظام بعودتي إلى البلاد.

المقاومة في المنفى ــ «The Sudan Democratic gazette»

عرف السودان على مرّ السنين تجارب سياسية عديدة صعبة ومزعزعة، ولكن لا مجال لمقاربتها بالصدمة التي عانى منها السودانيون منذ تولي الأُصوليين المسلمين زمام السلطة في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٠ لم تكن هناك احتفالات تُذكر خارج إطار دائرة القائد عمر حسن البشير والأعضاء الخمسة عشر في مجلس قيادة الثورة للاحتفال بمرور أسوأ سنة عاشها شعب السودان.

منذ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩، والنظام في الخرطوم مستمر في ممارسة القمع وانتهاك حقوق الإنسان على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد. الدعوات التي أطلقها الناس للعودة إلى الديموقراطية واحترام الحريات المدنية جوبهت بقسوة وعنف. المضربون حكم عليهم بالموت، والتجار نُفّذ فيهم حكم الاعدام لقيامهم بنشاطات تجارية؛ والسجناء السياسيون عُذبوا حتى الموت لأن السجون غصّت بآلاف الموقوفين. خلال سنة واحدة فقط عمد المجلس العسكري إلى إعدام أو قتل سجناء بلغ عددهم أربعة أو خمسة أضعاف عدد الذين أعدموا في السنوات الأربع والثلاثين التي سبقت الاستقلال. من الصعب معرفة العدد الفعلي لأنه يتم اقتياد الناس من بيوتهم تحت جنح الظلام ويختفون. أنشأ النظام عدة أجهزة أمنية، ومع تزايد عدد مراكز التوقيف في أماكن غير متوقعة، من الصعب معرفة مكان وجود أي موقوف. أيّ شخص يقول بأنه أصولي إسلامي يمنح سلطة ضابط أمن ويحق له إلقاء القبض على أي إنسان يشك في أنه معادٍ للنظام. قد يكون النظام مصرّاً على التمسّك بالسلطة، لكنه لا يستطيع ذلك بدون مساعدة خارجية؛ وعندما يُلغى الاعتراف الدولي وتتوقف المساعدة، يصبح بالامكان وضع حدّ لمثل ذاك الحكم بصورة أسرع.

تقوم «The Sudan Democratic gazette» بتحليل الأحداث في السودان، وتنشر المعلومات التي لم تصل بعد إلى صفحات الصحافة الدولية. لا تعبّر الصحيفة عن الآراء السياسية لأية فئة خاصة في السودان، بل تعبّر عن مبادىء الديموقراطية عموماً، وعن قضايا حقوق الإنسان بنحو خاص. إنطلاقاً من مشاركة هذه الآراء مع أعضاء في التحالف الديموقراطي السوداني، أتمنّى أن تكون الصحيفة بمثابة منارة للدفاع عن المثل العليا للتعدّدية الديموقراطية في السودان.

عندما أنظر إلى حوالى ثلاثين سنة أمضيتها في العمل الصحافي لا أجد ما يستدعي الندم. أية تجربة عشتها، حتى حوادث السجن المتكررة، لا تثنيني عن اعتماد النشاط نفسه ثانية دفاعاً عن القيم الديموقراطية التي أتسمك بها. واني واثق من أن عدداً كبيراً من الناس الذين التقيتهم على مرّ السنين كانوا يخالفونني آرائي غير أني آمل أن أياً منهم ليس بإمكانه القول إني لم أعمل بوضوح وبصدق، ودون خوفٍ أو تحيّزٍ لأحد. هذا برأيي هو السبيل لصحافة حرّة.

كولومبيا وحرب المخدرات: صحافيون تحت الحصار

ماريا جيمينا دوزان

في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠، دخل ستة رجال مسلحين إلى مطعم في سيميتارا، في كولومبيا، وقتلوا قادة اتحاد للفلاحين حديث النشأة، كما قتلوا في هجومهم صحافية تدعى سيلفيا دوزان كانت تعدّ تقريراً حول نشاط قادة الاتحاد.

كان قادة الاتحاد يريدون التوصل إلى صيغة للتعايش السلمي في منطقة وادي ماغدلينا الأوسط، التي تحولت بالفعل إلى منطقة متنازع عليها. احتلها أولاً رجال حرب العصابات اليساريون، وفرضت سيطرتها عليها مؤخراً مجموعة متحالفة من ملاكي الأراضي الأثرياء وكبار تجار المخدرات وأتباعهم من المسلحين. كانت سيلفيا تريد أن توضّح أهمية الجهد الذي يبذله قادة الاتحاد في حلّ النزاع الذي يعتبره معظم الكولومبيين مهمة مستحيلة.

لم يبقَ لي من أختي سيلفيا إلا صدى ضحكتها الدافئة، آخر زفرة لروحها التي تظل تلاحقني وتتردّد في أعماقي. قتلت هي وقادة الفلاحين على يد القوى التي كانوا يحاولون الاتصال بها والتفاوض معها. وهذه فئة أخرى قليلة تنضمّ إلى آلاف الضحايا التي سقطت في الصراع العنيف الذي يضع المؤسسة الكولومبية في مواجهة تجار المخدرات وحلفائهم.

يواجه الكولومبيون اليوم ما هو أفظع بكثير من مجرد مجموعةٍ من تجار المخدرات تريد الاستمرار في الحصول على أرباحها. إن تجارة المخدرات ضاعفت من خطورة النزاعات الاجتماعية والسياسية والتي وصلت إلى درجة أن الوزراء والفلاحين يتلقون تهديدات بالقتل، وأن السياسيين والقضاة ورجال الدين والصحافيين والمزارعين، وحتى أصحاب المحلات في المركز التجاري في بوغوتا، يتوقعون انفجاراً مفاجئاً يقضي عليهم.

شارك الكولومبيون في انتخابات ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠، ضد عالم التفجيرات والاغتيالات والمذابح الذي يعيشون فيه، واختاروا رئيساً أقسم على مواصلة الحرب ضد تجار المخدرات. الرئيس سيزار غافيريا، كان أحد الناجين من حملة انتخابية سياسية كانت الأعنف والأكثر دموية في تاريخ البلاد؛ حملة انتهت بمقتل معظم المرشحين البارزين. قال أحد الزملاء معلّقاً على ما حدث: «الكولومبيون انتخبوا الأموات». سادت فترة من الهدوء بعد تولّي غافيريا السلطة، ولكنْ، كان من السهل إسكات الهتافات لانتصار العملية الديموقراطية بحادثة اعتداء واحدة.

شهدت بلادنا مجازر كثيرة، وسقط ضحيتها أبرياء عديدون، حتى أننا صرنا معتادين حالة الذعر. علمتنا مواجهة الموت كيف نبتكر الدعابات المريرة كوسيلة للاستمرار. قال لي أحد الزملاء: «الشيء الوحيد الذي صار ديموقراطياً بالفعل في كولومبيا مؤخراً، هو العنف نفسه»، وذلك بعد مقتل والدته في حادثة تفجير طائرة تابعة لشركة خطوط أفيانكا في بوغوتا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وقد ذهب ضحيتها ١٢٠ شخصاً.

واقعنا واقع دمويّ. يتابع العالم أخبارنا مذهولاً على شاشات التلفزيون ونحن نعيش محاصرين بشبكة اجرامية هائلة. هذه الشبكة تبدأ في الدول الآندية وتمتد حتى المبادلات اليومية بعدة بلايين من الدولارات في مصارف أوروبا والولايات المتحدة، حيث يتم تبييض أرباح الكوكايين وايداعها المصارف كأموال مشروعة؛ وحتى شوارع المدن الرئيسية في الولايات المتحدة، وعلى نحو متزايد في شوارع المدن الأوروبية حيث يبيع أحد تجار الشوارع حوالى كيلوغرام واحد من الكوكايين كل أسبوع ويقتطع بعض المال لنفسه؛ وحتى مخازن الشركات الكيميائية الدولية، حيث يتم انتاج كمية من الإتير والأسيتون أكبر من التي يحتاجها الاستهلاك المصرّح عنه، ثم يوضبون الكمية الزائدة ويرسلونها بالطائرة والباخرة والشاحنة والمركب إلى مختبرات سرية تحتاج إلى هاتين المادتين لتصنيع الكوكايين. هذا هو الاطار الذي يجب على الصحافيين الكولومبيين أن يعملوا فيه ـ إطار من الإكراه والرعب، والأهم من هذا كله، من الموت.

إستهداف الصحافة

إنها السابعة صباحاً في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، في شمال بوغوتا. كان غيليرمو كانو إسازا ـ ناشر «إل إسبكتادور» ورئيس تحريرها ـ معتاداً منذ خمس عشرة سنة أن يلقي نظرة أخيرة على غرفة التحرير ويطّلع على آخر التقارير قبل التوجّه إلى بيته، لم يكن هناك حدثٌ جديد. الرئيس فيرجيلو باركو ڤاغارس قرر مواجهة المحكمة العليا بخصوص أمر

حساس للغاية يتعلّق بمعاهدة لتسليم المتهمين بين كولومبيا والولايات المتحدة. وهذا تسبب في انقسام الأمة كما جرت العادة. كانو أيّد المعاهدة التي يمكن بموجبها إرسال تجار المخدرات الكبار إلى الولايات المتحدة لمحاكمتهم هناك.

كانت الأوضاع في تلك الأيام تختلف كثيراً عن الأوضاع الحالية التي تسود عالم الصحافة الكولومبية. كنا، كمجموعة من الصحافيين في «إل إسبكتادور»، قد كتبنا عدة مقالات حول تجارة المخدرات، وكان الجميع يحاولون إخفاء توترهم ومواصلة عملهم بهدوء. سبق لنا أن تلقينا تهديدات عدة مرات. منذ ثلاث سنوات انفجرت قنبلة في منزلي. بعد دقائق رنّ جرس الهاتف وعندها رفعت السماعة سمعت صوتاً يقول: «القنبلة من ماس؛ الموت للخاطفين [مجموعة منظمة مسلحة تابعة لتجار المخدرات]. القنبلة الثانية سوف تقتلك». وبعد ثلاث سنوات كان الهدف رئيس تحرير صحيفتنا. بعد دقائق من مغادرته المبنى أطلق المسلحون النار على غيليرمو كانو، كانت «جريمته» ان نشر تحقيقاً موسّعاً حول كبار تجّار المخدرات، ولذلك حُكم عليه بالموت.

كان كانو يعدّ التقرير عندما تذكر شيئاً، فطلب منا أن نبحث معه في الملفات عن صورة معينة لبابلو إيسكوبار، وهو اليوم أحد أهم تجار المخدرات في ميديلين. لكن إيسكوبار في أوائل الثمانينات كان عضواً في الكونغرس، لأنه انتخب كعضو بديل عام ١٩٨٢. تعود الصورة إلى عام ١٩٧٦، ويظهر فيها إيسكوبار، الذي لم يكن معروفاً في حينه، وقد أُلقي القبض عليه بتهمة القتل وتهريب الكوكايين، ولكنْ ما لبث أن أطلق سراحه بسبب عدم توافر الأدلة.

كتبنا مقالة حول ظروف اعتقاله، فأعاد القضاء فتح ملفّ إيسكوبار عام ١٩٨٤، وذلك بفضل إلحاح وزير العدل رودريغو لارا بونيلّا. أدّت الفضيحة الناجمة عن ذلك إلى استقالة إيسكوبار من الكونغرس وهروبه واختفائه. غير أن وزير العدل قتل بعد مدّة وجيزة، واعتبرت الحادثة أول اغتيال سياسي يرتكبه تجار الكوكايين.

كانو أول صحافي سقط من بين اثنين وأربعين صحافياً سقطوا حتى الآن في المعركة الطويلة من أجل مستقبل كولومبيا. عندما استهدف تجار المخدرات العاملين في الوسط الإعلامي أضافوا بعداً جديداً لم تعرفه الحروب السابقة التي شنتها الجريمة المنظمة. المافيا في صقلية على سبيل المثال كانت تنتقم من القضاة الايطاليين ومن المدّعين العامين ومن أفراد قوات الأمن، لكنها بالكاد تعرّضت للصحافيين.

هذه اللائحة المتزايدة لعدد الضحايا أدّت إلى الحدّ من حرية التعبير، التي كانت موجودة

في كولومبيا في كافة الظروف، الجيدة منها والسيئة. هذه الحرية بدورها تعتبر ضحية من ضحايا المجتمع. كانت «ماس» (MAS) قبل اغتيالها كانو تلاحقني منذ ثلاث سنوات لأنني بدأت بتحضير سلسلة مقالات حولها. «ماس» تأسست عام ١٩٨١، وكانت أول فرقة مسلحة تابعة لكبار تجار المخدرات: إيسكوبار (المختفي حالياً) وكارلوس ليهدر (سجين مدى الحياة إلى جانب عقوبة بـ ١٣٥ سنة في أحد السجون الأميركية)، وجورج لويس أوشوا (الذي سلّم نفسه مؤخراً إلى السلطات الكولومبية بعدما وعد الرئيس سيزار غافيريا المنتخب حديثاً بأنه لن يسلم إلى الولايات المتحدة أي تاجر مخدرات يضع نفسه في تصرف السلطة الكولومبية).

تهديداتهم المتواصلة جعلت كانو يقول: «أصبح لدينا دافع أقوى لنشر مقالاتنا». وهذا ما فعلناه، أما أنا فكنت أتنقل لمدة سنة برفقة حراس. ومع أنني كنت أبدّل البيوت والأماكن التي أنام فيها، ظلّت رسائل التهديد تصلني. عشت فترة صعبة عندما قررت أن أتخّلى عن الحراس لأنني لم أكن أجد أنه من المعقول مزاولة عملي كصحافية ومعي حراس لحمايتي. كان كانو يهزأ دائماً من هذا المأزق، وقد قال لي ذات مرة: «أعتقد أنهم عندما يقررون قتل شخص ما فإنهم سوف يفعلون ذلك إذا كان محاطاً بالحراس أم لا». ويوم مقتله لم يكن حراسه يرافقونه.

حملة العنف التي خاضها تجار المخدرات ضد «إل اسبكتادور» والصحافة الكولومبية، لم تنته بموت كانو. بعد أشهر قليلة سقط ضحيتها مراسلنا في مدينة ليتيسيا، الذي كان يجري تحقيقاً حول الوسائل التي يتبعها تجار المخدرات لإدخال عجينة «الكوكة» إلى كولومبيا، وهي تأتي من البرازيل والبيرو عبر الحدود الممتدة على طول غابة الأمازون. وبعد ذلك في آذار/ مارس ١٩٨٩ قُتل محامينا، بعد أسابيع قليلة من إعلان القاضي بأن بابلو إيسكوبار هو الذي خطّط لعملية اغتيال كانو. وفي الثاني من أيلول/سبتمبر انفجر أكثر من ٢٠٠ كيلوغرام من الديناميت خارج مقرنا في بوغوتا، مما أدى إلى تدمير جزء هام من المبنى. لم تسقط ضحايا بشرية ـ كانت القنبلة معدّة للانفجار في السادسة والنصف من صباح يوم الأحد ـ لكنّ الانفجار تسبب بإصابة حوالى ثمانين شخصاً بجروح مختلفة كانوا ينتظرون الباص في محطة قريبة.

في الشهر التالي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، قتل موزع الصحيفة ومسؤول المبيعات في ميديلين. قبل دقائق من اغتيالهما اتصل بنا تجار المخدرات وقالوا: «أمامكم ثلاثة أيام لسحب أعداد «إل إسبكتادور» من شوارع ميديلين». إدّعى الرجل أنه يمثل «المسلّمين» وهو يقصد بذلك الحملة التي يخوضها تجار المخدرات لمنع عملية تسليمهم إلى الولايات

المتحدة. استمر التهديد حوالى سنة، ومع أننا كنا ندرك الأخطار قررنا مواصلة توزيع الصحيفة في ميديلين في آب/أغسطس ١٩٩٠، وأردنا بذلك أن نظهر بأننا جرحنا لكننا لم ننهزم.

قد يكون العاملون في إذاعة ميديلين أكثر تعرّضاً للمخاطر من سواهم. اعتاد هؤلاء الاذاعيون إعداد برامج تستطلع آراء الناس حول موضوعات معيّنة وهذا العمل يشبه الانتحار. آخر زميل إذاعي قتل كان روبرتو سوراستي، وكان يتحدث دائماً عن تجار المخدرت بأسلوب صريح ومباشر. نبأ موته بدا وكأنه أشيع قبل حدوثه، وقد تمكّن القتلة من افراغ رصاصاتهم في جسمه عندما كان يهم بمغادرة مركز عمله.

أحد المراسلين المعروفين العاملين في التلفزيون، جورج إنريك بوليدو، قُتل في الشارع لأنه كان قد أعدّ برنامجاً خاصاً حول أحد البارزين في اتحاد ميديلين، ناشو أبيلّلو. أبيلّلو أرسل إلى الولايات المتحدة واعتبر هذا ضربة قاسية موجهة لسلطة كبار تجار المخدرات.

آخر خطوة اتخذت ضد الصحافيين كانت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، عندما اختفى ثمانية صحافيين، وأعلن فيما بعد عن احتجازهم كرهائن لدى تجار المخدرات الذين كانوا يحاولون الضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبهم بالتحاور معهم. بعد فترة أطلق سراح خمسة منهم. إحدى الرهائن كانت ديانا تورباي، ابنة رئيس سابق، قتلت (على الأرجح من قبل المهربين) عندما كانت الشرطة تحاول انقاذها واحتفظ التجار برهينتين حتى أوائل عام ١٩٩١، كوسيلة ضغط على الحكومة من أجل أن تقبل بإصدار ما يشبه العفو العام عنهم.

إذا كان هدف تجار المخدرات من اللجوء إلى العنف ضد الصحافيين لجم حرية التعبير، فإنهم أخفقوا تماماً في ذلك. لكننا على الرغم من اننا لم نسكت، وقعنا بلا ريب في أسوأ أنواع الرقابة، الرقابة الذاتية. هذه الرقابة لا ترى، لكنها تخيم فوق رؤوسنا وكأننا نعمل والسيوف مسلطة فوق رؤوسنا. عندما يصبح الإنسان مستهدفاً يمتنع عن التفكير بحرية وبعقلانية، وهذا هو الحدّ الأدنى المطلوب للعمل الصحافي المقبول. قد تكون الرقابة الذاتية أسوأ من الرقابة الرسمية التي تفرضها الديكتاتوريات العسكرية، لأنها تحفر في أعماق النفس، وتدمّرها بإثارة مشاعر الخوف والضعف. حدود الحرية ترسمها بدقة السلطة المتوهّمة لتجار المخدرات.

خلال تلك السنة من التهديدات المتواصلة لم أكن أعرف المشاعر التي تنتابني اليوم وأنا أكتب تعليقاً في زاويتي أو تقريراً حول تجار المخدرات. أشعر وكأنني مع كل كلمة ـ أحارب هذه الرقابة الذاتية التي تفرض نفسها عليّ كموجة تغمرني ـ أنني أدرك تماماً أن الكتابة قد

تتحول إلى موت، وهذا لا يعنيني وحدي فقط، بل قد يطاول أي شخص آخر يعمل في الصحيفة. هذه هي المسؤولية التي أشعر بها. هذه هي المعركة الفعلية التي يخوضها الصحافيون في كولومبيا: التخلّص من الخوف والقيام بواجبنا بتغطية أخبار ما يحدث في وطننا.

حرب الكلمات

خوسيه غونزالو رودريغز غاشا، كان أحد أعنف تجار المخدرات في ميديلين، وقد عبّر عن موقف التجار من الصحافة في آب/أغسطس ١٩٨٩، بقوله لأحد الصحافيين الكولومبيين: «إذا لم يتعرّضوا لنا، لن نتعرّض لهم. العنيدون منهم هم الذين يبحثون عن المتاعب». (قتل رودريغز غاشا في تبادل لاطلاق النار مع السلطات الكولومبية في شهر كانون الأول من السنة نفسها). عدد كبير من الصحافيين هربوا بالفعل. انهم يتنقلون في أنحاء أوروبا وكأنه فرض عليهم المنفى من قبل تجار المخدرات؛ والواقع أنهم هم الذين أبعدوا عن بلادهم، لا تجار المخدرات.

لكن الخطر لا يطاول الصحافيين فقط. أي قاضٍ يوقّع على مذكرة توقيف تصدر بحقّ تاجر مخدرات كأنه يوقّع على شهادة وفاته، ومن الأفضل له أن يغادر البلاد. أكثر من أربعة وخمسين قاضياً قتلوا. إن المنفى الذي نعيش فيه هو منفى لا مثيل له. نحن لا نستطيع التظاهر في الشوارع احتجاجاً، كما كان يفعل التشيليون أو الأرجنتينيون في باريس. من الأفضل لنا أن نظلّ في الخفاء أطول مدة ممكنة. حتى أن البعض عمدوا إلى تغيير ملامحهم - كما فعل بابلو إيسكوبار - كي لا يتعرّف أحد عليهم.

اليوم، معظم الصحافيين الذين لم يغادروا كولومبيا يتخذون اجراءات وقائية: يرتدون السترات الواقية للرصاص، ويتنقلون محاطين بالحراس، ويغيّرون الطرقات التي يسلكونها من البيت إلى العمل، ويعتمدون على مصادر خاصة بهم لتقصّي المعلومات، ويتعلمون كيف يستخدمون الأسلحة. تعلمنا كيف ندافع عن أنفسنا في حال تعرّضنا لهجوم مباغت. وشيئاً فشيئاً، بدأنا نكتسب عادات الذين يلاحقوننا، الذين يفترض أنهم قتلتنا. هذه المفارقة مؤلمة ومعبّرة.

تبدو اليوم «إل اسبكتادور» مركزاً عسكرياً أكثر منها مقراً للصحيفة. الجنود متمركزون على سطح المبنى، وكل ساعة تقوم الكلاب البوليسية المدربة بجولتها بحثاً عن المتفجرات. في غرفة التحرير يتواجد عدد كبير من رجال الأمن حتى أننا لم نعد نميّز بينهم وبين المراسلين. هذا هو الجو الذي نعمل فيه، نحاول دائماً أن نلملم ما تناثر في الانفجار الأخير.

يسألني غالباً زملائي في أميركا الشمالية عن السبب الذي يجعلنا نستمر في عملنا. لم أجد جواباً واضحاً لذلك، أو أنني اعتبرت أنه لن يكون جواباً مقنعاً للصحافة الأميركية التي اعتادت على الحياد.

صحافتنا لم تتمتع أبداً بنعمة أن تكون حيادية. بالنسبة لنا كانت الصحافة دائماً وسيلة لنشر الآراء واثارة الثورات. سيمون بوليفار الذي حرّر معظم أميركا الجنوبية من النفوذ الاسباني، كان يحمل معه دائماً جهاز طباعة، ويقول بأنه يجب أن يستخدم كسلاح.

نحن لا نبقى في عملنا لأننا لا نعرف الخوف: من يقول إنه لا يخاف من الموت يكذب. ولكنّ مع ذلك كان الخوف والخطر يرافقان دائماً العمل الصحافي في كولومبيا. نحن نعيش في بلاد تحمل عبء تاريخ مليء بالعنف، وهو تاريخ كان للصحافة فيه دائماً دور فاعل، خصوصاً في الفترات التي شهدت تحولات سياسية كبرى. بالنسبة لتجار المخدرات لسنا مجرّد صحافيين. إنهم يخافوننا بالقدر الذي نخافهم.

هذه هي قصة تغطية الأخبار في كولومبيا وفي سائر دول أميركا اللاتينية. كنا أحياناً نضطر إلى الوقوف مع ديكتاتورية أو ضدّها، كما حدث في تشيلي والأرجنتين في السبعينات. واليوم نحن في كولومبيا نقف ضدّ تجارة المخدرات. الكولومبيون، والصحافيون من بينهم خاصة، المطلعون على هذه الأمور، يعلمون أن ديموقراطيتنا في مثل هذه الظروف تتعرّض للخطر، وذلك من خلال الحدّ من حرية التعبير أو رفض حقنا بالمعارضة.

نريد أن نستمر حتى نتمتع بهذه الديموقراطية. إن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا جعلنا ندرك أن أفضل طريقة نسهم فيها بتخليص بلادنا، هي ببساطة، أن نحافظ على حياتنا كي نبحث في شأن السياسة المتبعة لمحاربة المخدرات والتي لم تثبت فاعليتها حتى اليوم. فالأموات لن يتمكنوا من فعل ذلك.

ولكنّ نفوذ تجار المخدرات يصعب التغلّب عليه. هذا الثعبان تسلل عبر القطاعين الاقتصادي والسياسي في كولومبيا، وهو يتحدّى قوى الديموقراطية أن تتجرأ على محاولة النيل منه. تجار المخدرات رجال أعمال وأصحاب مصارف ومزارعون أثرياء ومن ذوي النفوذ؛ لديهم مجالات عمل لآلاف الناس. إنهم كالمافيا الايطالية، يقومون بأعمال مشروعة وغير مشروعة. حصلوا، على سبيل المثال، على الحق الرسمي بتطوير شركة مناجم الزمرد التي تخضع لسيطرة الدولة. وقاموا، بالفعل، بتنفيذ تعهدهم مما جعل البيروقراطية تشعر بالرضا. مع الازدهار الذي حققوه دفعوا ضرائب مرتفعة للحكومة ورواتب جيدة للعاملين معهم. في السنوات الخمس الأخيرة، اشتروا مساحات شاسعة من الأراضي، بحيث أننا لا

نبالغ عندما نقول إن كولومبيا تشهد اليوم إصلاح كوكايين - زراعي. يمتلك هؤلاء اليوم حوالى ٢,٥ مليون أكر من الأراضي الزراعية. والمهزلة هنا، أنه على الرغم من وحشية أساليبهم، أسهم وجودهم بانقاذ الأقاليم الزراعية من التراجع الاقتصادي. نسبة إلى الاقتصادي الكولومبي سالومان كالمانوفيتس، يدخل إلى الاقتصاد الكولومبي كل سنة ٣,٥ بليون دولار كنتيجة مباشرة لتجارة الكوكايين، وهذا المبلغ يشكل ٧ في المئة من قيمة الدخل القومي. تمتلك مافيا المخدرات اليوم محطات إذاعة وتلفزيون وفنادق ومخازن ذات فروع متعدّدة. وإلى جانب ذلك، تدفع هذه المافيا رواتب معظم لاعبي كرة القدم في البلاد، وهذه رياضة لها مغزى وطني هام.

غير أن الأثر الدراماتيكي لعملية الدخول هذه قد يبدو واضحاً في حالة التفكك وعدم الثقة التي أثارتها في كافة المستويات الاجتماعية. بالنسبة لأبناء الطبقة المتوسطة الأكبر عدداً، من سياسيين وقضاة وجنود وصحافيين ورجال شرطة، غمرت أموال المخدرات الحياة الاقتصادية بتيار من الفساد، وأزالت كافة مظاهر التقيد بقانون الأخلاق أو بنظام القيم. قبل بضعة أشهر من مقتله، ضحك غونزالو رودريغز غاشا وهو يتحدث عن علاقته ببعض أفراد الجيش: «فيما توزّع الحكومة عليهم الميداليات، نحن نعطيهم بعض المال». هذه طبقة سياسية مروّعة تركت نفسها تستسلم لمخطّطات وأموال تجار المخدرات. أولئك الذين جابهوا التجار وشكلوا تحدياً لهم، سقطوا ضحايا شجاعتهم؛ سياسيون بارزون مثل لويس كارلوس غالان، وكارلوس بيزارو، وبرناردو جراميلّلو.

لا شك أن أحد مصادر مأساة الأمة هو مشكلتها الاجتماعية الكبرى - حالة الطبقة الفقيرة. هذه الطبقة تتعرض للاهمال والنسيان ولا تدخل في المشروعات التي تخطط الحكومة لتنفيذها، أبناؤها سكان الأحياء الفقيرة في المدن الذين بالكاد يستطيعون تحصيل رزقهم، ولا يجدون سبيلاً للخروج من دوامة الفقر التي يعيشونها. إنهم يحتلون البيوت التي هجرها أهلها بعد حوادث العنف في الأربعينات والخمسينات - والتي مات فيها ٢٠٠,٠٠٠ شخص نتيجة اندلاع القتال بين الأحزاب المختلفة. وجد تجار المخدرات في هؤلاء الفقراء قاعدة لتنفيذ مشاريعهم الاجرامية والارهابية، فكانوا يختارون الصبية الذين سمّوهم «Sicarios»، ويحولونهم إلى قتلة قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة.

في عالم الجريمة المنظمة، كان البطل هو بابلو إيسكوبار، الذي خرج من هذه الأحياء الفقيرة وتوصّل لأن يصبح زعيماً ومليونيراً كبيراً. عملية صعوده هذه جعلته من أفظع تجار المخدرات والمجرمين في العالم، لكنه بالنسبة لأولئك المراهقين لم يكن مجرد رمز للمثابرة، بل كان محسناً عظيماً يؤمن لهم عيشهم بمستوى لا تستطيع الحكومة الكولومبية أن تنافسه فيه.

بالنسبة لهؤلاء الناس الذين يعيشون على هامش المجتمع، الشعارات الديموقراطية التي تزين صور لويس كارلوس غالان لا تعني الكثير. ولا يهتمون كذلك بمستقبل جمهورية ليس لها تأثير كبير على حياتهم. فيكتور غافيريا، هو مخرج سينمائي شاب، قام بتحقيقات حول الخلفية الاجتماعية لهؤلاء المجرمين الصغار في السن، وقد قال ذات مرة: «ان التحالف بين تجار المخدرات والمجموعات المسلحة هو السبيل الوحيد الذي يجعل هؤلاء الناس يعتقدون أنهم حققوا شيئاً».

إذا لم تتمكن كولومبيا، بشكل ما، من دمج هذه الأمة ـ داخل ـ الأمة التي يقتل أبناؤها في الصباح ليضعوا الخبز على موائدهم في المساء، وإذا لم تحاول إعادة بناء نظامها القضائي وجعل نظامها السياسي الراكد أكثر انفتاحاً، عندئذٍ لا يعني كثيراً إلقاء القبض على بعض تجار المخدرات وتسليمهم إلى السلطة الأميركية. نحن نحتاج إلى إصلاح اجتماعي فعلي، كي تكون السيادة للديموقراطية لا للجريمة.

ونحن لا نحتاج فقط إلى تجاوب حكومي أعمق مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي، بل نحتاج، في الوقت نفسه، إلى سياسة دولية أكثر تماسكاً وملاءمة مع الحالة الراهنة. ان الاعتماد على حلّ عسكري روّجت له واشنطن ونفذته بوغوتا، لم يثبت فاعليته. لا تزال تجارة المخدرات مستمرة في حصد الأرباح الطائلة، وقد توسّعت أعمالها لتشمل أوروبا، فيما يدفع المجتمع الكولومبي الثمن الباهظ لذلك.

إلاّ أننا نخطىء إذا قلنا إن كولومبيا في النزع الأخير. ان كمية الدم التي نزفت هي شهادة على شجاعة أولئك الذين اختاروا مقاومة النظام الفاسد. على الرغم من خطر الموت يحاربون من أجل بقاء بلادهم. عندما يسقط قائد من الفلاحين أو قائد سياسي، يأخذ مكانه شخص آخر ليستمر النضال؛ وعندما يقتل هذا أيضاً يحتل مكانه شخص آخر. هذه الدينامية متواصلة وتمنح بلادنا حيوية تجعلها تتغلب على الصعاب.

في الولايات المتحدة لا يشكل العنف الناجم عن تجارة المخدرات تهديداً للمؤسسات الديموقراطية الأساسية. لكن هذا الأمر لا ينطبق على بلادنا، لذلك ربما إذا ساءت الأمور في الولايات المتحدة، وامتدّ العنف من الفئات الهامشية والأقليات في المجتمع لينتقل إلى الطبقات الرئيسية، عندئذ تستطيع أميركا الشمالية أن تفهم لماذا يقتلون، في كولومبيا، القضاة والسياسيين والصحافيين.

المسهمون

● **ماريا روزا س. دومارتيني**: المسؤولة عن «كونسينسا»، منظمة نسائية أرجنتينية غير حزبية، ساعدت على تأسيسها عام ١٩٨٢، من أجل رفع مستوى الثقافة المدنية وتعزيز المشاركة المدنية في العملية الديموقراطية. عام ١٩٨٥، أسهمت أيضاً في تشكيل «برنامج النشاط المدني». وكانت عام ١٩٧٦، قد اسهمت في انشاء «تعاونية النشاط الاجتماعي» (COAS)، والتي كانت نائبة الرئيس فيها. وهي حالياً عضو في مجلس المؤسسة الدولية للقيادات السياسية النسائية. إلى جانب عملها في الأرجنتين، شاركت في العديد من اللقاءات الدولية في السنوات الأخيرة التي عقدت للتداول في شؤون التربية المدنية وتطبيق الديموقراطية وتدخل النساء في العمل السياسي. منذ عام ١٩٨٥، تعمل مع زميلاتها في «كونسينسا» على المساعدة لقيام منظمات مماثلة في البرازيل وأورغواي وبيرو وكولومبيا والأكوادور، فتشكلت شبكة للعمل في أميركا اللاتينية تضم ست عشرة دولة.

● **هنريتا ديت باسكوال**: رئيسة حركة KABATID (الحركة الوطنية النسائية من أجل تعزيز الديموقراطية)، حركة غير حزبية لا تتوخّى الربح، وهي حركة تثقيفية عامة للنساء في الفيليبين، تهدف إلى رفع مستوى وعي الناس لمسؤولياتهم كمواطنين، كانت تشغل منصب المدير التنفيذي المؤسس، وهي اليوم أيضاً عضو في هيئة أمناء مؤسسة إيفيلو ب. جافيير التي تدرّب المسؤولين في المجالس البلدية على الحكم الديموقراطي. كانت في السابق المدير التنفيذي للشؤون الخارجية في NAMFREL (الحركة المدنية من أجل انتخابات حرة)؛ وكانت، ما بين ١٩٨٥ و١٩٨٦، منسقة علاقات NAMFREL مع الولايات المتحدة، ومراسلة الولايات المتحدة في «ڤريتاس»، وبوصفها متخصّصة في تطوير الموارد البشرية، قدمت العديد من المحاضرات وأعدت برامج للتدريب والقيادة والتحرك والعمل الجماعي في مجموعة من المصانع والمصالح الحكومية والمؤسسات التعليمية. وهي عضو في مجلس مدراء

مؤسسة الفيليبين لعلم السلوك التطبيقي، وهي حائزة على شهادة ماجستير في علم النفس التعليمي من معهد أتينيو في مانيلا.

● **مونيكا جيمنيز دو باروس**: ناشطة بارزة في مجال العمل الاجتماعي في تشيلي؛ كرست حياتها المهنية من أجل استعادة وتأسيس القيم الديموقراطية التي فُقدت خلال خمس عشرة سنة من الحكم العسكري. بدأت نشاطها الاجتماعي بعد حصولها على ماجستير من الجامعة الكاثوليكية في أميركا. كانت لأكثر من عشر سنوات رئيسة لجنة العدالة والسلام في الهيئة الأسقفية الوطنية، وكانت لمدة خمس سنوات عضواً في اللجنة الأسقفية للعدالة. في آذار/مارس ١٩٨٨، أنشأت مع مجموعة من المواطنين لجنة الانتخابات الحرة (CEL) التي سعت إلى قيد أسماء الناخبين، وتعليمهم حقوقهم السياسية. نظمت حملة إشراك المواطنين التي لعبت دوراً مهماً في تحريك الناخبين التشيليين قبل الاستفتاء العام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والذي سقطت فيه دعوة الجنرال بينوشيه لتمديد ولايته. عام ١٩٨٩، أسست منظمة جديدة: «بارتيسيبا»، من أجل تشجيع مناقشة الشؤون السياسية وتشجيع المشاركة المدنية في كافة مستويات العمل السياسي في تشيلي. كما أنها لا تزال تعمل كأستاذة متفرغة في الجامعة الكاثوليكية، وهي عضو في المجلس الأعلى للجامعة أيضاً.

● **كزافييه زافالا كوادرا**: مدير «ليبرو ـ ليبري»، مشروع طباعي لا يتوخى الربح، ومركز فكري ديموقراطي في أميركا الوسطى مقره في كوستاريكا. «ليبرو ـ ليبري»، تنشر كتباً حول تاريخ أميركا الوسطى والأحداث الحالية؛ وتنشر أيضاً كتباً ديموقراطية كلاسيكية. كان الهدف من إنشاء هذا المركز رفع مستوى الثقافة السياسية في أميركا الوسطى، وتعزيز الأفكار والمعتقدات والقيم والمؤسسات التي تجعل الديموقراطية قابلة للتحقق. السيد زافالا رئيس تحرير (Revista del Pensamiento Centroamericano) وهي مجلة فكرية مميزة تعالج المشكلات السياسية المعاصرة في المنطقة. وهو عضو في مجلس مدراء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في نيكاراغوا، وهي منظمة مستقلة خاصة تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيكاراغوا منذ سنوات عديدة.

● **كليمنت نوانكو**: أحد أبرز الناشطين لحماية حقوق الإنسان في نيجيريا. أسهم في إنشاء منظمة الحريات المدنية (CLO) وهي مجموعة لا تتوخى الربح تتولى القيام بتحقيقات حول أوضاع حقوق الإنسان في نيجيريا ـ وما تتعرض له من انتهاكات وتعديات وتحاول تصحيحها. بعد تخرجه من جامعة نيجيريا، نسوكا عام ١٩٨٤، وبعد انتسابه إلى نقابة

المحامين عام ١٩٨٥، أمضى نوانكو سنة يعمل في سجن ايجيو - أود كمستشار قانوني متطوع. تجاربه مع السجناء واطلاعه على الظروف غير الإنسانية التي يعيشون فيها جعلاه يتفق مع محام آخر هو أوليسا أغباكوبا على إنشاء منظمة الحريات المدنية. وهذه المنظمة منذ تشكلت عام ١٩٨٧، واستخدمت النشاط القانوني والصحافة من أجل كشف الانتهاكات الفظيعة التي تتعرض لها حقوق الإنسان، خصوصاً في السجون النيجيرية. في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، اعتقل نوانكو رجال أمن الدولة إثر نشر المنظمة دراسة حول «انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا»؛ بعد حوالى شهرين تعرّض لمحاولة اغتيال. أعدّ مؤخراً برنامج الحقوق الدستورية (CRP) من أجل تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في نيجيريا، وذلك من خلال المتابعة القانونية ومساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتصدر عن البرنامج مجلة فصلية هي «مجلة الحقوق الدستورية».

● **شاي أنان سامودافانيجا:** مدير مؤسسة دراسات السياسة العامة في بانكوك، وهو باحث رفيع المستوى في جامعة شولالونفكورن، وعضو في مجلس الشيوخ في تايلاند، أحد أبرز وأهم العلماء السياسيين في تايلاند، وله مؤلفات عديدة ومقالات في اللغتين المحلية والانكليزية حول السياسة والتاريخ في تايلاند. كان عضواً مسؤولاً في لجنة التخطيط الدستورية عام ١٩٧٤، وسكرتيراً في لجنة إصلاح الهيئة التشريعية التايلاندية (١٩٧٣ - ١٩٧٤) ومستشاراً لرئيس الوزراء (١٩٨٠ - ١٩٨١). عام ١٩٨٤، أنشأ مؤسسة دراسات السياسة العامة، وهي مؤسسة غير حكومية تسعى إلى نشر الثقافة المدنية بين أبناء الشعب التايلاندي. وعام ١٩٨٦، كرمه مجلس الأبحاث الوطنية بوصفه باحثاً مميزاً في العلوم السياسية، وبعد ذلك تولّى التدريس كأستاذ زائر في معهد وودرو ويلسون للشؤون المدنية والدولية، التابع لجامعة برينستون.

● **فيليكس ب. بوتيستا:** مستشار رئيسة الفيليبين كورازون أكينو. وقبل ذلك كان مدير العلاقات العامة في مجلس الشيوخ في الفيليبين. تجربة السيد بوتيستا في مجال العمل الصحافي ورئاسة التحرير تمتد عبر أربعة عقود. كان محرر قسم الأخبار في «فيليبينز هيرالد» (١٩٤٩ - ١٩٥١)، ومحرر رئيسي في وكالة الأنباء الفرنسية (١٩٥١ - ١٩٥٦)، ورئيس تحرير في «إيفنينغ نيوز» (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، ورئيس تحرير المجلة الكاثوليكية «فريتاس» (١٩٨٣ - ١٩٨٦). بين ١٩٥٦ و١٩٧٠، تولّى رئاسة قسم الصحافة في جامعة سانتو توماس في مانيلا، ومن عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٧، كان مساعداً خاصاً للكاردينال سين. ذاع صيت انجازاته في العالم، وتلقى عام ١٩٨٥ و١٩٨٦ جائزة الصحافة الحرة من جوائز وسائل الاعلام الكاثوليكية، الروتاري كلوب في مانيلا، والاتحاد الدولي للصحافيين

الكاثوليكيين. إلى جانب آلاف المقالات والافتتاحيات والخطب، له أربعة مؤلفات آخرها بعنوان: «الكاردينال سين ومعجزة إيدسا».

● **أنطوني هازليت هيرد**: كان بين ١٩٧١ و١٩٨٧، رئيس تحرير «كايب تايمز» في كايب تاون، وأمض بذلك أطول مدة في رئاسة تحرير صحيفة رئيسية في جنوب افريقيا، وذاع صيته لانجازاته العديدة في مجال عمله. عام ١٩٨٥، منحته المؤسسة الدولية لناشري الصحف جائزة قلم الحرية الذهبي، من أجل نشره لمقابلة أجراها مع زعيم الكونغرس الوطني الافريقي، غير الشرعي، أوليفر تامبو. عام ١٩٨٦، نال ميدالية برينغل من تجمّع الصحافيين في جنوب افريقيا. وقبل أن يتولّى رئاسة التحرير كان يعمل منذ عام ١٩٥٥، كمراسل متمرّن، ومراسل في البرلمان، ومراسل سياسي ومساعد رئيس التحرير في صحيفة «كايب تايمز». منذ عام ١٩٨٧ كان Nieman Fellow في جامعة هارفارد وVisiting Fulbright International Fellow في جامعة أركنساس. روايته الشخصية حول الأزمة في جنوب افريقيا «The Cape of Storms» نشرتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ مطبعة جامعة أركنساس. وهو حالياً صحافي حرّ ينتمي إلى النقابة الدولية للصحافيين ومركز عمله في كايب تاون.

● **راي إيكبو**: رئيس تحرير «نيوزوتش» حالياً، وهي مجلة أسبوعية رائدة في تغطية الأخبار والتحقيقات الصحافية. قبل تأسيس المجلة كان عضو مجلس تحرير في صحف مجموعة كونكورد، وكان أيضاً رئيس تحرير «نايجيريان كرونيكال» و«صنداي تايمز»، من المجلات الأسبوعة الأكثر رواجاً في نيجيريا. متخصص في وسائل الاتصال العامة من جامعة لاغوس، وتابع دراسته في مجال الصحافة في جامعة إنديانا. عام ١٩٨٧ أطلقت عليه «وُورلد بريس ريفيو» لقب «رئيس التحرير الدولي» لتلك السنة وذلك من أجل «الشجاعة والعمل والريادة على الصعيد الدولي لتطوير الصحافة الحرة والمسؤولة والدفاع عن حقوق الإنسان ورفع مستوى الجودة في العمل الصحافي».

● **بونا مالوال**: رئيس تحرير «صانداي تايمز»، صحيفة يومية تصدر في الخرطوم باللغة الانكليزية، منعت من الصدور بعد تولّي العسكريين السلطة في تموز/يوليو ١٩٨٩، له كتابان: «People and Power» و«Sudan: A Second Challenge to Nationhood» عضو سابق في البرلمان ووزير للاعلام والثقافة في الحكومة المركزية، وشارك أيضاً في حكومة الاقليم الجنوبي كوزير للصناعة ووزير للمالية. سجن السيد مالوال مدة سنة بأمر الديكتاتورية العسكرية بقيادة الجنرال جعفر محمد النميري، وتلقى تهديداً بالسجن في ظل الحكومة المدنية التي يترأسها رئيس الوزراء الصادق المهدي. يقوم اليوم باصدار مجلة شهرية

عنوانها «Sudan Democratic gazette» من منفاه في بريطانيا، حيث يواصل نضاله من أجل أن يستعيد السودان الحكم الديموقراطي المدني.

● **ماريا جيمينا دوزان:** محررة عمود خاص في الصحيفة الكولومبية «إل إسبكتادور»، وقد استمرت في عملها هذا أربع عشرة سنة. في السنوات العشر الأخيرة كانت تلعب دوراً بارزاً في الجهود التي تبذلها الصحافة الكولومبية لفضح تجار المخدرات والكشف عن أعمال العنف التي يرتكبونها، انضمت إلى فريق التحقيقات في «إل إسبكتادور» في الثمانينات، وكانت أول من اكتشف التحالف بين تجار المخدرات وضباط الجيش الفدرالي وكبار الملاكين. نشاطها سبب لها ولصحيفتها العديد من المشاكل. في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ تعرّض مبنى الصحيفة لاعتداء ارهابي خلّف أضراراً جسيمة، وفي كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، أجبرت ماريا جيمينا على مغادرة كولومبيا لأن المهربين هدّدوا باختطافها؛ منذ ذلك الحين وهي تكتب للصحيفة بشكل أساسي في الخارج. من بين الجوائز والمكافآت العديدة التي نالتها لشجاعتها وإجادتها لعملها، جائزتان عام ١٩٩٠، من الاتحاد النسائي الدولي ومن نادي الصحافة في ميلووكي. وعام ١٩٨٩، كرّمها الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في يوم المرأة العالمي - بعد أسبوع من حادثة اغتيال شقيقتها سيلفيا، التي كانت صحافية أيضاً. وتلقت أيضاً جائزة سيمون بوليفار لأفضل مقابلات نشرت عام ١٩٨٦. بين ١٩٨٣ و١٩٨٥، كانت مسؤولة عن قسم العلاقات الدولية في «إل إسبكتادور». إنها اليوم تعدّ كتاباً حول تهريب المخدرات في كولومبيا، وحول تجربتها الشخصية كصحافية.

الهوامش

المجتمع المدني والنضال من أجل الديموقراطية

(١) ليونارد ر. سوسمان في دراسة بعنوان: «The Press 1990: Contrary Trends» في مجلة Freedom review، مجلّد ٢٢، عدد ١ ص٥٨.

(٢) إضافة إلى ما أوردته ماريا دوزان في الفصل المذكور حادثة اغتيال سيلفيا دوزان نقلتها مجلة «update» التي تصدر عن لجنة حماية الصحافيين (CPJ) في تقرير في العدد ٣٨، أيار/مايو ١٩٩٠، ص٨.

(٣) الفريد ستيبان في مؤلفه: «Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone» (بريزستون: منشورات جامعة بريزستون ١٩٨٨) ص: ٣ ـ ٤ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني يرجع إلى هيغل، وفي الدراسات الحديثة يشار إلى «المجتمع المدني» غالباً بوصفه «حقل غير رسميّ» (سواء كان يرضخ للأوضاع أو يخضع لسيطرة شخصية أو ذا تنظيم طوعي) [في مجموعة جون كين، Civil Society and The State: New European Perspectives, New York, Verso, 1988.]، ص١. الذي يثير اهتمامنا في هذا المجال ليس تحديد «غير رسمي» بل أيضاً «ذو تنظيم طوعيّ».

(٤) إنني أعرّف الديموقراطية كنظام للحكم له ثلاثة معالم رئيسية: المنافسة الشاملة على سلطة الدولة من خلال انتخابات نظامية، وحرّة، ومنصفة؛ الإفساح في المجال على نحو موسّع أمام الحصول على حق المشاركة السياسية بحيث لا يصار إلى استبعاد أية فئة اجتماعية من الراشدين؛ توفّر الحريات المدنية والسياسية ـ حرية الرأي والصحافة والتجمّع والتقيّد بحكم القانون ـ بالحدّ الذي يكفل أن تكون المنافسة والمشاركة على الصعيد السياسي هادفتين وجديرتين بالثقة.

(٥) ساموبل ب. هانتنغتون في دراسة بعنوان: «Will More Countries Become Democratic?» في مجلة: «Political Science Quarterly 99» عدد ٢ (صيف ١٩٨٤)، ص ٢٠٤.

(٦) ألكسيس دو توكفيل في مؤلفه: «Democracy in America» مجلّد ٢ (نيويورك: Vintage Books، ١٩٤٥ [١٨٤٠]) ص ١٢٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٤، ١٢٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٩) أنظر على سبيل المثال دراسة جاسيك كيورون بعنوان: «Overcoming Totaritarianism» ودراسة فيليم بريكان بعنوان: «The Democratic Revolution» في: Journal of Democracy

مجلد ١، عدد ١ (شتاء ١٩٩٠) ص: ٧٢ ـ ٧٤ و٧٩ ـ ٨٥، وتقرير كريستين م. سادوسكي وعنوانه: «Autonmous Groups as Agents of Change in Communist and Post-Communist Eastern Europe»

أعدّ لـ : «National Council for Soviet and European Research»، ودراسة س. فريدريك ستار بعنوان: «Soviet Union: A Civil Society»، في:

«Foreign Policy» عدد ٧٠ (ربيع ١٩٨٨) ص: ٢٦ ـ ٤١، وبحث غايل لايبدوس بعنوان: «State and Society: Toward The Emergence of Civil Society in The Soviet Union» في مجموعة سويرين بيالر:

«Politics, Society and Nationality: Inside Gorbachev's Russia»

(بولدر، Co: Westview Press، ١٩٨٩، ص ٤١ـ ٤٧)، دراسة توماس غولد بعنوان:

«The Resurgence of Civil Society in China» في: Journal of Democrary مجلد١، عدد١ (شتاء ١٩٩٠) ص١٨ ـ ٣١، وأندرو ناثان في دراسته: «Is China Ready for Democracy?»

في: Journal of Democracy مجلد ١، عدد ٢ (ربيع: ١٩٩٠) ص ٥٠ ـ ٦١؛ دراسة ڤون ڤان آي، «Reforme Runs Aground in Vietnam»

في: Journal of Demoracy، مجلد ١، عدد ٣ (صيف ١٩٩٠) ص ٨١ ـ ٩١؛ كارلوس ألبرتو مونتانر، في دراسته: «Castro's Last Stand» في: Journal of Democracy مجلّد١ عدد ٣، ص ٧١ ـ ٨٠، وسوزان كوفمان پورسيل في دراستها: «Cuba's Cloudy Future» في: Foreign Affairs مجلّد ٦٩ عدد ٣، ص١٣ ـ ١٣٠

(١٠) پريكان: «The Democratic Revolution»، ص ٨٠

(١١) غيليرمو أو دونّيل وفيليب س. شميتر في: «Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (بالتيمور: منشورات جامعة جون هوپكينز، ١٩٨٦).

(١٢) تود شيلدز في دراسته: «Kenya: Lawers Vs. The Law» وجيتوبو إيمانيارا في: «Africa Througt Blinker» في: Africa Report مجلّد ٣٥، عدد ٤ (أيلول ـ تشرين الأول/ سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٩٠) ص١٣ ـ ١٨، في Update التي تصدر عن (CPJ) عدد ٤٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) ص ١ـ ٢، ٢٤.

(١٣) أو دونيل وشميتر في: «Transitions from Authoritarian Rule» ص٥٣ ـ ٥٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص٥٦

(١٥) ستانلي ماكيباه في بحثه: «The Responsibilities of The Press» في مجموعة دوكان بوجواد: «Journalism and Society»

Ibadan: Evans Brothers، ١٩٨٧)، من Nigerian Institute of Journalism Guest Lecture Series مجلّد ١، عدد ١، ص٧١.

نحو بناء ثقافة ديموقراطية في الفيليبين

(١) من كلمة ألقاها أيفيليو جافيير أمام فرع نادي الروتاري في انترامورس، في فندق مانيلا في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٥. تولى جافيير أيضاً منصب السكرتير العام للحزب الليبرالي.

(٢) جافيير، نادي الروتاري، آذار/مارس ١٩٨٥.

(٣) «Yap Debunks Mitra Claim That Congress Transfer Will Be Free».
في: Daily Globe ٨ تموز/يوليو ١٩٨٨، ص٦. لم تتخذ أية خطوة إضافية في هذا المشروع بسبب الظروف المالية.

(٤) تعرّف المنظمات الأهلية بأنها اتحادات للمواطنين تدعو إلى تعزيز المصلحة العامة ولها قيادة معروفة ونظام للإنتساب وبنية تنظيمية.

(٥) «مجلس الاقتصاد الأهلي» منظمة ذات أسس اجتماعية تهدف إلى تحديد المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها الفقراء والمقاولون وفئات أخرى من رجال الأعمال.

(٦) عند كتابة هذا المقال، كان موقف أباد يحرز تقدّماً ملموساً لنيل الموافقة بصيغة معدّلة.

(٧) «Comment» في «Manila Chronicle»، ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٨، ص٤.

تعزيز الثقافة الديموقراطية في اميركا الوسطى

(١) خوان بوتيستا ألبيردي: La Omnipotencia del Estado غواتيمالا: Centro de Estudios Economico - Sociales 1986 ص ١ – ٢ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤

(٤) تمت الموافقة على الهبة التي قدمتها مؤسسة العمل بفضل الجهود التي بذلها ويليام دوهيرتي، مدير المؤسسة الأميركية لتنمية العمل الحر، (American Institute free labor Development) والذي كان قد منحنا في وقت سابق مبلغ عشرة آلاف دولار، هبة من مؤسسته كي نباشر نشاطنا. كان ويليام دوغلاس منذ البداية متحمساً لمشروعنا، وعندما أطلعناه على هذا المشروع كان يشغل منصب أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورجتاون وفي AIFLD، وصار فيما بعد عضواً في المجموعة التي خطّطت لإنشاء وتنظيم «صندوق الدعم الوطني للديموقراطيين»، وقد كرسّ وقتاً وجهداً لتعريف أكبر عدد ممكن من الناس والمؤسسات، على منظمة «ليبرو – ليبري»

الصحافة البديلة في الفيليبين

(١) وليام هنري سكوت Prehistoric Source Materials for the Study of Philippine History (كيزون سيتي) New Day Publishers ١٩٨٤).

(٢) إنكارناسيون ألزونا في محاضرة عنوانها:
«Ideals of the Filipinos»
(محاضرة ألقيت أمام

Biennial Convention of the National Federation of Women's Clubs of The Philippines في ٢ نيسان/إبريل ١٩٥٤).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كوينتن رينولدز وجوفري يوكا في: Macapagal: The Incorruptible (نيويورك، دايفيد ماكاي ـ ١٩٥٦) ص١١.

(٥) ديوسدادو مكپتال: Democracy in the Philippines (كيزون سيتي، الناشرون New Day، ١٩٧٦) ص٣.

(٦) جايم ل. كاردينال سين «The Church Above Political Systems»
(خطاب ألقي أمام مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الفيليبين، في مدينة بغيو، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣).

(٧) فيليكس ب. بوتيستا: «Cardinal Sin and the Miracle of Asia»
(مانيلا: Vera - Reyes، ١٩٨٧) ص١٧٦ ـ ١٧٧.

(٨) جون أ. لينت: «Freedom of the Press in the Philippines: A Post-Martial law Account with Up date Since Acquino Assosination».
(أطروحة دكتوراه، مؤسسة Mass Communication، جامعة الفيليبين، ديليمان، كيزون سيتي ١٩٨٤) ص٢.

(٩) دايفيد هوارد بين: «Letter from Manila» في كولومبيا جورناليزم ريفيو عدد ٢٥(أيار/حزيران ـ مايو/يونيو ١٩٨٦) ص٣٢.

(١٠) لينت: «Freedom of the Press»، ص٥.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه، ص٨.

(١٣) جايمز ر. راش: The Voice of the Veritas in Philippine Politics
من منشورات: Universities Field Staff International Inc., Reports
انديانا بوليس، ٢٧ (١٩٨٥) ص١.

(١٤) المصدر نفسه، ص٢.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) جايم ل. كاردينال سين: «Communication, Culture, Religion: The Philippine Experience».
من خطاب ألقي أمام مؤتمر الاتحاد الدولي الكاثوليكي للصحافة UCIP في نيوديلهي، الهند، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، ص٥.

(١٧) باين: Letter from Manila، ص٣١.

(١٨) مذكور في كتاب بوتيستا «Cardinal Sin»، ص١٧١.

(١٩) مذكور في كتاب بوتيستا: «Cardinal Sin».

المحتويات

لهذا الكتاب وجهان إيجابيّان. الأول، أنه معنيّ بأوضاع عمليّة محدّدة، يناقش عملياتها الديموقراطية الجارية على المستويين الثقافي والسياسي.

والثاني، أنه يتعامل مع حالات تواجهها بلدان العالم الثالث، منها حالة السودان. وغني عن القول إن الحالات جميعاً تردّنا إلى أوضاع نعرفها في العالم العربي إلى هذا الحدّ أو ذاك.

والقرّاء العرب سيجدون ما يثير فضولهم، خصوصاً لجهة التعرّف إلى إمكانات وصعوبات الحريّة في البلدان المتخلّفة، فضلاً عن بعض نتاجات الأنظمة التوتاليتارية والاستبدادية حيث توجد.

وتكشف الشهادات التي يضمّها الكتاب لمقاتلين من أجل الحريّة في بلدان متعدّدة القارات (أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا)، مساحةً واسعةً من الأوضاع المتباينة. وهو تباين، لئن أغنى الكثير من الأسئلة العربية، فإنه، من دون شك، يبدّد ما قد يتراءى «خصوصية» غير قابلة للتكرار.

ISBN 1 85516 543 0

DAR AL SAQI
دار الساقي